جـامعة عمار ثليجي بالأغـواط



دراســـــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 45
أوت 2016

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة دراسات العدد :45 - أوت 2016

مجلة دراسات العدد: 45 - أوت 2016

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث.

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك.

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- أن يلتزم الباحث منهجية علمية معتمدة.

8- البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط أعلاه لا تؤخذ بعين الاعتبار.

9- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

10- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

11- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

مجلّة دراسات – العدد :45 - أوت 2016

فهرس المحتويات

البطالة في الإسلام بين السبل الوقائية والحلول المتكاملة

أ. نوي حياة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الطرح الإسلامي لمشكلة البطالة، وذلك في ظل قصور الاقتصاد الوضعي باختلاف مدارسه في إيجاد حلول فعالة وطويلة المدى لها. وقد تم التركيز على مكانة العمل في الاقتصاد الإسلامي لأنه يمثل جوهر الاختلاف في تفسير البطالة وتحليلها، بالإضافة لتقديم صورة شاملة لكيفية التصدي للبطالة بالسبل الوقائية وكذا معالجتها في الإسلام إن وجدت بحلول متكاملة. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا الطرح الإسلامي للبطالة لا يمكن أن يعطي النتيجة المرجوة في وقتنا الحاضر من دون أن يقابله برامج عملٍ موضوعيةٍ قابلةٍ للتطبيق في ضوء الإمكانيات المتاحة وآليات التنفيذ، أي لابد من منهج إسلامي اقتصادي متكامل.

الكلمات المفتاحية: العمل، البطالة، الزكاة، القرض الحسن، التكافل الاجتماعي.

Summary:

This study aims to provide the Islamic discourse for unemployment problem, in the shadow of the postural economy with its different schools that failed to find effective and long-term solutions. Moreover, the focus was on the importance of work in the Islamic economy because it represents the essence of the difference in the interpretation of unemployment. In addition, it presents a comprehensive image about how Islam attempts to overcome unemployment by using a preventive ways, as well as with integrated solutions if it were present. The study found that the Islamic discourse of unemployment cannot give the desired result in the present day without an objectively programs applicable in light of the possibilities and implementations mechanisms, So it have to be an Islamic economy integrated approach.

Key words: work, unemployment , zakat, loan-Hassan, social solidarity.

مقدمة:

إن البطالة كانت ولازالت تشكل خطرا محدقا لا يمكن تجاهله يهدد كيان المجتمع ككل ويهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأي بلد، خاصة مع تزايد عدد المسرحين من وظائفهم وصعوبة الحصول على وظيفة لخريجي الجامعات والمعاهد وطالبي العمل الجدد من جهة، وما تخلفه من أمراض ومشكلات اجتماعية كالمخدرات والجريمة بأنواعها من جهة أخرى.

ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته وذلك لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

وكذلك كان لها في الإسلام حيزا كبيرا، حيث تناولها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة باهتمام بالغ في العديد من المواقف وأحاط بها من كل الجوانب وهو ما جعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يتصدى الإسلام للبطالة ويضع لها الحلول في كل مكان وزمان؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم العمل والبطالة في الإسلام؟
- كيف يواجه الإسلام البطالة قبل وقوعها؟
- ماهي الحلول التي يضعها الإسلام للبطالين حتى يساعدهم للخروج من مأزق البطالة؟
- كيف يمكن للزكاة أن تساهم في التقليل من حدة البطالة؟

فرضيات الدراسة:

- اختلاف مفهوم البطالة في الإسلام نابع أساسا من اختلاف مفهوم العمل في الإسلام.
- الوازع الديني والعقائدي وسيلة لمواجهة البطالة في الإسلام .
- البطالة ليست مشكلة في الإسلام طالما لها حلول.
- الزكاة من أهم الحلول الإسلامية للبطالة .

أهمية الدراسة:

- كون ظاهرة البطالة كانت ولاتزال من أصعب وأعقد المشاكل في العالم أجمع والعالم الإسلامي خاصة.

- تأتي أهمية تقديم رؤية الاقتصاد الإسلامي للبطالة كون الاقتصاد الوضعي على اختلاف مدارسه فشل في تقديم حلول فعالة وطويلة المدى للبطالة.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم العمل في الإسلام والذي يعتبر أساس وجوهر الاختلاف في موقف الإسلام من البطالة.
- محاولة تقديم الطرح الإسلامي في التصدي للبطالة وكذا معالجتها بشكل بسيط بغية تطبيقه عمليا.
- التأكيد على أن الالتزام بالشريعة الإسلامية فيه الخلاص من كل المشاكل الدنيوية التي تواجهنا.

حدود الدراسة:

من المهم الإشارة إلى أنه تم دراسة أثر الزكاة في التقليل من حدة البطالة تحديدا لأنها من أكبر الموارد المالية الممنوحة من قبل الأغنياء للفقراء والمحتاجين، كما يمكن قياسها بدقة على عكس المساعدات المالية الأخرى التي قد تمنح سرا أو لا يمكن قياسها دوريا.

الحدود الزمانية:

وقد تناولت الدراسة حصيلة الزكاة وعدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2004- 2014.

الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة عند حدود ولاية عنابة بسبب توفر المعلومات التفصيلية والدقيقة عن الزكاة والقرض الحسن وكذا كيفية توزيع المشاريع الاستثمارية ونوعيتها في الولاية بفضل الوثائق المتحصل عليها من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، في حين لا يمكن مطابقة الدراسة على الجانب الكلي بسبب عدم توفر كل هذه المعلومات على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر.

الدراسات السابقة:

بالرغم من أهمية الموضوع النابعة من خطورة البطالة وانعكاساتها السلبية على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أنها لم تحظ بالقدر الكافي من التحليل والتعمق في الدراسات الأكاديمية خاصة من منظور إسلامي فنجد أن أغلبها يركز على آليات دون الأخرى في القضاء على البطالة كالاقتصار على الزكاة والوقف مثلا أو يتم تناول الموضوع من زاوية مختلفة، باستثناء بعض الدراسات لعل أهمها:

✓ دراسة (محمد دمان ذبيح، 2008) بعنوان الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة والتي تناول فيها البطالة وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، وتخلص الدراسة إلى أن إعطاء الفعالية في علاج البطالة منوط بتوظيف آليات الاقتصاد الإسلامي، واعتبر الباحث أن مؤسسات الزكاة والمصارف الإسلامية من أهم الصيغ المؤسسية لتطبيق هذه الآليات.

✓ دراسة (سامر قنطقجي، 2005) بعنوان مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، وقد قدم فيها الباحث تفسيرا شاملا للبطالة في الإسلام وكذا كيفية معالجتها بشكل نظري.

✓ دراسة (إبراهيم محمود عبد الراضي، 2005) بعنوان حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، وقد أكدت هذه الدراسة على أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لها دور فعال في حل مشكلة البطالة في الدول الإسلامية مستشهدا ببعض التجارب العملية في بعض محافظات جمهورية مصر العربية.

✓ دراسة (خلود عطية الفليت، 2007) بعنوان تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، وقد حاولت الباحثة تسليط الضوء على مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني مع محاولة وضع حلول جذرية فعالة ملائمة لطبيعة البيئة الفلسطينية مستقاة من الشريعة الإسلامية الغراء. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة أن نجاح علاج البطالة في المجتمع الفلسطيني يحتاج إلى تفاعل عديد من العناصر وهو ما يسمى التنمية بالمشاركة، كما توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة من أكثر الآليات التي تناسب خريجي الجامعات والمعاهد والأفراد الذين ليس لديهم مهنة للتقليل من نسبة البطالة، كما أن من آليات العلاج المناسب في فلسطين إحياء الأراضي الموات وخاصة الأراضي المحررة من الاستيطان الإسرائيلي.

تقسيم الدراسة:

اتساقا مع طبيعة المشكلة والهدف من دراستها تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور: تناول المحور الأول تقديس العمل في الإسلام والنهي عن البطالة، أما المحور الثاني فقد تناول سبل الوقاية من البطالة وتكامل الحلول الإسلامية لمعالجتها، أما المحور الثالث والأخير فتناول مساهمة الزكاة في التقليل من البطالة دراسة ميدانية لولاية عنابة – الجزائر-.

المحور الأول: تقديس العمل في الإسلام والنهي البطالة

أخذ العمل في الإسلام مكانة لا تضاهيها مكانة فلم يحدث أن دينا من الأديان السابقة أكد قيمة العمل وقيمة الفرد العامل كما فعل الإسلام الذي جعل العمل واجبا إسلاميا مفروضا على كل إنسان مهما علا شأنه أو صغر، وقرر منذ بدء دعوته أن الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل، ومن هنا كان الاقتران بين الإيمان والعمل في آيات كثيرة من كتاب الله الكريم، كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ الكهف: ٣٠، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ الكهف: ١٠٧، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ يونس: ٩

كما أن القرآن الكريم أشار إلى رفع درجة المؤمنين العاملين في أكثر من موضع كقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ البقرة: ٨٢، { ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين} (فصلت.33).

إن العمل في الإسلام هو مصدر لكل المكاسب الدنيوية والأخروية. ويعبر عن " كل جهد بشري بدني أو ذهني يبذله الإنسان لإيجاد منفعة معتبرة شرعا أو زيادتها، ولا يقتصر مدلول العمل على العمل المأجور أو عمل العامل لنفسه بل يشمل عمل المنظم أو إدارة المشروع الإنتاجي" (العبيدي،91،2011).

وكذلك هو شامل لكل فعالية اقتصادية مشروعة في مقابل أجرة أو مال يؤخذ سواء أكان هذا العمل جسميا أو ماديا كالحرف اليدوية أو فكريا كولاية الإمارة وتولي القضاء وسائر الوظائف (البطاينة والغريري،2011، ص 149).

والبطالة في **الفقه الإسلامي** هي "العجز عن الكسب"، وهذا العجز إما يكون ذاتيا كالصغر والأنوثة والعته والشيخوخة والمرض، أو غير ذاتيٍّ كالاشتغال في تحصيل العلم وكذا العامل القوي الذي لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو الغني الذي يملك مالا ولا يستطيع تشغيله، بينما لا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز (الفليت،2007، ص 1208).

والبطالة كذلك هي ألا يجد الإنسان عملا يكتسب منه ما يكفي حاجته وحاجة أسرته، أما إذا كان يعمل عملا يسد به من خلاله حاجة من يعولهم، وكان هذا العمل يستغرق ساعة أو ساعتين من يومه

فلا يعد في بطالة ولو بقي باقي يومه بلا عمل. فالإسلام يشغل الإنسان بكثير من المتطلبات الأخرى في يومه كالصلاة والذكر وسائر العبادات (الزبيدي،2011، ص 344).

ومن المثير للانتباه أن البطالة من وجهة نظر الإسلام هي الحالة التي توجد عندما يكون هناك من يرغب من **الرجال** القادرين على العمل ولا يجدوا فرصة له، وبهذا المفهوم فإن المرأة لا تدخل ضمن أعداد البطالين فهي غير مكلفة بالعمل وليس واجبا عليها إلا أنه مباح لها، وذلك لأن الإسلام أوجب العمل على الرجل كما أوجب عليه النفقة على نفسه وعلى زوجه وعلى من يعولهم (الصمادي،2015،ص175).

وقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه مبدأين جليلين من مبادئ الإسلام (أحمد، 2008، ص146):

المبدأ الأول: أن العمل أساس الكسب وأن على المسلم أن يمشي في مناكب الأرض ويبتغي من فضل الله، والعمل وإن نظر إليه بعض الناس نظرة استهانة.

المبدأ الثاني: إن الأصل في سؤال الناس وتكففهم هو الحرمة لما في ذلك من تعريض النفس للهوان والمذلة.

ولقد حصرت الشريعة الإسلامية البطالة فقط في الإنسان العاجز عن الكسب ولم تضع شرط الرغبة لدى القادر على العمل ولا شرط العمل المناسب، بل أنه بمجرد قدرة الإنسان على العمل فيجب عليه البحث عن عمل مع التماس الرزق الحلال وإلا فهو يعتبر آثم في نظر الإسلام.

وإذا كان للبطالة أنواع في الاقتصاد الوضعي كالبطالة الهيكلية والبطالة الانتقالية والبطالة الدورية والبطالة المقنعة، فالإسلام يفرق فقط بين **البطالة والتبطيل**:

- ف**البطالة** هي بطالة المضطر(خارج عن إرادته) الذي لا حيلة له في إيجاد العمل مع رغبته فيه وقدرته عليه، وتعبر هذه البطالة عن مرحلة القعود عن العمل في حالات الضرورة القاسية التي قد تصل بالإنسان إلى وضع يحل له فيه "المسألة" أي الاستجداء.

فبالرغم من أن الأصل في المسألة (التسول) التحريم، لكنه قد يجوز عند الحاجة كما قال صلى الله عليه وسلم: "إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع" (رواه أحمد وابن ماجه).

- أما **التبطيل** - أي ادعاء البطالة - نتيجة التخاذل أو الكسل، فإن الإسلام قد شجبه وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه".

أما **البطالة التعبدية** أو البطالة من أجل الانقطاع للعبادة فهي البطالة التي دفع إليها تصور معين لمبادئ الدين ما يستدعي ترك العمل، ويرى الإسلام في هذا تعطيلاً للدنيا التي أمر الله عباده بالسعي

فيها إتباعا لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الجمعة: ١٠

وقد جاء في كتب السيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على شخص قالوا له عنه أنه يقوم الليل ويصوم النهار وهو منقطع للعبادة انقطاعا كلياً فسأل الرسول عليه الصلاة والسلام عمن يعوله فقالوا كلنا، فقال الرسول عليه السلام كلكم أعبد منه وفي رواية أخرى " كلكم خير منه".

المحور الثاني: سبل الوقاية من البطالة وتكامل الحلول الإسلامية لمعالجتها

أولا. مواجهة الإسلام للبطالة بوسائل وقائية

حرص الإسلام على التصدي لمشكلة البطالة قبل نشوئها بوسائل وقائية نذكرها فيما يلي:

1- الحثّ على العمل والترغيب فيه:

قام الإسلام بدفع المسلمين إلى العمل وترغيبهم فيه وفتح أمامهم أبواب العمل الصالح على مصراعيها ليختار كل إنسان ما يناسب قدراته وإمكانياته ومهاراته من عمل طيب، وأدلة ذلك كثيرة اهتم القرآن بإبرازها في أكثر من صورة:

العاملون مأجورون في الدنيا قبل الآخرة: وهذا ما يمثل بالنسبة لهم حافزاً دائماً للعمل لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الأحقاف: ١٩

العمل مصدر للغنى والثروة والاستمتاع بالحياة: يقول تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ القصص: ٧٧

العاطلون محاسبون بتقصيرهم: فقد يظن العاطلون أنهم معذورون لأنهم لا يجدون أعمالاً، ولكن الحقيقة أنهم محاسبون على تقاعسهم عن التماس العمل. فالآيات القرآنية صريحة في الأمر بالعمل كما يظهر من قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ الكهف: ٧

وقد نبهنا القرآن الكريم إلى أهمية العمل بصرف النظر عن نوعه، فقال عن نبي الله داود عليه السلام: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ الأنبياء: ٨٠

وعن قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو هريرة " لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره، فيتصدق منه، فيستغني به عن الناس خير من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه ذلك فإن اليد العليا خير من اليد السفلى وإبدأ بمن تعول".

ونجد أيضاً من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والتي تحث على العمل وأهميته بالنسبة للفرد فقال: "ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده".

عن عبد الله بن عمر أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: **" إنا الله يحب المؤمن المحترف".** ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من بات كالاً من عمل يده بات مغفورا له".

- كما للعمال في الإسلام واجبات عليهم القيام بها على أكمل وجه فقد كفل لهم كذلك حقوقا كثيرة ونوجز كلا منهما فيما يلي:

الواجبات (برج، 2014، ص 503):

- قيام العامل بنفسه على العمل ولا ينيب غيره.
- الأمانة وإتقان العمل والإخلاص فيه: فالأمانة في العمل تعني عدم الغش والتدليس فيه، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"، كما أن الإهمال في العمل يعتبر خيانة للأمانة. وعلى العامل كذلك أن يؤدي عمله بنية خالصة صادقة ويقبل عليه بهمة وعزيمة وبإتقان لقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".

الحقوق (العبيدي، 2011، ص 103):

الحق في الحصول على الأجر المناسب وفي الموعد المحدد في إطار عقد واضح ومعلوم الشروط:
احترم الإسلام العقود المشروعة ومن بينها عقد العمل فأوجب الوفاء بما يتولد عنه من التزامات شرعية لأن في ذلك قطعا لأسباب الخلاف والنزاع بين الطرفين، فقال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ المائدة: ١، وقال تعالى:﴿ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴾ الإسراء: ٣٤، وقال صلى الله عليه وسلم: "من استأجر أجيرا فليعلمه" .

وللعامل الحق في أجر يتناسب مع إنتاجيته ويكفيه لسد حاجاته الضرورية كي يتفرغ لعمله ولا ينشغل بأشياء أخرى تجعله يقصر فيه لقوله تعالى:﴿ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ﴾ الشعراء: ١٨٣

وقوله صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" - وهذا لا يمنع من تسليم الأجر أسبوعيا أو شهريا أو سنويا حسب شروط العقد-.

وقوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره".

ويمكن تلخيص مبررات أو عوامل اختلاف الأجر أو مكافأة العمل في تباين مقدار العمل المبذول وتباين مستوى الإتقان وتباين مستوى الخبرة والمهارة الفردية وتباين مستوى التضحية والمخاطرة (أبو الحمد، 2006، ص 124).

الحق في الاحترام: حيث جاءت الشريعة الإسلامية رحمة للناس جميعا وفي كل الميادين ومنها ميدان العمل قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ الأنبياء: ١٠٧، وقال صلى الله عليه وسلم: "من لا يرحم الناس لا يرحمه الله".

الحق في الراحة: لم يحدد الإسلام ساعات العمل وترك ذلك ليكون اجتهادا حسب الزمان والمكان والظروف والإمكانيات، ولكن على العموم قسم الوقت في الإسلام إلى ثلاثة أقسام: فترة للراحة وفترة للعبادة وفترة للعمل إتباعا لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ البقرة: ٢٨٦، ولحديث رسولنا صلى الله عليه وسلم:" إن لنفسك عليك حقا، وإن لجسمك عليك حقا، وإن لزوجك عليك حقا".

2- **الإيمان وربط الرزق بالسعي**:

إن الإيمان بأن الله هو الخالق الرازق يدعو الفقير إلى الرضا بما قسمه الله له وهو ما يدفعه إلى السعي وراء أسباب الرزق لتحصيل ما كتبه الله له، وجعل الله تعالى الرزق بيده حتى لا ييأس أحد في طلبه.

فقال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ هود: ٦

غير أن هذا الإيمان لا يبرر اعتقاد الفقراء أن الفقر الواقع عليهم هو قضاء وقدر من الله سبحانه وتعالى لا ينفك عنهم ويلازمهم طوال حياتهم ما قد يؤدي بهم للاستسلام لهذه الحالة والعيش عالة على غيرهم ومن أدلة ذلك (عبد الراضي، 2005، ص 58):

- الفقير فاعل فقره أي متسبب فيه إما استقلالا أو مشاركة.
- حركة العبد للسعي تجامع التعلق بالأسباب ولا تنافيها.
- الاكتساب لإحياء النفس ولغير ذلك واجب.
- ليس من شرط التوكل ترك الأسباب لأن ذلك حرام شرعا.

التقوى: إن تقوى الله تفتح له أبواب الخير والرزق من حيث لا يحتسب حيث قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ﴾ الطلاق: ٢ - ٣

الشكر: إن شكر الله على نعمه يكون سبباً في زيادة الخير والنعيم، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ﴾ إبراهيم: ٧

الاستغفار: وهو سبب من أسباب البركة من السماء والأرض وزيادة في المال والبنين، قال تعالى: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝١١ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾ نوح: ١٠ - ١٢

إعمار بيوت الله بالصلاة والمحافظة عليها، والذكر والدعاء والتسبيح والشكر لله تعالى، فإنه بذلك يفيض الله بنعمه على عمّار بيوت الله بالخير في الدنيا والجزاء في الآخرة قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ التوبة: ١٨

حسن التوكل على الله والتنديد بالتواكل: قال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴾ الطلاق: ٣

وعن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خصاما وتروح بطانا ".

ومرَّ عمر رضي الله عنه بقومٍ من أهل اليمن جاءوا إلى الحج بلا زاد، فقال: "من أنتم؟ فقالوا: المتوكلون، فقال: بل أنتم المتواكلون، إنما المتوكل رجلٌ ألقى حبة في بطن الأرض وتوكل على ربه عز وجل.

ولعمر رضي الله عنه كلمة بليغة في التندِيد بالتواكل: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم أرزقني فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة".

3- **النهى عن السؤال والعيش عالة على الغير**، يقول عمر بن الخطاب: "يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم واتجروا فقد وضح الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين".

4- **ضمان حد الكفاية** والذي يعتبر من صميم الإسلام وجوهره ويختلف حد الكفاية عن حد الكفاف الذي يمثل الحد الأدنى للمعيشة، فإذا عجز الفرد عن توفير حد الكفاية لنفسه بسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة فإن نفقته تكون واجبة على خزانة الدولة (الزواوي، 2004، ص 157).

فحد الكفاية يعتبر بمثابة الحد الأدنى الذي تكفله الدولة للمواطن ومن ثمة فهو بمنزلة الضمان الاجتماعي لمن عجز عن أن يوفر لنفسه – بسبب خارج عن إرادته- المستوى المعيشي المناسب اللائق لا الأدنى كما هو الحال في حد الكفاف (جلال الدين، 2014، ص 129).

وبتعبير أدق فقد حدد القرآن الكريم حد الكفاية بأربع حاجات (العتوم، 2012، ص 147):

- طعام يصونه من الجوع،

- وكساء يصونه من العري،
- وماء يصونه من العطش،
- ومسكن يصونه من الحر والبرد.

10- كما جعل الإسلام من مسؤولية الحاكم توفير فرص عمل لرعيته، يقول صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلم مسؤول عن رعيته " وقال عمر بن الخطاب لأحد ولاته " إن الله استعملنا على الناس لنوفر حرفتهم ونستر عورتهم ".

11- أوجد الإسلام نظاما ماليا يمنع تكدس الثروة في أيدي قلة من الناس حتى لا تمنع نمو مشاريع صغيرة وظهور كفاءات جديدة ومن أمثلة هذه التشريعات (شريط وبن وارث ، 2011):

- تشريع الميراث ليوزع الثروة.
- تحريم الاحتكار والربا والقمار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحتكر إلا خاطئ"، وقال الله تعالى عن الربا: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾

البقرة: ٢٧٥

وعن القمار الذي يدر دخلا دون عمل ويعتمد فقط على الحظ فقد قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾

المائدة: ٩٠

ثانيا- تكامل الحلول الإسلامية لمعالجة مشكلة البطالة:

لم يكتف الإسلام بالتنظير فقط في مجال مواجهة البطالة والحث على العمل، بل قدم بعضا من الإجراءات العلاجية العملية ومنها:

1- الزكاة:

الزكاة لغة: زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان تعني صلح، فالزكاة إذا هي البركة والنماء والطهارة والصلاح (القرضاوي، 1988، ص53)، لقوله تعالى: ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ التوبة: ١٠٣

واصطلاحا:الزكاة هي "التكليف المالي للمسلم الحر البالغ العاقل للمال المملوك لمالك محدد ملكية تامة، والنامي بالفعل أو القابل للنماء، الزائد عن الحوائج الأصلية بحولان الحول، والذي بلغ النصاب وسلم من وجود المانع كالدين مثلا" (قنطقجي،2005، ص 57).

تعتبر الزكاة حق وليس منَة أو تفضلا من الأغنياء على الفقراء، بل إن الأغنياء إذا لم يؤدوها عوقبوا على ذلك، بل ويجب على ولي الأمر أن يحصلها منهم بالقوة إن أنكروها أو أبوا أن يؤدوها، كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما حارب المرتدين بسبب منعهم الزكاة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وللزكاة مجموعة من الخصائص نذكرها على النحو التالي (الشلاش وقدوري، 2012، ص 379):

- هي ركن أساسي من أركان الإسلام وفرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوبها(المسلم الحر المالك للنصاب مع الملك التام أي القدرة على التصرف)، أما فيما يخص حكم منكر الزكاة ومانعها فقد أجمع الفقهاء على أنه كافر باعتبار أنه أنكر ركن من أركان الإسلام.
- أن يحول عليها الحول وتكون فائض على الحوائج الأساسية.
- للزكاة ميزانية مستقلة ولذلك اعتمدت على مبدأ التخصيص أي أن أموال الزكاة جمعا وصرفا لا تخلط بغيرها من الموارد المالية.
- للزكاة وقت معلوم لجمعها وبنصاب محدد.

وتلعب الزكاة دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال:

- تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، فمن كان من أهل الاحتراف أو الإتجار أعطي من صندوق الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته بحيث يعود عليه من وراء ذلك ما يكفيه ويكفي أسرته بانتظام.
- الحث على الاستثمار المربح حتى يستطيع الشخص دفع الزكاة من الربح بدلا من أن يدفعها من رأس المال وهو ما يسمح بخلق فرص جديدة للعمل، وفي هذا إشارة في حديث رسولنا الكريم: "من ولى يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقات".
- تعتبر الزكاة مصدرا أساسيا للتمويل في الاقتصاد الإسلامي وذلك عن طريق توجيه جزء من حصيلة الزكاة إلى إقامة المشاريع الاستثمارية التي يحتاج لها الفقراء والمساكين والتي يتم تشغيلهم فيها ،كما يجوز استخدام جزء منها في شراء أدوات الإنتاج وتمليكها لصغار العمال الذين يستحقون الزكاة (السراحنة، 2000، ص 277).
- محاربة الاكتناز: لم يكتف الإسلام بمحاربة الاكتناز بالتحريم والتهديد بل فرض الزكاة كعلاج عملي يجبر من خلاله أصحاب الأموال على استثمارها وعدم كنزها - حيث يقتطع نسبة 2.5 بالمئة من كل الأموال النقدية وعروض التجارة التي تبلغ حد النصاب سواء استغله صاحبه أو لم يقم باستغلاله خلال العام- كي لا تأكلها الزكاة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة (البطاينة والغريري، 2011، ص 89).

• منع تركز الثروة فالزكاة لها أثر واضح في إعادة توزيع الدخول وتقليص الفجوة بين خط التوزيع الفعلي وخط التوزيع المتساوي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل1: أثر الزكاة في التقليل من تركز الثروة

المصدر: فرحان، 2010، ص 159.

وتقليص هذه الفجوة يكون من خلال نقل جزء من ثروات الأغنياء إلى شرائح أخرى في المجتمع أقل دخلا، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لديهم وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال فتروج الصناعات الاستهلاكية ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية فيزيد الإنتاج ومن ثم تزيد فرص العمل الجديدة تبعًا لذلك.

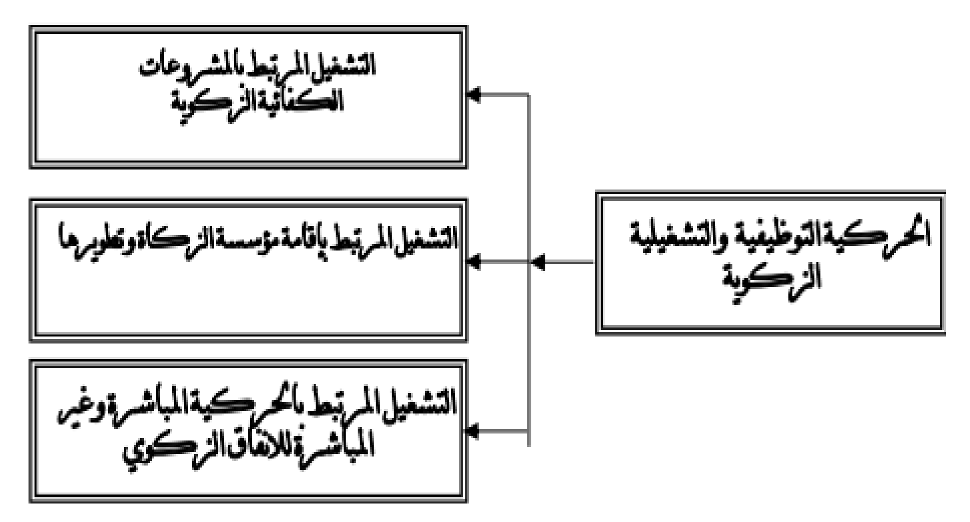
• توفير فرص عمل للقائمين على جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهؤلاء من سماهم القرآن الكريم "العاملين عليها" حيث لهم نصيبا من الزكاة كأجرة عن عملهم.

• جواز إخراج الزكاة عينيا ممن تجب عليهم وتوزيعها عينيا على مستحقيها وهو ما يضمن ثبات القوة الشرائية من التدهور، كما يساهم إلى درجة كبيرة في تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة مما يترتب عليه تدني فرص حدوث كساد اقتصادي (معايزية، 2012، ص 336).

• أجاز الفقهاء أن تدفع الزكاة لرجال الأعمال الذين استدانوا وعجزوا عن السداد من "سهم الغارمين" حتى يعودوا مرة أخرى لمزاولة نشاطهم الاقتصادي، وفي هذا الأمر دعم للاستثماري من جهة وحماية لصاحب العمل ولعماله من التشرد والبطالة من جهة أخرى (عماوي، 2010، ص 69).

ويمكن توضيح دور الزكاة في التأثير على البطالة والتشغيل في الشكل التالي:

الشكل 2: تأثير الزكاة على مستوى التشغيل والبطالة



المصدر: صالحي، 2012، ص15.

2- **الوقف:**

الوقف لغة يعني الحبس عن التصرفات مطلقا كان حسيا أو معنويا، يقال وقفت الدابة يعني حبستها (عبد السميع، 2008، ص 217).

و شرعا " فهو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ولا يلزم إلا أن يحكم به حاكم، أو يقول: إذا مت فقد وقفته" (رجب، 2011، ص 288).

أما اقتصاديا، فهو تحويل جزء من الدخول والثروات إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الإقتصاد الإسلامي(بن عزة، 2015، ص 117).

ويجب أن يكون المال الموقوف معلوما وقت الوقف علما تاما بحيث لا تشوبه شائبة، كما يجب أن يكون مملوكا للواقف ملكا ينفى الجهالة والنزاع وأن يكون مفرزا غير شائع في غيره. ويميل العلماء في الوقت الحالي للتوسع في الأموال الموقوفة لذلك أصبح من الجائز وقف كل شيء يمكن الانتفاع به مع بقاء أصله (العماوي، 2002، ص 20).

ويلعب الوقف دورا في مكافحة البطالة من خلال (بن منصور وكوديد، 2013):

- المعالجة غير المباشرة حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع، لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية لليد العاملة.
- المعالجة المباشرة وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يساهم في تشكيل طلب كبير على اليد العاملة في المجتمع.

3- **القرض الحسن:**

دعا الإسلام المسلمين إلى التراحم والتكافل والتعاون فيما بينهم على البر والتقوى ومساعدة بعضهم البعض بشتى السبل المادية والمعنوية، ومن أبرز وسائل المساعدة التي حض عليها الإسلام هي القرض الحسن والذي رتب عليه رب العاملين الأجر والثواب العظيم .

والقرض الحسن في الفقه الإسلامي هو تمليك شيء على أن يرد مثله. أو هو عبارة عن قرض خالي من الفائدة يعطى للمستحقين من أفراد المجتمع الإسلامي كالعاطل الذي يريد العمل ويحتاج إلى المال أو الأعزب الذي يريد التحصن ويخشى على نفسه العنت (دمان ذبيح، 2008، ص148).

والقرض الحسن كذلك هو إقراض المال أو غيره من الأشياء ذات القيمة إحسانا دون منفعة، وكل منفعة مقابل ذلك فهي ربا، لأن القاعدة الفقهية تقول " كل قرض جر نفعا فهو ربا" (قنطقجي، 2005، ص 65).

وقد قال عليه الصلاة والسلام ليلة أسري به: " رأيت على باب الجنة مكتوب الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة، قال عليه الصلاة والسلام: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة ويقول أيضا رسول الله "ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كانت كصدقتها مرة ".

وقد أعطى عمر بن الخطاب من بيت المال للفلاحين في العراق أموالاً لاستغلال أرضهم، وكان الوزير العباسي علي بن عيسى – رحمه الله – يسلف المزارعين النقود من أجل شراء الأبقار لحراثة الأرض وزراعتها كما أنه عمل على تسليف البذور للمحتاجين من الفلاحين على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد (المطري، 2010).

4- إحياء الأرض الموات

والمقصود بها أن يعمد الشخص إلى الأرض فيستصلحها بالزرع أو الغرس أو البناء أو إجراء نهر فتصير ملكه، وإحياء الأرض هو إدخال عناصر جديدة إلى الإنتاج الأمر الذي يحفز المسلم الذي ملك المال إلى توجيه هذا الاستثمار في مجال إحياء الأرض مما يؤدي إلى جذب القوة العاملة إلى الدخول في مجال الإنتاج ويتم بذلك معالجة البطالة (السراحنة،2000، ص ص 265 ،267).

وقد اشترط الفقهاء أن تكون الموات بعيدة عن العمران والمرافق العامة، وهذا أجمل المواقف لحل مشكلة البطالة بتوجيه العاطلين عن العمل وبتنظيم من الحاكم لاصطلاح الأراضي الميتة ومن أحياها فهي ملكه شرط إلا تكون ملكا لأحد، وألا تزيد في يده عن ثلاث سنوات، وإن لم يصلحها تنزع من يده.

ومن أدلة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضا ميتة فهي له، وما أكلت العافية منها فهو صدقة"، وقال: "من سبق ما لم يسبق إليه مسلم فهو له"، وقال: "من أحاط حائطاً على أرض فهي له".

إلا أن شرط التملك أن يستثمر الأرض خلال مدة ثلاث سنين من وضع يده عليها وأن يستمر هذا الإحياء باستغلالها، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (...وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين)".

4- الحث على الادخار والتوفير:

حث الإسلام على الادخار لتشجيع استخدام الأموال المدخرة في تمويل مشاريع خاصة. ولكن من الضروري التنبيه للفرق بين الادخار والاكتناز، فالادخار لا يعني حبس المال وكنزه، لأن هذا المنع أو الحبس للمال يخالف تعاليم ديننا الحنيف، حيث يقول تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ التوبة: ٣٤وتوعد الله من يفعل ذلك في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ﴾ التوبة: ٣٥

وفي التفريق بين الادخار المباح وبين الاكتناز المحرم يقول عليه الصلاة والسلام: "ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقاً خلفا، ويقول الآخر اللهم أعط ممسكا تلفا".

6- مجتمع البنيان المرصوص (التكافل الاجتماعي):

إن المجتمع الإسلامي مجتمع متكاثف تشد بنيانه صلة العقيدة لا صلة المصالح، فهو كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعض مرتكزا في ذلك على مبدأ التكافل الاجتماعي.

إن التكافل الاجتماعي اصطلاحا (إبراهيم، 2012، ص19) يعنى أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفرادًا أو جماعات، حكامًا أو محكومين على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية اليتيم أو سلبية كتحريم الاحتكار بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة الإسلامية، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، حيث يتعاون الجميع ويتضامنون لإيجاد المجتمع الأفضل ودفع الضرر عن أفراده.

والتكافل الاجتماعي هي أن يشعر كل فرد في المجتمع بأن عليه واجبات يجب أن يؤديها وأن له حقوقاً يلزم الدولة أن تكفلها له، فعن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته".

وبعبارة أخرى التكافل الاجتماعي هو التساند والتآلف بين أفراد المجتمع بحيث تراعى مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ولا يطغى أحدها على الآخر، حيث المسلم الغني يكفل الفقير والقوي يكفل الضعيف، وهو عملية مستمرة ومسؤولية متبادلة بين الأفراد بحيث يشعر كل فرد من أفراد المجتمع بإحساس أخيه وشعوره، وأن ما ينال أخاه من خير أو شر عائد عليه لا محالة.

وفي هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن سر مسلما سره الله يوم القيامة".

ومن أنواع التكافل الاجتماعي نجد:

- **كفالة الأغنياء للأقارب الفقراء:**

حيث حث الإسلام على كفالة الأغنياء للأقارب الفقراء لأنهم أعلم بأحوالهم حيث قال تعالى:

﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ البقرة: ١٧٧ وقال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ ۚ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ الأنفال: ٧٥

- **كفالة اليتامى:**

اهتم الإسلام باليتامى اهتماما كبيراً حيث ذكرهم المولى عز وجل في كتابه العزيز في إثنتين وعشرين آية، لكن الله سبحانه وتعالى لم يحث صراحة على كفالة اليتيم ولا في آية واحدة ويشعر هذا إلى أن كفالة اليتيم هي من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى النص عليها رغم أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على كفالة اليتيم واهتم بذلك، فقد أخرج البخاري عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وقال بإصبعيه السبابة والوسطى".

المحور الثالث: مساهمة الزكاة في التقليل من حدة البطالة في ولاية عنابة – الجزائر-

أولا- تقديم اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية عنابة:

صندوق الزكاة في الجزائر هو مؤسسة دينية اجتماعية تأسست سنة 2003، تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يبرز الدور الاجتماعي التكافلي والأبعاد الاقتصادية التنموية لها، وذلك تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ويتشكل من:

- **اللجان القاعدية**: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

- **اللجان الولائية**: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية.

- **اللجنة الوطنية**: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها.

تأسست **اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية عنابة** بموجب المقرر رقم 221 المؤرخة في 13 جويلية 2004 بناء على القرار المؤرخ في 25 محرم عام 1425 هـ الموافق ل 12 مارس سنة 2004 والمتضمن إحداث لجنة الزكاة والقرار المؤرخ في أول صفر عام 1425 هـ الموافق ل 22 مارس سنة 2994 والمتضمن إنشاء لجنة ولائية لصندوق الزكاة. وتتكون من:

أ- **هيئة المداولات**: وتضم مدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية بصفته آمر بالصرف وإمامان من منطقتين مختلفتين وممثلان اثنان إلى أربعة عن كبار المزكين ينتمون إلى مناطق مختلفة ورئيس المجلس العلمي الولائي وعضوان إلى أربعة من الفيدرالية الولائية للجمعيات المسجدية ورؤساء الهيئات القاعدية ومحاسب له خبرة بالشؤون المالية ورجل قانون ممارس ورجل اقتصاد ممارس ومساعد اجتماعي مع الخبرة واثنان إلى أربعة من أعيان الولاية.

ب- **لجان الهيئة الولائية للزكاة:** ينتظم المجلس في أربع لجان مختصة وهي: لجنة التنظيم، لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات، لجنة التوجيه والإعلام، لجنة التوزيع والتحصيل.

ج- **المكتب التنفيذي**: ويضم رئيس المكتب وهو الآمر الصرف، الأمين العام وله أربعة مساعدين، أمين مال.

د- **الهيئة القاعدية للزكاة**: وتهتم بإحصاء المزكين والمستحقين، التوجيه والإرشاد، تنظيم تحصيل وتوزيع الزكاة.

ثانيا - مداخيل صندوق الزكاة لولاية عنابة:

تعتبر ولاية عنابة من أولى الولايات على المستوى الوطني من حيث حصيلة الزكاة، كما أن حصيلة الزكاة فيها تطورت بشكل ملحوظ حيث في سنة 2004 كانت **15 630 000,00 دج** لتصبح **50 303 868,37 دج** سنة 2014 أي أنها ازدادت ثلاثة أضعاف، ويمكن توضيح تطور حصيلة الزكاة في الجدول التالي:

الجدول 1: مداخيل صندوق الزكاة لولاية عنابة للفترة من 2004-2014(دج)

السنة	زكاة الفطر	زكاة الزروع والثمار	زكاة المال	المجموع
2003	/	/	/	/

2004	4 320 000,00	1 310 000,00	10 000 000,00	15 630 000,00
2005	8 420 000,00	8 127,00	7 810 000,00	16 238 127,00
2006	13 000 000,00	/	21 440 000,00	34 440 000,00
2007	18 000 000,00	1 520 000,00	30 076 685,00	49 596 685,00
2008	17 897 857,00	/	17 972 179,11	35 870 036,11
2009	18 089 678,00	91 840,00	27 962 500,00	46 144 018,00
2010	19 225 675,00	/	28 022 113,00	47 247 788,00
2011	19 059 180,00	/	27 312 084,00	46 371 264,00
2012	28 777 630,00	1 550 000,00	35 410 659,30	65 738 289,30
2013	29 137 148,00	2 056 280,00	50 695 019,73	81 888 447,73
2014	/	/	50 303 868,37	50 303 868,37
المجموع	175 927 168,00	6 536 247,00	307 005 108,51	489 468 523,51

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عنابة،2016.

من خلال الجدول السابق يظهر أن مداخيل صندوق الزكاة في تزايد ملحوظ، باستثناء سنة 2008 و2011 و2014 أين حدث تراجع مقارنة بالسنة التي قبلها.

ثالثا- إنجازات صندوق الزكاة في التقليل من حدة البطالة

في الحالات العادية يتم اقتطاع نسبة 37.5% من زكاة المال للمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال الاستثمارات الممنوحة في شكل قروض حسنة تعطى للشباب أصحاب الحرف والشهادات، ويتم في المرحلة الأولى تكوين ملف يودع لدى اللجنة القاعدية لتتم المصادقة عليه كمرحلة ثانية من قبل اللجنة الولائية وفي المرحلة الأخيرة يتوجه المستفيد لاستلام الصك من بنك البركة الجزائري.

وقد استفاد في ولاية عنابة **641** شخص من هذا الإجراء في الفترة 2004-2014 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: عدد المستفيدين من القروض الحسنة في عنابة 2004-2014

السنة	المبلغ المخصص للقرض الحسن 37,5%	عدد المستفيدين
2003	/	/
2004	3 750 000,00	33
2005	,00000 770	11
2006	000,00630 7	72
2007	,04711 278 75	96
2008	6 739 567,11	62
2009	00,625 990 6	63
2010	10 508 292,37	111

48	10 242 031,50	2011
60	23,997 27813	2012
84	832.40 579 22	2013
78	20 715 000.00	2014
718	114 483 103.0	المجموع

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عنابة، 2016.

ملاحظة:

- ✓ في سنة 2005 تم تحويل فقط مبلغ 770 000 دج نظراً لقلة الملفات.
- ✓ في سنة 2006 تم تحويل فقط مبلغ 7 630 000 دج نظراً لقلة الملفات.
- ✓ في سنة 2009 إستثنائيا وبسبب الوضع المأساوي في قطاع غزة خصص مقدار 25 % من أموال الزكاة فقط للإستثمار.
- ✓ فيما يخص المبلغ الزائد عن حصة الإستثمار للحملة الثانية عشرة لصندوق الزكاة لسنة **1435هـ/2014م** المقدر نسبتها بـ **37,5 %** تم اضافته بناْء على موافقة اللجنة الولائية لصندوق الزكاة في إجتماع رقم**01 /2015** المؤرخ في **2015/01/07** .
- ✓ و بناء على رصيد القروض الحسنة في بنك البركة الجزائري وكالة عنابة كما هو مبين في المراسلة رقم **347 /2014** المرسلة إليكم والمؤرخة في **2014/09/02**م .

من خلال الجدول السابق يتضح تذبذبا في عدد المستفيدين من سنة إلى سنة، ويتوقف ذلك على:

- قيمة المداخيل المحصلة كل سنة.
- غياب الحملات التحسيسية لإظهار الدور الفعال الذي تلعبه صناديق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة.
- غياب الوعي الشعبي العام بضرورة إرجاع قيمة القروض الحسنة الممنوحة لتعم الفائدة على الجميع، وهو ما جعل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف توزع كل أموال الزكاة لسنة 2015 على الفقراء والمساكين والعائلات المعوزة وتقرر **تجميد تغذية رصيد القرض الحسن** ببنك البركة من أموال الزكاة والاحتفاظ بمبلغ 172 مليار سنتيم جزائري المتداولة للاستثمار لمدة ثلاث وعند رجوعها يتم منحها ثانية، ولجأت الوزارة إلى هذا القرار إلى غاية إيجاد صيغة جديدة للقرض الحسن من أجل استثمار أموال الزكاة بطريقة مضمونة وتتيح استرجاع الأموال الممنوحة كقروض بحكم الصعوبة التي لمستها الوزارة في هذا الصدد (على الموقع الإلكتروني: http://elmihwar.com/ar/index.php/19945.html).
- ضآلة قيمة القروض الممنوحة فأقصى حد لها لا يتجاوز 500.000دج .

– نوعية المشاريع المعتمدة: حيث أن معظم المستفيدين من القروض الحسنة هم من أصحاب الحرف اليدوية التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة كالخياطة، الحدادة، النجارة... (وهو ما يوضحه الجدول 3)، ولكن هناك بعض التخصصات التي تحتاج لتمويل كبير لا تجد ضالتها في صندوق الزكاة.

الجدول3: عدد المشاريع حسب نوعية الإستثمارات الممنوحة في إطار القرض الحسن لصندوق الزكاة لولاية عنابة من سنة 2004 إلى سنة 2014:

نوع النشاط	عدد المشاريع
ورشة خياطة/ ورشات تقليدية للملابس	125
سيارة أجرة	109
ورشة حدادة/ نجارة الألمنيوم/ نجارة الخشب	66
خدمات الإعلام الآلي/ أنترنيت / الهواتف	53
دهن المباني/ميكانيك السيارات	50
تربية الأغنام / الأبقار/ الدواجن/ النحل	44
شاحنة نقل البضائع	47
مطعم/ مقهى	33
حلويات مرطبات وعجائن تقليدية	35
توزيع السمك البارد/ الصيد البحري	30
محل مواد غذائية عامة	25
ترصيص صحي	20
أستوديو تصوير/ مطبعة/ وكالة إشهارية	12
تجارة حرة	12
مكتب توثيق / محاماة	12
حلاقة نساء/ رجال	13
أشغال كهربائية	9
مقصبة	5
مكتب صيدلانية/بيع النظارات الطبية	3
تنظيف وتهيئة المساحات الخضراء/ زرع الأزهار	5
عتاد فلاحي	2
مكتب دراسات هندسية	1
عيادة بيطرية	1
إسكافي	2
تدعيم منشأة رياضية	1
إنشاء مؤسسة خاصة بتنظيم الحفلات	1
تنظيف الملابس	1
بيع وإصلاح عجلات	1
المجموع	718

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عنابة،2016.

– قيمة القروض الممنوحة للمستفيدين والتي تختلف حسب طبيعة المشروع وهو ما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول 3: توزيع المستفيدين من القروض الحسنة حسب قيمة القرض للفترة من 2004 إلى 2014:

قيمة القرض / السنة	أقل من 50000دج	من50000دج إلى 150000دج	من150000دج إلى 300000دج	من300000دج إلى 500000دج	المجموع
2004	0	23	6	4	33
2005	7	3	1	0	11
2006	1	56	12	3	72
2007	0	55	28	13	96
2008	0	47	11	4	62
2009	0	33	22	8	63
2010	0	56	37	18	111
2011	0	1	6	41	48
2012	0	12	22	26	60
2013	/	12	29	43	84
2014	/	8	28	42	78

الخاتمة:

إن وضع الإسلام لمجموعة من القواعد والتنظيمات لمعالجة مشكلة البطالة والتي قسمها إلى جانبين جانب وقائي وجانب علاجي من خلال أوامر وإجراءات صريحة، لا يمكن أن يعطي النتيجة المرجوة في وقتنا الحاضر من دون أن يحول كل هذا إلى برامج عملٍ موضوعيةٍ قابلةٍ للتطبيق في ضوء الإمكاناتِ المتاحة وفي ضوء استراتيجيات وآليات التنفيذ، أي لابد من منهج إسلامي اقتصادي متكامل.

وعليه من أهم الآليات الواجب إعادة النظر فيها للمساهمة في علاج مشكلة البطالة ما يلي:

- سياسة التعليم والتدريب: من خلال وضع برامج موضوعية ومتخصصة تضمن توافق مكتسبات الخريجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني بمتطلبات سوق العمل.
- سياسة التمويل: وذلك توجيه الاستثمار نحو المشروعات التي تستوعب أكبر عدد من العاطلين والتي تقع في مجال الضروريات والحاجات ودعم الاستثمار طويل الأجل.
- تطوير المصارف الإسلامية التي لا تعمل بنظام القرض بفائدة لأنه سبب محق البركة والخسران.
- تفعيل صندوق الزكاة والتحكم الجيد في موارده بإصلاح ثلاث محاور رئيسية هي (هواري، 2011):

- تنمية موارد صندوق الزكاة: وذلك باتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من إقبال المزكين على صندوق الزكاة من خلال برنامج إعلامي جمعوي يهدف لتنمية الروح الزكوية والنهوض بقيم الزكاة في المجتمع، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع، حيث نجد أن صناديق

الزكاة في الخليج تعتمد الدفع عن طريق الـ sms وهي طريقة حديثة نسبيا يمكن تطبيقها في الجزائر، وربط دفع الزكاة بالإعفاءات الجبائية ووضع آليات تحكم هذا الإجراء.

- تنويع برامج الصندوق: وذلك من خلال استثمار أموال الزكاة في إنشاء مؤسسات استثمارية يملك أسهمها مستحقي الزكاة سواء كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة، وإطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن تشبه صيغة المشاريع التأهيلية في الأردن.

- الإصلاح الداخلي لصندوق الزكاة: ويتضمن هذا الإصلاح إعادة تعديل الهيكل الإداري لصندوق الزكاة الجزائري ليتماشى والبيئة الجزائرية وجغرافيتها، كذلك من شأن استقلالية صندوق الزكاة وترسيخ الشفافية والحوكمة فيه أن تزيد من قدرته على الاندماج في المجتمع مما سيؤثر إيجابا على زيادة موارده وبالتالي زيادة منحه للقروض ودفع عجلة التنمية والمساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر.

المراجع:

المصادر الأساسية:

1. القران الكريم.
2. السنه النبوية المطهرة

الكتب باللغة العربية:

1. د إبراهيم محمد البطاينة ود زينب نوري الغريري، (2011): النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن، ط1.
2. د أسامة السيد عبد السميع، (2008): مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.
3. إبراهيم محمود عبد الراضي، (2005): حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث: مصر.
4. د أحمد محمد إسماعيل برج، (2014): التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر: الإسكندرية، مصر.
5. د أدهم إبراهيم جلال الدين، (2014): سياسات الإصلاح في ضوء أهداف الاقتصاد الإسلامي، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1.
6. د جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، (2000): مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق- بيروت، سوريا- لبنان.
7. د حسين بن سالم جابر الزبيدي، (2011): التضخم والكساد، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
8. د خالد الزواوي، (2004): البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر، ط1.
9. د رضا صاحب أبو الحمد، (2006): الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ط1.
10. سامر قنطقجي، (2005): مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.

11. أد سعيد علي محمد العبيدي، (2011): الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة: عمان، الأردن، ط1.
12. د سيد عاشور أحمد، (2008): مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، مصر.
13. د عامر يوسف العتوم، (2012): التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع: إربد، الأردن.
14. أد عدنان أحمد الصمادي، (2015): المدخل إلى النظام الاقتصادي في الإسلام، عالم الكتب الحديث: إربد، الأردن.
15. أ د علي العبيدي، (2011): الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة: عمان، الأردن، ط1.
16.د محمد عبد الحميد محمد فرحان، (2010): مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي دراسة تطبيقية، دار الحامد للنشر: عمان، الأردن، ط1.
17.وضاح نجيب رجب، (2011): التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،ط1.
18. د يوسف القرضاوي، (1988): فقه الزكاة- دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مكتبة رحاب: باتنة، الجزائر، ط20.

الملتقيات والدوريات:

1. د أشرف أبو العزم العماوى، (2002): الجوانب المالية للتكافل الاجتماعي فى ضوء الفكر والتطبيق الإسلامي، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، المنعقد فى الفترة من 13- 15 أكتوبر، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر.
2. د بن منصور عبد الله وكوديد سفيان، (2013): معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف- إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر-، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، المنعقد خلال الفترة 27 – 28 – 29 / 6 / 2013م، جامعة صفاقس، تونس. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com
3. خلود عطية الفليت، (2007): تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، 2007/4/3م،كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. على الموقع الإلكتروني:osool.iugaza.edu.ps
4. شريط صلاح الدين وبن وارث حجيلة، (2011): **البطالة في الإسلام وطرق علاجها**، الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"المنعقد في 15-16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
5. أ د صالح صاحي، (2012): تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 12.
6. عامر هواري، (2011): دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة دراسة استشرافية، الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" المنعقد في 15-16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

7. أ عبد الرزاق معايزية، (2012): الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي3- 4 ديسمبر.

8. أ لشلاش عائشة وأ قدوري هودة صلطان، (2012): أهمية الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لولاية عين تموشنت، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنعقد يومي 3- 4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر.

9. هشام بن عزة، (2015): إحياء نظام الوقف في الجزائر – نماذج عالمية لا ستتمار الوقف- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثالث.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1.ختام عارف حسن عماوي، (2010): دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2.محمد دمان ذبيح، (2008)، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

3.محمد مصطفى محمد إبراهيم، (2012): السياسة التكافلية في الشريعة الإسلامية بيت الزكاة بولاية سيلانجور بماليزيا نموذجاً، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في القضاء والسياسة الشرعية، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم الفقه، ماليزيا. منشور على الموقع الإلكتروني: repository.mediu.edu.my

المواقع الإلكترونية:

1.عبد القادر المطري، (2010): كيف عالج الإسلام البطالة، ملخص بحث بعنوان "البطالة ومعالجة الإسلام" شوهد بتاريخ (11-4-2013): pulpit.alwatanvoice.com

وثائق مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عنابة، 2016.

البعد التربوي والتعليمي للمثل الشعبي الجزائري

د. زينة قرفة
جامعة برج بوعريريج

الملخص

إن للمثل الشعبي أهميته ودوره في نقل التجارب والمعارف والخبرات، فهو يعبر عن العقلية الشعبية للمجتمع، فيعكس مجالات الحياة اليومية في شكل موجز يدعو إلى التأمل والتفحص الدقيقين على مدى روعة هذا الشكل الأدبي المتميز، فهو يختزن في مدلولاته صورا عن سلوكات البشر تجاه ذواتهم وتجاه الآخرين، والمثل باعتباره عصارة لتجارب الحياة الإنسانية اتجاه مواقف معينة، فهو يساهم بذلك في تهذيب الأجيال، وتقويم الأخلاق، وتأديب الأشخاص. فكم من مثل تضمن حكمة رائعة، أسهمت في تهذيب الأجيال، وتقويم الأخلاق، وإرشاد الناس على الطريق المستقيم، وكثير من الأمثال أثرها عميق في النفس فرب مثل يفعل في النفس ما تعجز عنه ألف محاضرة في الأخلاق والقيم، وما يقصر دونه مئة كتاب في التهذيب والتوعية الأخلاقية، ولهذا كان موضوع بحثنا عن البعد التربوي والتعليمي للمثل الشعبي الجزائري.

Abstract

The Popular Proverbs have importance and role in the transfer of experiences, and knowledge, it expresses the popular mentality of the society, it reflects the areas of daily life in summary form calls for meditation and careful scans over the magnificence of this literary form distinctive, it stores in its implications in images of behaviors of human beings towards themselves and towards others. The popular proverbs as the sap of the experiences of human life, towards of certain situations, and this was the subject of our search about the educational dimension of Algerian popular proverbs

تمهيد

إن الأمثال جزءا لا يتجزأ من التراث الإنساني بوجه عام، ولشعب بعينه بصفة خاصة، حيث تضم في طياتها الخبرة الطويلة، والتجربة العلمية الحسية، والحكمة الشعبية، وآداب السلوك، وكذلك الأمثال تنقل من شفاه إلى شفاه عبر أجيال متعددة.(1)

وتعد الدراسات الاجتماعية من أكثر المواد الدراسية ارتباطاً بالأفراد والمجتمع ماضيه وحاضره ومستقبله، وهى تدرس العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض ومدى تأثيرهم وتأثرهم بالبيئة المحيطة، والأمثال الشعبية تعبير موجز عن الحياة الاجتماعية للأفراد وتعاملهم مع بعضهم البعض من ناحية وتعاملهم مع البيئة المحيطة بهم من ناحية أخرى، ومن خلال ذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الأمثال الشعبية والدراسات الاجتماعية .(2)

1- مفهوم المثل:

أ- **لغة:** المثل لغة: الشبه، والنظير.

قال ابن منظور: " المثل كلمة تسوية، يقال: هذا مِثْلُه ومَثَلُه، كما يقال: شِبْه وشَبَهُه بمعنى"(3). وعرفه صاحب تاج العروس بقوله: "المثل بالكسر والتحريك، كأمر الشبه، يقال هذا مثله ومثله، كما يقال شبه وشبهه والمثال بالكسر: المقدار، وهو من الشبه والمثل، جعل مثال أي مقدار لغيره يحذى عليه، والجمع أمثلة ومثل. " (4)

وجاء في تعريف لغوي آخر أن " أصل المثل التماثل بين الشيئين في الكلام، كقولهم: كما تدين تدان، وهو مثل قولك: هذا مثل الشيء ومثله، كما تقول: شبهه وشبهه، ثم جعل كل حكمة سائرة مثلا..."(5)

ب- اصطلاحا:

يعرف المثل على أنه " قول مأثور، تظهر بلاغته في إيجاز لفظه وإصابة معناه، قيل في مناسبة معيّنة، وأخذ ليقال في مثل تلك المناسبة"(6)

وقيل أيضا أنه: " عبارة موجزة يستحسنها الناس شكلا ومضمونا فتنتشر فيما بينهم، ويتناقلها الخلف عن السلف دون تغيير، متمثلين بها، غالبا في حالات مشابهة لما ضرب لها المثل أصلا، وإن جهل هذا الأصل."(7)

وقد نقل لنا السيوطي في كتابه «المزهر» تعريف المرزوقي صاحب كتاب «شرح الفصيح» للمثل حيث قال إنه: «جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها وعما يوجه الظاهر إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها." (8)

في حين أن أبا هلال العسكري قال عن الأمثال أنها: " نوع من العلم منفرد بنفسه لا يقدر على التصرف فيه إلا من اجتهد في طلبه حتى أحكمه، وبالغ في التماسه حتى أتقنه. وليس من حفظ صدرا من الغريب فقام بتفسير قصده وكشف أغراضه وخطبه قادرا على أن يقوم بشرح الأمثال والإبانة عن معانيها والإخبار عن المقاصد منها، وإنما يحتاج في معرفتها مع العلم بالغريب إلى الوقوف على أصولها والإحاطة بأحاديثها ويكمل لذلك من اجتهد في الرواية وتقدم في الدراسة..."(9)

هذه كلها تعاريف أو مضامين تعني المماثلة والمشابهة بين شيئين، وبذلك يصبح مثلا سائرا، ثابتا ومتداولا، فهو كجملة استعارية تعبر عن الموقف بطريقة تلميحية، وهذا ما ساعده على الانتشار والشيوع بين الناس. ولكن رغم ذلك فالمثل ليس تعبيرا لغويا فحسب، بل يحمل في مدلولاته الكثير من الصور التعبيرية، التي يلجأ إليها الشعب في التعبير الصائب عما يختلج في حياتهم الاجتماعية من إرهاصات وتناقضات.(10)

2- الفرق بين الحكمة والمثل والقول السائر:

لمعرفة الفرق لابد أولا من معرفة معنى الحكمة. فهي نوع من الإحكام والإتقان أو نوع من الأمر المحكم المتقن الذي لا يوجد فيه ثلمة ولا فتور، وغلب استعماله في المعلومات العقلية الحقة الصادقة التي لا تقبل البطلان والكذب البتة (11). والحكمة هدفها إصابة المعنى وترمي إلى التعليم، ويكون إنتاجها وشيوعها بين الخاصة، تقوم الحكمة على التجريب وتستدعي التأمل، وهي أكثر قابلية للتعميم.(12)

وعلى الرغم من اقتران لفظ المثل بلفظ الحكمة والتي تعبر عن فكرة مشابهة له، فإن الحكمة تجمع كل ما يتّصل بالعادات والتقاليد والتدبير والأقوال السائرة والعبارات النادرة، فهي تعبير عن خبرات الحياة، . أو بعضها . مباشرة في صيغة تجريدية-.(13) أما المثل السائر يحوي على الجوانب الرفيعة التي هي أروع ضروب البيان(14). ولذلك فإن المثل المثل ليس هو الحكمة، وإن تضمّنها.(15)

وبالرغم من الترابط والتلاحم الواضح بين المثل والحكمة والقول السائر، إلا أن هناك بعض الفرق، فالحكمة تتضمن موعظة أو نصيحة أو عبرة، مثل قول الإمام علي بن أبي طالب: «العلم ضالة المؤمن ، «والقول السائر يقرر شيئا واقعا مثل قولهم:« رانا، والموت ورانا » بينما المثل قد يتضمن ذلك وقد لا يتضمن، فعندما يتمثل الرجل الشعبي هذا المثل « راحت جوابي وعشور»، فهو لا ينصح ولا يقرر، وإنما يصور ذهاب أمواله فيما لاغناء له فيه، كما ذهبت أموال الناس في العهد العثماني بين الجبايات والزكوات... ولربما استخلص السامع من مثله أن حالة المواطن لم تتغير بتغير النظام السياسي والاجتماعي...فالمثل هنا قابل لكثير من الدلالات مع اشتماله على مقومات المثل الكامل، من تشبيه، وإيجاز، وبلاغة وسهولة التصاق بالذاكرة...ومن ثمة فهو ألصق بالحياة الشعبية، وأصدق من الحكمة في تصوير حياة المجموعة المتداول بين أفرادها، في سرائهم وضرائهم وأنواع العلاقات القائمة بينهم، والمثل العليا التي يشتركون في تقديسها في حقبة معينة من الزمن وأصدق أيضا من القول السائر.(16)

وانطلاقا من تعريف المثل الذي هو الذاكرة الحية والمتحركة لأي أمة، فهو يمثل الذاكرة الجماعية،لايخص فردا بعينه، لأنه منتوج جماعي، تؤلفه الجماعة وتردده، أما الحكمة فهي معروفة المؤلف، وهي من إنتاج فردي.(17)

مما سبق نصل إلى أن الحكمة هي المعرفة الدقيقة للشيء، ومعناها معرفة أفضل الأشياء، والحكمة أعم من المثل، فكل مثل حكمة ولكن ليس كل حكمة مثل، فالأصل الحكمة بينما الأمثال هي الفرع، وكذلك المثل باب من أبواب الحكمة، وكلاهما من جوامع الكلم، وتدل على تجربة تاريخية يستدل بها لحل مشكلة حالية أو لتدعيم الحجج .(18)

3- خصائص المثل:

قال أبو إسحاق إبراهيم النظام: "يجتمع في المثل أربع لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة." (19)

من خلال هذا القول يتضح أن للمثل خصائص هي نهاية البلاغة وقمة الإفصاح وأعلى مراتب التبليغ يمكن أن نجملها فيما يلي

أ . إيجاز اللفظ:

بحيث يدل قليل الكلام فيه على الكثير، فهو مكون من أقل قدر من الألفاظ، وأكبر قدر من الدلالة(20)، وفي هذا المعنى يقول طه حسين يصف الأمثال بقوله:" إنها قمة البلاغة وأبدع أنواع الاختصار والاختزال في حكمة بالغة بارعة فيها جميل إرشاد للسامع. وحتى تذكرة له بصورة من الماضي. ومعلومة بحدث تاريخي ارتبط بالمثل عله من جليل توجهه يستقيم عوده ويتكامل بنيانها(21)

ومثاله: **"عينك ميزانك"**،

" شي الما للما"،

"صنعة بوك ليغلبوك"،

"خدام الرجال سيدهم"،

" عين الشراي حمرا".

ب . إصابة المعنى:

فالمثل يحتوي على معنى يصيب التجربة والفكرة في الصميم(22). بمعنى أن المثل هو جمل صغيرة تنطوي على فكرة صائبة وعميقة. ونعني بالفكرة الصائبة تلك التي تتفق مع الواقع وتخضع للمنطق.

ومثاله:**"اللي حرث العيب يحصد الندامة."**

ج . التشبيه:

المثل يدل في صميمه على ما يمثل به الشيء دون تغيير في المعنى، مع مخالفة لفظه للفظ المضروب الذي قام مقامه على وجه تشبيه حال الذي حكى فيه بحال الذي قيل لأجله وهذا تشبيه بالمثال الذي يعمل عليه غيره(23). فالمثل مبني على المماثلة والتشبيه بين موقفين. ومثاله: **"الدار بلا صغار كيما الجنان بلا نوار"**.

"المرا بلا ولاد كي الخيمة بلا وتاد"

"اذا تلاقاو نسا السلاف كي لحمّى بين لكتاف"

د . الكناية:

الكناية من الأساليب التي تطغى على المثل الشعبي. والواقع يؤكد ذلك. والدليل أن العامة تلجأ في ثنايا الحديث إلى استعمال الأمثال بحسب مطابقتها للواقع كنوع من التعبير غير المباشر على الوضعية.

فالمثل الشعبي يلجأ إلى الكناية للتعبير عن قيمة أو فضيلة معينة. مثاله:**"اللي بغا العسل يصبر لقريس النحل."**

"جوع كلبك يتبعك".

هـ . تركيز الفكرة:

إن الاستعمال هو الذي يدفع الألفاظ في سياق معين من دلالتها الوضعية إلى مجال الدلالة العقلية بحيث تعطى هذه الألفاظ معاني جديدة لم يتم التواضع عليها(24) فالمثل يسعى إلى ترسيخ فكرة معينة بالأذهان تغني عن كثر الكلام. مثاله: **"النواض بكري بالذهب مشري."**

و. الرشاقة اللفظية (الموسيقى):

في الأمثال الشعبية إيقاع وجرس وتناغم بين الألفاظ وتناسق الجمل، وتجانس بين الأحرف وتأتي هذه الرشاقة اللفظية للأمثال بالاعتماد على السجع والمجاز والقافية. وهذا ما أكده الشيخ التلي حين قال: "المثل جملة أو جملتين تعتمد على السجع، وتستهدف الحكمة والموعظة...، والمثل الشعبي تقطير أو تلخيص لقصة أو حكاية ولا يمكن معرفته إلا بعد معرفة القصة أو الحكاية التي يعبر المثل عن مضمونها(25).

هذه الخصائص يسرت الرواية والتناقل والحفظ للأمثال. والدليل على أنها تنتشر بين طبقات شعبية مختلفة وعلى نطاق واسع. وللإيقاع ميزتان: ناحية موضوعية منبعثة من الخارج- أو ما نسميه بالإيقاع الخارجي، وناحية ذاتية- أو ما نسميه بالإيقاع الداخلي. نابع من مدى تأثر النفس. وكلا الناحيتين يحقق التجاوب والتناسق لدى المتلقي .(26) ومثاله

"النهار بعويناته والليل بودنياته"

"إلا فاتك الطاعم قل شبعت إلا فاتك الكلام قل سمعت"

"إذا زين درق روحك من العين وإذا شين استر فضايحك"

"ما خص القرد غير شمان الورد"

"أنهيه أنهيه، إلا عما روح وخليه"

ز- المشافهة:

إن السبب في ذُيوع وانتشار المثل هو تناقله بين الأفراد رواية ومشافهة. أي" لابد أن يعيش المثل فيحياه العامة بين طبقات الشعب وفئاته فهو وليد الرواية، وبذلك أخرج المثل العامي من دائرة الأدب المكتوب كالشعر وخلافه وخلص بذلك المثل العامي من اختلاطه بالمثل العربي الفصيح، وعلى هذا فإن المثل العامي هو ما يردده العامة عن طريق الرواية الشفوية " (27)

ح- الواقعية:

مزية الأمثال أنها تنبع من كل طبقات الشعب. وأمثال كل أمة مصدر هام جدا للمؤرخ الأخلاقي والاجتماعي يستطيع كل منهما أن يعرف كثيرا من أخلاق الأمة وعاداتها وعقليتها ونظرتها إلى الحياة لأن الأمثال عادة وليدة البيئة التي نشأت عنها.(28)

4- وظيفة الأمثال الشعبية:

المثل باعتباره عصارة لتجارب الحياة الإنسانية اتجاه مواقف معينة، فهو يساهم بذلك في تهذيب الأجيال، وتقويم الأخلاق، وتأديب الأشخاص. فكم من مثل تضمن حكمة رائعة، أسهمت في تهذيب الأجيال، وتقويم الأخالق، وإرشاد الناس على الطريق المستقيم، وكثير من الأمثال أثرها عميق في النفس فرب مثل يفعل في النفس ما تعجز عنه ألف محاضرة في الأخلاق والقيم، وما يقصر دونه مئة كتاب في التهذيب والتوعية الأخلاقية(29).

إن للمثل قيمة دلالية رفيعة، فهو يفيد جميع طبقات الفئات الاجتماعية صغير وكبير وجاهل وعالم وبالتالي يكون للمثل عدة وظائف لعل أبرزها:

*الوظيفة النفسية

*الوظيفة الأخلاقية

*الوظيفة الدينية

*الوظيفة العلمية

*الوظيفة التعليمية

أ- الوظيفة الأخلاقية:

المثل هو الإطار الذي يحدد مجالات الحياة الإنسانية وقيمتها الأخلاقية، ويحدد ما للإنسان فيها وما عليه، حتى لا يضل في متاهات الانحراف حيث أنها تعتبر من الوسائل الفعالة داخل المجتمع، في توجيه الأفراد وتعريفهم بالقواعد السلوكية المستحبة التي يجب إتباعها، والنواحي المنكرة التي يجب الابتعاد عنها، باعتبار الأمثال الشعبية ممثلة للضمير إلى كل أمة في أرقى صورة بتمييزها بين الحق والباطل، والخبيث والطيب، والخطأ والصواب(30). ومن بين الأمثال الشعبية التي تعبر عن ذلك نجد مثلا : "**إلى كان صاحبك عسل ما تلحسوش أكل**" هنا يدعونا المثل إلى حسن معاملة الآخر باختيار السلوك الأمثل والأفضل.

"**الطمع يفسد الطبع**"، ويدعونا إلى الابتعاد عن الطمع الذي لا يأتي من ورائه إلا ما هو سلبي.

" **لمعاونة تغلب السبع**"، وهو يدعونا إلى التعاون والتكافل فيما بيننا.

"**كبر بي وكول سهمي**"، وهنا يدعو إلى إكرام الضيف.

ب- الوظيفة الدينية:

إن المثل يمثل عراقة الشعب وجذوره وأصوله، أو هو بمثابة إرث حضاري تاريخي، يروي عبر ثناياه عن أخلاق ومبادئ هذه الأمة، المستمد من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وتبدو أهمية الأمثال والحكم أنها وسيلة تربوية لأن فيها التذكير والوعظ والحث والزجر وتصوير المعاني(31)، فالمثل عبارة عن تكريس للخلق الحميد، كونه يعبر عن طبقات الشعب، فغالبا ما نجدها تدعونا إلى احترام مبادئ الدين، وتوصي بالصبر والرصانة ومن بين الأمثال المعبرة عن ذلك:

"**الصلاة في وقتها حسن من دنيا وما فايها**" يدعونا هنا المثل إلى احترام أوقات الصلاة.

"الصبر دوا" يدعونا المثل إلى الصبر.

" دير الخير وانساه ودير الشر واتفكرو"، يدعوا إلى فعل الخير والابتعاد عن أفعال الشر.

"اذا تخالفت لديان استحفظ بدينك"، يدعونا إلى التمسك بالدين الإسلامي لأنه الدين القويم دون شك.

ج- الوظيفة النفسية:

وللمثل أهمية في المجال النفسي، حيث يعتبر متنفسا عن الرغبات الإنسانية، فالأمثال بالنسبة لنا عالم هادئ نركن إليه حينما نود أن نتجنب التفكير الطويل في نتائج تجربتنا، ونحن نذكرها بحرفيتها إذا كانت تتفق مع حالتنا النفسية، بل إننا نشعر بارتياح لسماعها وإن لم نعش التجربة التي يلخصها المثل.(32) بما أن المثل يلعب دورا أخلاقيا ودينيا، فهو كذلك يلعب دورا نفسيا ذلك عن طريق تهدئة النفس البشرية، والتفريج عن همومها وأقراحها ومن الأمثال الشعبية التي تلعب هذا الدور النفسي نجد:

" مولاها ربي "وهو يدوعنا إلى القبول بالقضاء والقدر.

"خليها على ربي"، وهذا يدعو إلى توكيل الأمور كلها لله عز وجل.

"أنفسي هوني من الناس كوني" وهنا يدعو إلى العيش برضا كبقية الخلق وأن المشاكل تصيب كل الأفراد على السواء.

و- الوظيفة التربوية التعليمية:

إن الدور الذي يقوم به المثل أكبر من أن تحده شروح أو تفصيلات، ذلك أن وظيفة المثل تتعلق بالإنسان في أبسط حالاته وأعقدها، إذ يلتصق بحياة الناس وطرائق سلوكهم في محيط المجتمع أو البيئة، كما يلتصق بالإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان، لأنه يتحدث عن مشاكل الإنسان وتناقضات الحياة التي تنعكس أفعاله خيرها وشرها، على أن المثل وهو يتحدث عن ذلك، يقوم بعملية الرصد والتسجيل والنقد والتعدية وغير ذلك من مهام شديدة الالتصاق بالحياة اليومية.(33)

ومن هذا الاتجاه يأخذ المثل دورا آخر يظهر فيه أثر التشريع الاجتماعي، ولئن أخذ المثل دور الناصح الذي يقول ما ينبغي أن يسود، ويشير إلى ما ينبغي أن يزول؛ فإنه قد فرض تبعا لذلك الشروط وسن اللوائح والقوانين التي تنظم العلاقة بين الناس بعضعهم ببعض من ناحية، وبين الناس وولي أمرهم من ناحية ثانية، وبين العبد وربه من ناحية ثالثة، ولئن كانت التشريعات القانونية قد اتخذت مصدرا لتشريع العادات الشعبي وتشكيلها حسب الاحتياجات الأخلاقية والاجتماعية. (34) على أن الأمثال إذا كانت لاتهدف إلى غرض تعليمي، فإنها تهدف من خلال تلخيصها للتجارب الفردية إلى نقد الحياة، وكثيرا ما يشعرنا المثل بنقص في عالم الأخلاق. وليس هذا سوى انعكاس لما يسود عالمنا التجريبي من عيوب أخلاقية(35).

فالمثل في إطاره التعليمي يوجه السلوك بأسلوب مباشر أحيانا كما يوجهه بأسلوب غير مباشر أحيانا أخرى وذلك بتقديم نماذج بشرية شاذة أو إبراز سلوك اجتماعي قبيح. "ولئن كانت التشريعات القانونية اتخذت مصدرا رسميا لتنظيم العلاقات الإنسانية فإن الأمثال بدورها قد اتخذت مصدرا لتشريع العادات الشعبية وتشكيلها حسب الاحتياجات الاجتماعية"(36) وهذا ما أكده عبد الحميد يونس حيث يقول: "إن هذه الأمثال تضع العيوب الاجتماعية أمام الأفراد على المشرحة تحللها وتدعو بطريقة غير مباشرة ..إلى محاربتها والتخلص منها، كما جسمت رذائل التحلل والانحراف في سخرية وتهكم لكي تنفر منها، وتعمل على تخليص الأفراد الوقوع فيها."

و يقول فريديريك زايلر في مقدمة كتابه (علم الأمثال الألمانية) بأن المثل هو: "القول الجاري على ألسنة الشعب، الذي يتميز بطابع تعليمي وشكل أدبي مكتمل يسمو على أشكال التعبير المعروفة"(37). ولعل الطابع التعليمي في المثل يرتفع به إلى مستوى أدبي فني، لم يكن ليصل إليه لو أنه كان يهدف إلى غرض تعليمي صريح . فالتعبير عن خاتمة التجربة معناه رجوع بها إلى الوراء حتى بدايتها، أي أننا نعيشها مرة أخرى.(38)

ومن هنا يمكن القول بأن المثل الشعبي ينسجم تمام الانسجام مع نظرية التربية المعاصرة التي تحاول أن توفق بين استعدادات الفرد ومتطلبات البيئة الاجتماعية المعقدة، وعملية التوفيق في جوهرها تتلخص في وضع المرء أمام حقائق عليه أن يهتدي بنفسه إلى إدراك ماهو صالح، وماهو طالح فيها (39). وكما كانت الأمثال فنا من الفنون الأدبية الشعبية الحية، تعلقت بكل شيء، وتناولت كل شيء يتصل بالحياة، فتراها تعالج الأخلاق والحكمة، والعضة والتربية والتوجيه، والسخرية والتهكم، والنكتة، والفكاهة، والعبرة، والحب والكره، والاضطراب والاطمئنان، والخوف والأمن، والسعادة والشقاء، والخصب والجدب، والحرب والسلم، والحياة والموت، فكل ما يتصل بالحياة، ويحوم حولها، وينبع منها، أو يصب فيها، مجال فسيح لفن المثل ومضطرب عريض له.(40)

ويمكن توضيح الجانب التربوي والتعليمي للأمثال الشعبية من خلال مايلى:

• المثل جمل قصيرة تقال في موقف ما أما للتحذير من الوقوع في نفس الخطأ أو للتحفيز على تعلم شيء ما مثل **(اقنع تشبع)** .

• بعض الأمثال تدعو إلى تعديل السلوك السيئ مثل **(من حفر حفرة لأخيه سقط فيها).**

• المثل الشعبي قد يستعمل لأغراض تعليمية، لحث الناس على تعلم شيء معين أو للحث على مواصلة عملية التعلم والبحث عن كل جديد مثل **(يموت المعلم ولا يتعلم, أو الجديد حبه شديد)** .

• الدعوة للترابط الاجتماعي .

• الدعوة إلى التحلي بمكارم الأخلاق .

• الدعوة التفكير واستشارة الآخرين .

• المثل كجملة يعمل على تنمية المفاهيم اللغوية ويدعو إلى التفكير والتحليل والتطبيق على مواقف جديدة أو مماثلة وهذه تعد من مهارات التفكير الناقد .(41)

ومن الأمثال الشعبية الوعظية الإرشادية ما يلي:

"الجديد حبو ولقديم لا تفرط فيه"

"يموت المعلم ولا يتعلم"

"اللي فاتك بليلة فاتك بحيلة"

"اللي خاف من الطيحات ما ركب"

"ما دير صبعك في الغار ما يلدغك حنش"

"ما يحس بالجمرة غير لي كواتو"

"صنعة في اليد أمانا من الفقر"

"أَلّي فَاتَك بالمالْ فُوتُوا بِالفْلاَحة، واللِّي فَاتَك الفْلاَحة فُوتُوا بِالنَّقَاء،واللِّي فَاتَك بالنَّقَاء ما تتعب ما تَشْقَى."

"حط مالك عند من عنده مال، وحط عيالك عند من عنده عيال."

"دير روحك مهبول تشبع كسور"

"الباب اللي يجيك منو الريح سدو واستريح"

"الكرش مزود ولعقل رباطها"

"المكتوب ما منوم هروب"

"اللي ما يقتل يسمن"

"اللي دارها بيديه يحلها بسنيه"

"اللي في البرمة يخرجوه لمغارف"

خاتمة:

من خلال هذه الرحلة القصيرة في عالم الأمثال يكمن أن نخلص إلى أن الأمثال الشعبية هي من أكثر الأنواع الأدبية رسوخا بالأذهان واستقرارا في الذاكرة، كما أنها تعتبر موروثا عالي القيمة، وكنزا من التجارب الإنسانية التي مرت على المجتمعات من قديم الزمان، وذلك لأنها خلاصة حوادث ومواقف قام العقل البشري بصوغها في شكل جمل قصيرة موجزة مكثفة تدل على الدراية والفطنة بأسلوب أدبي بليغ. والمثل مناط بالعديد من الوظائف ولعل الوظيفة التربوية التعليمية من أسمى الوظائف التي يقوم بها المثل، فهو المقوم للسلوك السيء والداعي إلى فضائل الأخلاق، والمرسخ للعادات الإيجابية التي تجعل الأفراد يعيشون في مجتمع سوي.

هوامش البحث:

1- علي أبو الفتوح: التحليل المقارن للأمثال الشعبية في اللغتين العربية والروسية، جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 1995، ص.01

2- حارص عمار: الأمثال الشعبية ودورها في تنمية التفكير الناقد والقيم لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية من خلال تعليم الدراسات الاجتماعية وتعلمها، مجلة نهر العلم، مصر، .2008

3- ابن منظور: لسان العرب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ج11، ص611-616.

4- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1994، ج15، ص 681-684.

5- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1988، ج1، ص 11.

6- حارص عمار: الأمثال الشعبية ودورها في تنمية التفكير الناقد والقيم لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية من خلال تعليم الدراسات الاجتماعية وتعلمها، مجلة نهر العلم، مصر، .2008

7- إميل ناصف: أروع ما قيل من الأمثال، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص7.

8- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم الأدب وأنواعها، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، دط، دت، ج1، ص.486

9- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، ج1، ص3-.4

10- قاسمي كهينة: الأمثال الشعبية بمنطقة المهير دراسة تاريخية وصفية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009/2008، ص 72.

11- محمد حسين الطباطبائى: الميزان في تفسير القرآن، صححه: حسين الاعلمي، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، لبنان، ط 1، 1997، ج 2، ص.399

12- بورايو عبد الحميد: الأدب الشعبي الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر،دط، 2007، ص68.

13- رودلف زلهايم: الأمثال العربية القديمة، ترجمة: رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1982، ص .33

14- ابن القيم الجوزية: الأمثال في القرآن الكريم، تحقيق: سعيد محمد نمر الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1981، ص.33

15- جمانة طه: الروائع في الحكم والأمثال، الدار الوطنية الجديدة، السعودية، ط2 ،2002، ص.34

16- عبد الحميد بن هدوقة: أمثال جزائرية أمثال متداولة في قرية الحمراء ولاية برج بوعريريج-، الجزائر،1992، ص12-.13

17- قاسمي كهينة، الأمثال الشعبية بمنطقة المهير دراسة تاريخية وصفية، ص .88

18- حارص عمار: الأمثال الشعبية ودورها في تنمية التفكير الناقد والقيم لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية من خلال تعليم الدراسات الاجتماعية وتعلمها، مجلة نهر العلم، مصر، .2008

19- الميداني أبي فضل: مجمع الأمثال، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان،، ط 2، د.ت، مج1 ج1، ص14.

20- بدير حلمي: أثر الأدب الشعبي في الأدب الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية،2002، ص.32

21- إبراهيم أحمد شعلان: الشعب المصري في أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1972، ص 15-16.

22- نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير في الأدب الشعبي، مكتبة غريب، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص .174

23- العوبي رابح، المثل واللغز العاميان، ط01، 2005، ص3 . .4

24- محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1984، ص.194

25- ابن الشيخ التلي: منطلقات التفكير في الأدب الشعبي الجزائري، الجزائر، 1990، ص.19

26- عبد الحميد حسين، الأصول الفنية للأدب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2 ،1964، ص26 -27.

27- إبراهيم أحمد شعلان: الشعب المصري في أمثاله العامية، ص 15-16.

28- أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، طبع لجنة التأليف والترجمة، دط، 1953م، ص61. وأحمد أمين: فجر الإسلام، القاهرة، ط7 ،1955، ص.60

29- إبراهيم البلوشي وفاطمة الحوسنية: الأمثال الشعبية العمانية واستثمارها في اللغة العربية، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان،، دط، دت، ص 5- 6.

30- عزالدين جلاوجي، الأمثال الشعبية الجزائرية بسطيف، مديرية الثقافة بسطيف، ص.16

31- علي الماوردي، الأمثال والحكم، ت/فؤاد عبد المنعم، دار الوطن، 1999، ص.20

32- نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير في الأدب الشعبي، ص .147

33- إبراهيم أحمد شعلان: الشعب المصري في أمثاله العامية، ص .39

34- نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير في الأدب الشعبي، ص.144

35- المرجع نفسه، ص.179

36- إبراهيم أحمد شعلان، الشعب المصري من أمثاله العامية، ص.47

37- نبيلة إبراهيم، أشكال التعبير في الأدب الشعبي، ص.175

38- المرجع نفسه، ص .143

39- ابن الشيخ التلي، منطلقات التفكير في الأدب الشعبي، ص .181

40- مرتاض عبد المالك، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، دط، 1981، ص.112

41- حارص عمار: الأمثال الشعبية ودورها في تنمية التفكير الناقد والقيم لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية من خلال تعليم الدراسات الاجتماعية وتعلمها، مجلة نهر العلم، مصر، 2008.

قائمة المصادر والمراجع:

1-علي أبو الفتوح: التحليل المقارن للأمثال الشعبية في اللغتين العربية والروسية، جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 1995.

2- حارص عمار: الأمثال الشعبية ودورها في تنمية التفكير الناقد والقيم لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية من خلال تعليم الدراسات الاجتماعية وتعلمها، مجلة نهر العلم، مصر، .2008

3- ابن منظور: لسان العرب، دار الفكر، بيروت – لبنان، دط، دت.

4- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1994

5- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، دار الكتاب العلمية، بيروت، .1988

6- إميل ناصف: أروع ما قيل من الأمثال، دار الجيل، بيروت، دط، دت.

7- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم الأدب وأنواعها، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، دط، دت.

8- قاسمي كهينة: الأمثال الشعبية بمنطقة المهير دراسة تاريخية وصفية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009./2008

9- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، صححه: حسين الاعلمي، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، لبنان، ط 1، .1997

10- بورايو عبد الحميد: الأدب الشعبي الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر،دط، 2007.

11- رودلف زلهايم: الأمثال العربية القديمة، ترجمة: رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، .1982

12- ابن القيم الجوزية: الأمثال في القرآن الكريم، تحقيق: سعيد محمد نمر الخطيب، دار المعرفة، بيروت، .1981

13- جمانة طه: الروائع في الحكم والأمثال، الدار الوطنية الجديدة، السعودية، ط2 ،.2002

14- عبد الحميد بن هدوقة: أمثال جزائرية أمثال متداولة في قرية الحمراء ولاية برج بوعريريج-، الجزائر،.1992

15- الميداني أبي فضل: مجمع الأمثال، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان،، ط 2، د.ت.

16- بدير حلمي: أثر الأدب الشعبي في الأدب الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2002 .

17- إبراهيم أحمد شعلان: الشعب المصري في أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، .1972

18- نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير في الأدب الشعبي، مكتبة غريب، دار غريب للطباعة، القاهرة.

19- محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، .1984

20- ابن الشيخ التلي: منطلقات التفكير في الأدب الشعبي الجزائري، الجزائر، .1990

21- عبد الحميد حسين، الأصول الفنية للأدب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، .1964

22- أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، طبع لجنة التأليف والترجمة، دط، .1953

23- أحمد أمين: فجر الإسلام، القاهرة، ط7 ،.1955

24- إبراهيم البلوشي وفاطمة الحوسنية: الأمثال الشعبية العمانية واستثمارها في اللغة العربية، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، دط، دت.

25- عزالدين جلاوجي، الأمثال الشعبية الجزائرية بسطيف، مديرية الثقافة بسطيف.

26- علي الماوردي، الأمثال والحكم، ت/فؤاد عبد المنعم، دار الوطن، .1999

27- مرتاض عبد المالك، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، دط، 1981.

تطويرُ منهج قواعد اللّغة العربيّة للمرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في جمهورية مالي في ضوء التّجارب العالميّة

أ. جاكاريجا كيتا-د. محمد زيد إسماعيل
جامعة السلّطان زين العابدين بماليزيا

الملخص

هدف هذا البحثُ إلى الإسهام في تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في جمهورية مالي مستفيدًا من التّجارب العالميّة، وقد كشَفَ البحثُ عن أهميّة اللّغة العربية، وأهميّة تطوير منهج قواعد اللّغة العربية؛ لأنّه وسيلةٌ لضبط الكلام، وصحة النّطق والكتابة، وأوضحَ البحثُ علاقةَ قواعد اللّغة العربية بفروع اللّغة العربية الأخرى مظهرًا أنّها سرّ صناعة العربية، ومنها وعليها تدور فروع اللّغة العربية الأخرى، كما كشفَ عن واقع منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي، مبيّنًا أبرز المشكلات الّتي تواجهه في مجال الأهداف، والمحتوى، وطرائق التّدريس واستراتيجياته، والوسائل التّعليميّة وتقنياتها، واستراتيجيات التّقويم، وأختم البحث بتقديم رؤية مقترحة لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي، مقدّمًا بعض التّوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التطوير - قواعد اللّغة العربية – المدارس العربيّة – التّجارب العالميّة.

ABSTRACT:

The objective of this research is to contribute to the development approach to grammatical rules in the secondary stage of Arab schools in the Republic of Mali, benefiting from international experiences, and research revealed the importance of the Arabic language, and the importance of developing a curriculum Arabic grammar; because it is a way to adjust the speech, and the health of speech and writing, and explained search relationship rules Arabic language branches and other Arabic language, showing it the mystery of the Arab industry, of which the spin other branches of the Arabic language, also revealed the reality of curriculum Arabic grammar in the secondary stage of Arab schools in Mali, showing highlights problems faced in the area of the objectives, content, teaching methods and strategies, and teaching aids and techniques, and strategies of the calendar, and conclude research to provide the vision for the development of a proposed curriculum Arabic grammar in the secondary stage of Arab schools in Mali, in advance some of the recommendations and proposals.

Key words: development - Arabic grammar - Arabic school - international experiences.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْث

إنّ المناهج الدّراسية بصفة عامّة تعدّ من أهمّ وسائل التّربية، وأخطرها على الإطلاق من حيث سلامتها، وأهميّتها؛ لذا تبرز أهميّة تطويرها بشكل مستمر؛ لتواكب مستجدّات الحياة، إذ تشكّل التّرجمة العملية لأهداف التّربية في أيّ مجتمع، وإذا كانت المناهج الدّراسية بهذه الأهمية؛ فإنّه ينبغي أن تكون

العناية بها على قدر تلك الأهمية من التّقويم والتّطوير بشكل مستمر؛ لتكون مناهج عصريّة متناسبة مع متغيّرات العصر ومواكبة لتطوّراته ومستعدة دومًا وأبدًا لمفاجآته.

وبذلك يكون تطوير المناهج في النّهاية تطويرًا في بناء أفراد المجتمع، وإعدادهم، وكلّما طوّر هؤلاء الأفراد كانوا قادرين على التّكيّف مع أنفسهم، ومجتمعاتهم، وكان لهم دور في إحداث التّطوير المجتمعي الشّامل، وبذلك تكون عمليات تطوير المناهج أساسًا لكلّ تطوير (العامر، 2008م).

وأكّد عبد المنعم وعبد الرّزاق (2004م) على أنّ قضيّة تطوير المناهج الدّراسيّة من أهمّ القضايا التّربويّة الّتي تحرص الدّول القويّة أن تضعها نصب أعينها على اعتبار عمليّة التّطوير ضرورة حتمية من ضرورات التّقدم والرّقي لمواكبة الرّكب الحضاري.

وقد فطن التّربويون إلى أهميّة تطوير المناهج؛ فاهتموا بتحديد عمليات متكاملة لها، إضافة إلى قيام بعض الدّول، والمؤسّسات التّربوية بتنفيذ مشاريع معاصرة في تطوير مناهجها؛ لذا أكّد شوق (1995م) على أهميّة الاستفادة من التّجارب العالميّة عند بناء المناهج وتطويرها، وعلى ضرورة إعادة بناء مناهج الدّول الإسلامية، ومقارنتها بالنّظم التّربويّة المتطوّرة في مجالات التّطوير التّربوي المختلفة.

ومناهج اللّغة العربية تحتل مكانة عالية بين مناهج اللّغات العالميّة، فهي تجمع بين أبناء الأمة الإسلاميّة في وعاءٍ لغويّ واحد؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، والسّنة النّبويّة، وتكمن أهمّيتها في ضرورتها لفهم القرآن الكريم، والحديث النّبوي؛ فكلّ علوم الإسلام قائمة على اللّغة العربية، وإتقانها ضرورةٌ لفهم الشّرائع، وكلّ أمور الدّين، ولا عجب فاللّغة العربية لغةٌ ثريّةٌ استوعبت علوم الأوّلين والآخرين من قبل، وهي قادرة على ذلك مجدّدًا إن وجدت الاهتمام، والعناية من أبنائها (عبد الله، 2013م).

وعليه، فقد شهدت مناهج اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها - بما فيها منهج القواعد النّحوية- في معظم الدّول العربيّة مشروعات تطويريّة واسعة كالتّجربة المصرية إذ يهتمّ مركز الشّيخ زايد لتعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها بمراعاة المعايير والأسس العلميّة والتّربويّة السّليمة الّتي يجب مراعاتها عند تقديم قواعد اللّغة العربية للطّلبة المتمثّلة في التّدرج، والشّيوع، والسّهولة (فرج، 2013م).

وتظهر في التّجربة السّعودية بمعهد اللّغويات العربيّة بجامعة الملك سعود أنّ الطّلبة يدرسون مقرّر قواعد اللّغة العربية، ويتدرّبون وظيفيًّا على عدد مختار من الأبنية الصّرفية، والتّراكيب النّحوية تعرّفًا، وتمييزًا، وإنتاجًا، وتستخرج الأبنية من نصوص الاستماع، والمحادثة، والقراءة، ويراعى عند اختيار موضوعات الصّرف والنّحو، ارتباطها بما مرّ على الطّلبة في النّصوص المختلفة (دليل معهد اللّغويات العربية، 2013م).

ومن الأمور الملاحظة في تجربة معهد اللّغة العربية للجميع بجامعة الأندلس باليمن أنّ معلّمي اللّغة العربية يستخدمون طرائق التّدريس المتمحورة حول الطّالب، والقائمة على نشاطه وتفاعله، ويركّزون على تصميم مهام تعلّم ثريّة ذات قيمة في التّعلّم والحياة، وتتّصف بالجدوى، والتّحدّي، والإثارة، والمتعة، وتعدّ استراتيجيات ورش العمل، والعوالم المصغرة، والمشاريع التّعاونيّة، وتمثيل الأدوار، من

أكثر الاستراتيجيات استخدامًا في هذه التّجربة، وتصمّم جميع مواقف التّعليم اللّغوي وفق بنية نظريّة ذات أربعة أبعاد: (المتعة في التّعلّم، نشاط الطّالب، الإتقان، الإبداع)، مع مراعاة أنماط الذّكاءات المتعدّدة لدى الطّلبة، وأساليبهم المفضّلة في التّعلّم (برقعان، 2013م).

ولا يختلف الأمر كثيرًا في الدّول العربية الأخرى، الّتي تعنى بتطوير منهج تعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها، في ضوء معايير جودة التّعليم، الّتي وضعتها المنظّمة العالمية للمقاييس (Iso).

وتعدّ قواعد اللّغة - في أيّة لغة - هيكل النّظام اللّغوي كلّه وإطاره، وأحد الملامح الرّئيسة للتّفريق بين لغة وأخرى، خاصةً فيما يتعلّق بالشّكل الّذي تفرضه القواعد من حيث التّراكيب، وإذا كانت المهارات الأربع (الاستماع، والتّحدث، والقراءة، والكتابة) مهارات أساسيّة لاكتساب أيّة لغة من اللّغات الإنسانيّة؛ فإنّ إتقان القواعد النّحويّة ضروريٌّ لإتقان أيّ من هذه المهارات الأربع؛ لذا فقد حظيت قواعد اللّغة اهتمامًا كبيرًا في مناهج اللّغة العربية، وتمثّل هذا الاهتمام في إعداد كتب خاصة لتعليمها على اختلاف المراحل الدّراسيّة، وتخصيص أوقات لدراستها، وامتدّ ذلك إلى توفير تقنيات التّعليم لأجل تيسير تعليمها، وعُقدت المؤتمرات، والدّورات التّدريبية الهادفة إلى تطويرها (فودة، 2012م).

ونظرًا لأهمّية قواعد اللّغة العربيّة بين فروع اللّغة، فقد بذلت محاولات عديدة من حيث تحليل محتوى كتبها، وتقويمها، ثمّ تطويرها؛ لتتناسب مع احتياجات الطّلبة اللّغوية في مختلف المراحل الدّراسية، كدراسة العليمات (2011م)، وباكير(2012م)، وابن حميد (2012م) إذ سعت هذه الدّراسات إلى الكشف عن جوانب الضّعف، والقوّة في مناهج قواعد اللّغة العربية، وتقديم توصيات، ومقترحات تسهم في تطويرها محاولةً للتّغلب على صعوبتها.

وفي جمهورية مالي قد حظي تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة باهتمام كبير من قبل مسؤولي قسم المدارس العربيّة بوزارة التّربيّة ومحوّ الأميّة واللّغات الوطنيّة، والاتحاد الوطنيّ للمدارس العربية، إلّا أنّ نتائج بعض الدّراسات المحليّة أظهرت مشكلات تقف عائقًا أمام تدريس قواعد اللّغة العربية دون أن تحقّق أهدافها التّربويّة. وإن كان قد توصلت أكثرها إلى أنّ مشكلة طرائق تدريسها تأتي في مقدّمتها كما أظهرتها دراسة كلٍّ من كيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م)، ولكن ثمة مشكلات أخرى كشفت عنها دراسة كيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م) وميغا (2014م) أبرزها أنّ الكثير من القواعد الّتي يتعلّمها الطّلبة في المدارس لا تحقّق هدفًا وظيفيًّا في حياتهم، ويقتصر تدريسها على الجانب الشّكلي أي بنية الكلمة أو ضبطها، وعدم معالجتها بما يربطها بالمعنى، والبيئة المحيطة بالطّالب الّتي يتأثّر ويؤثّر فيها، كالبيت، والمجتمع، والأصدقاء، فالطّالب يدرس في الصّف شيئًا من القواعد، فإذا خرج منه لا يطبّق ما درّسه، فضلًا أن يستخدمه في تعبيره الشّفوي والكتابي، ودلّت نتائج دراسة ميغا (2014م) على هيمنة اللّغات واللّهجات المحليّة على البيئة المدرسيّة، وعدم مراعاة البعد الثّقافي المحلي في مناهج تعليم اللّغة العربية، وضعف التزام بعض معلّمي اللّغة العربية بطرائق التّدريس المناسبة في التّدريس، فالبعض قد يلجأ إلى الطّريقة الإلقائية

بأمثلة محدّدة، فيعتقد أنّه قد شرح القاعدة؛ لذا فقد أوصى كلٌّ من كيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م) بضرورة الاهتمام بتطوير منهج اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي بشكل مستمر؛ ليلبّي احتياجات الطّلبة اللّغوية، ويراعي ميولهم، وقدراتهم، ومستجدات العصر.

مُشْكِلَةُ الْبَحْث

نظرًا لأهمّية تطوير منهج اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها بصفة خاصة، حيث إنّ اللّغة العربية تحتل مكانة عالية بين مناهج اللّغات العالميّة، فهي تجمع بين أبناء الأمة الإسلاميّة في وعاء لغويّ واحد؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، والسّنة النّبويّة الشّريفة، وبناءً على أهمّية دراسة قواعد اللّغة العربية، إذ هي وسيلةٌ لضبط الكلام، وصحة النّطق والكتابة، وليست غاية مقصودة لذاتها، وهي تعين على استخدام اللّغة استخدامًا صحيحًا سواء في الحديث، أم في القراءة، أم في الكتابة، بل تؤدّي إلى سلامة التّعبير في مهارتي الإنتاج: التّعبير الشّفوي والكتابي، وتنمّي الثّروة اللّغوية لدى الطّلبة، وتساعد على استعمال الألفاظ والجمل استعمالًا صحيحًا؛ فتتكوّن لديهم عادات سليمة لغويًّا، على الرّغم من أهمّيتها فإنّ منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي يواجه مشكلات تقف عائقًا أمام تدريس قواعد اللّغة العربية دون أن تحقّق أهدافها التّعليميّة، كما دلّت عليها نتائج دراسات محليّة كدراسة كلٍّ من كيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م)، وميغا (2014م)، ويستنتج الباحثان ممّا سبق أنّ منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي بحاجة إلى التّطوير في ضوء التّجارب العالمية؛ ليكون منهجًا عصريًّا، يراعي اهتمامات الطّلبة، ويلبّي احتياجاتهم اللّغويّة.

أَهْدَافُ الْبَحْث

يهدف هذا البحث إلى الإسهام في تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في جمهورية مالي في ضوء التّجارب العالمية.

أَهْمِيَّةُ الْبَحْث

يستمد هذا البحث أهمّيته من أهمّية اللّغة العربية إذ تحتل مكانة عالية بين مناهج اللّغات العالمية، فهي تجمع بين أبناء الأمة الإسلاميّة في وعاء لغويّ واحد؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، والسّنة النّبوية، وأهمّية قواعد اللّغة العربية، إذ هي وسيلة لضبط الكلام، وصحة النّطق والكتابة، وأهمّية الاستفادة من التّجارب العالمية في تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها، وسيسهم هذا البحث في تقديم مقترحات لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية بالمدارس العربية في مالي في ضوء التّجارب العالمية الّذي سيفيد الجهات المختصة مستقبلًا، وسيمكن هذا البحث عددًا من الباحثين التّربويين لإجراء بحوث حول موضوعات أخرى مرتبطة بتطوير منهج قواعد اللّغة العربية.

مَنْهَجِيَّةُ الْبَحْث

لتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج الوصفيّ التّحليلي، معتمدَيْن على الدّراسات الّتي تمحورت حول تطوير منهج قواعد اللّغة العربية عامة، ومنهج قواعد اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها خاصة، والاطّلاع على التّجارب العالميّة المتميّزة في المجال للاستفادة منها في تقديم المقترحات.

مُصْطَلَحَاتُ الْبَحْث

التّطوير: لغة من طوّر، وهو نمط يسعى إلى تغيير فرد أو نظام اجتماعي نتيجة لتفاعل العديد من القوى، فهو تغييرٌ يتميّز بالنّمو لبنية معيّنة أو وظيفة أو مهارة محدّدة، ويعتمد على مراحل عديدة (فلية، والزكي، 2004م، ص 103).

تطوير المنهج: عرّفه مجاور والدّيب (2002م، ص585) بأنّه "عمليّةٌ يقصد بها إجراء تعديلات مناسبة في بعض أو كلّ عناصر المنهج، ومجاله وفق خطّة مدروسة من أجل تحسين العمليّة التّربويّة، ورفع مستواها".

التّعريف الإجرائي لتطوير المنهج: هو العمل على تحسين عناصر منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي وتحديثه؛ ليصبح أكثر فعالية باستخدام أساليب حديثة بما يتواكب مع التّوجّهات العالميّة المعاصرة.

منهج قواعد اللغة العربية: هو المنهج المقرّر على طلبة المرحلة الثّانوية في (النّحو والصّرف) من قبل قسم المدارس العربيّة في مركز رقيّ اللّغة العربية بوزارة التربيّة ومحوّ الأميّة واللّغات الوطنيّة في مالي، والمحدّد خطته في دليل مناهج المرحلة الثّانوية.

المرحلة الثانوية: هي المرحلة الأخيرة من التّعليم العامّ في جمهورية مالي، ويلتحق بها الطّالب بعد إتمام التّعليم الأساسي بنجاح، ومدّة الدّراسة فيها ثلاث سنوات، وتنتهي هذه المرحلة بامتحان نهائي، ويحصل الطّالب النّاجح فيها على شهادة إتمام الدّراسة الثّانوية.

المدارس العربيّة: هي المؤسّسات التّعليمية الّتي تعنى بتعليم العلوم الشّرعية، واللّغة العربيّة في جمهورية مالي، بالإضافة إلى اللّغة الفرنسية (اللّغة الرسمية للبلد) والإنجليزية وبعض العلوم العصرية الّتي تدّرس فيها باللّغة الفرنسية وتتألّف من المراحل الدّراسية التّالية: الابتدائية، والمتوسطة، والثّانوية.

التجارب العالمية: هي تلك التّجارب الدّولية والمشروعات التّطويرية المتميّزة في مجال تعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها عامة، وفي مجال منهج قواعد اللّغة العربية وطرائق تدريسها خاصة.

أَدَبِيَّاتُ الْبَحْث والدِّرَاسَات السَّابقة

1. مفهوم قواعد اللّغة العربية

القواعد في اللّغة: جمع القاعدة، والقواعد: الأساس، وقواعد البيت أساسه (ابن منظور، 1997م، ص95).

وعرّفت **قواعد اللّغة في الاصطلاح** بأنّها "هي تلك المجموعة من القواعد الّتي تحكم الكلام المنطوق، والمكتوب بلغةٍ ما، وتشمل ما يسمّيه اللّغويّون من العرب "النّحو والصّرف" (وهبة، والمهندس، 1987م، ص298).

1.1. تعريف القواعد النّحويّة في اللّغة

عرّف ابن منظور (1997م، 15/ص309) النّحو في اللّغة بقوله: "النّحو إعراب الكلام العربي، والنّحو: القصد والطّريق، يكون ظرفًا، ويكون اسمًا، نحا، وينحاه، وانتحاه، ونحو العربية منه إنّما هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالتّثنية، والجمع، والتّصغير، والتّكبير، والإضافة، والنّسب، وغير ذلك".

1.2. تعريف قواعد اللّغة العربيّة في الاصطلاح

عرّفت قواعد اللّغة العربيّة (النّحو) في الاصطلاح بالعديد من التّعريفات قديمًا وحديثًا، ولعلّ من أبرز تعريفاتها القديمة تعريف الجرجاني (1985م، ص 236) إذ عرّف القواعد النّحويّة بأنّها "علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة من الإعراب، والبناء وغيرها، وقيل النّحو علمٌ يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علمٌ بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده".

وعرّفها ابن جني (د.ت، 34/1) بأنّها "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب، وغيره، كالتّثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكبير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك؛ ليَلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فيَنطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها، رُدَّ به إليها ... وهو في الأصل مصدرٌ شائعٌ، أي نحوت نحوًا كقولك: قصدتُ قصدًا".

يخلص الباحثان من هذين التّعريفين إلى أنّ مفهوم القواعد النّحويّة عند اللّغويّين قديمًا مفهومٌ شاملٌ لجميع مكوّنات الجملة، ولا يقف عند مجرد الإعراب، والبناء، بل يتعداها إلى التّراكيب، وغيرها.

ويظهر من تعريف ابن جني (د. ت) أنّ القواعد النّحويّة لم تُوضع أساسًا للعرب، وأنّ النّحو وسيلةٌ للتّعبير الصّحيح، والنّطق السّليم، وليس غاية في حدّ ذاته.

ومن أبرز التّعريفات الحديثة للقواعد النّحوية تعريف عاشور والحوامدة (2007م، 103) إذ عرّفاها بأنّها: "علمٌ يبحث في التّراكيب، وما يرتبط بها من خواص، ويتناول العلاقات بين الكلمات في الجملة، وبين الجمل في العبارة".

وترى الشّمري والحريشي (2012م) أنّ مفهوم قواعد اللّغة العربية يتّسع؛ ليشمل تفسير المقروء، والمسموع، وتحليل الجملة إلى عناصرها المكونة لها، وتركيب الكلمات في الجمل، ومعرفة المعاني الّتي تدلّ عليها، وقدرة الطّالب على استخدام الألفاظ والجمل استخدامًا صحيحًا تحدثًا وكتابةً، وقدرته كذلك على تصحيح الأخطاء عند سماعها أو قراءتها.

وعرّفها الروبي (2013م، ص 118) بأنّها "العلم الّذي يجمع بين دراسة النّحو، ودراسة الصّرف، ويعني بدراسة العلاقة بين الكلمات في الجمل، وأحوال الإعراب، ويبحث في التّراكيب، وما يرتبط بها من

خواص، وضبط أواخر الكلم، وكذلك التّغيّرات الّتي تطرأ على بنية الكلمة من اشتقاق، وجمود، وإعلال، وإبدال، ونسب، وتصغير، وإفراد، وتثنية، وجمع".

وقد أشار الشّمري، والحريشي (2012م) إلى أنّ مفهوم النّحو في القديم كان يضيق أحيانًا؛ ليقتصر على ضبط أواخر الكلام، ويتسع أحيانًا؛ ليشمل بنية الكلمة ممّا يطلق عليه اليوم (الصّرف).

يظهر من التّعريفات السّابقة أنّ القواعد النّحوية اصطلاحٌ يستخدم للدّلالة على القواعد اللّغوية (النّحوية والصّرفية) الّتي يتبيّن بها الصّواب من الخطأ في التّعبير طبقًا لمذاهب العرب في الكلام عن طريق القياس، والقواعد، فهي إذن علم المقاييس المستنبطة من خلال استقراء اللّغة العربيّة.

1.3. أهمّية تدريس قواعد اللّغة العربيّة

تعدّ قواعد اللّغة - في أيّة لغة - هيكل النّظام اللّغوي كلّه وإطاره، وأحد الملامح الرّئيسة للتّفريق بين لغة وأخرى، خاصة فيما يتعلّق بالشّكل الّذي تفرضه القواعد النّحويّة من حيث التّراكيب، وإذا كانت المهارات الأربع (الاستماع، والتّحدث، والقراءة، والكتابة) مهارات أساسيّة لاكتساب أيّة لغة من اللّغات الإنسانيّة؛ فإنّ إتقان القواعد النّحويّة ضروريٌّ لإتقان أيّ من هذه المهارات الأربع؛ لذا قد حظيت قواعد اللّغة العربية بالاهتمام البالغ في مناهج اللّغة العربية، وتمثّل هذا الاهتمام في إعداد كتب خاصة لتعليمها على اختلاف المراحل الدّراسيّة، وفي تخصيص أوقات لدراستها، كما امتدّ هذا الاهتمام إلى توفير الوسائل والمعينات التّعليميّة من أجل تيسير تعليمها، كما عقدت المؤتمرات، والدّورات التّدريبية الهادفة إلى رفع مستوى معلّمي هذه المادة في كافة المراحل (فودة، 2012م).

وتتمثّل أهمّية قواعد اللّغة العربية في مستويين أساسيين في نطاق أيّة لغة من لغات العالم، وذلك أنّها تكون حاضرة في أيّ من مظهري اللّغة الصّوتي والكتابي، فالمفردات اللّغوية - منطوقة كانت أم مكتوبة - تأخذ صيغتها وأبنيتها وفقًا للنّظام الصّرفي كما أنّها تتوالى في تسلسلها الزّمني في إطار النّطق أو في تجاورها المكاني في نطاق الكتابة، وفقًا للنّظام النّحوي، ولا فكاك - إذن - لأيّ نشاط لغويٍّ إنسانيٍّ من الانضباط بالضّوابط النّحويّة، على الرّغم من إجماع الآراء على جفاف قواعد اللّغة العربية وصعوبتها، وعلى الرّغم من الحملات الكثيرة المتكاثرة الّتي توجّه إلى دراسة قواعد اللّغة العربيّة؛ فلا يمكن إنكار أهميّة دورها في تصحيح لغة من يكتب أو يتحدّث، أو القول بعدم أهمّيتها أو ضرورتها، فالقواعد درعٌ يصون اللّسان عن الخطأ، ويحفظ القلم من الزّلل، وهي تعوّد دارسها قوة الملاحظة والموازنة حين يفرق بين التّراكيب في العبارات، والجمل، وتساعد على تربية ملكة الحكم عن استنباط القواعد، والشّواهد، والأمثلة (عبد العال، 1993م).

ولقد أفاد نصيرات (2006م) أنّ النّحو يعدّ الرّكيزة الأساسيّة لأيّة لغة، فهو النّظام الّذي يتمّ به نظم اللّغة بالإضافة إلى ذلك يعدّ معيار الصّلاحية والدّقة عند استخدام اللّغة، ولا يعدّ ما يقال أو يكتب صحيحًا ما لم يتمّ الالتزام به على نحو معلوم، وتبدو أهمّية النّحو في كلّ اللّغات، لكنّه أكثر أهمّية في تعليم اللّغة العربيّة؛ لأنّ علماء اللّغة العربيّة يولون اهتمامًا خاصًا للصّلاحية، والدّقة.

وأما أحمد (2010م، ص 139) فأشار إلى أنّ النّحو يحظى "بمكانة بالغة بين فروع اللّغة العربية، نظرًا لكونه يمثّل دستور اللّغة الّذي يدعّمها، والأساس الّذي تستمد منه العون، وترجع إليه في مسائلها العديدة، فهو وسيلة ضبط الأداء اللّغوي نطقًا وكتابةً وقراءةً، فدراسته تعين الطّلبة على تقويم اللّسان، والعصمة من الوقوع في الأخطاء، ممّا يساعدهم على التّعبير الدّقيق والفهم السّليم".

يظهر ممّا سبق أنّ دراسة قواعد اللّغة العربية في منتهى الأهمّية لعموم الطّلبة؛ لذا فقد ناشد مجمع اللّغة العربية مصمّمي كتب القواعد بأن يقتصر كتاب القواعد المقدّم للطّلبة على ما يفيدهم في إقامة الكلام، وألا يتضمن إلّا ما يعينهم على صحة النّطق والكتابة (طعيمة، 1998م).

بالرّغم من أهمّية الأخذ بهذا التّوجّه في تصميم مناهج اللّغة العربية - بما فيها منهج القواعد النّحويّة - بصفة عامة، وفي مجال تعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها بصفة خاصة؛ إلّا أنّ الملاحظ لواقع منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي يجده لم يرق إلى مستوى أهمّيته، فلا تحقّق الأهداف التّعليميّة المنوطة بها؛ حيث إنّه– كما أشار إليه كيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م) -لم يبن على أسس علميّة، وتربويّة سليمة من حيث التّدرج، والشّيوع، والأهمّية، إذ ينقصه المختصون في عمليات بنائه، وتطويره.

ونظرًا لما لقواعد اللّغة العربيّة من أهمّية فائقة بين فروع اللّغة العربيّة، فقد بذلت محاولات عديدة؛ لتحليل محتوى كتبها، وتقويمها، ثمّ تطويرها؛ لتتناسب مع حاجات الطّلبة في مختلف المراحل الدّراسيّة، كدراسة العليمات (2011م) الّتي سعتْ إلى تقويم كتاب تعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها المقرّر في المعهد الدّولي لتعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها في الجامعة الأردنيّة من وجهة نظر المعلّمين والطّلبة، للوقوف على جوانب القوّة والضّعف فيه، في ضوء مجموعة من المعايير العالمية.

ومن الدّراسات ما هدفت إلى بناء برنامج تعليمي، وقياس أثره في المعرفة النّحوية، وفي الأداء النّحوي بالكتابة العربية لدى الطلبة، كدراسة باكير (2012م) الّتي سعتْ إلى تصميم برنامج تدريسي في موضوعات النّحو وفق مبادئ نظرية التّدفق، وبيان فاعليته من خلال تدريس الموضوعات: (الممنوع من الصّرف، الأسماء الخمسة، الأفعال الخمسة، نصب الفعل المضارع الصحيح والمعتل، جزم الفعل المضارع الصّحيح والمعتل)، ودراسة فاعلية تطبيق مبادئ نظرية التّدفق في تدريس النّحو للصّف الأوّل الثّانوي في تحسين أداء الطّلبة.

وسعت كافة هذه البحوث والدّراسات السّابقة في أهدافها إلى الكشف عن جوانب القصور، والقوّة في مناهج قواعد اللّغة العربية، وتقديم توصيات ومقترحات تسهم في تطويرها والارتقاء بها، محاولةً للتّغلب على صعوبتها.

وعلى الرّغم من تعدّد هذه الجهود في مجال تقويم مناهج قواعد اللّغة العربية وتطويرها، من أجل النّهوض بمستوى الطّلبة في القواعد النّحويّة في مختلف المراحل الدّراسية، إلّا أنّ الحاجة ما زالت ماسة إلى العديد من الدّراسات العلميّة لاقتراح برامج لتطوير منهج القواعد على الصّعيد العالمي

والمحلي في ضوء التّجارب العالمية؛ حيث إنّ مشكلة ضعف الطّلبة في تحصيل القواعد النّحوية، وتوظيفها في الأداء اللّغوي باقية، ومظهر ذلك أنّ دراستها لا تستأثر اهتمامهم، ولا تلقى منهم قبولًا؛ فتكثر الأخطاء النّحويّة لديهم عند استخدام اللّغة تعبيرًا وقراءةً، وأكّدت على ذلك نتائج دراسة الدقري (2004م) الّتي أظهرت شيوع الأخطاء النّحوية لدى طلبة المرحلة الثّانوية في اثني عشر مبحثًا نحويًا، ووجود أخطاء نحويّة شائعة لديهم في مهارات التّعبير الشّفوي خاصة.

1.4. علاقة قواعد اللّغة العربية بفروع اللّغة الأخرى

لقواعد اللّغة العربية صلةٌ وثيقةٌ بفروع اللّغة العربيّة الأخرى؛ حيث إنّ معرفة هذه القواعد ودراستها هي السّبيل إلى التّعبير الصّحيح الخالي من الخطأ، فالقراءة مثلًا لا تكون صحيحةً إلّا بمعرفة قواعد اللّغة العربيّة من رفع، ونصب، وجرّ، ومعرفة الأساليب النّحويّة الّتي تقوّم اللّسان من الاعوجاج عند القراءة والإلقاء، وأيضًا البلاغة والنّقد، والأدب كلّ هذه المواد تحتاج إلى معرفةٍ بالقواعد النّحويّة حتى يكون تعلّمها تعلّمًا مفيدًا، وتقسيم مواد اللّغة العربيّة إلى فروع عديدة لا يعني بالضّرورة عدم وجود التّرابط الوثيق فيما بينها؛ فكلّ مادة تكمل المادة الأخرى (الشمري، والحريشي، 2012م).

ويمكن القول إنّ موقع قواعد اللّغة العربيّة من بقية فروع اللّغة الأخرى هو أنّها سرّ صناعة العربية، ومنها وعليها تدور فروع اللّغة الّتي تخدم التّعبير السّليم، كما أنّها بدورها هي معيار الضّبط، والأداء الجيّد لكلّ فرع من هذه الفروع؛ لأنّها تعدّ الأساس في ضبط القراءة السّليمة، وتحفظ اللّسان، والقلم؛ لذا أصبحت قواعد اللّغة وسيلة لفهم المواد الدّراسية الأخرى، فكلما شعرنا بالحاجة إلى القراءة، والكتابة، والتّعبير، تظهر لنا أهمّية القواعد؛ لأنّ الطّلبة لن يقرؤوا قراءة سليمة خالية من الأخطاء إلّا بمعرفتهم القواعد الأساسيّة للغة، وهم حتمًا لن يكتبوا كتابة صحيحة، ولن يعبّروا عن ذواتهم إلّا إذا كانوا ملمّين بالقواعد مدركين لأهمّيتها، ووجوب مراعاتها عند القراءة والكتابة.

بناءً على ما سبق، يخلص الباحثان إلى أنّ هناك ترابطًا قويًا بين قواعد اللّغة العربية، وفروع اللّغة العربيّة الأخرى، وتأتي قواعد اللّغة العربيّة في مقدّمتها؛ حيث إنّها تمثّل دستور اللّغة الّذي يدعّمها، والأساس الّذي تستمد منه العون، وترجع إليه في مسائلها العديدة.

2. واقع منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي

إذا كان تعليم اللّغة يهدف إلى تمكين الطّالب من أدوات المعرفة عن طريق تزويده بالمهارات اللّغوية الأساسيّة، فإنّ قواعد اللّغة العربية تعدّ من الوسائل المهمّة لتحقيق ذلك، إذ إنّ من أبرز ما تميّز اللّغة العربية عن غيرها، أنّها لغة لها قواعد تحكمها، وتضبط حركاتها، وتحميها من الضّياع من خلال نظام الأصوات، والبنى، والتّراكيب، والمعاني يتمثّل في النّحو وقواعده (محمد، 2002م).

إنّ القواعد النّحوية ليست هدفًا مقصودًا لذاته، إنّما هي وسيلة لفهم المعاني، وصحة النّطق، وضبط الكلام، وهي كذلك وسيلة من الوسائل الّتي تساعد الطّلبة على الكتابة، والتّحدث بلغة سليمة،

واستخدام اللّغة استخدامًا صحيحًا يؤدّي الغرض منها، كما أنّها وسيلة لتقويم لغة الطّلبة أثناء قراءتهم، وكتابتهم، وكلامهم، فهي أساس لا يمكن الاستغناء عنه في جميع فروع اللّغة ومهاراتها.

فدراسة "القواعد النّحويّة جانبٌ لا غنى عنه، وضرورة ملحّة تستوجبها اللّغة العربية؛ لأنّ جانب الإعراب فيها مؤشر للمعنى وداع للجمال اللّغوي، والنّحو بوصفه علمًا من علوم اللّغة له دورٌ يؤدّيه بجانب الفروع اللّغوية الأخرى في بناء اللّغة وفهم أساليبها" (عطا، 1999م، ص77).

على الرّغم من ذلك فقد توصل نصيرات (2006م) إلى أنّ تدريس المصطلحات النّحوية والإعراب فهو الهدف الأساس عند الغالبيّة، إنْ لم تكن عند كلّ مدرّسي اللّغة العربية، فالطّالب الّذي لا يستطيع أن يميّز المبتدأ من الخبر، أو أثر كان، أو إنّ وأخواتها على الجملة الاسمية، تجعل من الطّالب هدفًا لتعليقات غير جيّدة من قبل المعلّم، ولطالما كانت تلك التّعليقات سببًا في الصّدود عن النّحو إلى جانب أسباب عديدة تنفر من دراسته.

أهداف تدريس قواعد اللّغة العربيّة للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي

يعرّف عرفان (2008م، ص134) الأهداف بأنّها " التّغيّرات المراد إحداثها في سلوك الطّلبة من خلال مرورهم بمواقف وخبرات مختلفة، على المدى البعيد أو القريب، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف مجالات التّعلّم بغية الوصول بهم للأفضل، وتحقيق النّمو الشّامل لديهم، وهي محدّدة سلفًا بشكل علميّ دقيق".

وعليه، فإنّ لتدريس قواعد اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي أهدافًا خاصة، حدّدها قسم المدارس العربية بوزارة التّربية ومحوّ الأميّة واللّغات الوطنيّة (2010م)، كما يلي:

1. استخدام القواعد استخدامًا صحيحًا في النّطق والكتابة.
2. دعم الملكة اللّغوية للطّالب على منهج اللّغة واستعمالها لفظًا وأسلوبًا.
3. تطوير قدرة المستخدم لتمكينه من الاستعمال السّليم للّغة في موافق مختلفة.
4. القدرة على إصدار الحكم على وظائف القواعد.
5. تنمية ملكة الحفظ والاستظهار لدى الطّالب.
6. تمكين الطّالب من إدراك الإعجاز.
7. تذوّق الطّالب للنّص.

إنّ الأهداف السّابقة الذّكر هي المنصوص عليها في وثيقة المناهج الدّراسية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي لتدريس قواعد اللّغة العربية.

ونظرًا لعدم وجود دليلٍ لمعلّمي اللّغة العربيّة، فإنّ الأهداف التّعليميّة غير محدّدة، على الرّغم من أهمّية تحديدها، حيث إنّ تحديدها ضروريٌّ لاختيار الخبرات المناسبة من معلومات، ومهارات، وطرائق تفكير، واتجاهات، وعادات، وميول، وقيم، كما أنّ تحديدها يساعد المعلّم على اختيار الأنشطة التّعليميّة المناسبة الّتي يمكن أن تحقّق الأهداف المرسومة، ويمكن القول إنّ تحديد الأهداف

التّعليميّة ضروريٌّ لإجراء عمليات التّقويم السّليم، حيث إنّ الأهداف المحدّدة هي المساعدة في تحديد ما يُراد تقويمه، والمرشدة إلى اختيار أنسب الوسائل واستراتيجيات التّقويم المناسبة لتقويم الطّلبة.

وعليه، يرى الباحثان ضرورة إعداد دليل لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي مشتملًا على العناصر الرّئيسة للدّليل، وما أحوج معلّمو قواعد اللّغة العربية إلى مثل الدّليل؛ ذلك لأنّ أكثرهم غير تربويّين، قد لا يكاد بعضهم يفرّقون بين الأهداف التّربوية العامّة، والتّعليمية، فالسّلوكية (الإجرائية)، فضلًا عن صياغة الأهداف السّلوكيّة وكتابتها أثناء إعدادهم الدّرس بعبارات واضحة ومحدّدة، وقابلة للملاحظة والقياس، وقد أظهرته نتائج دراسة كلٍّ من كيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م)؛ لذا كان من أبرز توصياتهم ضرورة إقامة دورات تربويّة بصفة مستمرة لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي لتعريفهم بالطّريقة الصّحيحة لصياغة الأهداف السّلوكية في مختلف مجالاتها، وإصدار دليل لهم يحتوي على أسئلة مصوغة صياغة سلوكيّة لكلّ مادة من مواد اللّغة العربيّة؛ ليكون موجّهًا ومرشدًا لهم.

2.1. محتوى منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي

يوضّح سعادة وإبراهيم (2011م) مكانة المحتوى من المنهج المدرسيّ بأنّه يمثّل العنصر الثّاني من عناصر المنهج المدرسيّ. وهو أوّل العناصر الّتي تتأثّر مباشرة بأهداف المنهج، فبعد تحديد الأهداف بدقّة تبقى مهمّة اختيار المحتوى المناسب، وتنظيمه، من أجل تحقيق الأهداف المحدّدة سلفًا.

ويعرّفه الباحثان بأنّه كلّ ما يقدّم لطلبة المرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في مالي من معلومات، وخبرات، ومواقف منظّمة وفق أسس علميّة، وموزّعة على فترة زمنيّة محدّدة داخل المدرسة أو خارجها تحت إشراف المدرسة بقصد تحقيق أهداف منهج قواعد اللّغة العربية.

فيما يلي موضوعات قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي حسب الفترات الثّلاث، حيث إنّ العام الدّراسي ينقسم وفق النّظام التّعليمي في مالي إلى ثلاثة أقسام:

موضوعات قواعد اللّغة العربية للصّف الأوّل الثّانوي

الفترة الأولى: عناصر الجملة العربية: الاسم، الفعل، الحرف، الإعراب، والبناء، وعلامات كلّ منهما: الأصلية والفرعية، حصر المبنيات ودراستها، أنواع الجملة: الاسمية، والفعلية. الاسم بقسميه باعتبار العدد، وباعتبار التعريف، والتّنكير، المعارف.

الفترة الثّانية: المبتدأ والخبر، النواسخ: كان وأخواتها، إنّ وأخواتها، النّعت، تقسيم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال، وباعتبار التجريد والزيادة، وباعتبار التّعدي واللّزوم.

الفترة الثّالثة: الفاعل وأحكامه وأحواله، المفعول به، تقسيم الفعل باعتبار البناء للمعلوم، والبناء للمجهول، نائب الفاعل.

موضوعات قواعد اللّغة العربية للصف الثاني الثّانوي

الفترة الأولى: تقسيم الفعل باعتبار بنيته، أوزان الفعل مجردًا ومزيدًا، تقسيم الفعل باعتبار البناء والإعراب، رفع الفعل المضارع، ونصبه، وجزمه، الأفعال الخمسة، المصادر.

الفترة الثّانية: المشتقات (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصّفة المشبهة، اسم التّفضيل)، والقيود: (الجر بالحرف، الممنوع من الصّرف، المفعول فيه).

الفترة الثّالثة: المفعول المطلق، المفعول لأجله، الحال، العدد، المفعول معه.

موضوعات قواعد اللّغة العربية للصف الثالث الثّانوي

الفترة الأولى: التّعجب، الاستثناء، التّمييز، التّوكيد، البدل، عطف النّسق.

الفترة الثّانية: المدح والذّم، الاختصاص، كم الخبرية والاستفهامية، الاستفهام، النّداء، الشّرط.

الفترة الثّالثة: المشتقات، أسماء المكان والزّمان، اسم الآلة، تثنية المقصور والمنقوص والممدود وجمعها (تقرير ورشة مراجعة مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية للمرحلة الثانوية، 2010م).

هذه موضوعات منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي المعتمدة من قبل اللّجنة المشرفة على ورشة مراجعة مناهج اللّغة العربية للمرحلة الثانوية بالمدارس العربية في مالي الّتي نظّمها قسم المدارس العربية بوزارة التّربية ومحوّ الأميّة واللّغات الوطنية بالتّعاون مع البنك الإسلامي للتّنمية بجدة، والمنعقدة في باماكو في الفترة 8-12 يونيو 2010م.

والجدير بالذّكر أنّ دور اللّجنة المشرفة على منهج قواعد اللّغة العربية يقتصر على اختيار الموضوعات، وعلى المعلّمين إعداد مذكرات في ضوء هذه الموضوعات بجهودهم الفرديّة مع الاستئناس ببعض المقرّرات الدّراسيّة في قواعد اللّغة لبعض الدّول العربية، ما يعني للمعلّمين دورٌ بارزٌ في إعداد المحتوى العلمي المناسب للطّلبة على الرّغم من أنّ أكثرهم غير مؤهلين تربويًّا، ممّا قد يؤدّي إلى اعتماد محتوى على أسس غير علميّة، ولا تربويّة سليمة؛ من حيث التّدرج، والشّيوع، والأهمية؛ لأنّ القائمين بهذه العملية ليسوا مختصين في التّربية بصفة عامة، ولا في المناهج وطرائق التّدريس بصفة خاصة، على الرّغم من أنّ موضوعات قواعد اللّغة العربية تخضع بعد اختيارها كمًّا وكيفًا إلى عملية تخطيط تفرض على مصمّمي المناهج توزيعها على الوحدات التّعليميّة وفق نوع مبرر من التّنظيم الّذي يخدم الأهداف العامة والتّعليميّة، إذ تُرتب على شكل متتاليات من الدّروس بحيث يراعى فيها التّسلسل المنطقي أو التّربوي، كالانطلاق من العام إلى الخاص، ومن المعلوم إلى المجهول، ومن البسيط إلى المعقد، ومن السّهل إلى الصّعب.

ولقد كشفت دراساتٌ محليّةٌ عديدة عن أبرز مشكلات محتوى منهج اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي كدراسة كلٍّ من بامبا (2010م)، وكيتا (2013م)، وصوغودوغو (2014م) إذ اتفقت نتائجها أنّ محتويات منهج اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي لم تبن على أسس علميّة وتربوية سليمة من حيث التّدرج، والشّيوع، والأهمية، لذا تجدها كثيرًا ما تركّز على مهارات معيّنة على حساب مهارات لغويّة أخرى.

بناءً على ما سبق، يرجو الباحثان من مسؤولي قسم المدارس العربية بوزارة التّربية ومحوّ الأميّة واللّغات الوطنية، والاتحاد الوطني للمدارس العربية في مالي إعادة النّظر في أساليب اختيار محتوى قواعد اللّغة العربية وتنظيمه، بتوكيل المختصين التّربويين للقيام بعمليات اختيار محتواه وتنظيمه، حيث لا يكفي لتحقيق أهداف المنهج اختيار موضوعاته، إذ يشكّل اختيار المحتوى وتنظيمه جزءًا رئيسًا في تعليم اللّغات بشكل عام، ويضاف إلى ذلك أنّ هذا الجزء يعدّ من أعقد عناصر المنهج، حيث إنّه لم يعد اختياره وتنظيمه يخضع للتّقدير الشّخصي، والخبرة الذّاتية، بل أصبح يؤسّس على نتائج بحوث علميّة ميدانية وفي ضوء مواصفات معياريّة، تستهدف إلى جانب خبرة المعلّمين وملحوظاتهم تحليل أهداف الطّلبة من تعليم اللّغة العربية.

3. طرائق التّدريس المستخدمة في تدريس قواعد اللّغة العربيّة بالمدارس العربيّة في مالي

تشكّل طرائق التّدريس واستراتيجياته عنصرًا مهمًّا من عناصر المنهج المدرسيّ، وقد تتجلّى أهميّتها في التّأثير المتبادل بينها، وبين كلّ من عناصر المنهج الأخرى؛ فلكلّ موضوعٍ طرائقه المناسبة لأهدافه، ومحتواه، وموادّه التّعليميّة، وأنشطته، وأساليب تقويمه.

ويعرّف الباحثان طرائق التّدريس بأنّها الإجراءات، والخطوات الّتي يتبعها معلّمو أو طلبة المرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في مالي أو هما معًا في تعلّم محتوى منهج قواعد اللّغة العربية داخل المدرسة أو خارجها تحت إشراف المدرسة بهدف تحقيق أهداف تدريس قواعد اللّغة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض طرائق التّدريس واستراتيجياته المعتادة قد تكون من أهمّ الأسباب الرّئيسة لضعف الطّلبة في قواعد اللّغة العربية، فعند النّظر إلى العملية التّعليميّة على أنّها عملية تواصل بين المعلّم والطّالب، تكون طريقة التّدريس هي القناة التي تصل بين أطراف هذه العملية، وعليها يتوقف نجاح العملية أو فشلها، إذ يتوقف فهم الطّالب للمادة المعروضة عليه واستفادته منها على طريقة العرض واستراتيجياته.

وقد أرجعت أكثر الدّراسات الّتي تناولت أسباب ضعف الطّلبة في تحصيل القواعد النّحوية، وتوظيفها في الأداء اللّغوي إلى عدة أسبابٍ في مقدّمتها طريقة التّدريس الّتي تكاد تنحصر في تلقين القواعد أكثر من التّركيز على وظيفتها، وربطها بالأداء اللّغوي تعبيرًا، وقراءةً؛ لذا فمن أجل تطوير تدريس القواعد النّحوية، والتّغلب على مشكلة تدني مستوى تحصيلها استيعابًا وتطبيقًا؛ فإنّه ينبغي تطوير استراتيجيات تدريسها؛ لتكون أكثر مناسبةً، تأخذ في الاعتبار الاتجاهات المعاصرة في التّدريس، الّتي تؤكّد على شراكة الطّالب، ودوره الفعّال في عملية التّعلم؛ ممّا تسهم في تحقيق أهداف تعليميّة تتجاوز حفظ قواعد اللّغة العربية إلى ممارستها في الأداء اللّغوي الوظيفي (الخليفة، 2004م).

فقد اهتم التّربويّون، والخبراء في السّنوات الأخيرة بإيجاد طرائق واستراتيجيات جديدة في التّدريس تكون قادرة على مواكبة التّقدّم، والتّطوّر الّذي يشهده عالم اليوم، وأكّد على ذلك المؤتمر الثّاني لعلم

اللّغة، إذ كان من أبرز توصياته ضرورة التّركيز على الطّرائق، والاستراتيجيات الحديثة في تدريس اللّغة العربية (البيان الختامي للمؤتمر الثّاني، 2004م).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك طرائق كثيرة لتدريس قواعد اللّغة العربية، منها ما يقوم على جهد المعلّم، ويكون الطّالب مستمعًا، ومنها ما يركّز على جهد الطّالب، فيصبح الطّالب مركز الاهتمام يتعلّم ذاتيًّا، ويكون المعلّم موجّهًا، ومشرّفًا، ومعززًا للطّالب، ومنها ما يقوم على التّعاون، والتّشارك بين المعلّم والطّالب، ومن الطّرائق الّتي تركّز على جهد المعلّم الطّريقة القياسية، والطّريقة الاستقرائية (الاستنباطية)، والطّريقة المعدّلة (النّص الأدبي)، والطّريقة الإلقائية.

ومن طرائق التّدريس الّتي تقوم على التّعاون والتّشارك بين المعلّم والطّالب كطريقة المناقشة، والتّعلم التّعاوني، والعصف الذّهني، وحلّ المشكلات، وتمثيل الأدوار.

وتعدّ هذه الطّرائق طرائق رئيسة في تدريس قواعد اللّغة العربية إلّا أنّ هنالك استراتيجيات تدريسيّة أخرى مهمّة يمكن استخدامها عند تدريس قواعد اللّغة العربية أبرزها استراتيجية التّعليم من خلال التّدريس المباشر، وحلّ المشكلات، والعمل الجماعي (التّعلم التّعاوني)، واستراتيجية التّعليم القائم على النّشاطات، والتّعليم القائم على التّفكير النّاقد، واستراتيجية التّدريب على الاستقصاء، والتّدريب على التّساؤل).

والجدير بالذّكر أنّ هذا التّعدّد، والتّنوّع في طرائق التّدريس واستراتيجياته أحد نواتج اهتمام القدامى، والمعاصرين في تبسيطها، وتيسيرها والّتي بدأت محاولاتها منذ بدايات التّفكير في وضع قواعد مضبوطة للغة، وهي محاولات مستمرة إلى وقتنا الرّاهن.

ولأهمّية طرائق تدريس قواعد اللّغة العربية واستراتيجياته في العملية التّعليميّة التّعلّمية، فقد أجريت فيها العديد من الدّراسات، منها ما تناولت استخدام تكنولوجيا التّعليم كاستراتيجية لتدريس قواعد اللّغة العربية كدراسة السّلمي (2009م) الّتي هدفتْ إلى تعرّف أثر استخدام العروض التّقديمية في تحصيل طلبة الصّف الأوّل الثّانوي في القواعد النّحوية واتجاههم نحوها.

ودراسات أخرى تناولت استراتيجيات متعدّدة لتدريس قواعد اللّغة العربية كدراسة أحمد (2010م) الّتي سعت إلى تعرّف أثر استخدام دورة التّعلّم الخماسية لتدريس القواعد النّحوية على التّحصيل وتنمية التّفكير الاستدلالي لدى طلبة المرحلة الإعدادية، ودراسة الشمري والحريشي (2012م) الّتي هدفتْ إلى معرفة أثر استخدام الشّواهد القرآنية في تنمية التّحصيل الدّراسي لطالبات الصّف الأوّل المتوسط، وأجرى عيسى (2013م) دراسته إلى معرفة فاعلية تدريس القواعد النّحوية من خلال استخدام استراتيجية مقترحة قائمة على التّعلّم المتمركز حول المشكلة في تنمية تحصيل القواعد النّحوية، والقدرة على تطبيقها في الأداء اللّغوي الشّفوي والكتابي.

والجدير بالذّكر أنّ جميع هذه الدّراسات أظهرت فعالية الطّرائق والاستراتيجيات التّعليميّة التّعلّميّة المستخدمة في تحصيل الطّلبة لقواعد اللّغة العربية.

وتحسن الإشارة إلى ضرورة استخدام المعلّم استراتيجيات تعليميّة متنوّعة، إذ من شأنه أن يكسر الرّوتين الممل في نظر الكثيرين من الطّلبة الّذي يفرضه استخدام استراتيجية تعليميّة واحدة، فضلًا عن التّركيز على طرائق التّدريس التّقليدية، فالطّريقة التّقليدية ترتكز على دور أساسيٍّ للمعلّم، وتهمل دور الطّالب كعنصر فعّال في عملية التّعلّم، في حين أنّ الاتجاهات التّربوية الحديثة، والتّجارب العالمية المعاصرة تركّز على أنّ الطّالب هو المحور الرئيس لعملية التّعليم والتّعلّم، ويجب أن يكون له الدّور الفعال الحيوي والأكبر في هذه العملية التّعليميّة التّعلّمية.

وتنوّع طرائق التّدريس واستراتيجياته في العمليّة التّعليميّة التّعلّمية من قبل المعلّمين والطّلبة وهو ما أكّد عليه العبد الكريم (2011م، ص392) إذ أشار إلى " أنّ فعالية التّعلّم ناتجة من فعالية المعلّم، فالمعلّمون الّذين يستخدمون أنواعًا من طرائق تدريس واستراتيجيات تفاعلية يحقّقون نجاحًا أفضل من المعلّمين الّذين يستخدمون طرائق تقليدية".

على الرّغم من أهميّة استخدام طرائق التّدريس المتنوّعة في العمليّة التّعليمية التّعلّمية، فقد لاحظ الباحثان أنّ أكثر طرائق التّدريس استخدامًا لتدريس قواعد اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي بصفة خاصة هي طريقة المحاضرة والإلقاء، تليها الطّريقة القياسيّة، ويمكن عزو ذلك إلى وجود قصور في كفايات معلّمي اللّغة العربية في مجال طرائق التّدريس واستراتيجياته، ممّا يؤدّي إلى تركيزهم على هذه الطّرائق دون غيرها، وتبنيهم طرائق تدريسيّة آلية تركّز على نقل المعارف بدون الاهتمام بعرض المثيرات الّتي من شأنها تطوير عمليات التّفكير العليا اللّازمة وصقلها لاستمرار التّعلّم، واكتساب المهارات اللّغوية اللّازمة لدى الطّلبة.

ولقد أظهرت نتائج دراسات محليّة عديدة أنّ طرائق التّدريس المستخدمة لتدريس اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي بصفة عامة، تعاني من مشكلات عديدة، ومن أبرزها دراسة كيتا (2013م) الّتي أظهرت أنّ من أبرز المشكلات المتعلّقة بطرائق تدريس مناهج المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي قلّة الدّورات التّدريبية الّتي تتيح للمعلّم الاطّلاع على أنسب طرائق التّدريس، وضعف إلمامهم بالطّرائق المناسبة للتّدريس، وضعف مناسبة طرائق التّدريس المستخدمة لمستوى الطّلبة، وأنّ طرائق التّدريس المستخدمة لا تساعد على التّفاعل بين المعلّم والطّلبة، ودلّت نتائج دراسة صوغودوغو (2014م) على أنّ من أهمّ مشكلات طرائق تدريس اللّغة العربية بالمدارس الثّانوية الحكومية في مالي تركيز طرائق التّدريس على الجانب التّلقيني في عرض اللّغة، وأنّ كثرة الأعباء على المعلّم تحد من التّنويع في طرائق تدريس اللّغة العربية، وكثرة الطّلبة في الفصل تحد من توظيف طرائق تساعد على تنمية المهارات اللّغوية.

يظهر من نتائج هذه الدّراسات المحليّة أنّ طرائق تدريس اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي تواجه مشكلات عديدة، ممّا يستوجب التّصدي لها باقتراح حلول ناجعة لها من خلال

دراسات وبحوث علمية رصينة، لتقديم توصيات ومقترحات في مجال طرائق تدريس قواعد اللّغة العربية واستراتيجياته للنّهوض بمستوى التّعليم العربي بالمدارس العربية في مالي.

الوسائل التّعليميّة المستخدمة لتدريس قواعد اللّغة العربية بالمدارس العربية في مالي

تعدّ الوسائل التّعليميّة وتقنياتها عنصرًا مهمًّا من عناصر المنهج الحديث، فهي تؤثّر في بقيّة العناصر، كما أنّها تتأثّر بكلّ منها، فنجاح أيّ منهج تعليميّ رهنٌ بتكامل عناصره، إذ لا يمكن لأيّ عنصر من تلك العناصر أن يستغني عن العناصر الأخرى، أو أن يحقّق منفردًا أهداف المنهج.

مفهوم الوسائل التّعليميّة وتقنياتها

عرّف يوسف (1999م، ص28) الوسائل التّعليميّة بأنّها " كلّ ما يستخدمه المعلّم والمتعلّم من أجهزة وأدوات وموادّ، وأيّ مصادر أخرى داخل حجرة الدّرس أو خارجها؛ بهدف إكساب المتعلّم خبرات تعليميّة محدّدة، بسهولة ويسر ووضوح مع الاقتصاد في الوقت والجهد المبذول".

وعرّفها شحاتة، والنّجار (2003م، ص330) بأنّها " كلّ ما يستخدمه المعلّم من أجهزة وأدوات وموادّ وغيرها داخل حجرة الدّراسة أو خارجها؛ لنقل خبرات تعليميّة محدّدة إلى المتعلّم بسهولة ويسر ووضوح، مع الاقتصاد في الوقت والجهد المبذول".

يخلص الباحثان من هذين التّعريفين إلى أنّ الوسائل التّعليميّة وتقنياتها تشمل جميع أنواع الوسائل المستخدمة من قبل المعلّمين والمتعلّمين في العملية التّعليميّة التّعلّميّة بهدف تسهيل اكتساب المفاهيم، والمعارف، والمهارات، والقيّم، والاتجاهات الإيجابية.

ولقد أصبحت الوسائل التّقنية الحديثة مسيطرة على الوسائل التّعليميّة التّقليدية في الوقت الرّاهن، إذ تعدّ تقنية المعلومات والاتصالات أداة تعليميّة تجذب الطّلبة، وتشجّعهم على التّعلّم الذّاتي، وهي تساعد على تحقيق التّعلّم المتمركز حول الطّالب.

أهميّة استخدام الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في تدريس قواعد اللّغة العربيّة

أشار مفلح (2007م) إلى أهميّة استخدام الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في العملية التّعليميّة التّعلّميّة، ويمكن إجمالها في النّقاط التّالية:

1. تثير اهتمام الطّلبة، وتزيد من إيجابيّتهم أثناء التّعلّم، وتنمّي لديهم دقّة الملاحظة.
2. تحدّ من اللّفظية في التّدريس، ممّا يجعله أكثر حيويّة وجاذبيّة.
3. ترسّخ المعلومات، وتطيل بقاءها في الذّاكرة؛ نظرًا لإشراك أكثر من حاسّة في الوصول إليها.
4. تصقّل المهارات اليدويّة لكلّ من المعلّم والطّالب، لا سيّما عند التّشارك في تصميمها.
5. تنوّع عمليّة التّعلّم: فرديّ (ذاتيّ) جمعيّ (صفّيّ) جماهيري (إذاعي وتلفازيّ).
6. تراعي مبدأ الفروق الفرديّة بين الطّلبة، إذ يجد كلّ طالب ما يناسب قدراته من الوسائل.
7. تعمل على تعديل السّلوك وإكساب الخبرات التّربويّة (معلومات، ومهارات، وقيم، واتّجاهات).
8. تساعد على حلّ بعض المشكلات التّربويّة، كنقص المعلّمين، وزيادة أعداد الطّلبة.

ولقد أكّدت الدّراسات المتوالية على مدى أهمّية استخدام الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في العملية التّعليميّة التّعلّميّة كدراسة جيجان (2009م) التّي أكّدت على أهمّية استخدام الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في العملية التّعليميّة التّعلّميّة، مشيرًا إلى أنّ الوسائل التّعليميّة وتقنياتها أصبحت أساسيّة في عملية التّعليم والتّعلّم لمساعدة الطّالب على فهم وتذكّر نسبة أعلى ممّا تعلّمه، وتعمل على تكامل مع طرائق التّدريس واستراتيجياته في معالجة محتوى المنهج لما لها من أهمّية كبرى في إثراء العملية التّعليميّة التّعلّميّة، والدّور الكبير الّذي تلعبه في زيادة فاعلية المادة العلميّة وجعلها أكثر وضوحًا للطّالب، كما أنّها تسهم في تحسين تنفيذ المعلّم للمنهج، وبلوغ الأهداف المنشودة في أقصر وقت ممكن، وبأقلّ جهد دون الاعتماد على الألفاظ وحدها.

إذا كان استخدام الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في العملية التّعليميّة التّعلّميّة بصفة عامة بهذه الأهمية؛ فإنّ استخدامها في تدريس قواعد اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها بصفة خاصة ينبغي أن يكون على قدر تلك الأهمية، إذ تكثر الشّكاوى في أوساط الطّلبة بصعوبة القواعد وتوظيفها في مهارتي الإنتاج: التّعبير الشّفوي والكتابي على أحسن وجه، واستخدام الوسائل المناسبة تسهم إسهامًا كبيرًا في تسهيل فهم القواعد، والتّغلُّب على الصّعوبات الحائلة بين الطّالب وبين إتقان القواعد النّحوية.

على الرّغم من أهمّية استخدام الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في تدريس قواعد اللّغة العربية إلّا أنّ الباحثين وجدا أنّ استعمالها هامشيٌّ في تدريس قواعد اللّغة العربية بالمدارس العربية في مالي، إذ لا يزال العديد من معلّمي اللّغة العربية يعتبرها شيئًا تكميليًّا وليس ضروريًّا، ولعلّ هذا الاعتبار يكون من أهمّ أسبابها ضعف توفّرها في تلك المدارس العربية، إذ يلاحظ أنّ الوسائل التّعليميّة الأكثر توافرًا واستخدامًا لتدريس قواعد اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي بصفة خاصة تتمثّل في المذكّرات الّتي يقوم بإعدادها بعض المعلّمين بجهودهم الفرديّة مع الاستئناس ببعض الكتب التّعليميّة لبعض الدّول العربية بالإضافة إلى السّبورة التّقليديّة، وملحقاتها كالطّباشير.

والجدير بالذّكر أنّ استخدام الوسائل التّعليميّة الأخرى متروك للصّدفة، إذ لا يوجد دليل لمعلّمي اللّغة العربية يقترح لهم بعض الوسائل التّعليميّة المناسبة في ضوء طبيعة منهج قواعد اللّغة العربية؛ ليختار منها المعلّم الأكثر أهمّيّةً وقيمةً من وجهة نظره والتّي يرى أنّها مناسبة لدرس معيّن، أو تعطيه فكرة إعداد العديد من الوسائل التّعليميّة من البيئة المحلية بهدف استخدامها أثناء تنفيذ دروس لغويّة معيّنة، وكذلك مساعدة الطّلبة على التّخطيط لإعداد الكثير من الوسائل التّعليميّة.

فقد توصلت نتائج دراسات محليّة أنّ الوسائل التّعليميّة المستخدمة في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي، تعاني من مشكلات عديدة، كدراسة بامبا (2010م) الّتي أظهرت أنّ الوسائل التّعليميّة التّقليديّة هي السّائدة في تعليم اللّغة العربية بالمدارس الثّانوية العامة والخاصة، وعزا ذلك إلى ضعف اهتمام الجهات التّربويّة بها على الرّغم من أهمّيتها في تعليم اللّغة العربية بوصفها لغة أجنبيّة بصفة خاصة، وأسفرت نتائج دراسة كيتا (2013م) عن أبرز المشكلات المتعلّقة بالوسائل

التّعليميّة في مناهج المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي تمثّلت في ضعف توفّر الوسائل التّعليميّة، وعدم وجود التّجهيزات والأدوات التّعليميّة المعينة، وضعف استخدام المعلّم الوسائل التّعليميّة الّتي تساعد على اشتراك الطّالب في عملية التّعليم، وجهل بعض المعلّمين بأهمّية الوسائل التّعليميّة في التّدريس، وعدم قناعة بعضهم بجدوى استخدام الوسائل التّعليميّة في التّدريس، وأما ميغا (2014م) فأظهرت دراسته أنّ من أبرز مشكلات تعليم اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي عدم وجود وسائل تعليميّة سمعيّة، ولا بصريّة لمقرّرات اللّغة العربية، وعدم وجود المعامل اللّغويّة فيها، وضعف توفر المراجع الضّروريّة الّتي يستعين بها معلّمو اللّغة العربية في تدريس اللّغة، وأظهرت دراسة صوغودوغو (2014م) أنّ من أبرز مشكلات منهج اللّغة العربية بالمدارس الثّانوية الحكومية في مالي: عدم تدريب المعلّمين على استخدام الوسائل التّعليميّة الحديثة، وعدم اشتمال الكتاب المقرّر على وسائل تعليميّة مناسبة، وعدم وجود معامل لغويّة تساعد في تنمية اللّغة العربية لدى الطّلبة.

4. استراتيجيات التّقويم المستخدمة لتقويم طلبة المرحلة الثّانوية في قواعد اللّغة العربية

إنّ التّقويم التّربوي يعدّ جزءًا حاسمًا وهامًّا للغاية في المنظومة التّربويّة؛ فهو يتضمن قياس مدى تحقّق المخرجات التّربويّة المنشودة من عدمها من جانب، وتحديد الإجراءات التّصحيحيّة الّتي يجب اتخاذها في حالة وجود أيّ قصور في بلوغ الأهداف المرجوة من جانب آخر.

والجدير بالذّكر أنّه لفترة طويلة من الزّمن، اعتبر الكثير من التّربويين أنّ التّقويم هو مرادف للاختبارات الّتي يتمّ عقدها في نهاية كلّ فصل أو عام دراسي، على اعتبار أنّ الدّرجات الّتي يحصل عليها الطّلبة في هذه الاختبارات بمثابة مؤشر يقيس مدى تحقّق الأهداف التّربوية، وكان هذا الاتجاه ملائمًا لطبيعة الطّرائق التّربويّة السّائدة، والّتي اتّسمت بالتّركيز على الحفظ، والاستظهار، والتّلقين، إذ كان تعدّ قدرة الطّالب على استرجاع ما حفظه في ورقة الامتحان مؤشرًا على نجاحه؛ ولذا كانت الاختبارات في صورتها التّقليديّة بمثابة أداة لقياس الحدّ الأدنى من المستويات المعرفيّة، وفي مجال واحد من مجالات الأهداف المعرفيّة، وهو المجال المعرفي بالتّحديد (الشريف، 2009م).

وإزاء ذلك فقد بدأ توجيه انتقادات حادّة لطرائق التّقويم التّقليدية، والقائمة بالأساس على الاختبارات بأشكالها المختلفة؛ وذلك لأنّها لا تعكس المستويات العليا من الأداء التّعليمي، ولا تقيس مختلف جوانب عمليات التّعلّم؛ ممّا أدّى إلى ظهور استراتيجيات تقويميّة بديلة أطلق عليها مسمّيات عدّة أبرزها التّقويم الواقعي، والتّقويم الحقيقي، وتقويم الأداء، والتّقويم البديل، وغيرها.

وعليه، فإنّ التّقويم الواقعي يحتل مكانًا بارزًا في ميادين التّربية وطرائق التّدريس في الفترة الأخيرة، لما له من أثر بالغ، وأهمّية قصوى في تقويم الطّالب من جوانب مختلفة، ويسهم في تطويره.

وبالرّجوع إلى الدّراسات الّتي أجريت في مجال التّقويم الواقعي يُلاحظ أنّ أبرزها ركّزت على استراتيجيات تقويميّة عديدة، تتمثّل في استراتيجية التّقويم المعتمد على الأداء، واستراتيجية التّقويم بالقلم والورقة، واستراتيجية الملاحظة، واستراتيجية التّواصل، وأخيرًا استراتيجية مراجعة الذّات، ومن

أبرز تلك الدّراسات: دراسة كلٍّ من زيتون (2007م)، والشريف (2009م)، والكخن (2009م) مشيرين أنّ تلك الاستراتيجيات تختلف تبعًا لاختلاف الأعمال المراد تقويمها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك دراسات أخرى أوضحت أنّ تطبيق استراتيجيات التّقويم الواقعي في العملية التّعليميّة التّعلّميّة لا يعمل على تحسين عمليات التّقويم فحسب، بل إنّ تأثيراته تمتدّ إلى تحسين العديد من مخرجات العملية التّربويّة برمّتها، ومن أبرز تلك الدّراسات دراسة كلٍّ من: كرامير (Kraemer, 2005)، وميلر (Miller, 2009)، وهاريس (Harris, 2009).

وأكّدت دراسة كلٍّ من زيتون (2007م)، والشريف (2009م)، والكخن (2009م) على أهمّية تطبيق استراتيجيات التّقويم الواقعي وجدواها كوسيلة فعّالة لتقويم أداء الطّلبة، وتفعيل مخرجات التّعلّم في آن واحد، وعلى الرّغم من أهمّية استخدامها في العملية التّعليميّة التّعلّمية لتقويم أداء الطّلبة في اللّغة وقواعدها، واستخدام أدوات تقويميّة متنوّعة في ضوء أهداف محدّدة، بغرض التّوصل إلى تقديرات يُستند إليها في إصدار أحكام، أو اتخاذ قرارات مناسبة، إلّا أنّها غير مستخدمة بالمدارس العربيّة في مالي بصفة عامّة، وفي تقويم طلبة المرحلة الثّانوية في قواعد اللّغة العربية بصفة خاصة، حيث إنّ طرائق التّقويم التّقليديّة هي السّائدة فيها، وتتركّز على الاختبارات المقاليّة، والموضوعيّة.

ولقد أظهرت نتائج دراسات محليّة عديدة أنّ أساليب التّقويم المستخدمة في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي، تعاني من مشكلات عديدة، كدراسة كيتا (2013م)، وميغا (2014م)، وصوغودوغو (2014م) الّتي أظهرت أنّ من أبرز المشكلات المتعلّقة بأساليب التّقويم في منهج اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي اقتصار التّقويم على المجال المعرفي، وضعف تفريق بعض المعلّمين بين المستويات المعرفية عند التّقويم، وتفضيل أغلب المعلّمين في الإجابة الكمّ على حساب الكيف في التّقويم، وضعف وجود معايير محدّدة لتقويم الطّلبة، وضعف توفّر صفة الاستمراريّة في عملية التّقويم، وضعف الاستفادة من نتائج التّقويم في تشخيص مشكلات الطّلبة.

5. التّجارب العالمية في تعليم قواعد اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها

5.1 التّجربة المصريّة (مركز الشّيخ زايد لتعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها نموذجًا)

تهتمّ هذه التّجربة بتحديد التّراكيب اللّغوية الأساسيّة، وتدرّجها بشكل منطقيٍّ طبقًا لطبيعتها، والاهتمام بمبدأ البساطة، والسّهولة، والشّيوع في تقديمها للطّلبة من خلال مواقف طبيعيّة، والتّقويم في مركز الشّيخ زايد لتعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها يتركّز على اختبار تحديد المستوى، واختبارات نصف المستوى، واختبارات نهاية المستوى، واختبار الكفاءة اللّغوية (فرج، 2013م).

والجدير بالذّكر أنّ هذه التّجربة تهتمّ بالمعايير والأسس العلميّة والتّربوية السّليمة الّتي يجب مراعاتها عند تقديم قواعد اللّغة العربية للطّلبة المتمثّلة في التّدرج، والشّيوع، والبساطة، والسّهولة.

5.2 التّجربة السّعوديّة (معهد اللّغويات العربية بجامعة الملك سعود نموذجًا)

تظهر في تجربة معهد اللّغويات العربية بجامعة الملك سعود أنّ الطّلبة يدرسون مقرّر قواعد اللّغة العربية، ويتدرّبون وظيفيًّا على عدد مختار من الأبنية الصّرفية، والتّراكيب النّحوية تعرّفًا، وتمييزًا، وإنتاجًا، وتستخرج من نصوص الاستماع، والمحادثة، والقراءة، ويراعى عند اختيار موضوعات القواعد ارتباطها بما مرّ على الطّلبة في النّصوص المختلفة (دليل معهد اللّغويات العربية، 2013م)، وتدرّس قواعد اللّغة العربية في معهد اللّغويات العربية من منظور تواصلي، حيث يشجّع المعلّمون الطّلبة على التّواصل التّلقائي أثناء التّدريس، فلا يستوقفون الطّلبة؛ لتصحيح أخطائهم النّحوية، بل يحثونهم على التّعبير عن الفكرة دون الالتفات إلى الأخطاء النّحويّة، وهذا من شأنه تعزيز الطّلاقة اللّغويّة لدى الطّلبة، ثمّ فيما بعد يعالجون هذه الأخطاء بواسطة التّدريبات اللّغوية المتنوّعة.

والوسائل التّعليميّة وتقنياتها المستخدمة لتدريس قواعد اللّغة العربية في معهد اللّغويات العربية تتمثّل في الكتب المقرّرة، والكتب المصاحبة، والقصاصات الصّحفية الّتي تحمل إعلانات، أو رسومات، أو نصوصًا معينة، وشبكة الإنترنت، والأقراص المضغوطة الّتي تحتوي على تسجيلات صوتية للمحادثات، وفهم المسموع؛ لإعطاء الطّلبة جرعات تدريبية أكثر.

وأمّا أساليب التّقويم المستخدمة لتقويم طلبة معهد اللّغويات العربية فتتمثّل في التّقويم المستمر والمعتمد على الواجبات المنزلية اليومية، والأسبوعية، والتّقارير الّتي يقدّمها الطّلبة، وملفات الأعمال، والعروض الشّفوية، وبعض الاختبارات الّتي تجرى كلّ ثلاثة أسابيع، بالإضافة إلى الاختبار النّهائي والّذي يحتوي على جانب تحريري، وآخر شفويّ حسب المقرّر الدّراسي، وذلك في نهاية الفصل، وتصمّم الاختبارات بطريقة تساعد على قياس المهارات الأربع: (الاستماع، والتّحدث، والقراءة، والكتابة)، إضافة إلى عناصر اللّغة: الأصوات، المفردات، التّراكيب (الشمراني، 2012م).

ومن الأمور المهمّة الّتي ينبغي الاستفادة منها في هذه التّجربة تدريسها مقرّر قواعد اللّغة العربية نظريًّا وتطبيقيًّا، بتقديمها للطّلبة نظريًّا وتدريبهم على تطبيقها، واختيار موضوعات القواعد من النّصوص المختلفة الّتي سبق أن درسها الطّلبة في المستويات السّابقة، ومن طرائق تدريسها لقواعد اللّغة العربية، واعتمادها على التّقويم المستمر، والمعتمد على الواجبات المنزلية اليوميّة، والأسبوعيّة، والتّقارير الّتي يقدّمها الطّلبة، وملفات الأعمال، والعروض الشّفويّة، والاختبارات.

5.3. التّجربة السّودانيّة "معهد اللّغة العربية بجامعة أفريقيا العالمية نموذجًا"

يدرس الطّلبة مقرّر قواعد اللّغة العربية ويتكوّن المقرّر من عبارات، وجمل مأخوذة من النّص الأساسي، ومن الأمثلة المعدَّة إعدادًا جيّدًا لخدمة القاعدة الهدف، ويشتمل على تدريبات مناسبة؛ لتثبيت القاعدة، وينتهي الطّالب بملخّص مبسط للقاعدة، وفي المستويات المتقدّمة يدرس الطّلبة مقرّر قواعد اللّغة العربية دراسة تطبيقيّة للموضوعات النّحويّة الأساسيّة مع تقديم عدد من التّدريبات التّحليليّة التّركيبيّة؛ لتحويل المهارات إلى سلوك لغويّ عند استخدام الطّالب اللّغة العربيّة.

وأساليب التّقويم المستخدمة في معهد اللّغة العربيّة بجامعة أفريقيا العالمية تتمثّل في الاختبارات والامتحانات الدّوريّة الفصليّة والنّهائية (دليل معهد اللّغة العربية، 2011م).

وممّا يشار إليه في هذه التّجربة أنّها تقدّم أنشطة ثقافيّة متميّزة بالتّنوّع، فتشمل أنشطة ثقافيّة، كالجمعيات الأدبيّة، وعروض الفيديو، والمسابقات، والألعاب اللّغويّة، وأنشطة اجتماعيّة تتمثّل في الزّيارات، والرّحلات، وأنشطة رياضيّة، ومنافسات، وتنفّذ هذه الأنشطة خارج الصّف.

ومن الأمور المهمّة الّتي ينبغي الاستفادة منها في هذه التّجربة أسلوب توزيعها لمفردات قواعد اللّغة العربية، وتقديمها لأنشطة ثقافيّة متنوّعة المشتملة على أنشطة ثقافيّة، وأنشطة اجتماعيّة.

5.4. التجربة الأردنيّة "مركز اللّغات بالجامعة الأردنية نموذجًا"

من أبرز المقرّرات الّتي يدرسها الطّلبة في جميع المستويات الدّراسية الدّنيا منها والمتقدّمة مقرّر قواعد اللّغة العربية، وفي المستويات المتقدّمة يتلقون مستوى أعلى من القواعد من خلال سياقات أكثر تقدّمًا تتمثّل في مجموعة من النّصوص الغنيّة معرفيًّا، وثقافيًّا، متبوع بالتّدريبات المتنوّعة، وهذه التّدريبات تكون قائمة على القواعد اللّغوية الّتي درسها الطّلبة في المستويات السّابقة ومن خلال الأمثلة الّتي تعتمد على مبدأ القياس اللّغوي، ويتلقى الطّلبة نموذج القاعدة، ويسيرون على منوالها، ويتمّ بالاعتماد على مهارة ودربة المعلّم الّذي يقدّم وجبة القواعد بشكل شهي وسائغ، ولا شكّ أنّ هذا يدعّم مهارة الكتابة لدى الطّلبة، إذ يطلب منهم القيام بأعمال كتابيّة تستخدم المفردات، وتوظّف القواعد، ويُصار إلى تصحيحها وتقويم أخطائها (موقع مركز اللّغات، 2015م).

من الأمور المهمّة الّتي ينبغي الاستفادة منها في هذه التّجربة أسلوب توزيعها لمفردات قواعد اللّغة العربية، وأساليب تدريباتها القائمة على القواعد اللّغوية الّتي درسها الطّلبة في المستويات السّابقة ومن خلال الأمثلة المعتمدة على مبدأ القياس اللّغوي.

5.5. التّجربة اليمنيّة "معهد اللّغة العربية للجميع بجامعة الأندلس نموذجًا"

من الأمور الملاحظة في تجربة معهد اللّغة العربية للجميع بجامعة الأندلس في اليمن أنّ معلّمي اللّغة العربية يستخدمون طرائق التّدريس المتمحورة حول الطّالب، والقائمة على نشاطه وتفاعله، ويركّزون على تصميم مهام تعلّم ثريّة ذات قيمة في التّعلّم والحياة، وتتّصف بالجدوى، والتّحدي، والإثارة، والمتعة، وتعدّ استراتيجيات ورش العمل، والعوالم المصغرة، والبحث المشترك، والمشاريع التّعاونيّة، وتمثيل الأدوار، والعروض التّقديميّة، والاتّصال الطّبيعي، وغيرها، من أكثر الاستراتيجيات استخدامًا في هذه التّجربة، وتصمّم جميع مواقف التّعليم اللّغوي وفق بنية نظريّة ذات أربعة أبعاد: (المتعة في التّعلم، نشاط الطّالب، الإتقان، الإبداع)، مع مراعاة أنماط الذّكاءات المتعدّدة لدى الطّلبة، وأساليبهم المفضّلة في التّعلّم، واستراتيجياتهم الشّخصية في تعلّم اللّغة (برقعان، 2013م).

6. رؤيّة مقترحة لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي

في ضوء ما أتيح للباحثين من دراسات علميّة ترصد التّجارب العالمية في تعليم قواعد اللّغة العربية للاستفادة منها في استخلاص رؤية مقترحة لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي.

وبعد دراسة تحليليّة توصل الباحثان إلى رؤية تربويّة يمكن أن تسهم في تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي بالمجالات التّالية:

المجال الأوّل: أهداف منهج قواعد اللّغة العربيّة

يمكن اقتراح الأهداف العامة التّالية:

1. تزويد الطّلبة بمعارف نحويّة وصرفيّة تساعدهم على فهم النّصوص الأدبيّة، وتمكّنهم من تطبيقها على أساليب الكلام.
2. تنمية قدرة الطّلبة على التّميز بين الألفاظ والتّراكيب اللّغوية، ومدى التّرابط القويّ بينها للوصول إلى المعنى الأكثر وضوحًا ودقّة.
3. تمكين الطّلبة من التّعبير الواضح عن آرائهم ومشاعرهم ومشاهداتهم بلغة عربيّة صحيحة دون أغلاط سواء في التّعبير الشّفوي، أو الكتابي، أو القراءة.
4. تشجيع الطّلبة على تدبّر معاني القواعد وأهميّتها التّطبيقيّة، وتنمية العادات اللّغوية السّليمة لديهم.
5. جعل الطّلبة قادرين على استخدام قواعد اللّغة العربية في المواقف اللّغوية المتنوّعة؛ بمعنى تمكينهم من تطبيق هذه القواعد على واقعهم اللّغوي.
6. تعريف الطّلبة بصيغ اللّغة العربية واشتقاقاتها وأوزانها، عن طريق تعليل قواعدها الأساسيّة.
7. تنميّة قدرات الطّلبة على تمييز الخطأ فيما يستمعون إليه ويقرؤونه، ومعرفة أسباب ذلك ليجتنبوه.
8. تعويد الطّلبة على الملاحظة الدّقيقة، والرّبط، وفهم العلاقات المختلفة بين التّراكيب المتشابهة.

المجال الثّاني: محتوى قواعد اللّغة العربية

عند تحديد محتوى قواعد اللّغة العربية واختياره وتنظيمه يجب مراعاة المواصفات التّالية:

أن يكون المحتوى متّسقًا مع الأهداف المعرفية، والمهارية، والوجدانية، ومساعدًا على اكتساب المفاهيم الأساسيّة لقواعد اللّغة العربية، إضافة إلى ارتباطه بميول الطّلبة وحاجاتهم، واتّصاف موضوعاته بالحداثة، وأن تعكس طبيعته منهج قواعد اللّغة العربية، ويعمل على ترسيخ القواعد اللّغوية لدى الطّلبة، مع ضرورة توازنه بين الجانب النّظري والتّطبيقي، وتركيزه على وحدة المعرفة اللّغوية وتكاملها، ومراعاة تتابع موضوعاته وارتباطها بالمهارات اللّغوية الحياتية لدى الطّلبة.

وأن يعمل على ترسيخ الحسّ الجمالي لقواعد اللّغة العربية، والعادات الإيجابية لاستخدام اللّغة العربية لدى الطّلبة، ودعم إحساسهم بأهمّية تعلّم قواعد اللّغة العربية مع إبراز إيجابيات تعلّمها،

وأن يتضمن مجالًا للأنشطة اللّغوية غير الصّفية، وأن تكون مادته العلميّة سليمة في حقيقتها وصياغتها، ومعالجتها المشكلات اللّغوية الواقعيّة الّتي يواجهها الطّلبة، مع ضرورة تنظيمها على شكل وحدات تتكامل فيها النّصوص والقواعد، وأن يقترن عرض موضوعاته بالتّوجيهات الخاصة بالأنشطة والوسائل التّعليمية المناسبة دون إغفال مراعاة خصائص متعلّمي اللّغة العربية النّاطقين بغيرها.

وأخيرًا أن يحقّق المحتوى نوعًا من التّدرج في عرض قواعد اللّغة العربية من الأقل إلى الأكثر صعوبة، بحيث يرتبط الدّرس الجديد بما قبله، وبما بعده لما فيه من التّدعيم والتّثبيت للمكتسبات السّابقة، والتّمهيد للدّرس الّذي يليه، وأن يراعي معيار الشّيوع.

المجال الثّالث: مجال طرائق تدريس قواعد اللّغة العربية

تتعدّد طرائق تدريس قواعد اللّغة العربية واستراتيجياته، وعلى المعلّمين اختيار الأنسب للموضوعات المدروسة، مع التّسليم أنّه لا توجد طريقة أو استراتيجية واحدة مثلى، وأنّ لكلّ استراتيجية مزاياها وجدواها في تحقيق بعض الأهداف دون غيرها.

وعليه، يقترح الباحثان أكثر من استراتيجية مناسبة لتدريس قواعد اللّغة العربية، وهي: استراتيجية التّدريس المباشر: (أنشطة القراءة المباشرة: الأسئلة والأجوبة، التّدريبات والتّمارين)، واستراتيجية العمل الجماعي: (التّعلّم التّعاوني، والحوار والمناقشة)، واستراتيجية التّعلّم من خلال النّشاط (المناقشة ضمن فريق)، واستراتيجية التّدريب على الاستقصاء، والتّدريب على التّساؤل، واستراتيجية حلِّ المشكلات.

ويؤكّد الباحثان على أنّ أنسب استراتيجيات تدريس قواعد اللّغة العربية وأنشطتها، هي الاستراتيجية الّتي تثير اهتمام الطّلبة، وتهيّئ للأنشطة التّعليميّة المختلفة، وتتيح للطّلبة الفرصة الكافية للمشاركة الفعالة في عملية التّعليم والتّعلّم، وتشجّعهم على توظيف قواعد اللّغة العربيّة المدروسة في مهارتي الإنتاج: التّعبير الشّفوي والكتابي بشكل صحيح.

المجال الرّابع: الوسائل التّعليميّة وتقنياتها

لتسهيل تنفيذ دروس قواعد اللّغة العربية، وتوصيل المعلومات والمهارات للطّلبة بطريقة سهلة؛ لتبقى أثرها في أذهانهم لا بدّ من استخدام وسائل تعليميّة مناسبة، ويقترح الباحثان الوسائل التّالية:

1. **المواد التّعليميّة التّعلّميّة**
   - السّبورة (أم الوسائل)، والأقلام الملوّنة أو الطّباشير بألوان عديدة.
   - المواد المطبوعة أو المرسومة (الكتاب المدرسي المقرّر) أو المذكّرة، والجداول البيانيّة.
2. **الأجهزة التّقنيّة**
   - الأجهزة السّمعيّة (المسجلات الصّوتية، أجهزة الأسطوانات، مختبر اللّغات).
   - الأجهزة البصريّة (جهاز عرض الشّفافيات، جهاز عرض الشّرائح، جهاز عرض الصّور المعتمة).
   - الأجهزة السّمعيّة البصريّة (جهاز عرض الأفلام المتحركة، جهاز البث التّلفزيوني، جهاز الفيديو).

المجال الخامس: الأنشطة التّعليميّة التّعلّميّة

يجب تقديم أنشطة لغويّة متنوّعة للطّلبة، حيث يمكن ممارستها داخل المدرسة وخارجها تحت إشراف المعلّمين؛ وذلك لمساعدتهم على اكتساب المهارات النّحوية اللّازمة، ويقترح الباحثان ما يلي:

- تدريبات وتمارين مختلفة تتخلل الدّروس أثناء تنفيذها، حيث يحتوي كلّ درس على أنواع ثلاثة من الأنشطة: النّشاط الصّفي الشّفوي، والصّفي الكتابي، والكتابي المنزلي، وذلك لأنَّ التّدريبات على استعمال القاعدة النّحوية، خطوةٌ مهمّةٌ من خطواتِ الدّروس النّحويّة، فكلما مُرّن لسان الطّالب على استخدام القاعدة، وأُكْثِرَ من تطبيقاتها تمكّنت في ذهنهِ، وأصبحت جزءًا من معرفتهِ اللّغويّة، وأضحى قادرًا على توظيفها في تعبيره الشّفوي والكتابي بشكل صحيح.
- على معلّمي منهج قواعد اللّغة العربية مراعاة التّكامل اللّغوي بين فروع اللّغة العربية من خلال الأنشطة (التّمرينات والتّدريبات)، إذ يمكن مراعاة مهارات لغويّة أخرى إلى جانب القواعد النّحوية.
- على معلّمي منهج قواعد اللّغة العربية الاهتمام بتكليف الطّلبة بتوظيف قواعد اللّغة العربية المتعلّمة في تعبيرهم الشّفوي والكتابي بشكل صحيح داخل المدرسة وخارجها.
- على معلّمي منهج قواعد اللّغة العربية تكليف الطّلبة بتنفيذ جميع الأنشطة اللّغوية بشكل أدائي عملي، وتزويدهم بالتّغذية الرّاجعة.

المجال السّادس: استراتيجيات التّقويم وأدواته

أثناء تنفيذ دروس قواعد اللّغة العربية، وبعد الانتهاء منها، لا بدّ من معرفة أثرها في سلوك الطّلبة، ويتمّ ذلك عن طريق التّقويم، ويقترح الباحثان استخدام استراتيجية التّقويم بالقلم والورقة (الاختبار)، واستراتيجية التّقويم بالتّواصل (قوائم الرّصد، والشّطب)، واستراتيجية الملاحظة (قوائم الشّطب)، و(السّجل القصصي)، واستراتيجية مراجعة الذّات (سلم التّقدير الرّقمي)، و(سجل وصف سير التّعلّم)، واستراتيجية التّقويم المعتمد على الأداء (سلم التّقدير اللّفظي).

ويؤكّد الباحثان على أنّ التّقويم يجب أن يكون تقويمًا مستمرًا، ومتنوّعًا؛ فيكون مبدئيًّا (قبليًّا)، بنائيًّا (تكوينيًّا)، تشخيصيًّا، ختاميًّا، ويكون شاملًا لجميع جوانب نموّ الطّلبة، بحيث يؤدّي إلى تنميتهم تنميةً شاملةً متكاملةً، وينبغي استخدام أكثر من أداة في تقويم الطّلبة مراعاةً للفروق الفردية بينهم.

خُلَاصَةُ الْبَحْث وتوصياته ومقترحاته

هدف هذا البحث إلى الإسهام في تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في جمهورية مالي مستفيدًا من التّجارب العالميّة.

فقد كشف البحث عن أهمّيّة اللّغة العربية ومكانتها العالية بين اللّغات العالمية الأخرى، فهي تجمع بين أبناء الأمة الإسلامية في وعاء لغويّ واحد؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، والسّنة النّبوية، وكما أظهر أهمّية تطوير منهج قواعد اللّغة العربيّة، حيث إنّه يعدّ وسيلة لضبط الكلام، وصحة النّطق والكتابة،

وأهمّية الاستفادة من التّجارب العالمية في تطوير منهج قواعد اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها، وأوضح البحث علاقة قواعد اللّغة العربيّة بفروع اللّغة العربية الأخرى مظهرًا أنّها سرّ صناعة العربية، ومنها وعليها تدور فروع اللّغة العربيّة الّتي تخدم التّعبير السّليم، كما أنّها بدورها هي معيار الضّبط، والأداء الجيّد لكلّ فرع من هذه الفروع؛ لأنّها تعدّ الأساس في ضبط القراءة السّليمة، وتحفظ اللّسان، والقلم من الأخطاء والأغلاط.

وكشف البحث عن واقع منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي، مظهرًا أبرز المشكلات الّتي تواجهه في مجال الأهداف، والمحتوى، وطرائق التّدريس واستراتيجياته، والوسائل التّعليمية، واستراتيجيات التّقويم.

وعرض البحث أبرز التّجارب العربية العالميّة في تعليم قواعد اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها المتمثّلة في التّجربة المصريّة "مركز الشّيخ زايد لتعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها نموذجًا"، والتّجربة السّعودية "معهد اللّغويات العربية بجامعة الملك سعود نموذجًا"، والتّجربة السّودانية "معهد اللّغة العربية بجامعة أفريقيا العالمية نموذجًا"، والتّجربة الأردنيّة "مركز اللّغات بالجامعة الأردنية نموذجًا"، والتّجربة اليمنيّة "معهد اللّغة العربية للجميع بجامعة الأندلس نموذجًا".

وأختم البحث بتقديم رؤية مقترحة لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي، مقدّمًا عددًا من التّوصيات والمقترحات.

تَوْصِيَات الْبَحْث

في ضوء أدبيات البحث، والرّؤية المقترحة لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي، يوصي الباحثان بما يلي:

1. إصدار دليل لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي؛ ليكون موجّهًا ومرشدًا لهم في تدريس قواعد اللّغة العربية.
2. إقامة دورات تربويّة بصفة مستمرة لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي لتعريفهم بالطّريقة الصّحيحة لصياغة الأهداف السّلوكية في مختلف مجالاتها.
3. تنظيم دورات مستدامة لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي حول استخدام استراتيجيات التّدريس النّشط في تعليم قواعد اللّغة العربية.
4. **تنظيم ورش عمل** لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي حول استخدام **الوسائل التّعليميّة وتقنياتها في** تعليم قواعد اللّغة العربيّة.
5. إقامة دورات تربويّة بصفة مستمرة لمعلّمي اللّغة العربية في المرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي على استخدام استراتيجيات التّقويم الواقعي في تعليم قواعد اللّغة العربية.
6. ضرورة الإفادة من الرّؤية المقترحة لتطوير منهج قواعد اللّغة العربية للمرحلة الثّانوية في مالي.

مُقْتَرَحَاتٌ لأبحاث أخرى

استكمالًا لهذا البحث يقترح الباحثان إجراء البحوث التّالية:

1. إجراء بحوث مماثلة على المناهج اللّغوية الأخرى للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي.

2. برنامج تدريبي مقترح لتطوير الكفايات المهنيّة لمعلّمي اللّغة العربيّة للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربية في مالي على استخدام استراتيجيات التّدريس النّشط في تعليم قواعد اللّغة العربية.

3. **واقع استخدام** معلّمي اللّغة العربية للمرحلة الثّانويّة بالمدارس العربيّة في مالي **الوسائل التّعليميّة والتّقنيات الحديثة في** تعليم قواعد اللّغة العربيّة.

4. برنامج تدريبي مقترح لتطوير الكفايات المهنيّة لمعلّمي اللّغة العربيّة للمرحلة الثّانوية بالمدارس العربيّة في مالي على استخدام استراتيجيات التّقويم الواقعي في تعليم قواعد اللّغة العربية.

مراجع البحث ومصادره

المراجع العربية

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص. ط2. تحقيق: النجار، محمد. بيروت: دار الكتب.

2. ابن حميد، محمّد. (2012م). تحليل وتقويم سلسلة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود. رسالة دكتوراه. جامعة أم درمان الاسلامية: السّودان.

3. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي. (1997م). لسان العرب. المجلد الثامن. ط3. بيروت: دار صادر للطباعة والتوزيع.

4. أحمد، صلاح. (2010م). أثر استخدام دورة التعلم الخماسية لتدريس القواعد النحوية على التحصيل وتنمية التفكير الاستدلالي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. مجلة القراءة والمعرفة – مصر، ع 110، 139 -194.

5. باكير، فايزة. (2012م). تصميم برنامج تدريسي لمادة النحو وفق مبادئ نظرية التدفق في الصّف الأوّل الثانوي دراسة تجريبية في ثانويات محافظة دمشق. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة دمشق، كلية التربية: قسم المناهج وطرق التدريس: دمشق.

6. بامبا، عبد المؤمن. (2010م). تطوير أساليب ووسائل تعليم اللغة العربية في المدارس الثانوية العامة والخاصة في جمهورية مالي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية: السودان.

7. برقعان، أحمد. (2013م). تجربة معهد العربية للجميع للنّاطقين بلغات أخرى بجامعة الأندلس للعلوم والتّقنية باليمن. بحث مقدم إلى المؤتمر الدّولي الثّاني للّغة العربية في دبي 7-10 مايو.

8. الجرجاني، علي محمّد. (1985م). التّعريفات. تحقيق إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي.

9. جيجان، مهند. (2009م). معوّقات استخدام الوسائل التعليمية التي تواجه معلمي مرحلة التعليم الأساسي بمدينة الزاوية (ليبيا) من وجهة نظر المعلمين أنفسهم. مجلة الفتح: ع43. 428-441.

10. الخليفة، حسن جعفر. (2004م). فصول في تدريس اللغة العربية. الرياض: مكتبة الرشد.

11. الدقري، محمد أحمد حسين. (2004م). الأخطاء النحوية الشائعة في كتابات طلبة المرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية. جامعه صنعاء.

12. الروبي، أمل توفيق. (2013م). التكامل وتدريس اللغة العربية. مجلة القراءة والمعرفة -مصر، ع 139، 113 - 132.

13. زيتون، عايش. (2007م). النظرية البنائية واستراتيجيات تدريس العلوم. القاهرة: دار الشروق.
14. سعادة، جودت؛ وإبراهيم، محمد. (2011م). المنهج المدرسي المعاصر. ط6 عمان: دار الفكر.
15. شحاتة، حسن؛ والنجار، زينب. (2003م). معجم المصطلحات التربويّة والنفسيّة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
16. الشريف، فهد. (2009م). برنامج مقترح لتنمية مهارات استخدام أساليب التقويم البديل لدى معلمي اللغة الإنجليزية بالمرحلة المتوسطة. التربية (جامعة الأزهر) -مصر، ع 143، ج 4، 467-517.
17. الشمراني، حسن محمد. (2012م). التحول من التقويم التقليدي إلى التقويم البديل في برنامج اللغة العربية لغير الناطقين بها، المجلة التربوية. كلية التربية، جامعة سوهاج، ع31، 1-41.
18. الشمري، هلالة؛ الحريشي، منيرة. (2012). أثر استخدام الشواهد القرآنية في تنمية التحصيل الدراسي لطالبات الصف الأول المتوسط في مادة قواعد اللغة العربية في المملكة العربية السعودية. العلوم التربوية -مصر، مج 20، ع 3، 44-91.
19. شوق، محمود. (1995م). تطوير المناهج الدراسية. الرياض: دار عالم الكتب.
20. صوغودوغو، آدم. (2014م). مشكلات منهج اللغة العربية بالمدارس الثانوية الحكومية في جمهورية مالي من وجهة نظر معلميها. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، كلية التربية: قسم المناهج وطرق التدريس: الرياض.
21. طعيمة، رشدي. (1998م). الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية. القاهرة: دار الناشر العربي.
22. عاشور، راتب؛ والحوامدة، محمد فؤاد. (2007م). أساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق. ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
23. العامر، إبراهيم. (2008م). تقويم عمليات تطوير المناهج الدراسية في التعليم العام للبنين بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة والخبرات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض.
24. عبد العال، عبد المنعم سيد. (1993م). طرق تدريس اللغة العربية. القاهرة: دار غريب.
25. العبد الكريم، راشد. (2011م). معيقات استخدام طرق التدريس الحديثة من وجهة نظر معلّمي المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية. مجلد 23. (2). 391-409.
26. عبد الله، صالح. (2013م). اللغة العربية: فضلها وأهميتها وكيفية تفعيلها في الغرفة الدراسية. رسالة المعلم -الأردن، مج 51، ع 1، 36 -37.
27. عبد المنعم، منصور؛ وعبد الرزاق، صلاح. (2004م). تطوير المناهج (مدخل أخلاقي لمستقبل التعليم). القاهرة: مصر. مكتبة زهراء الشرق.
28. عرفان، خالد محمود. (2008م). المناهج المدرسية. الرياض: مكتبة الرشد.
29. عطا، إبراهيم. (1999م). طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية.
30. العليمات، فاطمة محمد. (2011م). تقويم الكتاب الثاني لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المعهد الدولي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في الجامعة الأردنية من وجهة نظر المعلمين والطلبة. دراسات -العلوم الانسانية والاجتماعية -الأردن، مج 38، ع 3، 939 -951.

31. عيسى، محمّد أحمد. (2013). إستراتيجية مقترحة قائمة على التعلم المتمركز حول المشكلة لتنمية تحصيل القواعد النحوية وتطبيقها في الأداء الشفهي والكتابي لدى طلاب الصف الأول الثانوي. المجلة التربوية – الكويت، مج 27، ع 106، 357 -404.

32. فرج، محمود عبده. (2013م). تجربة الأزهر في تعليم اللّغة العربية للنّاطقين بغيرها. بحث مقدّم في المؤتمر الأوّل لتعليم اللّغة العربية لغير النّاطقين بها بجامعة الأزهر. القاهرة: مصر.

33. فودة، محمد. (2012م). برنامج لغوى باستخدام الحاسوب لتنمية المهارات النحوية لدى تلاميذ الصف الأوّل الإعدادي. مجلة القراءة والمعرفة -مصر، ع 131، 270 -309.

34. قسم المدارس العربية بوزارة التربيّة ومحوّ الأميّة واللّغات الوطنيّة. (2010م). تقرير ورشة مراجعة مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية للمرحلة الثانوية. باماكو-مالي.

35. الكخن، أمين. (2009م). أساليب تعليم اللغة العربية ووسائلها في التعليم العام: واقعها وسبل النهوض بها. الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني-الأردن، عمان: مجمع اللغة العربية الأردني، 171 - 205.

36. كيتا، جاكاريجا. (2013م). مشكلات مناهج المرحلة الثانوية بالمدارس العربية في مالي. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.

37. المؤتمر الثاني لعلم اللغة. (2004م). البيان الختامي والتوصيات: اللغة العربية في التعليم العام، كلية دار العلوم، 18/17 فبراير.

38.مجاور، محمد؛ والدّيب، فتحي. (2002م). المنهج المدرسي: أسسه وتطبيقاته التربوية. الكويت: دار القلم.

39.محمد، فايزة السيد. (2002م). تدريس القواعد النحوية بالفريق، وتأثيره في تنمية التحصيل والأداء اللغوي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية -المؤتمر العلمي السابع – جودة التعليم في المدرسة المصرية، القاهرة.

40. معهد اللغة العربية. (2011م). دليل معهد اللغة العربية بجامعة إفريقيا العالمية لعام (2011م). شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

41. معهد اللّغويات العربية. (2015م). كتب معهد اللغويات العربية. مطابع جامعة الملك سعود. الرياض: المملكة العربية السعودية.

42. مفلح، غازي. (2007م). تدريس اللغة العربيّة في مراحل التعليم العامّ. الرياض: مكتبة الرشد.

43. موقع مركز اللّغات (2015م). نبذة تعريفية عن شعبة تعليم اللّغة العربية بمركز اللّغات بالجامعة الأردنية. http://centers.ju.edu.jo/ar/ujlc/Pages/CNNaboutus.aspx

44. ميغا، يوسف الحسن. (2014م). مشكلات تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية بالمدارس العربية الإسلامية في جمهورية مالي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، كلية التربية: قسم المناهج وطرق التدريس: الرياض.

45. نصيرات، صالح. (2006م). طرق تدريس العربية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

46. وهبة، مجدي؛ والمهندس، كامل. (1987م). معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. ط2. مصر: مكتبة لبنان.

47. يوسف، ماهر. (1999م). من الوسائل التعليميّة إلى تكنولوجيا التعليم. الرياض: مكتبة الشقريّ.

المراجع الأجنبية

48. Kraemer, A., N. (2005). Implementing portfolio assessment in second-year German language classrooms. M.A. dissertation, Michigan State University, United States, Michigan.

Retrieved September 1, 2010 from Dissertations & Theses: Full Text. (Publication No. AAT 1426437).

49. Miller, R., & Morgaine, W. (2009). The Benefits of E-portfolios for Students and Faculty in Their Own Words. Peer Review, 11(1), 8-12. Retrieved September 1, 2010 from ProQuest Education Journals. (Document ID: 1707298181).

50. Harris, M. (2009). Implementing Portfolio Assessment. YC Young Children, 64(3), 82-85. Retrieved September 1, 2010 from ProQuest Education Journals. (Document ID: 1727023531).

التواصل التربوي وعلاقته بتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي

دراسة ميدانية ببعض ثانويات ولاية المسيلة

أ. بركات حمزة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التواصل التربوي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي، وذلك باعتماد المنهج الوصفي ألارتباطي، حيث تكونت عينة الدراسة من (180) تلميذا وتلميذة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق أداتين، مقياس التواصل التربوي من إعداد الباحث ومقياس تقدير الذات "لكوبر سميث"، وقد تمت المعالجة الإحصائية بواسطة الحزمة الإحصائية (SPSS20) ، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية، معامل الارتباط بيرسون، اختبار لفين، اختبار (T-TEST) لعينتين مستقلتين متجانستين وغير متجانستين، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

-توجد علاقة بين بعد التواصل الوجداني وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

-توجد علاقة بين بعد التواصل المعرفي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

-توجد علاقة بين بعد التواصل الاجتماعي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

-توجد علاقة بين بعد التواصل السلوكي (الحركي) وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي

Abstract:

the study aims to identify the relation between educational communication and self-esteem among third year secondary students by adopting linking discriptive approach, the study samples consisted of 180 male and female students who were chosen at random, and to achieve the objective of the study, there was two tools used, educational outreach questionnair and self-esteem measure prepared by researcher "Lecooper smith"
the statistical treatment has been treated using tge statistical program(SPSS20)
and the following statistical methods : averages, Pearson correlation coefficient, leavin test , the (T- TEST) concerning two independent samples homogeneous and non-homogeneous, In the end, the study gave the following results :

.there is a relation between the emotional communication and self-esteem among the third year secondary students.

.there is a relation between the communicational knowledge and self-esteem among the third year secondary students

.there is a relation between the social communication and self-esteem among the third year secondary students.

.there is a relation between the behavioral communication and self-esteem among the third year secondary students

مقدمة: إن العملية التربوية كانت ولا تزال أساسا لتقدم المجتمعات وتطورها، لهذا حظيت باهتمام بالغ من قبل المختصين في المجال التربوي، ويعتبر التلميذ واحدا من المحركات الأساسية لهذه العملية، لذا فقد اهتم هؤلاء الباحثون في المجالات المختلفة للعلوم التربوية والنفسية بالتركيز على مساعدته على استغلال كل إمكانياته من أجل تحقيق التعلم الأمثل، هذا ما ذهبت إليه النظريات الحديثة في التعلم المدرسي، والتي ترى أن تبني المتعلم لمسؤولية تعلمه شيء في غاية الأهمية في زيادة قدرته على تحسين مردوده التربوي فوظيفة المدرسة الحديثة تعدت وظائفها التقليدية التي اقتصرت على التعلم الأساسي كالقراءة والكتابة، والمعلومات المدرسية بصفة عامة، واهتمت إلى جانب هذا بالجوانب السيكولوجية للتلميذ المتعلم والتي تؤثر تأثيرا عميقا على أدائه وإنجازه المدرسي، ويشكل التواصل التربوي وتقدير الذات إحدى هذه الركائز الأساسية لضمان نجاح العملية التربوية أو فشلها، حيث أصبحت الدول المتقدمة تبحث وتحاول دمج هذه المفاهيم، وتكيفها تدريجيا ضمن الأهداف البيداغوجية (موسى رشاد، 1994، ص 119).

فالعملية التعليمية في جميع أطوارها ترتكز على ثلاثة أقطاب رئيسية هي المعلم، المتعلم، المادة التعليمية (المحتوي) وهذه الأقطاب مجتمعا تشكل ما يسمي بالتواصل ، فكل من الأستاذ و التلميذ يحتك بالآخر و يتواصل معه من خلال المعارف و النشاطات وذلك ما يكوّن العلاقة الإنسانية أثناء وجودهم داخل الصف الدراسي.

يعتبر التعليم الأداة الهامة لتربية وتعليم النشء حيث تعتمد الأمم على مخرجاته في المساهمة والارتقاء بعجلة التقدم.وتحتوي المدارس على أغلى ثروات الأمة وهي النشء الجديد الذي يمثل الموارد البشرية للمستقبل ، ويقع على عاتق المربين والمعلمين ليس فقط التدريس وإنما التربية ونمو جميع الجوانب لدى النشء، ولابد من الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتربية الفكرية والاجتماعية وتعليمهم تبادل الآراء والاستفادة من وجهات النظر المخالفة والحوار والتواصل هو الوسيلة لذلك (عبدالله العتيبي، 2007، ص05). حيث حظي ميدان التربية و التعليم في مختلف دول العالم بصورة عامة و في أقطار الوطن العربي بصورة خاصة بنصيب وافر من الاهتمام لأن العملية التعليمية هي عملية منظمة و مقصودة و هادفة يعتمد النجاح فيها على مدى فعالية مختلف الجهات المسئولة عن تطوير التعليم والسير به نحو الأهداف المنشودة.

وفي ضوء التحديات والتغيرات التي تواجه التعليم في زمن العولمة وانفتاح الحضارات واندماج الثقافات مما دفع بالدول إلى إنشاء لجان وفرق البحث لإصلاح التعليم وتحسينه ومن بين الدول الجزائر التي قامت بإصلاحات متتالية على كل المناهج التربوية بغية التماشي مع كل التطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة والتي من خلالها تزدهر البلاد وتكون في حالة رقي عالية وقد خصت هذه

الإصلاحات كل الأطوار الدراسية ومن بينها الطور الثانوي الذي يكون فيه التلميذ يمر بمرحلة حساسة في حياته تؤثر عليه ومنه يتأثر المجتمع الذي يعيش فيه من خلال سلوكياته وهي مرحلة المراهقة.

ويعد التعليم الثانوي أحد أهم الأطوار التعليمية، لأنه يشكل حلقة تواصل بين التعليم المتوسط والتعليم العالي وكذلك باعتبارها المرحلة الأساسية لتكوين الإطارات الوسطى القادرة على تنشيط القاعدة الاقتصادية للمجتمع لذا نجد العديد من منظمات التربية في العالم تنادي بضرورة الاهتمام بالتعليم الثانوي في كل البلدان، ولقد حظي التعليم الثانوي في بلادنا بالاهتمام في مختلف فروعه وشعبه خاصة بعد الإصلاحات التربوية التي تشهدها المنظومة التربوية مؤخرا حيث انطلقت هيكلة هذه المرحلة وإعداد البرامج الخاصة بها في كل دخول مدرسي جديد، وذلك ضمن المحاولات التي تبذلها الدولة لمواكبة التطور السريع للتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم وذلك انطلاقا من القناعة الراسخة بأن إعداد القوى البشرية هو مفتاح النهضة الشاملة في كافة القطاعات .

إن التعلم الأفضل داخل الصف الدراسي يقتضي التواصل، فبدونه لا تعطي العملية التعليمية نتائج جيدة، فهو على حد تعبير أحمد إبراهيم احمد**(2002)**: "ضروري لتحسين العلاقات الإنسانية و شعور العاملين (أطراف التواصل) بالعدل" (إبراهيم أحمد، 2002، ص 244)

فالتواصل عملية لبناء منظومة من الرسائل، بقصد إحداث إنماء فكري محدد(تعلم مفهوم أو مبدأ أو حقيقة)، أو تهذيب عاطفة منها عادة أو اتجاه أو قيمة (سامي ملحم، 2001، ص 388).

إن للتواصل قنوات من بينها التواصل اللفظي الذي أثبتت الدراسات التي أجريت حوله في العالم الغربي أن نسبة كبيرة من الدروس ما زالت تتم عن طريق التلقين و الحفظ و الاستظهار، و بالتالي عدم مقدرتها على دفع المتعلمين و الاستجابة هنا تعني التواصل الفعال بين قطبي التعليم معلم - متعلم و بين المتعلمين معا. أما التواصل غير اللفظي فهو يعد من بين قنوات التواصل تلك، و التي توجه الاهتمام إليها حديثا، و لقد توصل "**Mahrabian**" إلى أن أكثر من **(65%)** من الاتصال يتم بكيفية غير شفهية، و هذه الكيفية تستخدم كبديل للرسائل الشفهية، إلا أن واقع الممارسات التعليمية يظهر عدم اكترات المعلمين –ومن قبلهم واضعو المناهج الدراسية - بالأثر الفعال للتواصل غير اللفظي في التنمية الشخصية و الاجتماعية للمتعلمين لاسيما في بداية مرحلة مهمة و حساسة في حياة الفرد، الا وهي مرحلة المراهقة ، حيث يعايش الفرد فيها تغيرات على عدة أصعدة مختلفة وهي الفسيولوجية منها و العقلية و العاطفية (خديجة بالي، 2007، ص 20).

فالتواصل التربوي لا ينحصر فقط على في مجرد التواصل بين الأستاذ والتلاميذ حيث يشمل كذلك التواصل بين المدرسة ومحيطها السسيوثقافي وفي جميع الحالات لا تتم العلاقات التواصلية بطريقة ناجع إلا إذا كان كل فرد متواصل مع ذاته قادرا على الانخراط والتواصل داخل الجماعة كما أن للتواصل الفعال قواعد كثيرة منها: البساطة، الوضوح الاختصار والكفاية (العربي أسليماني، 2005، ص،03).

إذ إن فعالية التعليم والتعلم تتحدد بمدى كفاءة قنوات التواصل التربوي السائدة فيها، والتي تتفاعل معا بحيث يؤثر كل عنصر منها على العناصر الأخرى ويتأثر بها حيث أشار **حسين العجمي (2000)** إلى وجوب توافر نظام الاتصال والتواصل في العملية التربوية، وبدونه تضعف عملية الإدارة والتعليم داخل المدرسة، لأنه شرطا أساسيا ولازما لوجود المدرسة واستمرارها، ويعتبر والتواصل من أهم جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة .

وتلعب عملية التواصل التربوي دورا فاعلا ومؤثرا في العملية التعليمية على كافة مستوياتها وظروفها، ومن خلالها يتم تبادل الآراء والأفكار بين عناصر النظام التعليمي، وتتبلور أهمية التواصل التربوي في نقل العادات والأفكار والمشاعر والخبرات والتجارب من جيل إلى آخر مما يؤدي إلى ديمومة واستمرارية المجتمع، نقل التراث الثقافي من مجتمع إلى آخر، يوفر التواصل التربوي فرصة التفكير والاطلاع والحوار وتبادل المعلومات والمعارف في شتى مجالات العلوم والتعرف على أفكار وآراء الآخرين وصقل الشخصية المستقلة الناضجة، متابعة الأحداث الجارية في العالم، تنمية وتطوير المجتمع، والتقدم التربوي وتطوير الأنظمة ولقد اهتم العديد من الباحثين لعملية الاتصال والتواصل.

وقد تناولت عدة دراسات التواصل التربوي في موضوعاتها بالبحث والدراسة، ومن أحدث هذه الدراسات دراسة **"الوصيفي" (2012) التي هدفت** إلى معرفة درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لدوره في تعزيز ثقافة التواصل لدى طلبته من وجهة نظرهم في ضوء الفكر التربوي الإسلامي وتوصلت الى وجود - فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الطلاب(الذكور)في مجال أدوار المعلم في توعية الطلبة بمفهوم التواصل وأهميته والحث عليه داخل الفصل الدراسي (محمود الوصيفي، 2012،ص3)

ودراسة **الخزاعلة" (2011)هدفت الدراسة** إلى التعرف على دور مشرفي التربية العملية في تحقيق مهارات الاتصال التربوي للطلبة المعلمين في كليتي تربية جامعة الزرقاء الخاصة وآل البيت وتوصلت أن الدور الحقيقي لمشرفي برامج التربية العلمية في تحقيق مهارات الاتصال التربوي من وجهة نظر الطلبة المعلمين كان متوسط(أنيسة عطية قنديل،2011،ص43)

وكذلك دراسة **"كهينة" (2007)** وهي دراسة **بعنوان**"الاتصال التربوي بين المعلم والتلميذ في الجزائر" وتوصلت إلى أن أغلبية التلاميذ المبحوثين الذكور والإناث الأدبيين والعلميين يفضلون أن يتبع المعلم طريقة المناقشة في تقديم الدرس فهي تجعلهم مشاركين فاعلين داخل القسم حيث يتسنى لهم إبداء ارائهم ومواجهة المواقف عن طريق الحوار (اورليس كاهينة،2007،ص45)

وقد أثبتت الدراسات كذلك أن التواصل التربوي الفعال بين الأستاذ والتلاميذ يزيد من دافعية التعلم للتلاميذ ومنه الشعور بتقدير الذات العالي لديهم، هذا الأخير الذي يعرفه **"خليل المعايطة" (2007)** بأنه: " التقييم العام لدى الفرد لذاته في كليتها وخصائصها العقلية والاجتماعية والانفعالية والأخلاقية والجسدية، وينعكس هذا التقييم على ثقته بذاته، شعوره نحوها وفكره عن مدى أهميتها، وتوقعاته منه، كما يبدو في مختلف الحياة، لأن تقدير الذات والشعور بها يعتبر من أهم الخبرات

السيكولوجية للإنسان فالإنسان هو مركز عالمه، يرى ذاته كموضوع مقيم من الآخرين فإذا نظرنا إلى هذا المفهوم، باعتباره مفهوم سيكولوجيا نجده يرتبط بمتغيرات متباينة منها: الاعتماد على الذات مشاعر الثقة بالنفس إحساس المرء بكفاءته، تقبل الخبرات الجديدة وفعالية الاتصال الاجتماعي وغيرها (محمد الضيدان ، 2003، ص02).

ويرى **خليل المعايطة (2007)** على أن تقدير الذات هو: التقييم العام لدى الفرد لذاته في كليتها وخصائصها العقلية والاجتماعية والانفعالية والأخلاقية والجسدية، وينعكس هذا التقييم على ثقته بذاته، شعوره نحوها وفكره عن مدى أهميتها، وتوقعاته منها ،كما يبدو في مختلف الحياة (خليل المعايطة ، 2007 ،ص83).

ولقد تناولت دراسات عديدة سواء كانت عربية أو أجنبية تقدير الذات، فقد أجرى موسى عبد الخالق جبريل (1983) دراسة بحث فيها العلاقة بين تقدير الذات والتكيف المدرسي لدى التلاميذ الذكور في المدارس الثانوية الأكاديمية والمهنية في الأردن، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائيا بين تقدير الذات والتكيف المدرسي لدى تلاميذ المدارس الثانوية للذكور. (فردوس خضير،2015،ص456)

وقامت "**بيقع صليحة**" بدراسة معاملة الأستاذ وعلاقتها بتقدير الذات والدافعية للإنجاز لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط المتأخرين دراسيا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية متعددة بين درجات مقياس معاملة الأستاذ ودرجات تقدير الذات ودرجات الدافعية للإنجاز لدى التلاميذ المتأخرين دراسيا. (بيقع صليحة،2012،ص23)

وإن إحساس الفرد بذاته، حسب "**مارجريت ميد**" **(Margaret Meade)** هو نتيجة لسلوك الآخرين نحوه، فتعتبر أن الذات ظاهرة اجتماعية ونتاج اجتماعي لا ينشا إلا في ظروف اجتماعية وحيث توجد اتصالات اجتماعية وترى "**ميد**" أنه يمكن أن تنشا عدّة ذوات تمثل كل منها مجموعة من الاستجابات مستقلة، بدرجة أو بأخرى ومكتسبة من مختلف الجماعات الاجتماعية فقد تنمو لدى الشخص مثلا ذات عائلية تمثل بناء الاتجاهات التي تعبر عن العائلة وذات مدرسية وتمثل الاتجاهات المعبرة عن معلميه وزملائه وذوات أخرى كثيرة بحسب أوجه النشاط الذي يقوم به الشخص وطبقا لمفهوم "مارجريت ميد" إلى أن الدافع الأساسي للإنسان هو تحقيق الذات وتحسينها والعمل على زيادة تقدير الذات من خلال مجموعة من أنماط الحياة داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد (محمد الضيدان، 2003،ص،4).

ونحن نعلم بأن العملية التربوية بجميع مقوماتها وعناصرها طالتها يد التغيير والتطوير عبر مراحل مختلفة في عدة مجتمعات من العالم، حتى في بلادنا، حيث لوعدنا إلى النصوص المتعّلقة بالإصلاحات التربوية للاحظنا التغيير الذي مس طبيعة النظام التربوي التقليدي بصيغ جديدة أكثر انسجاما وأكثر مسايرة مع التغيرات التي عرفتها بلادنا في مختلف الميادين الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بداية

بإقامة نظام يوفر الحد الأدنى من التعليم لكل أبناء الوطن بالتساوي وإجباريا في مرحلته الأساسية ومجانا في كل مراحله إلى الاتجاه نحو بناء وصياغة المضامين التربوية التعليمية من جديد وتأهيل المعلم وترقية أدائه الوظيفي والمعرفي وصولا إلى إعادة تنظيم الموقف التعليمي داخل قاعة الدروس وتفعيل العملية التعليمية في ضوء صيغ الحوار الحرّ في مجال التدريس وتوفير كل الوسائل التعليمية والإمكانيات لإنجاح العملية التعليمية وذلك حتى تكون أكثر فعالية وأكثر استجابة لمتطلبات العصر ومن أجل إعداد الأفراد للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة وتميزه تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت تحدث تغيير في وسائل وأساليب التعليم الذي هو نشاط جماعي مشترك بين أطراف العملية التعليمية قبل كل شيء مبني على تبليغ وتبادل مجموعة من الخبرات التربوية عبر مواقف ونشاطات تتم في جو من الاتصال والتفاعل بين المعلم والتلميذ وبين المتعلمين أنفسهم داخل القسم (اورليس كهينة، 2007، ص،8).

وتطبيق هذه الأفكار التربوية في الميدان بالمؤسسات التربوية فإن العملية التعليمية داخل حجرة الدراسة تكون قد تطورت واتخذت نمطا معينا من التفاعل والاتصال بين المعلمين والتلاميذ ،الشيء الذي دفعنا إلى الكشف عن واقع هذا التواصل داخل أقسام السنة الثالثة من التعليم الثانوي في ضل المقاربة الجديدة التي انتهجتها الدولة والتي تضمن أن يكون المتعلم هو المحور الفعال في هذه المقاربة التي تتمثل في المقاربة بالكفاءات وقد أكدت مختلف الأبحاث الحديثة في علم النفس التربوي جميعها على أهمية الانطلاق من حاجات التلميذ وميوله واهتماماته في العملية التعليمية التربوية،ولقد جاءت هذه الأعمال للتأكيد على المبدأ التربوي الذي يرى أن التلميذ هو محور العملية التربوية وغايتها وذلك على خلاف التربية التقليدية الكلاسيكية التي تعطي المعلم الأهمية المركزية والدور الايجابي كونه المصدر الوحيد للمعرفة بالنسبة للتلميذ وهذا ما يصبو إليه النظام التربوي من خلال الإصلاحات الجديدة وأساليب التدريس وطرقه الحديثة خاصة في المرحلة الثانوية والتي يكون فيها التلميذ في مرحلة حساسة من عمر الإنسان وهي مرحلة المراهقة التي تكون شخصية التلميذ خلال مساره الدراسي والعملي ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل العام التالي:

- هل توجد علاقة بين التواصل التربوي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي؟

والذي يندرج تحته مجموعة من التساؤلات الفرعية وتتمثل في:

1- هل توجد علاقة بين بعد التواصل الوجداني وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي ؟

2- هل توجد علاقة بين بعد التواصل المعرفي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي؟.

3- هل توجد علاقة بين بعد التواصل الاجتماعي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي؟.

4- هل توجد علاقة بين بعد التواصل السلوكي (الحركي) وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية العامة:

- توجد علاقة بين التواصل التربوي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

الفرضيات الجزئية:

1- توجد علاقة بين بعد التواصل الوجداني وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

2- توجد علاقة بين بعد التواصل المعرفي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

3- توجد علاقة بين بعد التواصل الاجتماعي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

4- توجد علاقة بين بعد التواصل السلوكي (الحركي) وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي؟.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيار الباحث لمشكلة ما له مبررات وأسباب تصير بمثابة دوافع تحفزه على البحث والتمحيص، وعليه فان أسباب اختيار هذا الموضوع هي:

- طبيعة الموضوع وحساسيته التربوية لأنه يمس أهم قطاع من قطاعات المجتمع و هو التربية والتعليم.

- إلقاء الضوء على حقيقة التعامل المتبادل داخل الفصل الدراسي بين الأستاذ و التلميذ.

- الرغبة لدراسة هذا الموضوع بالتحليل بغية الوقوف على الخلفية النظرية له باعتباره يتناول متغيرات من اهتماماتنا العلمية.

- الوعي التام بان الاهتمام الكبير بالتربية والتعليم وخاصة التواصل التربوي يعد احد الاستثمارات التي تساهم في بناء أي مجتمع وازدهاره.

- قلة الدراسات في هذا الموضوع على حد علم واطلاع الباحث والتي حاولت الربط بين متغير التواصل التربوي ومتغير تقدير الذات عند تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

- الرغبة في إفادة المجتمع بدراسة علمية ذات طابع تربوي تخدم التواصل التربوي بين الأستاذ والتلميذ معا.

أهمية موضوع الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع في حد ذاته ومن نوع المشكلات المطروحة للبحث وعليه تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها للجوانب التالية:

- تناولها لمصطلح التواصل التربوي باعتباره مفهوما جديدا لم يتم تناوله إلا في الآونة الأخيرة كمكون مهم من مكونات النجاح المدرسي وهو موضوع حيوي من أهم الموضوعات المعاصرة في مجال التربية
- تناولها لمتغير نفسي مهم في الجانب التربوي متمثل في تقدير الذات .
- يمكن أن تثري المكتبة التربوية بموضوعٍ حيويٍ، فالكفاءة العالية لعملية التواصل التربوي بين الأستاذ والتلاميذ تمثل العمود الفقري لعملية التفاعل والتفاهم والمشاركة الحية، التي تفضي إلى النشاط داخل المدرسة وخارجها وكما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها قد تفتح المجال أمام الباحثين في الجزائر لإجراء المزيد من الدراسات بخصوص هذه المتغيرات وتوفير اكبر قدر من المعلومات والحقائق عنها.

أهداف موضوع الدراسة

يهدف هذا الموضوع لتحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية وهي كالتالي:

- تسليط الضوء على التواصل التربوي وماله من أهمية وكذا تقدير الذات وتأثيره الكبير على العملية التربوية.
- لفت انتباه الأستاذ من اجل الاهتمام أكثر بعملية التواصل التربوي داخل الفصل الدراسي.
- التعرف على الأنماط والأساليب المستعملة في عملية التواصل التربوي وتأثيرها المباشر على تقدير الذات لدى تلميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي وتزويد المكتبة الجامعية بمرجع يجمع بين متغيرات الدراسة (التواصل التربوي، تقدير الذات).
- الكشف عن العلاقة الارتباطية بين التواصل التربوي (التواصل الوجداني، التواصل المعرفي، الاجتماعي، والحركي) وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة الثانوي.
- التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في التواصل التربوي وتقدير الذات تعزى لمتغير الجنس والتخصص.
- بناء استبيان بأبعاده الأربعة حول التواصل التربوي لدى تلاميذ السنة ثالثة من التعليم الثانوي.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

- **التواصل من الناحية التربوية:** عملية تحدث في الموقف التعليمي التعلمي بين جميع الأطراف لتنظيم التعلم، ويمكن القول أن التواصل هو عملية تعلم وأن التعلم هو عملية التواصل.

(علي تعوينات،2009،ص16).

-**التعريف الاصطلاحي للتواصل التربوي:** هو تلك العملية المستمرة التي تحدث بين أطراف العملية التربوية وذلك من خلال نقل الأفكار والخبرات والمعلومات والمهارات من المعلم إلى المتعلم بطرق وأساليب مختلفة حيث تحدد الأدوار التي يقوم بها كل طرف في ظل العلاقات الإنسانية.

(عمر عبد الرحيم نصر الله2001،ص266).

لقد استفاد الباحث من خلال اطلاعه على الأدب التربوي المتعلق بالتواصل التربوي من خلال كتاب لـ **(اسليماني العربي، 2005)** حول جودة التربية والتعليم (التواصل التربوي الأستاذ والتلميذ أنموذجا)، وتمكن من صياغة **التعريف الإجرائي للتواصل التربوي** على النحو الآتي :

التواصل التربوي عملية تحدث بين الأستاذ والتلميذ، داخل الفصل الدراسي، لنقل الخبرات والتوجيهات والمشاعر والمعلومات والرسائل اللفظية وغير اللفظية، من خلال وسائل وقنوات متعددة تؤدي إلى تفاعل الطرف الآخر من أجل تحقيق أهداف العملية التربوية بأفضل الوسائل وبأجودها، ويمكن قياسه من خلال أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان الذي يقيس عملية التواصل التربوي لدى تلميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

- **التعريف الاصطلاحي لتقدير الذات** : عرفه العلماء ومنهم (**كوبر سميث**)على أنه تقييم يضعه الفرد لنفسه ويعمل على المحافظة عليه، ويتضمن تقدير الذات :اتجاهات الفرد الإيجابية أو السلبية نحو ذاته كما يُوضح مدى اعتقاد الفرد بأّنه هام وقادر وناجح وكفؤ، أي أن تقدير الذات هو حُكم الفرد على درجة كفاءته الشخصية، كما يعبر عن اتجاهات الفرد نحو نفسه أو معتقداته عنها، وهكذا يكون تقدير الذات بمثابة خبرة ذاتية ينقلها الفرد إلى الآخرين عن طريق التقارير اللفظية والسلوك الظاهر **(10. p, 1984 , Cooper Smith)**

-**التعريف الإجرائي لتقدير الذات:** يعرف تقدير الذات في هذه الدراسة بأنه التقييم الذي يضعه الفرد لذاته، ويتحدد بمجموع الاستجابات على فقرات مقياس تقدير الذات المستخدم في الدراسة والذي وضعه العالم الأمريكي كوبر سميث والمتكون من 25عبارة.

الإجراءات الميدانية للدراسة:

أ- **المنهج:** تماشيا مع طبيعة الدراسة الحالية التي تحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين التواصل التربوي وتقدير الذات. فان المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي ألارتباطي باعتباره انسب منهج لمثل هذه الدراسات وهي بحوث تصف درجة العلاقة بين المتغيرات وصفا كميا، لأن الغرض من جمع البيانات تحديد الدرجة التي ترتبط بها متغيرات كمية بعضها بالبعض الآخر.

ب- **حدود الدراسة:** تم إجراء هذه الدراسة ببعض ثانويات ولاية المسيلة ، خلال السنة الدراسية 2016/2015 وطبقت أداة الدراسة على عينة قوامها (113) تلميذا من تلاميذ السنة الثالثة ثانوي خلال الفترات الدراسية العادية.

ج- مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث:** اقتصر البحث الحالي على مجموع التلاميذ ببعض ثانويات ولاية المسيلة والتي تمثلت في ثانويات (حمدي عيسى، محمد تركي، سعودي عبد الحميد، صلاح الدين الأيوبي) بواقع 1126 تلميذا وتلميذة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(01) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة على الثانويات		
الثانوية	تعداد التلاميذ	النسبة المئوية
حمدي عيسى	294	26%
محمد تركي	420	37%
سعودي عبد الحميد	132	25%
صلاح الدين الأيوبي	280	12%
المجموع الإجمالي للتلاميذ	1126	100%

- **عينة البحث وكيفية اختيارها:**

تعتبر عملية اختيار عينة الدراسة من أهم الخطوات المنهجية التي يقوم عليها البحث ولقد حرص الباحث على ضرورة اختيار هذه العينة عشوائيا للوصول إلى أهدافه الأساسية البحث.

حيث تم ذلك بصورة عشوائية بسيطة وفي هذه الطريقة يعتمد الباحث على نسبة مئوية معينة والتي تتحدد تبعا لحجم مجتمع الدراسة وما دام هذا الأخير يتكون من بضعة آلاف فإن النسبة المختارة تكون 10% وبالتالي فإن :

$$P = \frac{1126 \times 10\%}{100\%} = 112.6$$

وعليه فقد تم اختيار عينة البحث بحيث أن يشترط في هذه العينة أن تكون عشوائية نسبية وقد اشتملت العينة على 113تلميذا وتلميذة موزعة على الثانويات المذكورة سابقا

نتائج الدراسة

- **نتائج الفرضية الجزئية الأولى :**

تنص الفرضية الجزئية الأولى على " توجد علاقة بين بعد التواصل الوجداني وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي " وبعد المعالجة تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم (2) يوضح العلاقة بين درجات أفراد عينة الدراسة في محور التواصل الوجداني ودرجاتهم في مقياس تقدير الذات		
		تقدير الذات
التواصل الوجداني	**معامل الارتباط**	**0,692****
	مستوى الدلالة	**0.000**
	حجم العينة	**113**
(α=0.01)الارتباط دال عند مستوى الدلالة**		

من خلال الجدول أعلاه رقم (02) وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون والتي بلغت (0.69) نلاحظ أنها قيمة مرتفعة نوعا ما وطردية أي أنه كلما زاد التواصل الوجداني لدى أفراد عينة الدراسة كلما زاد معه تقدير الذات، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وبالتالي يمكن رفض الفرض الصفري والقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل الوجداني وتقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (99%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (1%) .

- **نتائج الفرضية الجزئية الثانية :**

تنص الفرضية الجزئية الثانية على "توجد علاقة بين بعد التواصل المعرفي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي" وبعد المعالجة تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم (03) يوضح العلاقة بين درجات أفراد عينة الدراسة في محور التواصل المعرفي ودرجاتهم في مقياس تقدير الذات

		تقدير الذات
التواصل المعرفي	معامل الارتباط	,720**
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	113
(0.01=α)الارتباط دال عند مستوى الدلالة**		

من خلال الجدول أعلاه رقم (03) وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون والتي بلغت (0.72) نلاحظ أنها قيمة قوية وطردية أي أنه كلما زاد التواصل المعرفي لدى أفراد عينة الدراسة كلما زاد معه تقدير الذات، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وبالتالي يمكن رفض الفرض الصفري والقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل المعرفي وتقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (99%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (1%) .

- **نتائج الفرضية الجزئية الثالثة :**

تنص الفرضية الجزئية الثالثة على "توجد علاقة بين بعد التواصل الاجتماعي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي" وبعد المعالجة تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم (04) يوضح العلاقة بين درجات أفراد عينة الدراسة في محور التواصل الاجتماعي ودرجاتهم في مقياس تقدير الذات

		تقدير الذات
التواصل الاجتماعي	معامل الارتباط	,600**
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	113
(0.01=α)الارتباط دال عند مستوى الدلالة**		

من خلال الجدول أعلاه رقم (04) وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون والتي بلغت (0.60) نلاحظ أنها هي الأخرى قيمة مرتفعة نوعا ما وطردية أي أنه كلما زاد التواصل الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة كلما زاد معه تقدير الذات، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وبالتالي يمكن رفض الفرض الصفري والقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل الاجتماعي وتقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (99%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (1%)

- **نتائج الفرضية الجزئية الرابعة :**

تنص الفرضية الجزئية الرابعة على "توجد علاقة بين بعد التواصل السلوكي (الحركي) وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي" وبعد المعالجة تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم (05) يوضح العلاقة بين درجات أفراد عينة الدراسة في محور التواصل السلوكي ودرجاتهم في مقياس تقدير الذات

		تقدير الذات
التواصل السلوكي	معامل الارتباط	,623**
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	113
**الارتباط دال عند مستوى الدلالة (α=0.01)		

من خلال الجدول أعلاه رقم (05) وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون والتي بلغت (0.62) نلاحظ أنها قيمة فوق المتوسط وطردية أي أنه كلما زاد التواصل السلوكي لدى أفراد عينة الدراسة كلما زاد معه تقدير الذات، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وبالتالي يمكن رفض الفرض الصفري والقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التواصل السلوكي وتقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (99%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (1%) .

تحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيّات:

- **تحليل نتائج الفرضية الأولى:** والتي تنص على أنه: توجد علاقة بين بعد التواصل الوجداني وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي ، و لقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين كل من درجات التلاميذ في بعد التواصل الوجداني و تقدير الذات **(ر =0.69)** وجاءت هذه القيمة دالة عند **(0.01)** وبهذا فقد تم قبول الفرضية الأولى أي فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية، وبربط النتائج بالدراسات السابقة لم يجد الباحث أي دراسة تتفق مع هذه النتيجة– في حدود ما تمّ الإطّلاع عليه-

وبالرّجوع إلى نتائج الدّراسة الحالية فيمكن تفسير وجود علاقة بين التواصل الوجداني و تقدير الذات إلى ما ذهب إليه **(حسن زيتون وآخرون، 1995)** بالقول: "إن من بين وظائف التواصل التأثير على المتلقي سلبا أو إيجابا" فهناك تواصل كلما أمكن لجهاز معين وبالأخص جهاز حي أن يؤثر على جهاز آخر بتغيير فعله انطلاقا من تبليغ رسالته"، وبهذا المفهوم يفيد التواصل كل التأثيرات التي يمارسها نظام على آخر مثل تلك العلاقة التي تنبني على تطبيق أوامر وتعليمات وإحداث تغيير في سلوك الآخر، وتعتبر السلوكية من أهم التيارات التي ركزت على الوظيفة التأثيرية ، لأن التواصل حسب المنظور السلوكي يرتكز على مفهومي المثير والاستجابة لذلك يؤثر السلوك اللفظي أو غير اللفظي على المتلقي تأثيرات وجدانية تكون لها انعكاسات إيجابية مثل التعاون والتماثل والاندماج وانعكاسات سلبية مثل التعارض والصراع والتنافس.

ومن ثم فالعمليات الإيجابية أقوى آثار وأبقى من العمليات السلبية، وإلا لما بقيت المجتمعات الإنسانية أو تقدمت نحو الرقي والنهوض فالصراع والعمليات السالبة عموما مجالها محدود وكذلك أسلوبها، ذلك لأن الحياة تضطر الأفراد بمختلف مصالحهم أو مواقفهم إلى أن يوافقوا أنفسهم بالآخرين وأن يتخلصوا من الصراع إلى الاندماج أو التكيف مع البيئة. ويقصد بالتواصل الوجداني في مجال البيداغوجيا اكتساب الميول والاتجاهات والقيم وتقدير جهود الآخرين وذلك من خلال تفاعله مع المادة المدروسة واكتسابه الخبرات بأنواعها المباشرة وغير المباشرة. ولقد خصص للمجال الوجداني صنا فات بيداغوجية ومن بين المهتمين بهذا المجال "**كرات هول**" (**Krathwol**) الذي خصص صنافة تتكون خمسة مستويات ذات صلة وثيقة بالمواقف والقيم والاهتمامات والانفعالات والأحاسيس والتوافق والمعتقدات والاتجاهات: فكرية كانت أو خلقية، وهذه المستويات هي: التقبل ، الاستجابة ، الحكم- القيمي التنظيم ،التميز بواسطة قيمة أو بواسطة منظومة من القيم. (حسن زيتون وآخرون، 1995، 94).

ويعزو الباحث هذا الارتباط كون التلميذ يدرك أهمية التواصل التربوي خاصة الجانب الوجداني في بناء الذات القوية والمتوافقة على جميع المستويات، كما أنه يدرك دور التواصل في العملية التعليمة والتي من خلالها يتم تبادل الآراء والأفكار ويرى عناصر النظام التربوي وواضعو المناهج التربوية أن التواصل الوجداني بين التلميذ والأستاذ يسهم في نقل العادات والأفكار والمشاعر والخبرات والتجارب من جيل إلى آخر مما يؤدي إلى ديمومة واستمرارية المجتمع، و التلميذ مدفوع بجملة من الرغبات والميول التي تجعل منه ينزع إلى التميز حتى يبرز ذاته للآخرين ولذلك هو يحتاج إلى العلم والمعرفة التي لن تتأتى له إلا بالتعليم الذي يشترط فيه حسن التواصل مع العناصر الفاعلة في هذه العملية. فالتواصل الوجداني يتيح فرصة التفكير والاطلاع والحوار وتبادل المعلومات والمعارف في شتى مجالات العلوم و التعرف على أفكار وآراء الآخرين وبناء شخصية مستقلة وقوية لتلميذ ناضج ومفيد لنفسه ومجتمعه

- **تحليل نتائج الفرضية الثانية:** والتي تنص على أنه: توجد علاقة بين بعد التواصل المعرفي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي ، و لقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين كل من درجات التلاميذ في بعد التواصل المعرفي و تقدير الذات (ر=0.72) وجاءت هذه القيمة دالة عند (**0.01**) وبهذا فقد تم قبول الفرضية الأولى اي فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية وبربط النتائج بالدراسات السابقة لم يجد الباحث أي دراسة تتفق مع هذه النتيجة– في حدود ما تمّ الاطلاع عليه-

وبالرجوع إلى التراث النظري نجد أن التواصل المعرفي يهدف إلى نقل واستقبال المعلومات أو إنتاجها وهو تواصل يركز على الجوانب المعرفية أو بتعبير آخر فأنه يركز على الإنتاجية والمرودية، ويهدف هذا

التواصل إلى نقل الخبرات والتجارب إلى المتلقي وتعليمه طرائق التركيب والتطبيق والفهم والتحليل والتقويم بصفة عامة .إنه يهدف إلى تزويد المتلقي بالمعرفة والمعلومات الهادفة .ومن ثم، يقوم هذا التواصل على تبادل الآراء ونقل المعارف وتجارب السلف إلى الخلف.ويساهم السلوك اللفظي، وغير اللفظي في التواصل المعرفي إذا تم احترام الشروط السيكولوجية التي تحيط بالمتلقي أو يعيشها.فالرفع من الإنتاجية المعرفية لا يتم إلا عبر سلوكات لفظية ديمقراطية تعتمد على روح المشاركة واللاتوجهية والتسيير الذاتي والتفاعل الديناميكي البناء ، وعبر سلوكات لفظية ،وغير لفظية مثل حركات التنظيم والحركات الديداكتيكية وحركات التقويم وهكذا لا يمكن عزل التواصل المعرفي عن التواصل الوجداني إلا من باب المنهجية ليس إلا.وثمة صنافات بيداغوجية في مجال التواصل المعرفي كصنافة بلوم (**Bloom**) التي تتمثل في المراقي التالية:المعرفة، الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقييم. (حسن زيتون وآخرون، 1997، 62).

كما يرى "**جون بياجيه**" (**J.PIAJET**) بأن نمو علاقات التبادل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين تعود إلى الأساليب التربوية النشطة القائمة على الاحترام المتبادل بين الأستاذ من حيث هو راشد والتلميذ من حيث هو في طور النمو فالاحترام المتبادل الناتج عن اتحاد عمليتي الحب والخوف هو منشأ حالة التوازن بين عمليتي الاستيعاب والتلاؤم في مجال التفاعل والعلاقات الوجدانية بين الفرد ومختلف الأشخاص المكونين لمحيطه يقصد "**جون بياجيه**" (**J.PIAJET**) من عمليتي الاستيعاب والتلاؤم إمكانية الفرد إدماج معطيات ومعلومات المحيط الخارجي ضمن سلوكه الفكري والحركي وأما التلاؤم فيقصد به تكييف وتوافق الحالة النفسية والعقلية والبيولوجية لفهم وتفسير تغيرات المحيط وهي العملية التي تؤدي بالضرورة إلى تشكل الانضباط المستقل الحر لدى التلاميذ أما حالة عدم التوازن فتنشأ من أساليب الإكراه والضغط والسلطة المطلقة للأستاذ والبرنامج التربوي وهي الحالة البيداغوجية التي تؤدي إلى الاحترام الأحادي الناتج عن انفصال عمليتي الحب والخوف فالخوف من المعلم والاحترام الأحادي تلميذ نحو المعلم لا يؤديان إلا إلى خضوع التلميذ لسلطة المعلم والانضباط الخارجي وامتثال التلميذ لأوامر المعلم ليس إلا حيلة لتفادي العقاب وهذه هي الحالة السلبية من التفاعل التي تؤثر بصفة مباشرة على نمو العلاقات بين المعلم والتلميذ وتعيق النشاط الذهني الفاقد لفعل التبادل والحوار. (العربي فرحاتي، 2010، 32).

ويعزو الباحث هذا الارتباط كون التلميذ يدرك أن العالم يتغير وهو تحت تأثيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية قد عقدت الحياة وحولتها من البسيطة إلى المركبة ولم يعد الإنسان قادرا على تحقيق هدفه، ولم تعد الأهداف قادرة على جلب الطمأنينة والأمن النفسي، ولعل أهم التحديات هي التكيف الأكاديمي والتكيف المهني، خاصة وأن العصر الذي يحيا فيه هو عصر التطورات والاكتشافات العلمية في مجال الاتصالات وأصبح من الصعب التنبؤ فيه بما هو قادم ، لذلك صار من واجب التلميذ تكوين نفسه وجعلها في تمام الاستعداد حتى تستطيع التأقلم مع كل

المستجدات، ولن يتأتى له هذا إلا بالقدرة على التواصل المعرفي من خلال الإنجازات الأكاديمية وكسب اكبر قدر ممكن من المعلومات والتفوق الدراسي الذي يعزز الثقة بالنفس ويرفع من تقدير التلميذ لذاته فيتأثر تحصيله الدراسي بشكل إيجابي.

- **تحليل نتائج الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أنه: توجد علاقة بين بعد التواصل الاجتماعي وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي ، و لقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين كل من درجات التلاميذ في بعد التواصل الوجداني و تقدير الذات (ر =0.60) وجاءت هذه القيمة غير دالة عند **(0.01)** وبهذا فقد تم قبول الفرضية الأولى أي فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية، وبربط النتائج بالدراسات السابقة لم يجد الباحث أي دراسة تتفق مع هذه النتيجة– في حدود ما تمّ الإطّلاع عليه-

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما ذهب إليه "**جريشام**" **(Gresham, 1996)** بالقول بأن التواصل الاجتماعي يقصد به: :اللغة المستخدمة في المواقف الاجتماعية ويشير إلى قدرة الطفل على استخدام اللغة من حيث " البنية والدلالة والتوظيف " وذلك للتفاعل مع الآخرين في مختلف المواقف الاجتماعية بدءاً من الدخول في عضوية جماعة الأقران إلى حل مختلف الصراعات الاجتماعية . وهو يتمثل في تأقلم الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه من خلال الجماعات الصغيرة والكبيرة والعلاقات التي يكونها مع الآخرين ومن بينهم الأستاذ داخل القسم الدراسي .

كما أظهرت الدراسات أهمية المعايير الاجتماعية بالنسبة لمفهوم الذات ووجد انه بالنسبة للرجال فان الحجم الكبير للجسم يؤدي إلى الرضا عن الذات ،والعكس بالنسبة للنساء ورضا الفرد عن ذاته يعتمد على كيفية قياسه للمظاهر التي يكتشفها والتي يساعد الكبار المحيطون به على إحاطته بها. (خليل المعايطة ، 2007، ص89).

كما أن صورة الذات تنمو خلال التفاعل الاجتماعي وذلك أثناء وضع الفرد في سلسلة من الأدوار الاجتماعية، وأثناء تحرك الفرد في إطار البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه، فإنه عادة يوضع في أنماط من الأدوار المختلفة منذ طفولته وأثناء تحركه خلال هذه الأدوار، فإنه يتعلم أن يرى نفسه كما يراه رفاقه في المواقف الاجتماعية المختلفة. (حامد زهران، 1995،ص 430).

وقد دلت الدراسات أن التفاعل السليم والعلاقات الاجتماعية الناجحة تعزز الفكرة السليمة الجيدة عن الذات وان مفهوم الذات الموجب يعزز نجاح التفاعل الاجتماعي ويزيد العلاقات الاجتماعية نجاحا وهذا النجاح يؤدي إلى زيادة نجاح التفاعل الاجتماعي. (خليل المعايطة، 2007، ص90) .

ويرى "**زيلر**" **(Zelar , 1969)** أن تقدير الذات ينشا ويتطور بلغة الواقع الاجتماعي، أي ينشأ داخل الإطار الاجتماعي للمحيط الذي يعيش فيه الفرد، لذا ينظر "**زيلر**" **(Zelar)** إلى تقدير الذات من

زاوية نظرية المجال في الشخصية، ويؤكد أن تقييم الذات لا يحدث -في معظم الحالات -إلا في الإطار المرجعي الاجتماعي. (علاء الدين كفافي، ص1989).

ويعزو الباحث هذا الارتباط كون التلميذ جزء من البيئة التي يعيش فيها، وكما نعلم أن الإنسان يؤثر في البيئة ويتأثر بها ، فالجوانب الاجتماعية تشغل حيز الإدراك لدى التلميذ فتؤثر على انتباه فيخصّص لها حيز كبير من الاهتمام ولعل التحديات الاقتصادية والأسرية تبعث في كثير من الأحيان تبعث الإحساس بالتوتر والقلق ويظهر هذا واضحا في مرحلة المراهقة والتي أجمع الكثير من العلماء والباحثين على أنها مرحلة الأزمات وذلك بسبب التغيرات النمائية المختلفة في جوانب الشخصية ، كما أن الشاب المراهق يواجه تحديات المطالب الأساسية الملحة التي تجعله يتعرض لضغوط نفسية ومن هذه المطالب تحقيق علاقة ناضجة مع جماعة الرفاق وتحقيق هويته وتنمية المعايير الخلقية والحاجة لمركز الاجتماعي واتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبله المهني والذي يعد من المهام الرئيسية للمراهق والذي يجعله موجها بضغوط من قبل المحيطين به، كل هذه المطالب تجعل التلميذ يدرك أهمية التواصل الاجتماعي في تشكيل شخصية تتمتع بالاستقلالية وتشعر بتقدير الآخرين لها وقبولهم لها.

-تحليل نتائج الفرضية الرابعة: والتي تنص على أنه: توجد علاقة بين بعد التواصل السلوكي (الحركي) وتقدير الذات لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي ، و لقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين كل من درجات التلاميذ في بعد التواصل السلوكي (الحركي) و تقدير الذات (ر=0.62) وجاءت هذه القيمة دالة عند (**0.01**) وبهذا فقد تم قبول الفرضية الأولى أي فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية، وبربط النتائج بالدراسات السابقة لم يجد الباحث أي دراسة تتفق مع هذه النتيجة– في حدود ما تمّ الاطلاع عليه-

ويفسر الباحث هذه النتيجة المتوصل إليها من خلال ما ذهب إليه **"أحمد فاخر عاقل" (1988)** في قوله بأنّ: "التواصل يكون سلوك عضوي ما بمثابة مثير لسلوكات عضوية أخرى. **(فاخر عاقل، 1988، 26)**

إذ يمكن الحديث عن التواصل الحركي والحسي الذي يتناول ما هو غير معرفي ووجداني ويتمظهر هذا التواصل في إطار الحركات الجسمية والمسرح والرياضة الحركية، ويتضمن هذا التواصل في المجال التربوي مجموعة متسلسلة من الأهداف تعمل على تنمية المهارات الحركية، واستعمال العضلات والحركات الجسمي، ومن أهم صنافات هذا التواصل الحركي نجد صنافة **"هارو" (Harrow)** التي وضعها صاحبها .وتتكون هذه الصنافة من ست مستويات أساسية هي: (الحركات الارتكاسية الحركات الطبيعية الأساسية، الاستعدادات الإدراكية) الصفات البدنية المهارات الحركية لليد)، وتحقيق التلميذ لهذه الصنافات يزيد من تقديره لذاته والعكس صحيح.

كما أن التواصل غير اللفظي يلعب دور في التواصل الحركي وتعد مقولة" الحدث النفسي هو السلوك "**لواطسن**" على أن سلوك الفرد يعد مؤشرا على حالته النفسية الداخلية، وهوبمثابة الاتجاه العام للمدرسة السلوكية في تفسيرها للسلوك الإنساني فرواد هذه النظرية "**سكينر**" (**Skinner**)، هال (**Hall**) "**تولمان**" (**Tolman**) اتفقوا على أن الأفعال والسلوكات هي الإطار الأمثل لفهم الظاهرة النفسية فشرود التلميذ في القسم وانشغاله بأدواته وعدم انتباهه هي سلوكات تفسر عدم اهتمام التلميذ بالدرس والسلوك عندهم إنما هو وحدة مؤلفة من المثير والاستجابة فكل أفعال الفرد إنما هي استجابات لمثيرات معينة فإجابة التلميذ هي استجابة لمثير سؤال المعلم...الخ في ضوء هذا المفهوم العام حاول السلوكيون تفسير جميع ما يجري في القسم من تفاعلات بين المعلم والتلاميذ ومن ثمة فتنظيم المثيرات في اتجاه تحفيز التلميذ نحو تعلم موضوع ما يؤدي إلى استجابة إيجابية، وتعزيز الاستجابة الصحيحة تؤدي إلى إمكانية تكرارها وتعميمها في حين أن التخلص من الاستجابات الخاطئة يتم عن طريق إزالة المثيرات المسببة لها. (العربي فرحاتي ،2009، 30).

فاعتماد المعلم لأساليب الحوار وتبادل الرأي وتعزيز السلوك يفسر اتجاهات التلاميذ الإيجابية نحو الدراسة ومشاركتهم الواسعة في الدرس وهذا ما يزيد من درجة تقدير التلاميذ لأنفسهم ونجاحهم في مختلف ميادين ومجالات الحياة المدرسية ، وأن تجاهل المعلم لتلاميذه وتهميشهم واعتماده أساليب الإكراه والتخويف والتهديد يفسر مظاهر الاتجاهات السلبية نحو الدراسة كقلة المشاركة في القسم والنفور من المدرسة...الخ، وهذا ما يقلل بدوره من درجة تقدير التلاميذ لذواتهم وبالتالي فشلهم في مختلف مجالات وميادين الحياة المدرسية.

الخاتمة:

لقد اتضح جليا من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين التواصل التربوي وتقدير الذات علاقة تكاملية خاصة في الموقف التربوي، حيث تتعدد المتغيرات التي تتحكم فيها، ولفهم هذه المتغيرات وتفسيرها والتعرف على التداخل الموجود بينها، كان من الضروري في مرحلة أولى التطرق إلى المداخل النظرية التي من شأنها أن تضع موضوع البحث في إطاره النظري ومعرفة موقعه من الدراسات السابقة، وكذا تحديد المقاربة النظرية التي تم دراسة الموضوع ضمنها.

وقد تبين من خلال الدراسة النظرية أن موضوع الدراسة قد تم التطرق إليه من زوايا مختلفة واتجاهات نظرية متعددة، وإن الاستفادة من هذه الأطر النظرية والمداخل المنهجية والتقنية وأدوات الفهم والتفسير، مكنتنا في مرحلة ثانية من الذهاب إلى الدراسة الميدانية مزودين بوسائل منهجية علمية وموضوعية توصلنا من خلالها إلى نتائج هامة.

اقتراحات و توصيات الدراسة:

تعتبر غاية كل بحث علمي ذو طابع علمي وتجريبي، الوصول إلى نتائج ملموسة من شأنها خدمة المعرفة العلمية، بإضفاء الجديد للمتناولات النظرية، وتقدم حلولا إجرائية للمشكلات الأكاديمية المطروحة في

الوسط المدرسي، والتي تظهر في النتائج الأمبريقية المتوصل إليها في بحثنا هذا، واستخلاص أهم التوصيات والاقتراحات التي سنحاول تقديمها على النحو التالي:

- إعادة الدراسة الحالية وذلك بتوسيع إطار العينة لتشمل باقي الأطوار الدراسية.
- عقد دورات تدريبية لتدريب الأساتذة على مهارات التواصل التربوي.
- إجراء دراسة حول دور إدارة المدرسة في تفعيل مهارات التواصل التربوي بين الأساتذة والتلاميذ.
- دراسة معوقات التواصل التربوي بين الأستاذ والتلاميذ والمشكلات التي تحد من فاعليته .
- إجراء دراسة مماثلة تتناول الأسباب المؤثرة على عملية التواصل التربوي وعلاقته بمتغيرات أخرى.
- إعداد دراسات حول تقدير الذات وعلاقتها بمتغيرات أخرى تخدم مجال التربية والتعليم.
- دراسة العوامل والأسباب المؤدية إلى انخفاض تقدير لذات لدى طلبة المرحلة الثانوية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر

- **القرآن الكريم**

ثانيا :المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم احمد أبو زيد (1987): سيكولوجية الذات والتوافق،ط1،دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

2- أحمد فاخر عاقل(1988): معجم علم النفس، بيروت.

3- أنيسة عطية قنديل(2011):مهارات الاتصال والتواصل التربوي لدى مشرفي التربية العلمية، جامعة الأقصى، غزة.

4- بيقع صليحة(2012) معاملة الأستاذ وعلاقتها بتقدير الذات والدافعية للإنجاز لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط المتأخرين دراسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر2

5- حامد عبد السلام زهران (2003): علم النفس الاجتماعي ،ط6،عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة.

6- الحميدي محمد ضيدان الضيدان (2003): تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض، رسالة ماجستير ،جامعة الرياض ،كلية الدراسات العليا ،قسم العلوم الاجتماعية.

7- خديجة صالح بالي (2008): التعلم التعاوني وعلاقته في التواصل الصفي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر

8- خليل عبد الرحمان المعايطة (2007): علم النفس الاجتماعي،ط2،دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان.

9- خوله أحمد يحي (2000) : الاضطرابات السلوكية والانفعالية،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

10- رشيد زرواتي(2002): تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1 ،دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر

11- زيتون حسن وآخرون(1995) : تصنيف الأهداف التدريسية ، دار المعارف، الإسكندرية

12- سامي محمد ملحم(2001): سيكولوجية التعلم والتعليم، الأسس النظرية والتطبيق،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن

13- سهيلة علوطي (2008): العلاقة بين تقدير الذات ودافعية الإنجاز لدى الطالب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر

14- *عبدا لغني عبود*(1992): التربية ومشكلات المجتمع. ط2، دار الفكر العربي، القاهرة

15- العربي أسليماني (2005): التواصل التربوي جودة التربية والتعليم، دار الخطابي للطباعة و النشر، المغرب.

16- العربي فرحاتي(2009): أنماط التفاعل وعلاقات التواصل في جماعة القسم الدراسي وطرق قياسها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

17- علاء الدين كفافي (2008):الارتقاء النفسي للمراهق، دار المعرفة الجامعية، القاهرة

18- علي تعوينات (2009):التواصل والتفاعل في الوسط المدرسي، المعهد الوطني لمستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر.

19- عمر عبد الرحيم نصر الله(2001):مبادئ الاتصال التربوي والإنساني،ط1 ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن

20- غزيه بنت عازي بن عبدا لله العتيبي (2007):الحوار التربوي كآلية للاتصال واتخاذ القرار لدى مديرات مدارس التعليم العام بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة.

21- فردوس خضير(2015):السلوك ألتوكيدي وعلاقته بالتكيف الاجتماعي المدرسي لدى طالبات المرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية النفسية ،جامعة بابل ،العدد 23

22- كهينة أورليس(2007):الاتصال التربوي بين التلميذ والأستاذ في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر

23- محمود الوصيفي،(2012): دور معلم المرحلة الثانوية بمحافظات غزة في تعزيز ثقافة التواصل لدى طلبته و سبل تطويره في ضوء الفكر التربوي الإسلامي، جامعة غزة

24- موسى رشاد عبد العزيز(1994):علم النفس الدافعي، دار النهضة العربية، القاهرة.

-المراجع باللغة الأجنبية:

23-Cooper Smith(1984) : manuel inventaire d’estim. de soi1 édition cent de psychologie appliqué. Paris.

الطاقة النووية بين التوظيف السلمي والاستخدام العسكري

أ.آمال بن صويلح
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

ملخص

تعتبر الطاقة النووية مصدر مهم من مصادر الطاقة نظرا لتفوقها على المصادر الأخرى مثل البترول والغاز الطبيعي حيث ظهرت أهميتها على نطاق واسع بعد أزمة الطاقة العالمية سنة ١٩٧٣ التي دفعت بالدول الصناعية الكبرى للتوجه نحوها كبديل عن النفط ووسيلة لتخفيف التبعية .

لم يقتصر توظيف الطاقة النووية في المجال الصناعي أو الاقتصادي فقط بل تعداه إلى توظيفها في المجال الأمني العسكري من خلال إنتاج السلاح النووي الأمر الذي شكل تهديدا كبيرا للأمن والسلم في العالم

الكلمات المفتاحية: الطاقة النووية، الأغراض السلمية، الأغراض العسكرية،

Abstract

Nuclear energy is considered an important source of energy due to its superiority over other sources such as oil and natural gas as its importance emerged on a large scale after the global energy crisis of 1973 that pushed the major industrialized countries to go towards it as a substitute for oil and as a means to reduce dependence

The employment of nuclear power not only in the industrial field or only economic, but also extended to employ them in the field of security through the military production of nuclear weapons, posing a major threat to security and peace in the world

key words:

Nuclear energy for peaceful purposes, military purposes

مقدمة

من مقتضيات الحياة في المجتمعات البشرية المتحضرة توفر عنصر جد هام هو الأمن والسلم الذي يوفر الحياة الكريمة والاستقرار في المجالات العديدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . الأمر الذي استوجب التعاون والعمل على نطاق دولي تعدى حدود الدول على وضع أسس ومبادئ ومقومات تحقق الاستقرار والأمن على المستويين الداخلي والخارجي أهمها إنشاء المنظمات الدولية التي تعمل على تحقيق ذلك مثل عصبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعمل في مجال الأمن النووي واستخدامات الطاقة النووية .

الطاقة الذرية أو النووية هي اكتشاف قديم ظهر مع بداية التفكير في المادة واللبنات التي تتكون منها والنظام الذي يربط بين هذه المكونات. حيث قام قبل 2400 سنة أي خلال العصر اليوناني والإغريقي فلاسفة اليونان والإغريق بتصنيف المادة ودراسة كل نوع على رأسهم الفيلسوف ديمقريطسي فهو أول

من طرح فكرة وجود الذرة التي تعتبر اصغر الدقائق الموجودة في الكون والتي لا يمكن أن تقسم أو تجزأ، توالت البحوث العلمية بهدف توضيح أو معرفة جوهر هذه المادة التي شابه غموض وأسرار من قبل العلماء من مختلف الجنسيات حيث توصلوا من خلال أبحاثهم إلى أن نواة الذرة تختزن طاقة هائلة .

إشكالية البحث: أدت هذه النتائج المبهرة للتفكير الحثيث من قبل العلماء والدول الكبرى خاصة والبحث في كيفية توظيف هذه الطاقة الهائلة واستثمارها في مجالات حيوية هامة تساهم في ترقية الدولة وتطويرها بغض النظر عن النتائج والآثار التي يمكن أن تنجر عن هذه الاستخدامات . التساؤل الذي يطرح نفسه فيما تكمن هذه الاستخدامات المهمة التي تتنافس الدول فيما بينها لتحظى بالتقنية النووية ؟ وما هي الآثار التي قد تنجم عن الاستعمالات المتعددة والمتنوعة والخطرة لهذه الطاقة التي تعتبر بمثابة سلاح ذو حدين؟

أولا: مجالات توظيف الطاقة النووية في الأغراض السلمية

الطاقة النووية هي تلك الطاقة التي تنطلق أثناء اندماج الذرات حيث أنها تشكل حوالي 20 % من الطاقة المولدة للكهرباء في العالم فهي مصدر ثابت ودائم للطاقة[1]. من مميزاتها إمكانية استخدامها في مجالات واسعة ومتعددة خدمة للبشرية جمعاء، حيث يمكن أن يوظفها الإنسان في إنجاز المشروعات العملاقة بتكاليف اقل ووقت قياسي كونها اقل تلويثا للبيئة وفي المجال الصحة والغذاء والصناعة...[2].

1 - توليد الطاقة الكهربائية: من المعلوم أن الطاقة تعود بالنفع المباشر على الإنسان والاقتصاد لذلك كان للأبحاث الخاصة باستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء الحظ الأوفر من جهود الباحثين على أساس أن كمية صغيرة من الوقود النووي تنتج طاقة هائلة فضلا عن سهولة نقله بين دول العالم وسعره المعقول مقارنة بالوقود التقليدي فهو بذلك يوفر المال.

كانت المبادرة الأولى من قبل الاتحاد السوفيتي في توليد الكهرباء عن طريق الطاقة النووية في مفاعل اوبننسك عام 1954 لتتبعه بريطانيا بمفاعل كالدرهول عام 1956 لتتوالى بعدها الدول الأخرى[3]. وفقا لإحصائيات 31 جانفي 2004 التي تشرف عليها نظم معلومات مفاعلات القوى النووية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية فان عدد مفاعلات الطاقة النووية المنتجة للكهرباء على مستوى العالم يبلغ 439 مفاعل يعمل في 30 دولة حيث أنها توفر حوالي 15,2 % من إمدادات الكهرباء في العالم[4] فهي تمد دول

---

[1]- زاهر احمد محمد،" طرق وأساليب توليد الطاقة وانعكاسها على ظاهرة الاحتباس الحراري"، مداخلة قدمت في ندوة ظاهرة الاحتباس الحراري وأثرها على امن وسلامة الإنسان المنعقدة بتاريخ 2 إلى 4 مارس 2009، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص 63.

[2]- محمد عبد الله محمد نعمان، " ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية"، جامعة صنعاء، 2001، ص 12.

[3]- عمر بن عبد الله سعيد البلوشي، " مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي", ط1، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 36.

[4]- Mohamed Elbaradei ;changing the image of Nuclear Power ; Number 01 /49; September 2007;page18.

الاتحاد الأوروبي بحوالي 30 % من احتياجاتها من الطاقة كما تحصل اليابان على 30 % من احتياجاتها من الكهرباء بينما تعتمد بلجيكا وبلغاريا والمجر واليابان وسلوفاكيا وكوريا الجنوبية والسويد على الطاقة النووية لتوفير ثلث احتياجاتها من الطاقة، إذ أن كمية الوقود النووي اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية اقل بكثير مقارنة بكمية الفحم أو البترول اللازمة لتوليد نفس الكمية فطن واحد من اليورانيوم يولد طاقة كهربائية اكبر من ملايين براميل البترول وأطنان الفحم[1].

أظهرت الإحصائيات الأخيرة وجود 60 محطة قيد البناء معظمها في الصين وغيرها في روسيا والهند وكوريا الجنوبية واليابان بالإضافة لوجود مشاريع مقترحة لإنشاء 160 محطة طاقة نووية جديدة حتى عام 2020 منها 53 في الصين وحدها و35 في أمريكا و8 في المملكة المتحدة وأخرى في فرنسا ورومانيا ولتوانيا وفنلندا[2] .

2- تحلية مياه البحر: المياه هي عصب الحياة وأساس التنمية لكن مصادرها قليلة إذ نجد الأمطار والأنهار كمياتها محدودة كما أن ارتفاع درجة الحرارة يعرض جزءا كبيرا منها للتبخر كما أن نسبة المياه العذبة الموجودة على سطح الأرض قليلة لا تزيد نسبتها عن 3 % حيث تقدر الاحتياطات من المياه العذبة في العالم بما لا يزيد عن 40 ألف كم3 فتوزيع المياه غير متساوي إلى جانب زيادة الاستهلاك العالمي لهذه المادة الحيوية. نتيجة هذه الأسباب لم يبقى أمام الإنسان إلا اللجوء لتنمية مصادر جديدة للمياه لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد السكان[3].

باعتبار أن مياه البحر هي مصدر لانهائي من المياه أدى ذلك للتفكير في تسخير الطاقة النووية لتحليتها وهو ما أدركه الاتحاد السوفييتي لينشأ أول محطات تحلية مياه البحر بالطاقة النووية في كازاخستان سنة 1999، كما قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الإطار بتنفيذ مشروع للتعاون الإقليمي الذي يحمل اسم " النظام المتكامل للتحلية النووية" تقدم من خلاله كل أشكال الدعم للدول الأعضاء خاصة النامية منها . فكان من نتائجه الاتفاق المبرم بين الصين والمغرب حول إنشاء محطة تحلية في المغرب بقدرة إنتاجية تقدر ب 8 آلاف م3 يوميا[4]. لم تتوقف مساعي الوكالة عند هذا الحد بل قامت أيضا بالتعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية وهيئة الطاقة الذرية الأردنية وأمانة مجلس الوزراء العربي للكهرباء بتنظيم منتدى شهر جوان 2012 شارك فيه قرابة 85 باحث متخصص من الدول العربية والأجنبية وعدد من المنظمات العربية والدولية، حيث ركزت فعاليات المنتدى على دراسة المحاور التالية:

---

[1]- زاهر احمد محمد، المرجع السابق، ص 64.

[2]- ستيف توماس ،" اقتصاد الطاقة النووية: آخر المستجدات"، ترجمة رانيا فلفل، مؤسسة هينرش بل الألمانية للطبع والنشر، 2011، ص 05.

[3]- محمود بركات،" الوضع الحالي ومستقبل الخيار النووي في الوطن العربي وآفاق ذلك في إطار التقدم العلمي"، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 391.

[4]- محمد كامل محمد،" الطاقة النووية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 165، جويلية 2006،ص 171.

- برامج الطاقة النووية في الدول العربية
- التعاون العربي في بناء محطات القوى النووية
- التجارب العالمية للطاقة النووية
- الأمن والأمان والضمانات النووية
- تأسيس برامج الطاقة النووية

ليخرج المؤتمرون بتوصيات نصت في مجملها على ضرورة التعاون المشترك بين الدول العربية لدراسة إمكانية بناء محطات نووية مشتركة مع ضرورة تقديم الخبرات والدراسات عن طريق تشكيل فرق عمل من خبراء مختصين ودعم إنشاء صناعات مرتبطة بالتكنولوجيا النووية السلمية والقيام بالحملات التوعوية الإعلامية لتوضيح أهمية استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر ومختلف الاستعمالات الأخرى[1] .

3- الصحة العامة: لا ريب أن الصحة العامة تأتي في مقدمة أولويات الحكومات بإنفاقها أموال طائلة من خلال إجرائها للبحوث والدراسات ليظهر ما يعرف بالطب النووي الذي يتم فيه استخدام الطاقة النووية في الأغراض الطبية، حيث تلعب المواد المشعة دورا هاما في علاج أمراض السرطانات مثل سرطان المخ والرئة والبنكرياس إضافة لتشخيص موضع الإصابة بالأمراض السرطانية داخل جسم الإنسان من خلال إعطاء المريض جرعات من اليود أو الصوديوم المشع . كما تساهم في مهاجمة الخلايا السرطانية في الجسم وتقضي عليها[2]. هذا فضلا عن استخدامها في حالات التعقيم والتصوير والمساعدة في العمليات الجراحية المعقدة التي تجري في المخ[3].

4- مجالات الزراعة والعمران: بلغت نسبة تلف المحاصيل الغذائية العالمية حوالي 35 % نتيجة غياب طريقة علمية لحفظ الأغذية وإصابتها بأمراض مختلفة، إزاء هذه الوضعية قام العلماء باستخدام الإشعاع النووي في المجال الزراعي بتعريض بذور المحاصيل الزراعية له لينتج سلالات نباتية جيدة وقوية مقاومة للظروف المناخية الصعبة، كما تم استخدامه في مجال صناعة الأسمدة الكيميائية التي تؤدي لمضاعفة حجم الإنتاج النباتي وصناعة المبيدات الكيميائية التي تتولى عملية إبادة الحشرات الضارة التي تلحق أضرارا بالغة بالمحاصيل الزراعية[4].

بالإضافة لهذه الطرق تم اعتماد تقنية جديدة للقضاء على الحشرات الضارة تتمثل في تقنية" الحشرات العقيمة" حيث يتم تعقيم أعداد كبيرة من الحشرات جنسيا باستخدام أشعة نووية وإطلاقها في الطبيعة ليؤدي تزاوجها مع الحشرات الطبيعية لوقف تكاثرها ومن تم القضاء عليها. نظرا

---

[1]- نصر مهنا،" الذرة والتنمية "، تونس، إصدارات الهيئة العربية للطاقة الذرية، المجلد 24، العدد الثاني2012، ص ص 49-50.

[2]- عمر بن عبد الله سعيد البلوشي، المرجع السابق ،ص 38.

[3]- د ممدوح عبد الغفور حسن،" الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار"، القاهرة، الشركة العربية للنشر والتوزيع ،1995 ،ص 121.

[4]- عمر بن عبد الله سعيد البلوشي، " مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي"، المرجع السابق، ص 39.

للنتائج الجد إيجابية لهذه التقنية عمد العلماء لدراسة مدى إمكانية تطبيق هذه التقنية على أنواع أخرى من الآفات وهو ما تم استعماله لمكافحة حشرات المخازن[1] . لكن رغم كل هذه المساعي الكبيرة سجل تضاؤل في مخزون الغذاء نتيجة ارتفاع تكاليف الأسمدة والبذور وتغير المناخ وانخفاض إنتاجية المحاصيل مما ساهم في حدوث أزمة الغذاء العالمية والتي تسعى كل المنظمات باختلاف أنواعها للحد منها، أمام هذه الأوضاع قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع منظمة الفاو بدءا من 1 أكتوبر 1964 بإنشاء ما يعرف ب " الشعبة المشتركة لاستخدام التقنيات والتكنولوجيات النووية" قصد تطوير استراتيجيات تحسين الزراعة والأغذية لضمان امن غذائي مستدام بإتباع المنظمتين لسياسة متوسطة وطويلة الأمد ذلك من خلال:

- استخدام التقنيات النووية في تحديد مصادر الملوثات المترتبة عن استخدام الأراضي والأنشطة الزراعية .
- تبني وتحديد تكنولوجيا مناسبة عن طريق تطوير نوعيات جديدة من النباتات قادرة على التكيف مع ظروف البيئة القاسية والتغير المناخي واكتساب مقاومة وراثية ضد الحشرات وتميزها بإنتاجية جيدة
- إمكانية التقنيات النووية من تحديد المعوقات والمخاطر وإيجاد السبل المتعلقة مثلا بالأمراض التي تصيب الحيوانات كأمراض الحمى القلاعية والحشرات الضارة التي تفتك بالمحاصيل الزراعية[2]، وهو ما سجل قفزة نوعية وتحسن ملحوظ في مستوى المحاصيل الزراعية من حيث كثرتها وجودتها.

أما في مجال العمران تم استعمال الطاقة النووية كأداة لتغيير شكل الأرض حيث أن الانفجارات الذرية تحول المستحيل إلى ممكن فهي تبسط الكثير من المشاريع الهندسية بإحداثها أثار في مكان الانفجار أكثر مما يفعله الديناميت، إذ يمكننا اليوم استخدام التكنولوجيا النووية في نسف الجبال وشق القنوات وإنشاء السدود والبحيرات الصناعية والتنقيب على الثروات ...[3].

5- مجال الصناعة: تستخدم الطاقة النووية بشكل واسع في مختلف التطبيقات الصناعية على المستوى العالمي فمن التطبيقات المعروفة توظيفها في صناعة النفط فهي تؤدي لتحديد سرعة تدفق النفط عبر الأنابيب وتحدد أماكن انسداد أنابيب نقل النفط، إضافة لدورها في فصل منتجات النفط مثل زيت الديزال والغازولين والزيت الخام . كما يدرج استخدامها أيضا في العمليات الصناعية مثل تحسين مواصفات ونوعية وجودة الأخشاب لتكوم مقاومة للتآكل والرطوبة وعوامل التعرية وفي تصنيع

---

[1]- د محمد منصور،" دور التقنيات النووية في مكافحة الآفات الزراعية وحشرات الحبوب المخزونة"، تونس، إصدارات الهيئة العربية للطاقة الذرية، المجلد24،العدد الثاني 2012،ص 15.

[2].-Kolyanj and Catherine long ; Partnership for food ; international Atomic Energy agency Magazine ;Number 01/50 ; September 2008 ; page 20 .

[3]- د عبد الحكيم طه قنديل، " النواة والانشطار النووي"، ط1،القاهرة، دار الفكر العربي، 2003، ص 97.

رقائق المطاط العالية الصلابة وتصنيع العوازل والأسلاك[1]. مما سبق نستنتج أن استخدام الطاقة النووية يوفر فوائد بيئية متميزة منها على سبيل المثال إنتاج الطاقة وتطوير المجال الصحي والزراعي كلها أهداف تم تحقيقها، لكن التحدي الرئيسي يتمثل في ضمان ألا ينتج عن استخدام الطاقة والتطبيقات النووية أخطار غير مقبولة وكوارث تلحق بالإنسان والبيئة[2].

ثانيا: المخاطر الناجمة عن استخدام الطاقة النووية سلميا

لكن رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية إلا انه يوجد كثير من الأضرار التي تنجم عن استعماله فهي لا تقتصر على الإنسان فحسب بل تتعداه لتشمل البيئة بعناصرها الثلاث الماء والهواء والتربة مما يخلف دمارا شاملا. وهذا ما سنتناوله بالدراسة من خلال التطرق إلى:

1- النفايات النووية: تشكل بكافة أشكالها الصلبة والغازية والسائلة احد أهم الأضرار المترتبة عن استخدام الطاقة النووية ذلك بالنظر إلى تنوعها وارتفاع تكلفة التخلص منها وتأثيرها الذي يمتد إلى مئات بل آلاف السنين، ناهيك عن استخدام بعض الدول لطرق غير آمنة لدفن هذه النفايات في باطن الأرض أو إغراقها في البحر بينما تعمد دول أخرى لإرسالها بواسطة الصواريخ إلى الفضاء الخارجي[3] . بسبب احتوائها على عنصر البلومونيوم 239 إذ تعتبر نصف حياة هذا العضو هي 24 ألف سنة أي أن الوصول إلى مرحلة موته تتطلب مرور حوالي ربع مليون سنة ليصبح عديم الخطورة[4].

هذا وقد اعتمد العرف على تصنيف النفايات النووية من ناحية درجة إشعاعها إلى ثلاث مستويات:

– النفايات منخفضة المستوى الإشعاعي: وهي النفايات التي تحتوي على مواد ذات إشعاع ضعيف تتحلل بسرعة حيث يمكن التعامل معها يدويا بصفة مباشرة باستخدام القفازات الواقية والملابس المناسبة التي تحمي العاملين من أي تلوث كما أن التخلص منها لا يشكل أية صعوبة. تعتبر كل نفايات ومخلفات الاستخدامات الطبية والصناعية والزراعية ومعظم التطبيقات الأخرى من النفايات المنخفضة الإشعاع والتي يتم التخلص منها عادة في الجو بعد تنقيتها وتخفيضها أو تركيزها لتقليل حجمها إلى أقصى حد ثم دفنها في أماكن خاصة ذلك حسب القواعد والتشريعات .

– النفايات متوسطة المستوى الإشعاعي: هي النفايات التي تحتوي على مواد ذات إشعاع متوسط بمعنى أنها ذات عمر نصف قصير يجعلها تتحلل بسرعة إلى مستوى إشعاعي منخفض، يتم التعامل معها من خلال حواجز واقية وتجهيزات خاصة تشمل أحيانا استخدام أجهزة التحكم عن بعد .

---

[1]- محمود بركات، المرجع السابق،ص 388.

[2] -Ana Maria Cetto and Werner Burkat ; Planet Earth Variable ; International Atomic Energy Agency Magazine ;Number 02 /49;March 2008; Page 08.

[3]- مهداوي عبد القادر،" من هيروشيما إلى فوكوشيما: القانون الدولي والاستخدام الآمن للطاقة النووية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011،ص 273.

[4]- د خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 447.

– النفايات عالية المستوى الإشعاعي: هي النفايات التي تحتوي على مواد ذات مستويات إشعاعية عالية وعمر نصف طويل بحيث تظل على مستويات إشعاعيتها لفترات طويلة، يتم التعامل معها من خلال حواجز واقية سميكة وأجهزة تحكم عن بعد واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة التي تمنع وقوع أي تلامس بينها وبين العاملين عليها أو البيئة الخارجية[1].

أدى تراكم ملايين الأطنان من النفايات النووية بكل أشكالها من المصانع ووسائل النقل الجوية والبرية والبحرية لإحداث أضرار جمة بأشكال مختلفة تمثلت في إحداث اختلال مناخي وارتفاع معدلات الحرارة مما ينتج عنها ذوبان جليد القطب الشمالي وبالتالي ارتفاع منسوب المياه على نحو يغرق المناطق، إضافة للتصحر والجفاف وتلويث المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ونشر أمراض جديدة وفتاكة وأوبئة غير مسبوقة[2].

تعد مسالة التخلص من النفايات النووية احد المشاكل الكبرى التي يعاني منها المجتمع الدولي نظرا لتنوعها ولارتفاع تكلفة التخلص منها وتأثيرها المضر على البيئة وعلى صحة الإنسان حيث كشفت دراسات علمية حديثة متخصصة في كل من انجلترا وألمانيا عن زيادة نسبة الإصابة بسرطان الدم بعد مرور 5 سنوات من تعرض عمال المفاعلات والسكان الذين يعيشون بالقرب من المفاعلات النووية . كما سجل زيادة نسبة مرض الأطفال دون سن العاشرة بسرطان الدم[3]، إذ تشير أرقام الجرد العالمي الخاصة بالنفايات المشعة لإنتاج المفاعلات النووية في العالم سنويا لنحو 1200 طن من الوقود المستنفد العالي الإشعاع والمواد الصلبة الشديدة الإشعاع لتصل كمية النفايات النووية في العالم سنة 2010 إلى ما يزيد عن ثلاثة مليون طن. كما تشير أيضا إلى انه تم التصرف في نحو 41 مليون متر مكعب من النفايات الضعيفة والمتوسطة الإشعاع و400 ألف متر مكعب من النفايات قوية الإشعاع حيث نجد نحو 89 % منها خلفتها أنشطة تمت إبان الحرب الباردة معظمها في حالة سائلة لم تخضع للمعالجة[4] .

تجدر الشارة إلى انه لا يوجد في العالم مكان مرخص وجاهز لاستعماله كمكب للنفايات العالية الإشعاع والتخلص منها بشكل نهائي، لكن رغم ذلك تقوم بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والسويد بمشاريع بحث لإقامة مرافق مكونة من سلسلة حواجز صناعية وطبيعية عميقة في الأرض على شكل أنفاق مكونة من طبقات مصممة لعزل النفايات عن المحيط الحيوي واحتواء مكوناتها المشعة ذلك بعد اختيار البيئة الجيولوجية ودراسة خصائصها بهدف القضاء على خطر تعريض الأشخاص والبيئة للإشعاعات النووية[5] .

---

[1] - pierre Morvan , nucléaire les chemins de l'uranuim, ellipses ,paris,2002,p 106.

[2] - Roland morau ; la menace terroriste nucléaire biologique chimique ; rocher , paris, pp 19-20 ,

[3] - د أيوب أبو دية،" الطاقة النووية ما بعد فوكوشيما"، عمان، المكتبة الوطنية, 2011 , ص 11.

[4] -Didier Ovao Phil ; Disposal of Radioactive Waste Options ; International Atomic Energy Agency Magazine ;number 2/ 15; April 2010; Page 21.

[5] - The Same Reference ; p 22.

أما فيما يتعلق بتخزين النفايات متوسطة وضعيفة الإشعاع نجد أن الدول اعتمدت وسائل وأماكن عدة لاستخدامها ذلك عن طريق تخزينها في أوعية خاصة قريبة من سطح الأرض الأمر الذي قامت به كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، أما ألمانيا فقد اختارت منجما سابقا للحديد الخام من اجل استغلاله للتخزين العميق لنفايات محطات الطاقة النووية ومفاعلات التجارب الذي سيتم تشغيله عام 2014 . بدورها فنلندا التي تملك أربعة من أصل 436 محطة طاقة نووية مشغلة في العالم تقوم بخزن نفاياتها النووية في مكب قريب من محطة الطاقة النووية[1] . بينما اعتمدت دول أخرى إرسال هذه النفايات النووية بواسطة الصواريخ إلى الفضاء الخارجي أو إغراقها في البحار، الأمر الذي شكل محور اهتمام العديد من المنظمات الداعية لمنع التلوث في البحار والمحافظة على البيئة البحرية وأسفر عنه إبرام العديد من المعاهدات التي أهمها:

- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وباطن تربتها عام 1970.
- معاهدة قانون البحار لعام 1982 التي نصت على تخصيص أعالي البحار للأغراض السلمية وعلى واجب السفن النووية أو تلك التي تحمل مواد نووية مراعاة التدابير الوقائية خلال ممارستها لحق المرور البحري[2] .

رغم وجود العديد من النصوص القانونية الواضحة والتعهدات الدولية إلا أن كثير من الدول تخالف هذه الالتزامات من بينها أمريكا التي قامت بإغراق النفايات النووية في بحر الباسيفيكي وبريطانيا التي تلقي في بحر المانش العبوات النووية المشتملة على الفضلات الصلبة وفرنسا التي أنشأت خط أنابيب داخل المانش لإغراق الفضلات الذرية السائلة بعد تخفيفها بالماء[3].

2- الإشعاعات النووية: يعتبر الإشعاع من عناصر البيئة التي نعيش فيها لتواجده في كل مكان حيث أن تطور الإنسان وتزايد تفاعله مع البيئة وتأثره بها وتأثيره فيها وزيادة الاعتماد على الطاقة النووية في الحياة العادية كلها عوامل أدت لارتفاع مستوى الإشعاع الذري الذي يسبب تلف في الخلايا الحية[4] .

يوجد نوعين للإشعاع الذري الأول يتمثل في الإشعاع الذري الطبيعي الذي هو عبارة عن أشعة واردة من الفضاء الخارجي والعناصر الموجودة في القشرة الأرضية، أما النوع الثاني يتمثل في الإشعاع الذري المصنع الناتج عن التفجيرات ومحطات الطاقة النووية . بدرها تصنف الأشعة الذرية إلى ثلاثة أنواع وهي أشعة ألفا الغير قادرة على اختراق جلد الإنسان وأشعة بيتا التي تستطيع المرور عبر نسيج الجسم

---

[1]- جيرد روز نكرانتس ،" أساطير الطاقة النووية"، ترجمة محمد أبو زيد، الطبعة الثانية، مؤسسة هينرش بل الألمانية، 2011، ص 04.

[2] - مهداوي عبد القادر، مرجع سابق، ص 274.

[3]- سمير محمد فاضل،" التخلص من الفضلات الذرية في البحار في ضوء أحكام القانون الدولي العام"، القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 32 ،1976، ،ص 169.

[4]- بيتر كوديون،" حقائق عن الحرب النووية"، ترجمة عبود رضا، بيروت، مطبعة القادسية ،1995، ص 44.

البشري لمسافة 1الى 2 سنتيمتر أما أشعة جاما تمتلك قدرة اختراق كبيرة لا يستطيع إيقافها سوى الرصاص السميك أو طبقة كثيفة من الماء .

على العموم يتعرض الإنسان عند استخدام الطاقة النووية لإشعاعات مختلفة عن طريق استنشاق الهواء المحمل بالأشعة في صورة غبار أو غازات عن طريق الفم مثل أكل وشرب مواد ملوثة بالمواد المشعة أو عن طريق الجلد خاصة في حال وجود جروح . فمن الخصائص المميزة للإشعاع انه لا يمكن رؤيته أو سماعه أو الشعور به أو تذوقه أو شم رائحته رغم ذلك فهو يسبب الموت والهلاك في ثواني كما انه يترك آثاره المدمرة على الجسم المتمثلة في العقم واللوكيمياء والسرطان والاضطرابات العقلية والجسدية والتشوهات الخلقية وغيرها[1] .

3- الكوارث النووية: بالرغم من إجراءات الأمان في المفاعلات النووية وفي وسائل نقل المواد النووية لتجنب أي احتمال لحوادث متوقعة أو غير متوقعة ووضع خطط مستقبلية للتعامل مع ذلك في حال وقوعه فان الحوادث النووية تقع بفعل خطا بشري أو تقني أو طبيعي أو نتيجة قدم المفاعلات النووية[2] . حيث تشمل الكوارث[3] النووية وقوع أحداث في المفاعلات النووية كتعطل دائرة التبريد مما يؤدي لحدوث انفجار ينجم عنه حوادث إشعاعية تتعدى حدود الدولة مما يؤدي لهلاك الكائنات الحية وتلوث النبات والمياه والأغذية، أو وقوع حوادث في الأسلحة النووية كالقنابل النووية والصواريخ والغواصات الحاملة للرؤوس النووية كحدوث حريق مفاجئ أو أعطال فنية أثناء الصيانة أو الاختبار وغيرها من الأسباب غير المتوقعة .

رغبة منها في التوصل لأكبر قدر ممكن من حماية المنشآت النووية وتحديد المسؤولية الناجمة عن الأضرار النووية قامت الدول بإبرام أربع اتفاقيات دولية مهمة تتمثل في:

-الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية من قبل الغير في ميدان الطاقة النووية بما يعرف باتفاقية باريس لعام 1960 تم التوصل إليها بالتعاون المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التنمية والتعاون لتدخل حيز النفاذ عام 1968.

-اتفاقية بروكسل المكملة لاتفاقية باريس لعام 1963 التي دخلت حيز التنفيذ عام 1974.

-اتفاقية بروكسل المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية لسنة 1963.

-الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار النووية أو ما يعرف باتفاقية فيينا لسنة 1963 المبرمة برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

---

[1]- عبد الحميد عبد العزيز مشالي،" أخطار التعرض للإشعاع والنظائر المشعة"، مجلة الجندي، العدد 388، ماي 2006،ص 53.

[2] - Barbara viganaux ; sureté nucléaire le risque zéro n'éxiste pas ; alternatives internationales ,décembre ,2006 ,p 32 .

[3]- الكوارث هي الحوادث التي تقع بصورة غير مقصودة نتيجة مشكلات فنية في أجهزة التحكم أو الإنذار المبكر أو وحدات الاتصال أو القيادة أو النظم الإلكترونية.

حددت هذه الاتفاقيات في مجملها قواعد التعويض عن الأضرار التي يمكن أن تسببها المشاريع المشتركة الخاصة باستغلال الطاقة النووية في أوروبا بتحميل مشغل المنشاة النووية المسؤولية المطلقة عن الضرر الحاصل بما في ذلك الموت والأضرار التي تلحق بالممتلكات المحيطة بالمنشاة النووية وضمان تعويض كاف وعادل للمتضررين من الحوادث النووية . هذا وقد حدد بروتوكول اتفاقية فيينا لسنة 1997 مفهوم الضرر النووي كما وسع النطاق الجغرافي للاتفاقية ليشمل أراضي الدول المتعاقدة والمناطق البحرية المحمية والمناطق الاقتصادية الخالصة بالإضافة لتمديد الفترة الزمنية التي يجوز خلالها المطالبة بالتعويض عن الضرر النووي[1]. إلا أن اتفاقيتي باريس وفيينا تضمنتا إعفاء المشغل من المسؤولية في حالات النزاع المسلح والحرب الأهلية والعصيان المسلح والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات استنادا إلى فكرة القوة القاهرة[2].

رغم كافة الاحتياطات المتبعة لسلامة المنشآت النووية إلا أن العالم شهد وقوع كوارث مهولة مثل التي حدثت في مفاعل سيلا فيلا بريطانيا عام 1957 عندما وقع تسرب إشعاعي في مفاعل يستخدم اليورانيوم كوقود مما أدى لإصابة 126 شخص بتلوث إشعاعي خفيف، وتلك التي سجلت في نفس السنة عندما حدث تسرب إشعاعي في مفاعل جبال الأورال في روسيا نتيجة تآكل جدران مستودعات النفايات النووية ذات المستوى العالي من الإشعاع[3] . بالإضافة لما حدث في كندا سنة 1958 في مفاعل تجريبي حين تحطم قضيب من الوقود أثناء تفريغ الوقود المحترق ما أدى لخروج كمية ضئيلة من المواد المشعة خارج المنطقة المحيطة بالمفاعل، وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 في جزيرة الثلاثة أميال بالضبط في مفاعل للوقود النووي حين أدى خطأ احد العاملين إلى إتلاف الوعاء الحامل للوقود مما تسبب في خروج المواد المشعة منه وانتشارها داخل المفاعل وإلحاقها ضررا بالعاملين به وحادثة سقوط احد الصواريخ السوفييتية سنة 1958 عند اختباره فوق الأراضي الفنلندية بعد انحراف مساره ما سبب أزمة دبلوماسية بين البلدين[4].

مقارنة بما سبق من حوادث نجد أن الحادث الذي شكل نكسة كبيرة في مسيرة الطاقة النووية هو حادث تشرنوبيل Tchernobyl الذي وقع في أوكرانيا سنة 1986 أودى بحياة الكثير من البشر وعانى الآلاف من مشاكل صحية حادة كما نجم عنه أثار بيئية خطيرة[5] . تعود أحداثه إلى يوم 26 أبريل على مسافة تقرب عن 150 كلم من مدينة كيين ثالث اكبر مدن الاتحاد السوفييتي وقع الحادث نتيجة خلل في جهاز التبريد مما أدى لارتفاع هائل في درجة الحرارة واندلاع حريق ما أدى لتسرب نحو 190 طن من

[1] - Patrick reyners ; modernisation du régime de responsabilité civile pour les dommages nucléaires ;vol102 , n 03 , CNRS, paris ,novembre 1998,p749.

[2] - Patrick reyners.op,cit,p755.

[3] - د أيوب أبو دية، المرجع السابق، ص 08.

[4] - د حسنين المحمدي بوادي، " الإرهاب النووي لغة الدمار"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 55.

[5] Mohamed elbaradai; op;cit;p 19.

المواد المشعة[1] . أسفر الحادث حسب تقارير صادرة عن منظمة الأمم المتحدة عن إصابة نحو 586,000 شخص بالتلوث الإشعاعي من ضمنهم 200,000 من العمال الذين ساهموا في تنظيف الموقع بالإضافة إلى 116,000 شخص تم إخلاؤهم من المنطقة المحيطة بالمفاعل كما سجل وفاة نحو 3940 شخص بالسرطان وتعرض مناطق شاسعة تقدر بنحو 200,000 كيلومتر مربع .

بعد أشهر قليلة من حادث تشرنوبيل ومساعي جادة تم التوصل بتاريخ 26 سبتمبر 1986 لإبرام اتفاقيتين متعلقتين بالأمان النووي هما:

- اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
- اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي

ركزت الاتفاقيتين على واجب تبليغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول المتضررة أو التي يحتمل تضررها ماديا من الحادث النووي وتقديم معلومات عن الحادث النووي وطبيعته ووقت حدوثه وموقعه بالتحديد إضافة لواجب الدول الأخرى البث فورا بشان طلب المساعدة الذي تقدمه الدولة أو الدول المعنية بالحادث النووي[2] . كما تم إنشاء ما يعرف ب" النظام العالمي للأمان النووي" ذلك من خلال وضع اتفاقيات عالمية تفرض قواعد قانونية ملزمة لأمان الأنشطة النووية بالإضافة لمعايير الأمان التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوحيد قواعد المسؤولية عن الأضرار النووية الذي تم من خلال إبرام بروتوكول مشترك بين اتفاقيتي باريس وفيينا عام 1988 الذي دخل حيز النفاذ في ابريل 1992 اقر بمسؤولية الأفراد والدول على السواء وبنظام التامين الإلزامي الذي من شانه أن يكفل تعويضا عادلا للمتضرر من الحادث النووي[3] . ظلت الجهود مستمرة في هذا الإطار ليتم التوصل سنة 1994 لإبرام اتفاقية الأمان النووي التي ركزت على هدف بلوغ مستوى عال من الأمان في المنشآت النووية وتعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي وإنشاء دفاعات فعالة في المنشآت النووية، وصولا لإبرام الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام 2005 التي نظمت مسائل تبادل المعلومات بين الدول الأطراف وتسليم المجرمين ...[4] .

لم يكتفي العالم بجملة الكوارث النووية التي حدثت سابقا ليتوج يوم 11 مارس 2011 بوقوع كارثة نووية بتعرض مفاعل فوكوشيما النووي باليابان من تأثير مزدوج بسبب زلزال ضخم بقوة 9 درجات على سلم رشتر وما تبعه من تسونامي كاسح أتى على السواحل اليابانية[5] . أدى ذلك لحدوث حرائق في

---

[1]- يوسف عبد العزيز الحسانين،" مخاطر الإشعاع النووي على البيئة والغذاء وصحة الإنسان"، الطبعة الأولى،لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2001، ص 441.

[2]- فيتالي فيشنكو ،" المراقبة المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي"، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص 109.

[3]- مهداوي عبد القادر، المرجع السابق،ص 267.

[4]- فيتالي فيشنكو، المرجع نفسه، ص 110.

[5]- جيرد روزنكرانتس ،" أساطير الطاقة النووية "، المرجع السابق, ص04.

إحدى مفاعلات فوكوشيما نتيجة توقف نظام التبريد وانصهار الوقود النووي ما أدى للتسبب في تسرب نسب عالية من المواد المشعة في الهواء والمياه والتربة والمواد الغذائية لتصل الإشعاعات إلى الدول الواقعة على المحيط الهادئ لتطرح إمكانية تنقلها حول العالم عبر تيارات المياه الحارة والباردة التي تجوب المحيطات وتدور حول العالم[1]، الأمر الذي دفع بالسلطات اليابانية المتمثلة في الوكالة اليابانية للأمن النووي والصناعي برفع مستوى الخطورة من المستوى الخامس إلى المستوى السابع الذي يعتبر بمثابة الدرجة القصوى، واتخاذ الحكومة اليابانية قرار بتاريخ 14 سبتمبر 2012 ينص على التخلي النهائي عن استخدام الطاقة النووية بحلول عام 2030 لتصبح بذلك ثالث دولة بعد ألمانيا وسويسرا تعلن عزمها وقف تشغيل محطاتها النووية .

ثالثا: المخاطر الناجمة عن استخدام الطاقة النووية عسكريا

لعبت الحروب النووية وما صاحبها من إجراء تجارب أو تفجيرات نووية[2] سواء على اليابسة أو في البحر دورا خطيرا في تلويث البيئة حيث تعتبر اخطر أنواع الملوثات على الإطلاق فهي تؤدي لتحطيم الكرة الأرضية والوجود الإنساني في دقائق ناهيك عن الأضرار التي تخلفها ويطول أمدها وتؤدي للموت البطيء لكل الإنسانية[3] .

عادة ما تستخدم الأسلحة النووية ضد أهداف :

- عسكرية لتدمير التشكيلات والهياكل بالكامل ومهاجمة أسلحة العدو النووية ومراكز القيادة والمراقبة الحيوية في أعماق أراضي العدو
- مدنية باستخدام الأسلحة النووية لمحو مدن بكاملها خلال لحظات[4].

إذن يمكننا التأكيد بان التفجيرات النووية تخلف أثار بيولوجية تتمثل في وقوع إصابات لدى الكائنات الحية خصوصا الإنسان تندرج تحت ثلاث أنواع:

1- إصابات الموجة الإعصارية اللافحة والصدمة: نظرا لصغر جسم الإنسان نسبيا فانه من الطبيعي أن تصيبه عملية انكسار سريعة نتيجة عدم قدرته على مواجهة موجة الضغط وتعرضه لضغط هائل مما يخلف أضرار جسيمة بالجسم كحدوث نزيف حاد أو تمزق في الصدر والمعدة وتضخم في الرئتين وانسداد الأوعية الدموية للقلب والمخ ما يؤدي للموت نتيجة الاختناق.

---

[1]- د أيوب أبو دية، المرجع السابق، ص 13.

[2]- تنقسم التفجيرات النووية إلى انفجار جوي على ارتفاع سطح الأرض يتراوح بين مئات إلى ألاف الأمتار ،وانفجار فوق سطح الأرض أو الماء على ارتفاع قد يصل لبضعة أمتار، وانفجار تحت سطح الأرض أو الماء يحدث على عمق بضعة أمتار تحت السطح.

[3]- معلم يوسف ،" تأثير البيئة على الأمن في المتوسط"، أعمال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 29-30 افريل 2008،جامعة منتوري قسنطينة، ص 163.

[4]- ستيف توليو وتوماس شمالبرغر ،" نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن"، سويسرا، منشورات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2003, ص 79.

2- إصابات الحروق أو الإشعاع الحراري: أكثرها انتشارا حروق الجلد التي هي عبارة عن إصابات تنتج عن زيادة درجة حرارة الجلد نتيجة الامتصاص المباشر للطاقة الحرارية إذ أن شدة الحرق تتوقف على عاملين هما: كمية الحرارة الزائدة ومدى التعرض لهذه الزيادة في درجة الحرارة

حيث تصنف حروق الجلد إلى ثلاث أصناف حروق الدرجة الأولى التي تؤدي لاحمرار وألم فوري في المنطقة المصابة، يمكن الشفاء منها دون ترك أية ندبة . أما حروق الدرجة الثانية تؤدي للألم المستمر وتغيرات في الجلد منها الاحمرار وفقدان المرونة والانتفاخ والتقشير . أما حروق الدرجة الثالثة تحدث نتيجة ارتفاع درجة حرارة الجلد إلى درجة عالية أو تظل مرتفعة لمدة طويلة ما يؤدي لإتلاف أعصاب الجسم وانعدام الإحساس بالألم فتكون النتيجة فقدان مرونة الجلد وتفحمه[1] .

3- إصابات الإشعاعات النووية أو المرض الإشعاعي: عرف الإنسان منذ زمن بعيد أن التعرض للإشعاعات مثل أشعة اكس وجاما وألفا يسبب ضررا وتلفا للكائنات الحية فقبيل ضرب هيروشيما وناجازاكي بالسلاح النووي ظهرت تأثيرات معقدة بدأت بأعراض الصداع والغثيان وفقدان الوعي ليتم تسجيل أعراض النزيف الدموي وارتفاع درجة الحرارة والهزال الشديد وسقوط الشعر وصولا لصعوبة التنفس وشلل العضلات والإصابة بأنواع مختلفة من السرطان لتكون النتيجة الحتمية بعد هذه المعاناة هي الوفاة[2] . كما أعلن تقرير صادر بتاريخ 07 مارس 2003 عن اللجنة الأوروبية لمخاطر الإشعاع أن التلوث الناجم عن البرامج والأسلحة النووية وحدها أدت بحياة 65 مليون شخص هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تضاعف نسبة الإشعاع إلى خمس مرات في السنوات الأخيرة[3] .

4 – إلحاق أضرار كبيرة بطبقة الأوزون للكرة الأرضية: فيكون السبب في إحداث تغيرات مناخية عالمية شديدة تعرف ب " الشتاء النووي"[4] . كما أنها تنزل الدمار على الأطراف المتحاربة وغير المتحاربة على حد سواء فتخلف الفتك بالحضارات وتعرض بقاء البشرية للخطر دون إغفال مسالة الإنفاق العسكري الهائل والمتزايد الذي أدى للإضرار بالاقتصاد مما سبب اختلالات[5] أفرزت أزمات اقتصادية واجتماعية . دون إغفال تأثيرها على النظم البيئية إذ تقلل كثيرا من قدرة البيئة على تحمل الإنسان وغيره من الأحياء فنجد الإشعاعات الحرارية والحرائق التي تأكل الأخضر واليابس فتموت الأحياء في نطاق العواصف النارية حيث ينتشر الغبار الذري في الفضاء فيبدأ الترسب في مساحات هائلة وبمستويات

---

[1]- د حسنين المحمدي بوادي، " الإرهاب النووي لغة الدمار"، المرجع السابق، ص ص 31-32.

[2]- د حسنين المحمدي بوادي، المرجع السابق، ص 40.

[3]- د خير الدين عبد الرحمن،" النفايات النووية والكيميائية لا تقل خطورة عن أسلحة الإبادة الشاملة"، مجلة الجندي، العدد 386، مارس 2006، ص34.

[4]- يحدث الشتاء النووي نتيجة تفجير عدد كبير من الأسلحة النووية حيث تقذف كميات هائلة من الغبار في الجو تؤدي لحجب مقدار كبير من أشعة الشمس لفترة طويلة من الزمن ينتج عنه انخفاض في درجات الحرارة وبالتالي سقوط أمطار حمضية وإشعاعية على مساحة واسعة تؤدي لإصابة كل ما هو حي بالإشعاع.

[5]- مجموعة مؤلفين،" حولية نزع السلاح"، نيويورك، المجلد الثامن، العدد 03، ص 139.

قاتلة من الإشعاع كما تغطى السماء بغيوم كثيفة من الدخان والغبار لتصبح الأرض في ظلام شبه تام[1] .

إزاء هذه الأوضاع الكارثية اجتمع سنة 1971 ما يقارب 2200 عالم أكثرهم من مشاهير العلماء بينهم أربعة حاملين جائزة نوبل في مدينة مونتون الفرنسية للتباحث في مشكلات الإنسانية والأخطار المهددة للبيئة حيث بعثوا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتبني موقفهم وتطلعاتهم . كما انعقد بعد مرور سنة من ذلك أول مؤتمر في السويد بمدينة ستوكهولم سنة 1972 تناول شؤون الأرض وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحضور أكثر من 115 دولة، لكن نتيجة انقسام الدول وعدم اتفاقهم لم يتم اتخاذ القرارات بشكل حازم ما انعكس سلبا على المؤتمر الذي كلل بالفشل لكنه لم يمنع الجمعية العامة للأمم المتحدة من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ديسمبر 1972 الذي يبذل لغاية اليوم جهوده في مجال حماية البيئة والكوارث والنزاعات والمواد الضارة وتغير المناخ .

بعد مضي عشر سنوات على انعقاد مؤتمر ستوكهولم تم عقد مؤتمر آخر وهو مؤتمر نيروبي في العاصمة الكينية بين 10الى 18 أيار 1982 برعاية الأمم المتحدة، استعرض فيه المؤتمرون الشؤون المتعلقة بالبيئة والتنمية وضرورة التخفيف من حدة النزاعات المسلحة كما نبهوا إلى الأخطار الناجمة عن سياسة سباق التسلح والتفنن في صنع احدث الآلات الفتاكة والنفايات السامة الناجمة عنها . صدر عن المؤتمر ما يعرف بإعلان نيروبي الذي اعتمد لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا لمعالجة التصحر والجفاف ومكافحة الفقر كما طالب المؤتمرون الدول الكبرى الحد من النفقات العسكرية الهائلة وتحويلها للقطاع المدني وضرورة الحفاظ على البيئة في العالم[2] .

لم تتوقف المساعي المادية لحماية البيئة عند هذا الحد حيث قامت منظمة الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر دولي بريو ديجانيرو بالبرازيل اهتم بقضايا البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية " مؤتمر قمة الأرض " انعقد في الفترة بين 3-14 يونيو 1992 شارك فيه 172 حكومة منها 108 دولة حضر رؤساء حكومتها وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية . خرج المؤتمرون بتحديد مفهوم للتنمية المستدامة واعتماد بعض الاتفاقيات وتحديد حقوق ومسؤوليات الدول تجاه البيئة في صيغة " إعلان ريو" الذي نع على انه:

- يجب على البشر في إطار اهتمامهم بتحقيق التنمية المستدامة عدم إغفال الحياة الصحية في كنف البيئة الطبيعية .
- ضرورة اتخاذ تدابير فعالت لمنع التدهور البيئي بمحاولة التقليص من التهديدات التي تلحق أضرار خطيرة بالبيئة كالملوثات النووية ومخلفات الأسلحة .

[1]- عمر بن عبد الله سعيد البلوشي، المرجع السابق ،ص 167.

[2]- عامر محمود طراف، " إرهاب التلوث والنظام العالمي"، ط1،لبنان،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 104- 106 .

- حق الدولة في استغلال مواردها الطبيعية مرتبط بعدم اعتدائها وتسببها في إضرار بيئة دولة أخرى
- اعتراف الدول المتقدمة بالمسؤولية إزاء إضرارها بالبيئة العالمية نتيجة سعيها لتحقيق تقدمها التكنولوجي في المجالات العسكرية والاقتصادية[1].

كما نظم مؤتمر آخر حول الطاقة النووية والبيئة في بكين بتاريخ 20-22 أبريل 2009 حضره ممثلين عن حوالي 65 دولة بالتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليناقش الحضور مسائل تعلقت في مجملها ب:

- موارد الطاقة والبيئة
- تنمية البيئة
- إدارة النفايات بمختلف أنواعها ومسالة الإمداد بالوقود[2] .

هذا إلى جانب تنظيم المؤتمر الدولي لاستخدام الطاقة النووية السلمية وانعقاده في العاصمة الفرنسية باريس يومي 8-9 مارس 2010 بمشاركة 65 دولة ونحو 700 مسئول من كبار المسئولين في العالم، إذ دعا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي لإنشاء مجلس نووي للطاقة الذرية يقام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد قيامه بمناقشة الأمر مع المدير العام للوكالة وعديد الدول. من بين التوصيات التي خرج بها المؤتمرون:

- الترويج للاستخدام السلمي والمسئول للطاقة النووية
- دور الطاقة النووية في تحقيق التنمية المستدامة
- دعم الدول الساعية للحصول على الطاقة النووية المدنية[3].

خاتمة

نتيجة بحث الإنسان الدؤوب في الطبيعة الغنية بالثروات التي لم يكتشف منها إلا القليل توصل لاكتشاف العديد من الثروات أهمها الثروة النفطية والمعادن النفيسة وصولا إلى الطاقة النووية التي يمكنها إنتاج كميات كبيرة من الطاقة باستخدام كمية قليلة من اليورانيوم، هذه الثروة التي لم تتقيد الدول بتوظيفها في مجالات تحقق الازدهار والتطور بل سعى لفرض هيمنته وتأكيد قوته من خلال إدراجها ضمن نشاطاته العسكرية .

من خلال ما سبق يمكن التوصل للنتائج التالية:

- إن اقتناء التكنولوجيا النووية السلمية حق مقرر يكفله القانون الدولي للدول لا سيما الدول النامية منها، هذا في ظل اقتراب نفاذ البترول واعتبارها طاقة بديلة له.

---

[1] - سيمون وولف," نشرة مفاوضات من اجل الأرض", المعهد الدولي للتنمية المستدامة , العدد الثامن, المجلد 27, أكتوبر 2011, ص 03.

[2] - مقال بعنوان " مؤتمر وزاري دولي حول الطاقة النووية في بكين"، صادر بتاريخ 15 افريل 2009, صحيفة الشعب اليومية, على الموقع الالكتروني: www.arabic.people.com.cn/31664.Html

[3] - لتوضيح أكثر حول المؤتمر انظر الموقع الرسمي للحكومة الفرنسية http/www.france .gouv2010 .fr

- دعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتوظيف التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من قبل المجتمع الدولي خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق تقديم العون والمساعدة الفنية اللازمة لإقامة المشاريع التنموية النووية السلمية.

- عدم تقيد بعض الدول بالقوانين والمعاهدات الدولية الرامية لضبط استخدام الطاقة النووية واستغلالها في تطوير المجال العسكري الذي ينجم عنه أثارا مدمرة لا تقتصر على بيئة وصحة مواطني الدولة بل تتعداه للدول المجاورة ما يخلف دمارا كليا .

- سعي المجتمع الدولي بكل مكوناته وعناصره للحد من الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى من خلال إبرام المعاهدات الدولية وعقد الاجتماعات والندوات وإصدار القرارات .

قائمة المراجع:

1- د أيوب أبو دية،" الطاقة النووية ما بعد فوكوشيما"، عمان، المكتبة الوطنية, 2011 .

2- بيتر كوديون،" حقائق عن الحرب النووية"، ترجمة عبود رضا، بيروت، مطبعة القادسية ،.1995

3- جيرد روز نكرانتس ،" أساطير الطاقة النووية"، ترجمة محمد أبو زيد، الطبعة الثانية، مؤسسة هينرش بل الألمانية، 2011.

4- حسنين المحمدي بوادي ،" الإرهاب النووي لغة الدمار"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، .2007

5- د خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الإسكندرية،الدار الجامعية، .2007

6- ستيف توليو وتوماس شمالبرغر ،" نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن"، سويسرا، منشورات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، .2003

7- ستيف توماس ،" اقتصاد الطاقة النووية: آخر المستجدات"، ترجمة رانيا فلفل، مؤسسة هينرش بل الألمانية للطبع والنشر، .2011

8- عامر محمود طراف، " إرهاب التلوث والنظام العالمي"، ط1،لبنان،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

9- د عبد الحكيم طه قنديل، " النواة والانشطار النووي"، ط1،القاهرة، دار الفكر العربي، .2003

10- عمر بن عبد الله سعيد البلوشي، " مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي", ط1، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، .2007

11- فيتالي فيشنكو ،" المراقبة المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي"، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،.2006

12- محمد عبد الله محمد نعمان، " ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية"، جامعة صنعاء، 2001.

13- محمود بركات،" الوضع الحالي ومستقبل الخيار النووي في الوطن العربي وآفاق ذلك في إطار التقدم العلمي"، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

14- د ممدوح عبد الغفور حسن،" الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار"، القاهرة، الشركة العربية للنشر والتوزيع ،.1995

15- د خير الدين عبد الرحمن،" النفايات النووية والكيميائية لا تقل خطورة عن أسلحة الإبادة الشاملة"، مجلة الجندي، العدد 386، مارس .2006

16- سمير محمد فاضل،" التخلص من الفضلات الذرية في البحار في ضوء أحكام القانون الدولي العام"، القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 32 ،.1976

17- سيمون وولف," نشرة مفاوضات من اجل الأرض", المعهد الدولي للتنمية المستدامة , العدد الثامن, المجلد 27, أكتوبر 2011

18- عبد الحميد عبد العزيز مشالي،" أخطار التعرض للإشعاع والنظائر المشعة"، مجلة الجندي، العدد 388، ماي 2006

19- مجموعة مؤلفين،" حولية نزع السلاح"، نيويورك، المجلد الثامن، العدد 03

20- محمد كامل محمد،" الطاقة النووية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 165، جويلية 2006

21- د محمد منصور،" دور التقنيات النووية في مكافحة الآفات الزراعية وحشرات الحبوب المخزونة"، تونس، إصدارات الهيئة العربية للطاقة الذرية، المجلد24،العدد الثاني 2012،

22- مهداوي عبد القادر،" من هيروشيما إلى فوكوشيما: القانون الدولي والاستخدام الآمن للطاقة النووية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011

23- نصر مهنا،" الذرة والتنمية "، تونس، إصدارات الهيئة العربية للطاقة الذرية، المجلد 24، العدد الثاني2012

24- زاهر احمد محمد،" طرق وأساليب توليد الطاقة وانعكاسها على ظاهرة الاحتباس الحراري"، مداخلة قدمت في ندوة ظاهرة الاحتباس الحراري وأثرها على امن وسلامة الإنسان المنعقدة بتاريخ 2 إلى 4 مارس 2009، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

25- معلم يوسف ،" تأثير البيئة على الأمن في المتوسط"، أعمال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 29-30 افريل 2008،جامعة منتوري قسنطينة .

26- pierre Morvan , nucléaire les chemins de l'uranuim, ellipses ,paris,2002

27- Roland morau ; la menace terroriste nucléaire biologique chimique ; rocher , paris

28- Barbara viganaux ; sureté nucléaire le risque zéro n’éxiste pas ; alternatives internationales ,décembre ,2006

29-Patrick reyners ; modernisation du régime de responsabilité civile pour les dommages nucléaires ;vol102 , n 03 , CNRS, paris ,novembre 1998

30- Ana Maria Cetto and Werner Burkat ; Planet Earth Variable ; International Atomic Energy Agency Magazine ;Number 02 /49;March 2008;

31-Didier Ovao Phil ; Disposal of Radioactive Waste Options ; International Atomic Energy Agency Magazine ;number 2/ 15; April 2010

32-.Kolyanj and Catherine long ; Partnership for food ; international Atomic Energy agency Magazine ;Number 01/50 ; September 2008

33- Mohamed Elbaradei ;changing the image of Nuclear Power ; Number 01 /49; September 2007

34- مقال بعنوان " مؤتمر وزاري دولي حول الطاقة النووية في بكين"، صادر بتاريخ 15 افريل 2009, صحيفة الشعب اليومية, على الموقع الالكتروني: www.arabic.people.com.cn/31664.Html

الاستثمار الأخضر كآلية للتوجه نحو اقتصاد مستدام في الجزائر

أ. عبد الوهاب شنيخر - أ د. بوعلام عمار شبيرة
جامعة أم البواقي –جامعة عنابة –الجزائر-

الملخص:

صنّف مؤتمر ريو 20 + للتنمية المستدامة المنعقد في يونيو 2012 الاقتصاد الأخضر ضمن الاهتمامات الدولية ذات الأولوية، مع تزايد الإدراك لمشاكل البيئة والآثار السلبية التي تحدثها المنشآت، الاهتمام بالأساليب التي تحول دون تدهورها على المستويات المختلفة، وبالتالي تكتسي الحكامة البيئية الجيدة وترشيد ندرة الموارد أهمية حاسمة في ظل ارتفاع خطر الهشاشة أمام تغير المناخ والأزمات الاقتصادية.

ويحاول هذا المقال إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحسين فعالية استخدام الموارد الطبيعية وتقليص المخاطر البيئية، من خلال تحديد مفهوم للبصمة البيئية والقدرة الإيكولوجية وواقعها في الدول العربية، بيان واقع ومساهمة الاقتصاد الأخضر في بلوغ الأهداف المستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر، بالتطرق إلى السياسات البيئية المطبقة، آليات تمويلها ومتطلبات تنفيذها، لكن خلصنا إلى أن انتشارها يبقى بطئ ما لم تكن هناك سياسة حكومية حازمة، وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية مع توفير الحوافز لتحقيق الابتكار اللازم.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر، بصمة بيئية، تنمية مستدامة، الجزائر.

Abstract:

Rio + 20 Conference on Sustainable Development held in June 2012 had Classified the green economy within the priority of the international agenda, with the increasing awareness of environmental problems and the negative effects caused by corporations, and it highlights the methods that prevent that degradation at various levels, thus mad good environmental governance and the rationalization of the scarcity of resources a crucial demand In light of the high risk of vulnerability to climate change and economic crisis.

This paper attempts to highlight the role of the green economy in improving the effectiveness of the use of natural resources and reduce environmental risks, by selecting the concept environmental footprint and ecological capacity and its reality in the Arab countries, the reality and the contribution of the green economy in achieving future goals of sustainable development in Algeria, by addressing the applicable environmental policies, funding mechanisms and implementation requirements. But we concluded that it's spread remains slow without the existence of a firm government policy, the development of a new industrial model that respects the environment and more competitive with the provision of incentives to achieve the necessary innovation.

Key words: green economy, environmental footprint, sustainable development, Algeria.

مقدمة:

يقدر الاقتصاد الأخضر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه، حيث تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم تحليلها (أي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ما يعادل 325 مليار دولار أمريكي) لقطاعات رأس المال الطبيعي: الزراعة، المياه العذبة ومصايد الأسماك، حيث ترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو 20% في العام 2050 مقارنة بنهج العمل المعتاد، ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر أن تتراوح بين 100 و300 مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة من 2010-2050 أن تؤدي بمرور الوقت إلى ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها 10% عما يمكن تحقيقه من خلال استراتيجيات الاستثمار الحالية، كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء بحوالي الخمس بحلول عام 2050 مقارنة بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المديين القصير والطويل[1].

يمكن للاستثمار الأخضر أن يساهم في التخفيف من الفقر عن طريق خلق فرص عمل جديدة من خلال تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها المتعلق بالصناعة إلى ضرورة تعزيز الإجراءات اللازمة للحد من التلوث الصناعي، السيطرة عليه والوقاية منه، وإذا لم يتحقق ذلك فإن خطر التلوث على صحة الإنسان قد يتعذر تحمله في العديد من المدن، وإذا أريد للتنمية المستدامة أن تكون مستديمة على المدى الطويل، فلا بد من تغيير جذري في نوعية تلك التنمية[2].

سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو واقع الاستثمار الأخضر ومتطلبات تجسيده في الجزائر؟** وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: البصمة البيئية والقدرة البيولوجية

إذا كان النمو في الناتج المحلى الإجمالي هو المقياس، فقد حققت البلدان العربية نتائج جيدة في السنوات الأخيرة بارتفاع معدل دخل الفرد أربعة أضعاف، وقد تبع ذلك تدهورا في الأوضاع البيئية وشح الموارد الطبيعية، ما جعلها تهدد الموارد الأيكولوجية وتهدد فرص البقاء نفسها[3].

1- مفهوم البصمة البيئية: أطلق مصطلح البصمة البيئية (Ecological Footprint) في بداية التسعينات عندما ابتكر باحثون في جامعة كولومبيا طريقة لقياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالمواد والموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافيا، كذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم بالهكتار، فكلما زادت قيمة البصمة (الهكتار العالمي للفرد) كلما زاد

[1] عنود القبندي، الاقتصاد الأخضر: العالم في طريقه ل"ريو" مرة أخرى، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد 141، 2011، ص20.

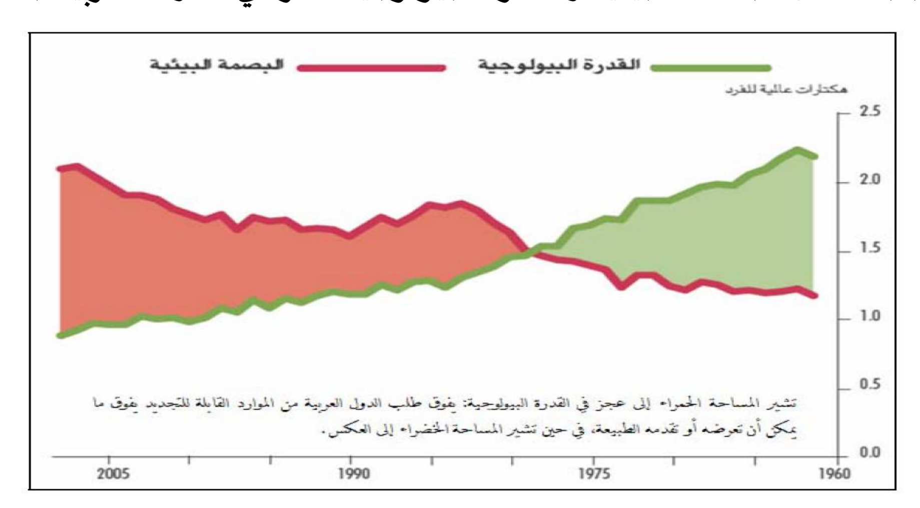
[2] World Commission on Environment and Development,Our Common Future,Oxford University Press, New York,1987,pp211-213.

[3] نجيب صعب، البيئة العربية 5 "خيارات البقاء""البصمة البيئية في البلدان العربية"، شمالي أند شمالي، بيروت، لبنان، 2012، ص11.

القلق البيئي[1]، حيث تؤكد الدراسات أن البصمة البيئية للولايات المتحدة لوحدها تستحوذ على أكثر من 20% من المساحة الكلية لكوكب الأرض[2].

أما الدول العربية فيتبين من الشكل رقم (1) أدناه بدء عجز الموارد الطبيعية بها عن مقابلة استخدامات هذه الموارد قد بدأ عام 1979، حيث يرجع ذلك إلى زيادة عدد السكان من جهة والاستهلاك المفرط لهذه الموارد الطبيعية من جهة أخرى، إذ تعتبر البصمة البيئية تقييما للطلب البشري على الطبيعة، وهي تقيس الاستهلاك وتقارنه مع قدرة كوكب الأرض على إعادة توليد الموارد، وعادة ما تقيس البصمة البيئية ستة أنواع من الأراضي: الأراضي الزراعية لإنتاج الأغذية، المراعي لتوفير أعلاف من أصل حيواني، مصائد الأسماك البحرية والنهرية لإنتاج الأسماك، الغابات لتوفير الأعشاب، أراضي امتصاص الكربون والمساحات المبنية بهدف المأوى.

شكل رقم (1): معدل البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للفرد في الدول العربية (1960-2005)



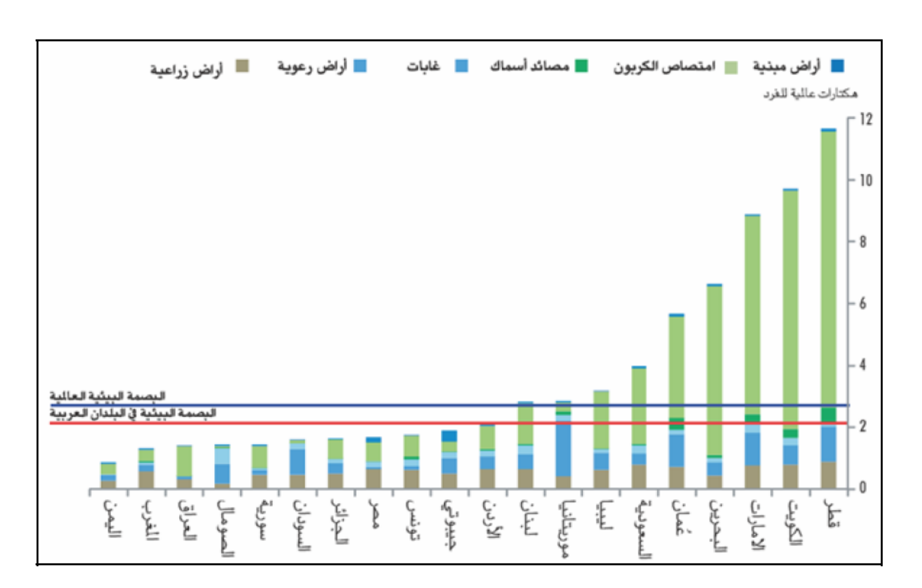
المصدر: سلسلة جسر التنمية، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 118، 2014، ص5.

شكل رقم (2): البصمة البيئية وفق نوع استخدام الأراضي في بعض الدول العربية سنة 2008

---

[1] كلود فوسلر وبيتر جيمس، ترجمة علا أحمد إصلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر، 2001، ص66.

[2] المكتب الرئيسي لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF)،مبادرة البصمة البيئية للإمارات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 06.



المصدر: سلسلة جسر التنمية، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 118، 2014، ص5.

يوضح الشكل رقم (2) بأن البصمة البيئية تقل عن المستوى العالمي، لكنها لا تمثل تطور في المحافظة على الموارد الطبيعية، بل تمثل في الحقيقة تواضع نتائج العديد من هذه الدول في توفير الحاجات الأساسية كالأغذية، السكن، المياه والصرف الصحي، وأن هذه الدول تواجه تحديات مزدوجة تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر من جهة وعجز القدرة البيولوجية من جهة أخرى.

ومن المفاهيم التي طورها الفكر الاقتصادي الأوروبي المستدام مؤخرا، مفهوم المساحة البيئية (Environmental Space) الذي يرتبط بمفهوم البصمة البيئية إلى حد ما، ويستخدم في تحديد الحصة العادلة لكل دولة في العالم من الموارد الطبيعية ومدى تجاوزها لهذه الحصة، ويقوم بتحليل معيار العدالة البيئية في ذلك ما أدى أيضا إلى تطور مفهوم الديون البيئية (Ecological Debts)[1].

2- القدرة البيولوجية: **يمتلك كوكبنا أنظمة بيئية فريدة من نوعها قادرة على امتصاص مخلفاتنا ثم تحويلها إلى موارد جديدة قابلة للاستخدام، وبالتالي فإن** القدرة البيولوجية تمثل مقدرة النظم الإيكولوجية على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتسبب بها الإنسان من خلال نشاطه، وتعرف المواد البيولوجية النافعة بأنها المواد التي يتطلبها الاقتصاد فعلا في سنة معينة[2].

ومن خلال الشكل رقم (3) يلاحظ زيادة أهمية القدرة البيولوجية على شكل مصائد الأسماك في عدد من الدول العربية مثل البحرين، الكويت، عمان، قطر والإمارات، الأمر الذي يعكس حقيقة ندرة الأراضي الزراعية وغابات المراعي بها، وبناء على ذلك فإن الطلب على استخدامات هذه الأنواع الثلاثة

---

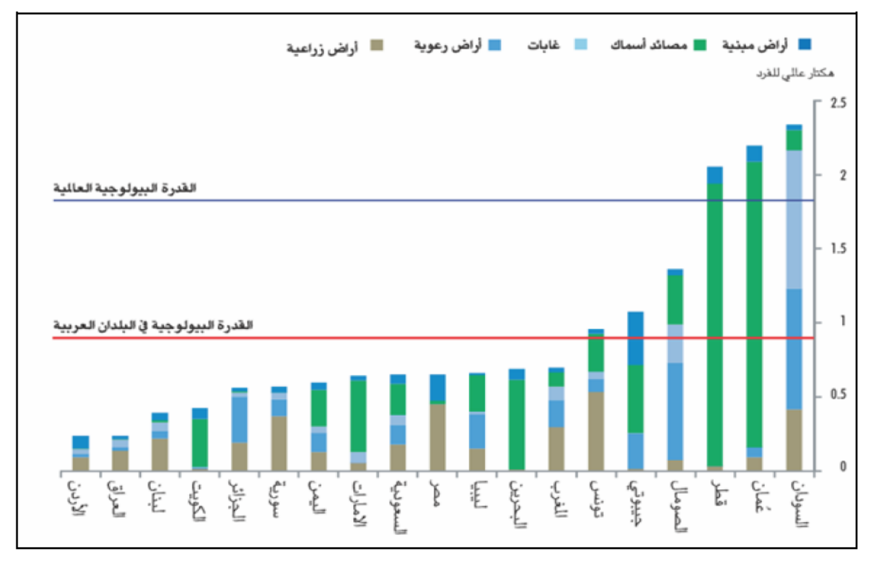
[1] إسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2014، ص3.

[2] نجيب صعب، مرجع سبق ذكره، ص15.

من الأراضي، يزيد عن القدرات البيولوجية أكبر مما هو ظاهر، وبالتالي يكون هناك صيد مفرط، تلوث ودمار مواطن تكاثر الأسماك.



شكل رقم (3): القدرة البيولوجية وفق نوع استخدام الأراضي في بعض الدول العربية 2008



المصدر: سلسلة جسر التنمية، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 118، 2014، ص6.

ينظر أيضاً حساب البصمة إلى الخصائص الطبيعية لكل دولة وما يتبع ذلك من اختلافات إنتاجية بالنظر إلى طاقتها البيولوجية؛ فامتلاك دولة مثل البرازيل لغابات مطيرة يجعل طاقتها البيولوجية أعلى من بيئة البلدان الصحراوية، مما يمنحها تلقائياً إنتاجية أعلى.

3- واقع الدول العربية: معظم البلدان العربية اليوم تحت وطأة ديون إيكولوجية كبيرة، فمقارنة مع عام 1961 إلى 2008 وجد ارتفاع مستوى البصمة البيئية للمنطقة ب 78%، حيث انتقلت من 1,2 إلى 2,1 هكتار عالمي للفرد، وقد تسبب بهذا الانهيار عاملان أساسيان، الأول ارتفاع عدد السكان 3,5 مرات ما أدى إلى ارتفاع عام في الاستهلاك، أما العامل الثاني فهو الارتفاع الحاد في كمية الموارد التي يستهلكها الفرد، ذلك بسبب ارتفاع معدلات الدخل والتبدل في أنماط الحياة.

كذلك لوحظ انخفاض في معدل الموارد الحيوية المتوافرة للفرد ب60% خلال هذه السنوات من 2,2 إلى 0,9 هكتار عالمي، ويمكن إرجاعه إلى التزايد الكبير في السكان كذلك وتدهور القدرة الإنتاجية للأنظمة الطبيعية في المنطقة بسبب التلوث وتدمير المصادر الطبيعية والإدارة غير الملائمة للموارد، مع العلم أنه يتم سد العجز الكبير في الموارد الطبيعية بشكل أساسي عن طريق الاستيراد واستنزاف الموارد المحلية المحدودة وهذا ما يؤدي عادة إلى تدهور طبيعي لا يمكن تصحيحه.[1]

[1] نجيب صعب، مرجع سبق ذكره، ص12.

يقيد العجز الإيكولوجي التنمية ويهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلدان لاعتمادها المفرط على الواردات لتلبية الطلب على المنتجات الأساسية، هذا ما يعرضها لاختلال في سلاسل الإمدادات العالمية والقيود التجارية والتقلبات الحادة والسريعة في الأسعار، أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط مثل الجزائر، فإن موارد الوقود الأحفوري محدودة أصلا وأسعارها تخضع لدورات اقتصادية عالمية ما يمثل الخطر الكبير بالنسبة للاقتصاد الاستخراجي، واقتصاديا فإنه لا يمكن التصدي للعجز الإيكولوجي بالاعتماد غير المحدود على الواردات.

ثانيا: الاستثمار والبيئة

أردنا أن نتقدم بعرض بسيط حول مفهوم الاستثمار الأخضر المكون للاقتصاد الأخضر والمجتمعات الصناعية الخضراء المتوافقة بيئيا.

1- الاقتصاد الأخضر: عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه "اقتصاد ينتج عنه تحسين رفاهية البشر والإنصاف الاجتماعي، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية، خفض الكربون، زيادة كفاءة الموارد والتكامل الاجتماعي"، وبين أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق فرص عمالة في نطاق واسع من القطاعات؛ مثل الزراعة العضوية أو الطاقة المتجددة، فضلا عن ارتفاع الكفاءة الإيكولوجية وخفض الانبعاثات، كما يمكن أن يتيح فرص أمام البلدان النامية للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية في استخدام تكنولوجيات أنظف والوصول إلى خدمات الطاقة، الإنتاج الأكثر نظافة والأمن الغذائي الزائد[1]، لكن العقود المتتالية من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاذ الموارد، وبالتالي فتحقيق التنمية المستدامة لايزال هدفا حيويا بعيد الأمد يعتمد بالكامل تقريبا على إصلاح وتخضير الاقتصاد[2].

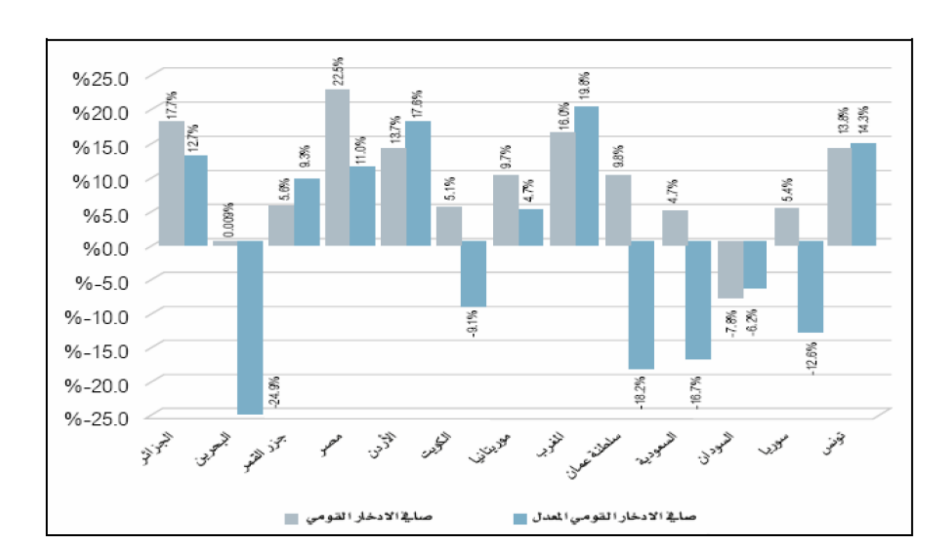
هناك مجموعة من المؤشرات يمكن أن تساعد في قياس الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وعلى رأسها تحول الناتج المحلي الإجمالي إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الأخضر الذي يأخذ بنظر الاعتبار الآثار البيئية على مكونات الناتج (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الصادرات، الواردات)، فمثلا كما هو موضح في الشكلين (4)و(5) فإن الادخار يتأثر بعد أن نأخذ أضرار الانبعاثات من خلال الحصول على معدل إدخار صافي معدل بيئيا، فلقد انخفض معدل الادخار الصافي في الجزائر سنة 1990 بنسبة 5% بسبب أضرار الانبعاثات، مقابل ارتفاعه إلى 28.5% سنة 2008 وهذا راجع إلى زيادة أضرار الانبعاثات الناتجة عن زيادة النشاطات المضرة بالبيئة من جهة، قلة الاهتمام بمعالجتها من جهة أخرى.

شكل رقم (4): مقارنة بين معدل صافي الادخار القومي وصافي الادخار القومي المعدل (شاملا أضرار الانبعاثات) كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية سنة 1990

---

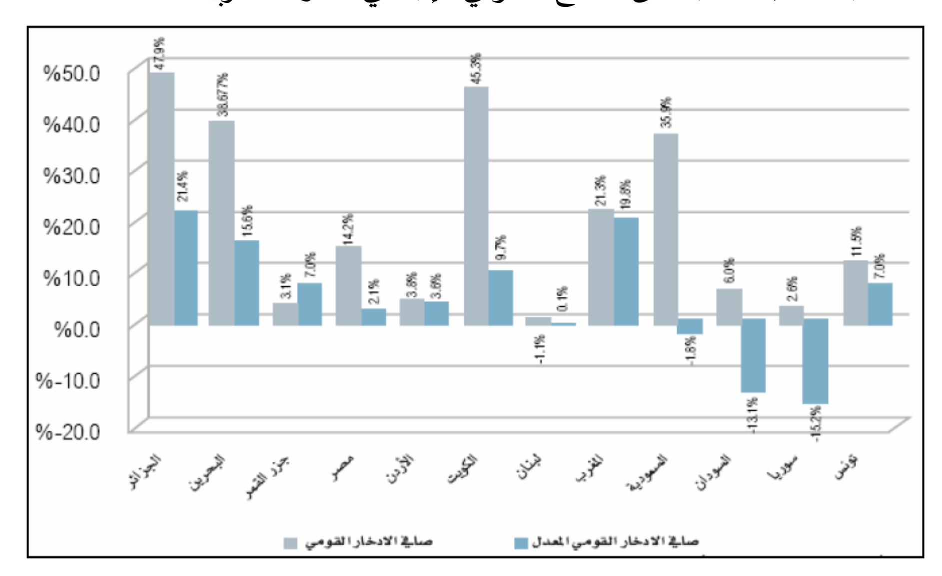
[1] تقرير حلقة عمل بناء القدرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي،الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،UNEP، بيروت، 2012،ص13.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011، ص02.



المصدر: سلسلة جسر التنمية، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 118، 2014، ص3.

شكل رقم (5): مقارنة بين معدل صافي الادخار القومي وصافي الادخار القومي المعدل (شاملا أضرار الانبعاثات) كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية سنة 2008



المصدر: سلسلة جسر التنمية، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 118، 2014، ص3.

2- المنظمة المستدامة والاستثمار الأخضر: المنظمة المستدامة هي التي تعمل على الحماية من التلوث عند المنبع بدلا من المواجهة عند المصب، ويمكنها تحقيق ذلك ضمن محيطها الخاص أو بيئتها الداخلية، وهي تتميز بالعديد من الصفات نذكر أهمها[1]:

- حل مشكلات تلوثها إلى ما هو أبعد من الامتثال لمتطلبات اللوائح القانونية.

---

[1] نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، دار الوراق، عمان، الأردن،ط1،2012، ص ص51-52.

- الوقاية من التلوث عند المصدر وتقليل تكاليف التخلص من النفايات.
- تقليل استخدام الموارد الطبيعية كالمواد الخام، الماء والطاقة، ومحاولة استخراجها من النفايات وطرق أخرى.
- تقليل المخاطر البيئية والصحية عن طريق تطوير المنتجات التي لها أدنى تأثير سلبي على البيئة.
- تحسين المظهر العام والتلوث البصري.
- مساعدة الوكالات التشريعية والحكومية فيما يتعلق بأنشطة التوافق البيئي.

قدم سنة 2003 كل من ويلر وفريمان (Wheeler & Freeman) أنموذجا من خصائص منتخبة اعتبرت أساسية لبناء المنظمة المستدامة وهي: الترابط، الالتزام، الثقافة والقابليات[1]، فالاستثمار الأخضر هو الاستثمار الذي يأخذ بالاعتبار المخاطر البيئية سواء على الرأسمال الطبيعي أو البشري أو المحيط ككل، وتقوم به بالأساس الشركات الودية بيئيا والمعروفة باسم الشركات المتنورة والمنظمات المستدامة، حيث تعتمد مبدأ الحذر المسبق بمراعاة الضرر البيئي حتى قبل ظهوره عندما تقوم بتحليل التكلفة-العائد كاستراتيجية لتعظيم القيمة من أجل حملة الأسهم، تركز على تزايد أهمية سمعتها من جهة وتزايد الأخذ بضرائب التلوث من جهة أخرى[2].

3- المجتمعات الصناعية المتوافقة بيئيا: تسمى المجتمعات التي تستطيع إقامة صناعات تعتمد على مخلفات صناعات قائمة لإنتاج منتجات يمكن تسويقها لاسترجاع رأس المال الذي تم استثماره ودون الحاجة إلى مدافن صحية للتخلص من تلك المخلفات بالمجتمعات الصناعية المتوافقة بيئيا، كما هو حادث في كالندبورج (Kalund borg) بالدانمارك والتي تقوم باستغلال جميع المواد الخام والطاقة بين الصناعات القائمة بالمدينة دون الحاجة إلى مدافن صحية.

وأوضح البروفيسور نيلسون ناميرو (Nelson Namiro) من جامعة ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية في كتابه عام 1995، أن إنشاء مجتمع صناعي جديد متوافق بيئيا ويؤدي إلى تلوث صفري يعتمد على استخدام القواعد الذهبية(R7) التالية:

- القوانين والتشريعات (Regulation)؛
- تقليل المخلفات عند المنبع (Reducing)؛
- إعادة استخدام المخلفات (Reusing)؛
- إعادة تدوير المخلفات (Recycling)؛
- استرجاع المواد الخام من المخلفات (Recovering) عن طريق المعالجة الجزئية؛

---

[1] محمد حسين العيساوي وآخرون، الإدارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص ص804-808.

[2] نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 201-207.

- إعادة التفكير (Rethinking) في المتبقي من المخلفات في النهاية (مخلفات المخلفات)، كيفية الاستفادة منها عن طريق ابتكار (Renovation) تكنولوجيا جديدة[1].

وبالتالي تتحدد التنمية الصناعية المستدامة من خلال[2]:

- تصنيع كافة فروع الإنتاج وبروز الدور القيادي للقطاع الصناعي التحويلي في الاقتصاد الوطني؛
- اختيار المشروع الصناعي الذي يحقق أقصى ربحية اقتصادية واجتماعية قومية؛
- ديناميكية النشاط الصناعي لتستمر معدلات التغير بوتيرة متزايدة حاليا وفي المستقبل؛
- تفضيل التكنولوجيات المعروفة بالصديقة للبيئة والتي تتجنب تلوث البيئة المحيطة؛
- الحفاظ على الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية غير المتجددة بحيث يستمر التوازن بين أحجام الموارد المستغلة ومتطلبات إعادة الاستثمار لأطول فترة ممكنة؛
- منع التبذير في استخدام الموارد القابلة للتجديد وذلك حفاظا على التكامل البيئي لهذه الموارد وإبعاد حالات التخريب والإهمال عنها.

فهو يتجلى في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضخمة الناتجة عن مكافحة التغيرات المناخية وإعادة الاستثمار واستخدام البنية التحتية الطبيعية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر وظائف جديدة في الاستثمارات الخضراء مثل التقنية النظيفة، مشروعات الطاقة النظيفة، الزراعة المستدامة ومشروعات المحافظة على البيئة[3].

ثالثا: الاقتصاد الأخضر في الجزائر

انخفضت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% سنة 2007 إلى 35% سنة 2013، كما انخفضت مداخيل الصادرات بأزيد من 10% (من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى 63 مليار دولار سنة 2013) واختلال الميزان التجاري الذي انتقل من فائض بقيمة 20.37 مليار دولار سنة 2011 إلى عجز بقيمة 3.1 مليار دولار سنة [4]2014، مما جعل الجزائر ترى في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، لذلك خصصت 262 مليار دولار لإنجاح الخطة_الخماسية الجديدة للنمو (2015-2019)، بحيث تشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، تدوير وتثمين النفايات، الصناعة والسياحة)، بهدف تقليص حجم البطالة، تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7%، وقد يكون القطاع الأخضر قد وفر حوالي 450 ألف منصب شغل سنة 2012، وممكن أن يزيد عن 1.4 مليون منصب شغل في أفق سنة 2025 إذا تم تحديث قطاع التكوين المهني بما يلائم الاحتياجات الجديدة،

---

[1] صلاح محمود الحجار، إدارة المخلفات الصلبة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،ط1، 2004، ص ص13-15.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير، الأردن، ط2، 2006، ص340.

[3] الأمم المتحدة، صفقة جديدة نحو عالم أخضر، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، لندن، 2008، ص1.

[4] البنك الدولي، .www.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD

تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة كون أن أزيد من 90% من الشركات الخاصة هي عبارة عن شركات صغيرة جدا[1].

1- السياسات الموضوعة في الجزائر لصالح الاقتصاد الأخضر: تبنت الجزائر مجموعة من البرامج والمخططات التي تسعى من خلالها إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار الأخضر واتخاذ خطوات فعالة تجاه تحقيق اقتصاد أخضر أهمها:

*** برنامج خماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014):** غلافه المالي بلغ 286 مليار دولار، حيث خصصت مبلغ 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير وبناء السدود، مبلغ 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي والبيئة، وهي تعمل بمخطط وطني لمكافحة التصحر حيث قامت منذ سنة 2000 إلى 2014 بترميم مساحة من المجال الغابوي تقدر ب530 ألف هكتار[2].

*** البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)**[3]: تقدر تكلفته الإجمالية مابين 80 و100 مليار دولار (تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات) وهو يهدف في أفق 2030 إلى تحقيق:

- 22 ألف ميغا واط منها 12 ألف ميغا واط للسوق الوطنية (22% من مجموع الإنتاج الكهربائي)؛
- تسعى جاهدة إلى إنتاج 6% من الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة سنة 2015، لتحاول رفعها إلى 15% عام 2020، ثم 40% عام 2030 منها 37% من الخلايا الكهروضوئية (الشمسية) و3% من الرياح[4]؛
- استحداث نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر؛
- اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز؛
- الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية إلى 50% سنة 2020 وإلى 80% سنة 2030؛
- إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر 150 ميغا واط منها 25 ميغاواط على الطاقة الشمسية الحرارية بحاسي الرمل.

*** برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (2015-2019):** بقيمة 65 مليار دولار والهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة، ذلك بالشراكة بين شركات وطنية ودولية مع إدماج تكنولوجيات جديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية.

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر:فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، 2015.ص ص2-3.

[2] نفس المرجع. ص ص 7-9.

[3] الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، وزارة الطاقة والمناجم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص ص26-27.

[4] تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية خيارات البقاء، 2012، ص 77.

*** المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020):** يشجع قانون المالية برسم 2014 الاستثمارات في الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، ويهدف المخطط إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني حتى 200 ألف طن /سنويا، بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي تمثل 70% من الإنتاج.

*** البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية (2015-2020):** يمكن أن توفر شعبة استعادة النفايات المنزلية ما مجموعه 6,1 مليون طن، لا تتم حاليا (سنة 2014) إعادة تدوير إلا 5-6% منها، ما يجعلها تفقد حوالي 300 مليون أورو سنويا بسبب ذلك، وهي تسعى على المستوى القريب إلى بلوغ نسبة تدوير 40% سنة 2016 وإلى 70% سنة 2020، ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات مع أرباب الصناعات المعنيين وإطلاق أنشطة للتوعية والتكوين من أجل ضمان استدامة قطاع النفايات، ويقدر أن النشاط المرتبط بمعالجة النفايات مكن من إحداث 160 ألف منصب شغل سنة 2011[1].

*** المخطط الوطني للمناخ (2015-2050):** من أهدافه

- تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون؛
- النهوض باستعمال الطاقات النظيفة؛
- تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية؛
- ملائمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية كتحسين النظام المائي، التشجير المكثف وتوسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر؛
- ملاءمة الفلاحة مع التغيرات الفلاحية.

لكن مع تراجع أسعار البترول والأزمة التي تواجهها الجزائر خلال سنة 2015 هل تلغى هذه البرامج، أم تبقى الأغلفة المالية المخصصة لها ثابتة؟ لأن معظم الأغلفة المالية المتعلقة ببرامج وتنفيذ سياسة التحول إلى الاقتصاد الأخضر قد خصصت عندما كانت الدولة تعتمد على سعر برميل البترول المرتفع وفائض الميزان التجاري.

2- آليات عمل السياسات البيئية: يتم تمويلها عبر مجموعة من الآليات من قبيل الصناديق الوطنية، التدابير الجبائية، وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية، نوجزها كالآتي[2]:

*** أهم الصناديق الوطنية:**

- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة؛
- صندوق الاستثمار الفلاحي؛

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، دور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا، 2015، ص2.

[2] الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مرجع سابق،ص9-10.

- صندوق الطاقات المتجددة؛
- صندوق مكافحة التصحر؛
- صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية.

* **البحث والتكوين في القطاعات البيئية**: تظهر الجهود المبذولة من خلال المعاهد والمراكز المفتوحة للتكوين في تطوير المجال وأهمها.

- المعهد الوطني للتكوينات البيئية؛
- المدرسة العليا لتدبير الموارد المائية سنة 2010؛
- مركز تنمية الطاقات المتجددة؛
- مركز البحث العلمي والتقني بالمناطق الجافة؛
- المركز الوطني للتكنولوجيات الحيوية؛
- معهد التنمية المستدامة لإفريقيا تابع لجامعة الأمم المتحدة سنة 2013.

* **المعهد الجزائري للتقييس**: يساعد في إرساء قواعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات حتى تلتزم بشكل إرادي بتنفيذ خطة عمل في المجال البيئي، ولقد اعتمدت 16 شركة كبرى معيار إيزو 26000 تحت إشرافه حتى تحسن صورتها، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج الصناعي فهي تعاني من المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي، الخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا والجهل بوجود البرامج التي وضعتها الدولة في هذا الإطار.

* **نماذج من الرسوم الأيكولوجية[1]:**

- رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة؛
- رسوم متعلقة بتلوث الجو (رسم على المحروقات، رسم على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية)؛
- رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطرة؛
- رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة؛
- رسم تكميلي على تلويث الجو الناجم عن الصناعة؛
- رسم جمع النفايات المنزلية.

ومن جهة أخرى كلفت ممثل التهيئة الإقليمية والبيئة بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم ودراسة الأثر وأيضا عن المخاطر والأخطار الكبرى، كما يساعد المستثمر للحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة من أجل تسهيل العمليات في هذا المجال وتحفيزها[2].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة 27 يوليو سنة 2008، ص ص 14-15.

[2] قانون الاستثمار، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، 2007، ص 11.

3- مكانة الجزائر بين الدول: تحتل الجزائر عدة مراتب متنوعة بحسب مؤشرات القياس المعمول بها، والتي أهمها:[1]

- الرتبة 92 من أصل 178 بلدا بالنسبة لمقياس الأداء البيئي سنة 2014 (مؤشر الأداء البيئي استحدث لتقييم ومقارنة وتحسين فعالية السياسات البيئية، تم إدراجه لأول مرة سنة 2006 من طرف باحثين أمريكيين هما يال وكولومبيا، ويتم قياسه كل سنتين)، الرتبة 86 من أصل 132 بلدا سنة 2012 والرتبة 42 من أصل 163 بلدا سنة2011 ؛

- الرتبة 66 من أصل 124 بلدا بالنسبة لمؤشر أداء الهندسة الطاقية سنة 2014 (مؤشر يقيس نقط قوة وضعف الأنظمة الطاقية للبلدان من خلال الارتكاز على معايير اقتصادية وبيئية وأخرى متعلقة بأمن التزود الطاقي)، والرتبة الثانية في صفوف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل المغرب الرتبة 79 وبعد تونس الرتبة60 ؛

- منح المؤشر العربي لطاقة المستقبل من طرف المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، سنة 2013الجزائر 45 نقطة، بعد المغرب 71 نقطة ومصر 53 نقطة وتونس 47 نقطة وقبل السودان 25 نقطة وليبيا 20 نقطة، في مجال تنمية الطاقات المتجددة في المنطقة العربية.

- احتلت الجزائر الرتبة 45 من أصل 58 بلدا حسب مقياس حوكمة الموارد الطبيعية (مقياس وضعه معهد رصد العائدات بتعاون مع السلطات المحلية المعنية بالملف الطاقي على البلدان المعنية والتي تمثل 85% من إجمالي الإنتاج العالمي للبترول، ويقاس كل سنتين)، لسنة 2013 بعد المغرب الرتبة 25 ومصر الرتبة 38 وقبل ليبيا الرتبة55 ؛

- الرتبة 49 من أصل 58 حسب مؤشر الأداء المتعلق بتغير المناخ لسنة2004 ، وراء المغرب الرتبة 15 ومصر الرتبة 26 .

- صنفت الجزائر سنة 2014 في الرتبة 133 من أصل 143 بلدا في المؤشر العالمي للابتكار، الذي يستعرض تأثير السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، يعتمد على 79 مؤشرا ويشارك في إصداره كل من الويبو وجامعة كورنيل والإنسياد.

لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتارا مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتارا بتونس وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

4- متطلبات تطوير الاقتصاد الأخضر: يتطلب تطوير القطاعات الصناعية للاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى العديد من الإصلاحات أهمها:

---

[1] الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مرجع سابق.ص ص11-12.

- تبني استراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تتمحور حول فرص الشغل في مجال الاقتصاد الأخضر، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير، والاندماج الصناعي وتثمين رأس المال الطبيعي؛

- وضع نظام وطني للابتكار يكون أكثر فعالية ويستند إلى سياسات عمومية لدعمه، لاسيما لفائدة الشركة الصغرى والمتوسطة ذات الموارد المالية والكفاءات المحدودة، لأنه في الحقيقة النفقات المخصصة للبحث والتطوير والتي هي أساسا نفقات عمومية تمثل أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام، وهناك فقط بعض الشركات الكبرى تستثمر في مجال الابتكار؛

- إصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر؛

- تعزيز التدابير الخاصة بالتتبع والتقييم خاصة من خلال إعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر؛

-وضع دليل خاص بمهن الاقتصاد الأخضر وإدراجها في لوائح الأنشطة الاقتصادية؛

- تحسين مناخ الأعمال وأخذ الاقتصاد الأخضر بعين الاعتبار في إطار القانون الجديد للاستثمارات قيد التحضير، لأنها حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2015 صنفت في الرتبة 154 من أصل 189 بلدا؛

- نظام مالي مستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ غالبا ما لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التموينات البنكية بعيدة المدى بسب عدم توفرها على الضمانات؛

- تكييف نظام تعليمي وطني يدمج الحاجيات الجديدة ونظام للتكوين المهني موجه نحو المزيد من التخصصات في فروع الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الشراكات بين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية؛

- تيسير نقل التكنولوجيات في إطار التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب؛[1]

- إن لسياسة الحكومة دور كبير تؤديه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة: فإن الحوافز المرتبطة بزمن كالتعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة، الدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن أن تجعل نموذج المخاطرة/العائد لاستثمارات الطاقة المتجددة أكثر جاذبية، ويمكن تحسين مثل هذه الحوافز عن طريق نظم مقايضة الانبعاث أو الضرائب التي تعكس الكلفة الاجتماعية الكلية لاستخدام الوقود الأحفوري.

- إنشاء صندوق الالتزام البيئي يهدف إلى مساعدة المنشآت الصناعية المخالفة في البلاد لتصحيح مخالفاتها عبر تقديم قروض ميسرة لها، وبالتالي يمكن من خلاله إلزام المنشآت الصناعية بالمعايير والاشتراطات البيئية في البلاد كونه سيساعدهم على شراء المعدات البيئية اللازمة لحل مشاكلهم، بحيث تتحول هذه الصناعات من المدمرة للبيئة إلى الصديقة لها، أو يمكن تطبيق عقوبات مغلظة في حال وجود مخالفات، بحيث في حال تكررت سيتضاعف مبلغ المخالفة بشكل تلقائي.

---

[1] الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مرجع سابق.ص12.

تتيح التحسينات في الإجراءات والعمليات الإنتاجية عددا من أعظم الفرص لخفض الانبعاثات واستهلاك الموارد على المديين القصير والمتوسط، ويمكن لمؤسسات الأعمال المراعية للبيئة أن تحقق وفورات من خلال عمليات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة والموارد، ويستطيع المديرون والعاملون تعميم العمل بالتكنولوجيا ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وتقل المكاسب الاقتصادية والبيئية أو تضيع بالكامل إذا لم تكن الشركات والعمال مستعدون أو يفتقرون إلى مهارات إدخال التكنولوجيا الجديدة واستخدامها، ولطالما كان نقص المهارات بمثابة عائق أمام النمو الأخضر في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا وفي معظم البلدان حول العالم[1].

وقد بينت العديد من الدراسات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة كيف يمكن لباقة منسقة جيدا من الأدوات التي تحركها السياسات في الحدود العامة من 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أن تحرك الاقتصاد العالمي نحو مسار نمو منخفض الكربون، وتبين أن استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بكثرة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة سيزيد من نسبة اختراق المصادر المتجددة لتوليد الطاقة بمقدار ثلاثة أضعاف لتتراوح بين 16% إلى 45% بحلول عام 2050، وبالنظر إلى مجمل خليط الطاقة يمكن للمصادر المتجددة أن توفر أكثر من 25% من إجمالي المصادر[2].

خلاصة:

يتمحور الاقتصاد الجزائري أساسا حول استغلال المحروقات، كما أن الاستيراد المكثف للمواد الأولية يثقل بشكل متزايد كاهل الميزان التجاري، في سياق متبوع بتراجع احتياطات البترول وانخفاض سعر البرميل والمنافسة القوية في أسواق الغاز الدولية، كما يعاني البلد من هشاشة بيئية قوية بما في ذلك تأثير التغيرات المناخية، ما يجعل التنمية المستدامة تصبح هدفا أساسيا للسياسة الحكومية بدرجة متزايدة، وأن التحول العام للنشاط الاقتصادي إلى نشاط نظيف هو أمر ضروري وملح للتنمية المستدامة، والمنشآت التي تساهم في الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة بحاجة قبل كل شيء لنظام إدارة بيئية لغرض قياس ومراقبة آثار التنمية على البيئة، ويوجد الآن دليل قوي على أن ترتيبات تبني نظام للإدارة البيئية يمكن أن يؤدي إلى مدخرات مالية صافية، وكسب ميزة تنافسية من وراء ذلك، لكن يبقى انتشارها بطئ ما لم تكن هناك سياسة حكومية حازمة، وتبقى معها الحوافز الممنوحة لتحقيق الابتكار اللازم أكثر فعالية من ناحية التكلفة إذا استعملت الأدوات الأخرى للسياسة، بما في ذلك الضرائب البيئية.

---

[1] مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، توفير الطاقة لكوكبنا: السعى وراء الطاقة المستدامة، العدد 52، الرقم 04، ديسمبر 2015، ص17.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 100 Watt, St-Martin-Bellevue، فرنسا، 2011، ص ص 15-16.

وأمام كل هذه التحديات، يحتاج البلد إلى التحكم في التوسع العمراني المتمركز في المدن والذي انتقل من 58% سنة 2000 إلى 69% سنة 2013 من جهة، ووضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية من جهة أخرى، لأنه بالنظر للتكاليف البيئية ذات الصلة في الجزائر فإن كلفة الأضرار المرتبطة بتغير المناخ تتراوح ما بين 1,3 - 4,3%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 ، حيث يندرج تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف، غير أنه يتعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر.

الإحالات والمراجع:

1- إسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، .2014

2- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، .2015

3- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، دور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا، .2015

4- الأمم المتحدة، صفقة جديدة نحو عالم أخضر، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، لندن، .2008

5- البنك الدولي، .www.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة 27 يوليو سنة .2008

6- المكتب الرئيسي لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF)،مبادرة البصمة البيئية للإمارات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، .2011

7- الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، وزارة الطاقة والمناجم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014.

8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 100 Watt, St-Martin-Bellevue، فرنسا، .2011

9- تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية خيارات البقاء، 2012.

10- تقرير حلقة عمل بناء القدرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،UNEP، بيروت، .2012

11- سلسلة جسر التنمية، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 118، .2014

12- صلاح محمود الحجار، إدارة المخلفات الصلبة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،ط1، 2004.

13- عنود القبندي، الاقتصاد الأخضر: العالم في طريقه ل"ريو" مرة أخرى، مجلة بيئتنا،الهيئة العامة للبيئة، العدد 141، 2011.

14- قانون الاستثمار، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، .2007

15- كلود فوسلر وبيتر جيمس، ترجمة علا أحمد إصلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر، 2001.

16- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، توفير الطاقة لكوكبنا: السعى وراء الطاقة المستدامة، العدد 52، الرقم 04، ديسمبر .2015

17- محمد حسين العيساوي وآخرون، الإدارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، .2012

18- نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

19- نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، دار الوراق، عمان، الأردن،ط1، .2012

20- نجيب صعب، البيئة العربية 5 "خيارات البقاء" "البصمة البيئية في البلدان العربية"، شمالي أند شمالي، بيروت، لبنان، .2012

21- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير، الأردن، ط2، .2006

22- World Commission on Environment and Development,Our Common Future,Oxford University Press, New York,1987.

التحرير المالي وتحول الاستراتيجيات البنكية نحو التنافسية العالمية

التجربة الجزائرية للفترة(1990–2014)

أ.كردوسي أسماء -د.نعمون وهاب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار- عنابة- جامعة 8 مـــاي 1945-قالمة-

الملخص:

موضوع هذه الورقة البحثية يتمثل في دراسة لأثر تطبيق سياسة التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري للفترة الممتدة بين 1990-2014 ،وبخاصة معدل الفائدة ،جمع المدخرات وحجم الاستثمار، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض سنة1990 فرضت العديد من التحديات على تنافسية البنوك الجزائرية ما استلزم على هذه الأخيرة إتباع العديد من الاستراتيجيات متمثلة في التسويق المصرفي ،التطور التكنولوجي، الاندماج.

Abstract:

The subject of this article is a study on the effects of the application of the financial liberalization policy of the Algerian banking system, for the period 1990-2014, particularly the interest rate , savings , investment level, this has led us to see that the policy of financial liberalization undertaken by Algeria in 1990 and credit imposes challenges on the competitiveness of Algerian banks require follow strategies such as technological development, bank marketing, bank merger

Keyword: Financial liberalization - the Algerian banking system - the law of money and credit - banking strategies

المقدمـــة:

خضع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التوجه الاشتراكي إلى مختلف أشكال سياسة الكبح المالي مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة المدينة والدائنة وإتباع سياسة توجيه الائتمان إلى المؤسسات والهيئات العمومية دون إخضاعها لشروط الملاءة المالية والقدرة على التسديد، وقد كان لهذه السياسة أثار سلبية على الجهاز المصرفي الذي حرم من أداء وظائفه التقليدية الأمر الذي اثر بشكل كبير على قدرته التنافسية.

وفي سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد ليبرالي جاء قانون النقد والقرض 10/90 الذي ادخل تعديلات جذرية على القطاع المصرفي الجزائري باتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالتكييف مع المستجدات العالمية وذلك بجعله اكثر مرونة ،أمانا وابتكارا بما يكفل تحسين قدرته التنافسية بالاعتماد على مبادئ التحرير المالي.

وتبعا لما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل انعكاسات سياسة التحرير المالي على البنوك التجارية الجزائرية؟

هدف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز بعض انعكاسات سياسة التحرير المالي على البنوك التجارية الجزائرية وخاصة على القدرة التنافسية لهذه البنوك في ظل التغيرات الراهنة من خلال ثلاث محاور:

المحور الأول: ماهية التحرير المالي

المحور الثاني: أثر التحرير المالي على البنوك التجارية الجزائرية

المحور الثالث: استراتيجيات البنوك الجزائرية لمواجهة التحرير المالي

المحور الأول: ماهية التحرير المالي

نتيجة لآثار سياسة الكبح المالي دفع بالعديد من الدول في نهاية السبعينات بالشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية، وبإيعاز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اتخذت العديد من هذه الدول إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وتحريره من كل أشكال الكبح المالي وذلك بالاعتماد على منهج Kinnon Mc وe-shaw.

1- **مفهوم سياسة التحرير المالي:**

هناك عدة تعريفات لسياسة التحرير المالي نذكرها كما يلي:

يعرف التحرير المالي على أنه ممر من حالة الكبح المالي إلى حالة التحرير المالي، وهذا الأمر يتطلب إلغاء القيود المفروضة على النظام المالي والمتمثلة في[1]:

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع.
- القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.
- سياسة توجيه وتأطير القروض.
- الحواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للسوق المالي المحلي

كما يعرف التحرير المالي بأنه التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، ينجم عن هذا التخصيص غير الكفء للموارد المالية تأثير سلبي على النمو والاستثمار والادخار[2].

يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي.

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي[3].

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل حول التحرير المالي على أنه إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود

والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات

2-أهداف سياسة التحرير المالي[3]:

يتمثل الغرض من تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية في جملة من الأهداف أهمها:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال الملحية والأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية ومصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع انضمام مجموعة من الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية ومنها تغيرات أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة.

3-إجراءات التحرير المالي:

تشمل سياسات التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب المرور بها، وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي وإجراءات التحرير على المستوى الدولي.

- **إجراءات التحرير على المستوى المحلي[4]:** تتضمن ثلاثة متغيرات أساسية وهي أسعار الفائدة، الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية والمنافسة المصرفية.
- **تحرير أسعار الفائدة:** يتضمن تحرير أسعار الفائدة إزالة الرقابة والتثبيت وتحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالية بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها والاتجاه نحو تحديدها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- **تحرير الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية:** يتضمن الحد من المراقبة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، والحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى والتخفيض أو حذف الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، والاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة للتأثير على العرض النقدي، أي استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية المباشرة التي تكون عادة معيقة لاستراتيجية التحرر، إذ يعد استخدام الأدوات

النقدية غير المباشرة جزءا مهما من مجموعة أوسع من الإصلاحات لم تشمل القطاع المالي فحسب، بل تتناول أيضا تحرر الاقتصاد بوجود عام.

●**تحرير المنافسة المصرفية**: تتضمن إلغاء وحذف القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك والمؤسسات المالية بإلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض

-**إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي**[5]: تتضمن سياسة التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالآتي:

●إلغاء ضوابط الصرف: وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.

●فتح حساب رأس المال: ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين للأصول المالية والحقيقية والنقدية الأجنبية، وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول الملحية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية دخول السوق المالية المحلية وهذا يتطلب ويتضمن حذف العقبات التي توقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي.

● فتح أسواق الأوراق المالية: تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليصها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في الأسواق أو الانسحاب منها، الأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية، والعمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية، والسماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية وفسح المجال لها لإصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في قطاع المال، أضف إلى ذلك فسح المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

من خلال ما سبق نستنتج أن سياسة التحرير المالي بنوعيه الداخلي والخارجي، تتم بتحرير الجهاز المصرفي من خلال إلغاء كل القيود المفروضة على معدلات الفائدة تحرير الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية، كما تتم لذلك بتحرير كل المعاملات المالية المتعلقة بحساب رأس المال والأسواق المالية بالشكل الذي يسمح بتدفق رؤوس الأموال بمختلف أشكالها من وإلى البلد.

الجهاز المصرفي الجزائري قبل عملية التحرير المالي:

لقد اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية ،وكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية وعلى نظام مركزي للأسعار إلا أن ما يميز هذه المرحلة هو تعاظم دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام المصرفي وتهميش وإهمال دور القطاع البنكي الذي أصبح يتميز بالسلبية على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القروض وكان هذا نتيجة لسياسة الكبح المالي الذي فرضته السلطات على البنوك المحلية والتي تمثلت في:

1.تحديد معدلات الفائدة:

لقد تميزت معدلات الفائدة خلال هذه المرحلة بالثبات بمستواها المنخفض حيث فرضت السلطات النقدية على البنوك تحديد معدلات فائدة جد منخفضة خلال الفترة الممتدة من 1972الى غاية 1986 وخلال هذه الفترة لم تتجاوز معدلات إعادة الخصم 2.75% في حين بقيت معدلات الفائدة على الودائع مابين 2.6% و2.9% خلال نفس الفترة أما معدلات الفائدة على القروض تراوحت بين 4%و6%.

الجدول رقم(1):تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1970-1986

السنوات	1975-1970	1980-1976	1985-1981	1986
معدل الفائدة%	2.5	2.5	2.5	2.75

La source: Banque d'Algérie, indicateurs monétaire et financiers, Revue media Banque N49 p53.

2.توزيع القروض:

لقد كرست السلطات مبدأ التفريق على مستوى معدلات الفائدة على القروض مابين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام وكانت البنوك مجبرة على منح المؤسسات العمومية قروضا بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بتلك المعدلات التي تفرضها على القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص والجدول الموالي يعطي مقارنة لمعدلات الفائدة على القروض.

الجدول رقم (2):مقارنة معدلات الفائدة على القروض

طبيعة القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
قصيرة الأجل	5%الى8%	4.5%إلى 10.5%
متوسطة الأجل	5%الى7%	3.5%إلى 9.5%
طويلة الأجل	3%إلى 5%	2.5%إلى 8.5%

المصدر:غالم عبد الله ،العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن،2013،ص139.

كذلك من بين سياسات الكبح المالي في الجزائر غلق المجال المصرفي أمام إنشاء البنوك الخاصة إضافة إلى عدم استقلالية البنك المركزي وخضوعه إلى القرارات المركزية.

إن الهدف الأساسي من تطبيق سياسة تخفيض معدلات الفائدة هو تمكين المؤسسات العمومية من تلبية احتياجاتها المالية بأقل تكلفة ورغبة في تغطية مردوديتها إلا أن الواقع الاقتصادي آنذاك اثبت عكس هذا حيث كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات نذكر منها:

- لقد كانت السياسة المطبقة في ذلك الوقت مصدر لتبذير الموارد المالية.
- أدت هذه السياسة إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الاقتصاد وجمع الادخار ولم تمثل لها حافز على بذل الجهود في تعبئة الموارد المالية.
- أدت السياسة المطبقة على القطاع المالي إلى اختلالات في النظام الاقتصادي ككل حيث ارتفع معدل التضخم وتعمق العجز المالي للمؤسسات العمومية مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الإصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر:

لقد أدت سياسة التسيير الإداري والمركزي للقطاع المالي إلى تهميش البنوك الجزائرية وفقدانها للمصداقية المالية فأثر هذا سلبا على الاقتصاد، حيث انخفضت كفاءة الاستثمارات نتيجة لانخفاض تكلفة رأس المال وانخفضت مستويات النمو، وقد زاد انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 الوضع الاقتصادي والمالي تأزما، الأمر الذي استلزم تطبيق سياسة إصلاح اقتصادية ومالية بغية النهوض بالقطاع المصرفي المحلي.

ولقد تجسدت خطوات الإصلاح بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 افريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية وسياق التحرير المالي، وهذا من اجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها وتعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق ،واشتمل هذا القانون على كل المبادئ التي جاءت في قانون القرض والبنك لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح لسنة 1988،بالإضافة إلى مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة ،وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي ،وفتح المجال المصرفي المحلي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال وفقا لمنهج E.SHAW ET R .Mc KINNON المتعلق بالتحرير المالي.

ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى ،حيث أصبحت البنوك بموجب القانون 10/90 تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتوجيها إلى تمويل مختلف الاستثمارات وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها[6]:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته.

▪ تفعيل دور السوق النقدي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة .

▪ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة ،والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي وإنشاء سوق للقيم المنقولة.

الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرير المالي:

لقد مهد قانون النقد والقرض لأولى خطوات تحرير القطاع البنكي ،وتجسد هذا التحرير مع بداية التسعينيات من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية والتي أصبح بإمكانها فتح فروع لها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري.

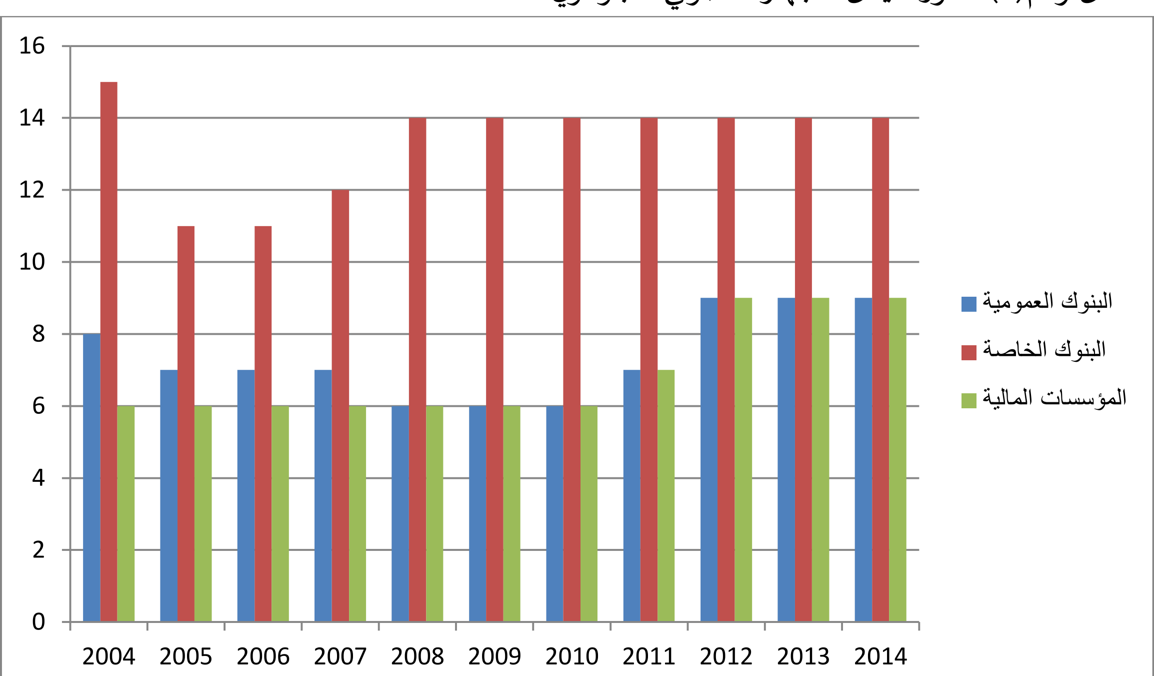
الجدول رقم(3):هيكلة القطاع المصرفي الجزائري في نهاية 2013

بنوك تجارية عمومية	بنوك خاصة أجنبية	المؤسسات المالية
بنك الجزائر الخارجي	بنك البركة الجزائري	شركت إعادة التمويل الرهني
البنك الوطني الجزائري	سيتي بنك –الجزائر	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف
القرض الشعبي الجزائري	المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر	الشركة العربية للإيجار المالي
بنك التنمية المحلية	ناتيكسيس الجزائر	المغاربية للإيجار المالي-الجزائر
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	سوسيتي جنرال –الجزائر	سيتيلام الجزائر
الصندوق الوطني للادخار والاحتياط	البنك العربي-الجزائر	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
	بي.أن.بي بارايباس-الجزائر	الشركة الوطنية للإيجار المالي
	ترست بنك-الجزائر	إيجار ليزينغ الجزائر
	هاوسينغ بنك- الجزائر	الجزائر إيجار
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر	
	بنك الخليج-الجزائر	
	فرنسا بنك-الجزائر	
	اتش.اس.بي.سي-الجزائر	
	مصرف السلام-الجزائر	
	بنك القرض الفلاحي التعاضدي	

المصدر:المقرر رقم 14-01الصادر بالجريدة الرسمية عدد 13في 9مارس2014 المتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر حتى نهاية 2013

رغم وجود بنوك خاصة إلا أن القطاع البنكي العام لا يزال يهيمن على النشاط المالي والمصرفي في الجزائر ،من خلال ستة بنوك عمومية والتي تتميز بوجود شبكة من الوكالات والتي تتجاوز 1113 وكالة تغطي جميع التراب الوطني مقابل 325 وكالة للمصارف الخاصة بينما بلغ عدد شبكات المؤسسات المالية 87 وكالة وهذا في نهاية سنة 2014،والشكل الموالي يوضح تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2014

الشكل رقم(1):تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2014



المصدر:بنك الجزائر، التقارير السنوية 2004-2014

-تأثير سياسة التحرير المالي على نشاط البنوك التجارية في الجزائر:

سندرس تأثير سياسة التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري من خلال العناصر التالية:

1-تأثير سياسة التحرير المالي على تطور الكتلة النقدية:

سعت السلطات الجزائرية من خلال برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته مع مؤسسات النقد الدولية إلى التحكم في نمو التوسع النقدي، وفيما يلي تحليل لتطور عرض النقود خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4): تطور الكتلة النقدية للفترة 1990- 2014 الوحدة:مليار دج

السنوات	الكتلة النقديةM_1	الكتلة النقديةM_2
1990	270.08	343
1991	325	415.3
1992	369.72	514.9
1993	446.9	627.4
1994	475.83	723.5
1995	519.11	799.6
1996	589.10	915.1
1997	671.57	1081.5
1998	813.7	1287.9
1999	905.18	1789.3

2000	1048.18	2022.5
2001	1238.5	2473.5
2002	1416.34	2901.53
2003	1630.38	3354.42
2004	2160.6	3644.3
2005	2421.4	4157.6
2006	3167.6	4933.7
2007	4233.6	5994.6
2008	4964.9	6955.9
2009	4944.2	7173.1
2010	5756.4	8280.7
2011	7141.7	9929.2
2012	7681.86	11067.6
2013	7674.56	11258.97
2014	9045.95	13412.75

المصدر:بنك الجزائر:"إحصائيات نقدية 1964-1992، إحصائيات ميزان المدفوعات1992-2005، التقارير السنوية 2003-2014www.ons.dzبيانات الديوان الوطني للإحصاء

في الفترة 1990-2004 نتيجة انتهاج السلطات الجزائرية أسلوب التمويل بالعجز عرف حجم الكتلة النقدية M_2 نمو كبير بالشكل الذي تعدى فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB ،ومع بداية سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث انخفض من 21.6% سنة 1993 إلى 13%سنة 2000، يعود ذلك إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية حيث تم إيقاف التمويل بالعجز، تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، تجميد نظام الأجور.

شهدت سنة 2001اعلى نسبة نمو للكتلة النقدية M_2 ب22.3% ويعود سبب الزيادة إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ،برنامج تنمية الجنوب، زيادة الأرصدة النقدية الخارجية، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M_2 من 2071.8مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000 ،أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9%.

الفترة 2005-2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ معدل الكتلة النقدية 2 أدنى مستوى له سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين كما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 38.18 % سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دج سنة2008 إلى

3114.8 مليار دج سنة 2009 وهو ماأثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان ،ليبدأ بعد ذلك سنة 2010 العرض النقدي M_2 في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادي الخارجية واستقرار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع أسعار المحروقات مما ارتفع معه صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية 2010 نسبة 15.4% بعدما كان 3.2% سنة 2009 أي بمعدل قدره 8280.7 مليار دج مقابل 7173.1 مليار دج سنة 2009.

الفترة 2011-2014 يلاحظ اعلى نمو للعرض النقدي سنة 2011 بمعدل 19.9% بمبلغ 9929.2 مليار دج وبفارق 4.5% عن سنة 2010 أي بزيادة فاقت 1648.5 مليار دج ،ونجد مصدر هذا النمو ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك ماساهم في خلق الائتمان.

2-أثر سياسة التحرير المالي على معدل الفائدة:

اعتمدت السلطات النقدية سياسة تدريجية في تحرير أسعار الفائدة هدفت من خلالها إلى إعطاء أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئة اكبر للموارد المالية وتوجهها للاستثمار من جهة،ومن جهة أخرى إلى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية.

فكان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في ظل إبرام اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني 1989-1991 وفي ظل اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994-1998 وتم ذلك على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار الفائدة ومعدل التضخم للفترة 1991-2011

الجدول رقم(5):تطور أسعار الفائدة ومعدل التضخم للفترة 1991-2011 الوحدة%

السنوات	معدل التضخم	معدل إعادة الخصم	معدل الفائدة الاسمي على الودائع	معدل الفائدة الاسمي على القروض	معدل الفائدة الحقيقي على الودائع	معدل الفائدة الحقيقي على القروض
1991	25.9	11.5	14	17.5	11.9-	8.4-
1992	31.7	11.5	14	17.5	17.7-	14.2-
1993	20.5	11.5	14	17.5	6.5-	3-
1994	29	15	15	20	14-	9-
1995	29.8	14	17.25	21.5	12.55-	8.3-
1996	18.7	13	17.25	19.25	1.45-	0.75
1997	5.7	11	10.25	11	4.55	5.3
1998	5	9.5	10.25	10.5	5.25	5.5
1999	2	8.5	9.25	9.5	7.25	7.9
2000	0.3	6	7.75	9.85	7.45	9.55
2001	4.2	6	5.125	9.5	1.925	5.3
2002	1.4	5.5	4.125	8.875	3.725	4.475
2003	4.3	4.5	2.75	8.5	-.0175	4.2
2004	4	4	1.875	7.5	-1.25	3.5
2005	1.4	4	1.875	7.25	0.475	5.85

2006	2.3	4	1.875	7.25	0.425	4.95
2007	3.7	4	1.875	7.25	-2.425	3.55
2008	4.9	4	1.875	7.25	-3.025	2.35
2009	5.7	4	1.875	7.25	-3.825	1.55
2010	3.9	4	1.875	7.25	-2.025	3.35
2011	4.5	4	1.875	7.25	-2.625	2.75

المصدر:بيانات البنك العالمي www.Banque Mondiale.org التقارير السنوية لبنك الجزائر www.Banque d'Algerie.dz

من خلال استعراض تطور هيكل أسعار الفائدة الموضحة في الجدول نلاحظ أن أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض شهدت مستويات مرتفعة خلال الفترة 1990-1995 حيث شهدت سنة 1995 اكبر معدلات الفائدة المدينة والدائنة (بعد إزالة تسقيف القروض20%) ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية إلى سياسة التحرير المالي التي حددت في ظلها أسعار الفائدة استجابة لقوى العرض والطلب.

بعد سنة 1996 بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض ويرجع الاقتصاديين ذلك إلى أن الارتفاع الأولي لمعدلات الفائدة مبالغ فيه مما قلص الطلب على القروض الموجهة للاستثمار وبالتالي التأثير سلبي على الاستثمار، وهو ما أدى بمعدلات الفائدة إلى الانخفاض المستمر إلى غاية استقرارها سنة 2005 عند مستوى 1.875% بالنسبة للودائع ،7.25% بالنسبة للقروض.-

فيما يخص تطور معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع كانت سالبة في بداية التسعينات إلى غاية سنة 1996 رغم ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية ويعود ذلك لارتفاع معدلات التضخم.

سنة 1996 بداية ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة على الودائع اسمر التحسن إلى سنة 2002 بسبب انخفاض معدل التضخم نظرا لتطبيق السلطات النقدية سياسة نقدية صارمة من اجل التحكم في نمو الكتلة النقدية ،بداية من سنة 2003 عاودت أسعار الفائدة الرجوع إلى مستويات سلبية يرجع ذلك إلى التراجع الذي عرفته سياسة التحرير المالي في الجزائر بسبب فضيحة البنوك الخاصة الجزائرية على غرار أزمة الخليفة بنك والبنك الصناعي والتجاري الجزائري والتي أرغمت السلطات على التراجع إلى التقييد من جديد بسبب المشاكل المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

3-أثر سياسة التحرير المالي على هيكل الكتلة النقدية:

الجدول رقم (6):تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية في الجزائر (1990-2008): الوحدة%

السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود
1990	39.3	39.4	21.3
1991	37.7	40.5	21.8
1992	35.8	35.9	28.3
1993	33.7	37.5	28.8
1994	30.81	34.95	34.24
1995	31.24	33.67	35.09

1996	31.6	33.12	35.28
1997	31.21	30.87	37.92
1998	30.34	32.83	36.83
1999	30.03	30.47	39.5
2000	29.22	33.53	33.53
2001	23.73	26.73	26.73
2002	22.9	25.9	25.9
2003	23.29	25.31	25.31
2004	23.99	35.44	35.44
2005	22.62	37.27	37.27
2006	22.40	43.43	34.17
2007	21.43	49.2	29.37
2008	22.14	49.24	28.62

Source:Belkacem Benallal, Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2010), Actes de la jeune recherche en Economie, Société et culture. Lauréats du concours FES. Algérie 2012, p17.

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعا تدريجيا لحجم أشباه النقود(الودائع لأجل) من حجم الكتلة النقدية M_2 حيث بلغت نسبتها سنة 1999 حوالي 39.5% بعدما كانت في سنة 1990 حوالي 21.3% ،ثم بلغت نسبة 37.27% سنة 2005.وهذا ما يفسر أن إصلاحات التحرير المالي كان لها تأثير ايجابي على زيادة الادخار (الودائع لأجل)خلال الفترة ما بين 1990-2005 ،وابتداء من سنة 2006 ونتيجة لأزمة النظام البنكي الجزائري (إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري)عرف حجم أشباه النقود من حجم الكتلة النقدية M_2 انخفاضا سريعا وصل إلى 28.62% سنة 2008،أما حجم النقود الورقية من حجم الكتلة النقدية M_2 فقد عرفت انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1990 حيث كانت نسبتها 39.3% لتصل حوالي 22.14% في سنة 2008، وبالنسبة لحجم النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب)من حجم الكتلة النقدية M_2 فهي الأخرى عرفت انخفاضا تدريجيا ،حيث كانت سنة 1990 حوالي 39.4% ثم أصبحت حوالي 25.31% سنة 2003،وبعد أزمة النظام البنكي الجزائري ارتفعت نسبة النقود الكتابية من حجم الكتلة النقدية M_2 سريعا لتصل إلى 49.24% سنة 2008،وهذا ما يفسر غياب الثقة في البنوك الجزائرية حيث اصبح المدخرون يفضلون إيداع مدخراتهم على شكل ودائع تحت الطلب بدلا من الودائع لاجل.

4-أثر سياسة التحرير المالي على حجم الادخار:

عرف حجم الموارد المالية المعبأة من طرف البنوك الجزائرية ارتفاعا كبيرا بعد تطبيق سياسة التحرير المالي وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(7):تطور الموارد المالية المعبأة من طرف البنوك الجزائرية (1990-2014): الوحدة:مليار دج

السنـــــــــــوات	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل

1990	106.5	72.92
1991	133.11	90.28
1992	140.84	146.18
1993	188.93	180.52
1994	196.46	246.67
1995	210.78	178.17
1996	234.03	325.9
1997	254.8	409.9
1998	334.5	474.1
1999	352.7	578.6
2000	460.27	617.87
2001	554.9	1235
2002	642.2	1485.2
2003	718.9	1724.1
2004	1127.9	1577.5
2005	1224.4	1632.9
2006	1750.4	1649.8
2007	2560.8	1761
2008	2946.9	1991
2009	2502.9	2228.9
2010	2870.7	2524.3
2011	3495.8	2787.5
2012	3356.8	3331.5
2013	3537.5	3691.7
2014	4434.8	4087.7

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر www.banque d'Algerie.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في الودائع لأجل بدءا من سنة 1990 فبعدما كانت 106.5 مليار دج سنة 1990 أصبحت 4434.8 مليار دج أي أنها زادت تقريبا ب 28 مرة ويرجع هذا الارتفاع الإلى ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة التي حفزت المدخرين على تحويل مدخراتهم القصيرة الأجل (ودائع تحت الطلب) إلى مدخرات طويلة الأجل (الودائع لأجل) ،فبعدما كانت قيمة الودائع لأجل في سنة 1990 حوالي 72.92مليار دج أصبحت في سنة 2003 حوالي 1724.1 مليار دج ،ثم انخفضت قليلا سنة 2004 نتيجة أزمة النظام البنكي الجزائري لتعاود الارتفاع من جديد حيث وصلت سنة 2014 إلى 4087.4 مليار دج .

5-أثر سياسة التحرير المالي على تمويل البنوك للاستثمار:

رغم ان عملية توزيع القروض في الجزائر لم تحقق الأهداف التي كانت منتظرة منها بعد إلغاء سياسة توجيه الائتمان ،ورغم بقاء القروض الموزعة في مجملها حصرا على القطاع العام وعلى الأنشطة القصيرة الأجل،إلا أن القطاع الخاص والاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل لم تعد مهمشة كالسابق

وأصبحت محل اهتمام البنوك في عملية التمويل خاصة البنوك الخاصة ،وقد شهدت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا كبيرا من 775.75 مليار دج سنة 1996 إلى 6502.9 مليار دج سنة 2014 أي ارتفعت بنسبة 838.27%.

الجدول رقم(8): تطور القروض الموزعة بين القطاع العام والخاص في الجزائر (1996-2014): الوحدة:مليار دج

السنوات	قروض للقطاع العام	قروض للقطاع الخاص	المجموع
1996	637.95	137.8	775.75
1997	632.7	108.6	741.3
1998	602	129.1	731.1
1999	797.2	167.9	965.1
2000	521.1	242.7	763.8
2001	740.5	337.9	1078.4
2002	716.1	551	1267.1
2003	791.7	588.5	1380.2
2004	859.6	675.4	1535
2005	882.5	896.4	1778.9
2006	848.4	1055.7	1904.1
2007	989.3	1214.4	2203.7
2008	1202.2	1411.9	2614.1
2009	1485.9	1599.2	3085.1
2010	1461.4	1805.3	3266.7
2011	1742.3	1982.4	3724.7
2012	2051.4	2245	4296.4
2013	2434.3	2720.2	5154.5
2014	3382.9	3120	6502.9

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر d'Algériewww.Banque.dz

يظهر الجدول أعلاه أن القطاع العام قد استحوذ على اغلب القروض الموزعة على الاقتصاد، حيث ظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام تفوق 82% طوال الفترة الممتدة ما بين 1996و1999 ،لكن بعد سنة 1999 عرفت هذه النسبة انخفاضا تدريجيا وصل إلى 44.56% سنة 2006،أما القروض الموجهة للقطاع الخاص فقد عرفت ارتفاعا تدريجيا منذ سنة 2000 لكنها ظلت دائما اقل من حصة القروض الموجهة للقطاع العام، ويعود انخفاض نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى انخفاض عائد الاستثمار في الجزائر وارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بهذه الاستثمارات ،وابتداء من سنة 2005 ارتفعت حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص لتبلغ اعلى نسبة لها سنة 2006 بنسبة 55.44% .

استراتيجيات تنمية القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية في ظل التحرير المالي:

- **مواكبة احدث التطورات التكنولوجية**[7]:

في ظل توجه البنوك الجزائرية نحو التحرير المالي أصبحت مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتدعيم قدرتها التنافسية ،وذلك من خلال:

-زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات لمواجهة المنافسة وتقديم خدمات بنكية متطورة.

-الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وباقي فروعه بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها بالإضافة الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- ضرورة التوسع في استخدام أجهزة الصرف الآلي لتقديم خدمات متنوعة .

- التحديث التكنولوجي للبنوك الجزائرية بصوره الثلاث (أجهزة حاسبات الية ذات قدرات فنية عالية Hardware ،وحزمة من البرامج ذات التقنية العالية للتطبيقات المصرفية Software ،شبكة واسعة Network)

-التوسع في إصدار البطاقات البلاستيكية مثل الكروت الذكية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تامين المعاملات المصرفية الإلكترونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، حيث تتوافر فيها عناصر الحماية ضد عمليات التزوير، التزييف وسوء الاستخدام.

- **تنمية الموارد البشرية[8]:**

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفعالية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة ،وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها:

-تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي، وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات وتطوير الصناعة المصرفية.

-إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية.

-رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات .

- **تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي[9]:**

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي احد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء للجهاز المصرفي ،حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات

المصرفية ،لذلك تبرز .الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو مايتطلب:

– استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم ،مثل استخدام شبكة الأنترنيت الدولية للإعلان عن البنك.

– تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم، وذلك بالاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن تتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة، الذكاء، الثقة والكفاءة.

– المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل ايجاد عميل جيد.

– التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.

– تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

– مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الايجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.

- **التجمع والاندماجية**[10]:

يعرف الدمج المصرفي على انه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.

وتعد ظاهرة التجمع والاندماجية الأكثر أهمية من بين الاتجاهات التي تلائم العمل المصرفي في غالبية دول العالم ومن بينها البنوك الجزائرية ،ولعل حركة التجمع والاندماجية تحددت ملامحها واكتسبت خصائصها وصفاتها المميزة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمصرف المحلية أو العالمية ،ويأتي ذلك ليس فقط نتيجة لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على الوفورات الداخلية والخارجية ولكن أيضا على امتلاك الكيان المصرفي المندمج القدرة على المزيد من الدقة في تنفيذ عملياته على امتلاك الكيان المصرفي المندمج القدرة على المزيد من الدقة في تنفيذ عملياته والسرعة الفائقة في معاملاته وهي مسائل ضرورية في ظل التحرير المالي.

- **تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل**:[11]

يعتبر تبني مفهوم البنك الشامل مدخلا أساسيا في إصلاح النظام المصرفي الجزائري وزيادة القدرة التنافسية للبنوك العاملة فيه، لأنه يسمح بزيادة فعالية أداء هذه البنوك وينوع من إيراداتها ويزيد

رؤوس أموالها ويضمن توافقها مع المستجدات العالمية ويوفر لها الاطار الوظيفي المناسب لتطوير أعمالها ،وللوصول الى التطبيق الصحيح والأمثل لمثل هذا المفهوم فانه يجب على البنوك الجزائرية وضع استراتيجية متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس التنويع من خلال القيام بكل الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة ودعم الاستثمار وتنمية التوازن بين القطاعات المختلفة ،وقبول الودائع من كل القطاعات وإصدار السندات ،وتنويع مصادر التمويل وأدوات الاستثمار والأنشطة والمخاطر.

الخاتمـــــــة:

يعتبر القطاع المصرفي في الجزائر أحد أهم القطاعات الخدمية نظرا لدوره الحيوي في عملية التمويل والاستثمار الأمر الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية ،فإنه يصبح من الضروري دراسة الآثار المترتبة على فتح السوق المصرفية، وما ستواجه من تحديات أهمها المنافسة .

من هنا فقد أضحى على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال إعادة صياغة استراتيجياتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي وتطوير جودة الخدمة المصرفية ورفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية ،وتتمثل أهم محاور هذه الاستراتيجية في التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والعمل على تعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي وتقوية قاعدة رأس مال البنوك من خلال زيادة عمليات الاندماج بينها، ويتطلب نجاح الأمر بتوفر كوادر بشرية مؤهلة من جهة وتبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي من جهة أخرى.

المراجع:

(1)Hassine Souhail, effets de la libéralisation du système financier tunisien sur l'évolution des risques des banques, université Laval, Québec, Canada.2000, p28. www.iirec.net

(2)أحمد الطلفاح، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها www.arab-api.org

(3)سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، 1994.،ص13.

(4)غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص142.

-بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، جامعة الشلف ،2014، ص4.

(5)مخلوفي عبد السلام، جمانة تحريشي، تأثير التحرير المالي على أداء الأسواق المالية الناشئة، حوليات جامعة بشار ،العدد 9 ،2011 ،ص53.

-عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف،2009 ،ص3.

(6)بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،ص186.

(7) بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، ديسمبر 2005، ص263.

(8) مصطفى كمال السيد طايل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص 260.

(9) غزازي عمر، الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 4،ديسمبر 2008، ص37.

(10)عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية ،مصر ،2013، ص211.

(11) فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 230.

التزام العامل بعدم المنافسة بين السر المهني والحرية في العمل

أ.بنور سعاد
كلية الحقوق - جامعة مستغانم

الملخص:

إن شرط عدم المنافسة في عقود العمل وإن كان يخدم مصلحة صاحب العمل لأنه من شأنه حماية مؤسسته من أي منافسة قد تضر بمصالحه، إلا أنه في المقابل يثير إشكالا باعتباره يشكل قيدا على حرية العامل في العمل، فهذا الشرط وإن كان يهدف الى حماية المصالح المشروعة لصاحب العمل، إلا أن لا ينبغي عليه أن يلغي تماما حق العامل في العمل، ولقد سعى كل من التشريع والقضاء إلى تقييد هذا الشرط انطلاقا من مبدأ الموازنة بين حرية العامل الذي يعتبر مبدأ دستوريا وحماية المصلحة الاقتصادية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: شرط عدم المنافسة، السر المهني، حرية العمل، المصالح المشروعة لصاحب العمل.

Abstract:

The non-competition clause in employment contracts, although the interest of the employer because it would protect the foundation of any competition may harm their interests, but it in turn raises the problematic as a constraint on freedom factor at work, this requirement though is aimed at protecting the legitimate interests of the owner work, but it should not be completely eliminates worker's right to work, and I've tried all of the legislation and judiciary to restrict this condition based on the principle of balancing the freedom factor that is a constitutional principle and protect the economic interests of the institution.

مقدمة:

إن تطبيق شرط عدم المنافسة في عقود العمل يصطدم بوجود مبادئ دستورية سامية، تتمثل أساسا في حرية العمل ومبدأ المنافسة الحرة[1] أو ما يعرف بحرية الصناعة والتجارة، إلا أن وجودهما لا يقف حجر عثرة في وجه أصحاب العمل في سبيل سعيهم إلى حماية مصالحهم، بل على العكس استندوا إليهما في سبيل ذلك، لدرجة التعسف والمغالاة في بعض الأحيان في فرض هذا الشرط[2]، خشية منافسة العامل لصاحب العمل بحكم اطلاعه أثناء تنفيذ العمل على أسرار العمل.

---

1 la clause de non concurrence semble difficilement compatible avec le respect de la liberté du travail. L'existence donc de ce principe fondamental de la liberté du travail et de cela de la libre concurrence ne fait pas complètement échec à la licéité des clauses de non-concurrence". Ernest Aly THIAW, La clause de non concurrence en droit du travail sénégalais, Université Gaston Berger de Saint-Louis - Maitrise 2009, publié sur le site: http://www.memoireonline.com/04/11/4397/m_La-clause-de-non-concurrence-en-droit-du-travail-senegalais5.html.

2 بوقطة فاطمة الزهراء، شرط عدم المنافسة في علاقة العمل الفردية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر عدد 03 لسنة 2009، ص 172.

إن إعمال شرط عدم المنافسة فيه مساس بوضع العامل الاجتماعي وأن حرمانه من المنافسة قد يحرمه من المهنة التي توافق تجربته وتكوينه، والعامل عادة ما يقبل هذا الشرط تحت حاجته للعمل، هذا الشرط يثير تعارض قانوني وواقعي بين مصلحتين متقابلتين يكون من الضروري التوفيق بينهما.

إذا كانت الحرية جوهر المنافسة، ولا منافسة بدون حرية، وحرية المنافسة تسمح بالعمل في سوق يتعدد فيه الممارسون الاقتصاديون لنفس النشاط، وأن يستمروا في هذه المنافسة من دون قيود[1]، فكيف يمكن للعامل العمل بحرية في ظل وجود شرط عدم المنافسة من جهة وواجب الحفاظ على السر المهني من جهة أخرى؟

المبحث الأول: اللجوء إلى شرط عدم المنافسة كقيد على حرية العمل

قد يقدر صاحب العمل أن الالتزام القانوني بالحفاظ على أسرار العمل لا يوفر الحماية الكاملة، باعتبار أنه لا يمنع العامل بعد إنهاء عقده من ممارسة نشاط مماثل لما يباشره صاحب العمل، مع ما يمثله ذلك من خطر عليه، إذا ما تمكن العامل بحكم عمله لديه من الاطلاع على أسرار العمل ومعرفة عملائه مما قد يدفعه إلى انهاء عقده مع صاحب العمل بغية الاستفادة بما اطلع عليه من أسرار، في نشاط مستقل يقوم به منافسا لصاحب العمل أو بالعمل لدى مؤسسة منافسة، ذلك قد يدفع صاحب العمل إلى إضافة شرط إلى عقد العامل يمنعه من منافسته ومن القيام بنشاط مماثل لنشاط صاحب العمل بعد انتهاء عقده، يستفيد منه بما سبق وأن اطلع عليه من أسرار صاحب العمل[25].

هذا الشرط وإن حقق مصلحة صاحب العمل إلا أنه يمثل قيدا خطيرا على حرية العامل في ممارسة ما شاء من نشاط بعد انتهاء عقده، باعتباره يهدد العامل في مورد رزقه لا سيما إذا كان العامل لا يجيد في غالب من الأمر إلا المهنة التي يستخدمه من أجلها صاحب العمل، ولهذا دعى المشرع إلى تحديد ضوابط يجب على صاحب العمل التقيد بها عند لجوئه إلى اشتراط عدم المنافسة بما يكفل تحقيق التوازن بين المصلحتين المتعارضتين: مصلحة صاحب العمل في الحفاظ على أسرار عمله ومصلحة العامل في استرداد حريته في العمل.

المطلب الأول: ضوابط لجوء المستخدم إلى شرط عدم المنافسة

يمثل الالتزام بعدم المنافسة استثناء على حرية العمل المقررة دستوريا[1]، فقد أحاطه القضاء ببعض الضوابط المجتمعة، التي تضمن شرعية الالتزام التعاقدي بعدم المنافسة وبالتالي تحقيق التوازن بين مصلحة العامل والمستخدم[2]، فهذا الاستثناء التعاقدي على حرية العمل والتجارة جاء كضرورة لحماية المؤسسات الاقتصادية ودونه ما كان لهذه المؤسسات أن تستمر خصوصا في مجالات التقنية العالية،

---

[1] محمد محمد عبد اللطيف، الدستور والمنافسة، متاح على الموقع الاتي:
http://hccourt.gov.eg/Pages/elmglacourt/mkal/13/abdelatef.htm

[5] همام محمد محمود زهران، المرجع السابق، ص 457.

[1] نص المادة 37 من الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 1996:"حرّية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون".

[2] Maeliss vincent, op.cit, p, p 22.

وكذا حمايتها من المنافسة غير البريئة للعنصر البشري والتي لا يمكن لعلاقات العمل أن تستقر بوجودها[3].

الفرع الأول: مشروعية شرط عدم المنافسة

إن مشروعية الالتزام بعدم المنافسة مرتبط بمجموعة من الشروط تضمن صحة هذا الالتزام[4]، فعلى خلاف أحكام القضاء الفرنسي[5] التي اعتبرت أن الأصل هو مشروعية الشرط بعدم المنافسة[6]، اعتبرت بعض التشريعات العربية أن الأصل هو حرية العامل في العمل بعد انتهاء العقد وأن ما يرد عليها من قيد يتمثل في الالتزام بعدم المنافسة[7]، لا يكون مشروعا إلا باجتماع مجموعة من الشروط، التي تجد أساسها القانوني إما في عقد العمل المبرم بين الطرفين أو طبقا لما تقرره الاتفاقية الجماعية للعمل، مع مراعاة ما نص عليه القانون.

أولا: الأساس القانوني لشرط عدم المنافسة

إن مصدر الالتزام بعدم المنافسة أساسه اتفاقي، ذلك أن الالتزام القانوني بعدم المنافسة ينتهي بانتهاء عقد العمل[8]، الأمر الذي يفرض على صاحب العمل الاحتياط وتضمين عقد العمل شرطا يمنع العامل من منافسته بعد انتهاء مدة العمل بهدف حماية المؤسسة الاقتصادية من احتمالات من منافسة ضارة، ذلك أن العامل قد يستغل وبحكم تخصص عمله أسرار العمل لحسابه الخاص وضد المصالح الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

1- القانون:

تدخل المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات العمالية المقارنة، وألزم العامل بعدم منافسة صاحب العمل في مجال نشاطه إلا إذا كانت هناك اتفاق مبرم يجيز ذلك، فنص المادة السابعة من قانون علاقات العمل جاء عاما يقضي بعدم شرعية المنافسة أثناء قيام علاقة العمل، وليس بعد انتهائها، وهو نص لا يتعارض مع حرية العمل، واستنادا للمادة 07 المذكورة تعد منافسة غير مشروعة لصاحب العمل، قيام العامل بمزاولة نشاط آخر إلى جانب نشاطه الأصلي دون إعلام صاحب العمل.

---

[3] مهدي بخدة، المسؤولية العقدية في علاقات العمل، دراسة مقارنة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 3.

[4]Voir SERGE KAUDER, les différents aspects des clauses de non concurrence en France, mis a jour 2005.05.21, publié sur le site: http://www.juritel.com/Liste_des_chroniques-1090.html.

[5] J.PELISSIER, ASUPIOT, A .JEMMAUD, Droit du travail, précis dalloz, 20eme ed, 2001, p 255.

[6] - cassation, soc., 08-05-1967 n° 65-12.776.
- cassation, soc., 14-05-1992 n° 89-45.300.
- cassation, soc., 10-07-2002 n° 00-45.387.
cité par: Jean Pélissier, Lyon-Caen, Emmanuel Dockès, Les grands arrêts du droit du travail, 4e édition 2008, p. 240, site internet: http://actu.dalloz-etudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/FEVRIER_2012/GrandsArrets46.pdf

[7] همام محمد محمود زهران، المرجع السابق، ص 458.

[8] YUES ERRA, concurrence, Obligation de non concurrence, Répertoire c Sommercial, Dalloz, Mares 1996, p 6. Disponible sur le site: http://actu.dalloz-etudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/JANVIER2011/D2002.2941_Serra.pdf

وعلى خلاف المشرع الجزائري الذي اقتدى بنظيره الفرنسي، فإن التشريعات المقارنة الأخرى أكدت تحمل العامل لهذا الالتزام كالقانون المدني[1] وقانون العمل المصريين[2]، والقانون المدني الأردني[3]، وجعلته نافذا في حقه خلال فترة عمله، وبعد انتهائها.

2- العقد

القاعدة العامة أن العقد شريعة المتعاقدين، وأن لأطراف العقد أن يضعوا ما شاء لهم من الشروط التي ارتضوا عليها شريطة عدم مخالفتها للقانون، ومن بين هذه الشروط شرط عدم منافسة صاحب العمل من قبل العامل أثناء سريان عقد العمل وبعد انتهائه خلال المدة المحددة لشرط عدم المنافسة.

ويمكن تعريف الالتزام التعاقدي بعدم المنافسة على أنه "ذلك البند الذي يلتزم العامل بموجبه بعدم ممارسة أي نشاط من طبيعته إحداث منافسة مع الطرف المتعاقد الآخر خلال سريان العقد أو خلال مدة محددة من انقضائه"[4]، ويعرفه جانب من الفقه العربي على أنه " ذلك الالتزام الذي يحظر على العامل القيام بعمل لحسابه أو لحساب غيره في أوقات فراغه"[5]، ويسمى والالتزام بعدم المنافسة بواجب الوفاء، يمنع على العامل أن تكون له أثناء العقد، مصالح مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة منافسة، وأما بعد إنهاء العقد فإن الالتزام قد يبقى قائما إذا اتفق عليه في عقد العمل[6].

ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق هذا الاتفاق أنه يمثل قيد على حرية العمل، وشرط استثنائي وضع لمصلحة مشروعة لصاحب العمل، على أن لا يكون قيدا على حرية العامل في العمل وأن يمنع العامل عن العمل نتيجة هذا الشرط، أو ان يكون الهدف منه إجبار العامل على البقاء في العمل، وأن يكون للقضاء دور في تفسير الاتفاق تفسيرا ضيقا لمصلحة العامل[7].

3- الاتفاقيات الجماعية للعمل:

فالالتزام بعدم المنافسة قد يجد مصدره في القانون أو اتفاقات الأطراف، ويسمى في الحالة الأولى بعدم المنافسة تمييزا له عن الالتزام الاتفاقي بعدم المنافسة، ففي حالة غياب مثل هذا الشرط في عقد

---

[1] المادة 686 من قانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 المعدل والمتمم:": " إذا كان العمل الموكول إلى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل أو بالاطلاع على سر أعماله، كان للطرفين، أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد أن ينافس رب العمل".

[2] حضرت المادة 57 من قانون العمل المصري لسنة2003 رقم 12 المؤرخ في 2003/04/07 على العامل: " ...أن يقوم بنفسه أو بواسطة غيره... العمل سواء بأجر أو بدون أجر، إذا كان في قيامه بهذا العمل ما يخل بحسن أدائه لعمله، أو لا يتفق مع كرامة العامل، أو يمكن الغير أو يساعده على التعرف على أسرار المنشأة أو منافسة صاحب العمل"

[3] نص المادة 818 -1 من القانون المدني الأردني: «اذا كان العامل يقوم بعمل يسمح له بالاطلاع على اسرار العمل ومعرفة عملاء المنشأة جاز للطرفين ان يتفقا على الا يجوز للعامل ان ينافس صاحب العمل او يشترك في عمل ينافسه بعد انتهاء العقد"، القانون المدني الاردني رقم 1976/43، جريدة رسمية عدد 2645 الصادرة بتاريخ 1976/08/01.

[4] Geneviève Helleringer, Les clauses du contrats essai de typologie, iextenso Edition, Paris France, 2003, p 55

[5] مهدي بخدة، المرجع السابق، ص 162.

[6] عبد السلام ديب، المرجع السابق، ص 166.

[7] محمد خليل يوسف ابو بكر، التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل بين التشريع وأحكام القضاء، جامعة الزيتونة، الأردن، 2014، ص 458.

العمل يمكن الرجوع إلى الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية للعمل باعتبارها الاطار القانوني الأمثل لتنظيم شروط العمل والتشغيل، وفي هذه الحالة تعتبر الاتفاقية الجماعية أو الاتفاق الجماعي مصدرا لشرط عدم المنافسة بحيث تأخذ صورتين:

الصورة الأولى: اشتمال الاتفاقية الجماعية للعمل صراحة على شرط عدم المنافسة[1]، وإن كان هذا الشرط نادرا ما يتم تناوله بالتفصيل في هذه الاتفاقيات، إلا أن القضاء الفرنسي استقر في كثير من الحالات على وجوب تحمل العامل للالتزامات الواقعة على عاتقه بموجب الاتفاق أو الاتفاقية بذلك الالتزام بعدم المنافسة، حتى في مثل غياب أي إشارة إليها ضمن عقد العمل، شريطة إعلام العامل بوجود هذه الاتفاقية وضرورة اطلاعه على أحكامها[2].

الصورة الثانية: الاكتفاء بالإشارة إلى إمكانية إدراج شرط عدم المنافسة في عقد العمل، وفي هذه الحالة لا يكون الشرط نافذا في مواجهة العامل، إلا بنص صريح في عقد العمل، كما أن هذا الشرط قد يكون أحيانا شملا لكل العامل في المؤسسة، وأحيانا أخرى قد يشمل فئات معينة فقط من العمال لطبيعة مهامهم داخل المؤسسة وكذا المسؤولية المنوطة بهم، ومن تم فإن تمديد التزامات الشرط على باقي العمال الذين لا تشملهم أحكام الاتفاقية أو الاتفاق يكون باطلا[3].

ولا يمكن للعقد الجماعي اللاحق أن يفرض على العامل التزاما بعدم المنافسة، طالما أن عقد العمل لم يفرض هذا الشرط، وبالرغم أن القضاء الفرنسي حرص على تأكيد عدم جواز العمل انتقاص عقد العمل الجماعي من الحقوق التي قررها عقد العمل الفردي، إلا أن هذه المسألة خضعت فيما بعد إلى تطور لاحق[4]، حيث ظهر اتجاه حديث في القانون الفرنسيّ، ينادي بجواز نزول العامل عن حقوقه

---

[1] انظر على سبيل المثال المادة 05 من الاتفاقية الجماعية لقطاع المحروقات المبرمة في ابريل 1997، بين وزارة الطاقة والمناجم، والاتحادية الوطنية لعمال البترول والغاز والكيمياء التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، المسجلة بالمفتشية المركزية للعمل بتاريخ 16 أكتوبر 1997، وثيقة غير منشور، والمادتين 04 و05 من الاتفاقية الجماعية لقطاع الأشغال العمومية الكبرى، المبرمة سنة 1997، بين الشركة القابضة العمومية لإنجاز الأشغال الكبرى، والاتحادية الوطنية لعمال البناء والأشغال العمومية، والري التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، المسجلة بالمفتشية المركزية للعمل بتاريخ 14 سبتمبر 1997، وثيقة غير منشور، والمادتين 08 و09 و09 من الاتفاقية الجماعية لقطاع الصناعات الغذائية المبرمة في مارس 1997، بين الشركة القابضة العمومية للصناعات الغذائية القاعدية، والاتحادية الوطنية لعمال الصناعات الغذائية القاعدية التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، المسجلة بالمفتشية المركزية للعمل بتاريخ 11 أوت 1997، وثيقة غير منشورة، والمواد من 06 إلى 15 من الاتفاقية الجماعية لسونطراك المبرمة في نوفمبر 1994 والمسجلة بمفتشية العمل لبئر مراد رايس بتاريخ 12 ديسمبر 1994 تحت رقم 0113 والمودعة بكتابة اضبط محكمة بئر مراد رايس، بتاريخ 18 ديسمبر 1994، وثيقة غير منشورة، مشار اليهم في: أحمية سليمان، الاتفاقيات الجماعية للعمل كإطار لتنظيم علاقا العمل في التشريع الجزائري، أطروحة دكتورة في القانون، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2008، ص .261

[2] بوقطة فاطمة، المرجع الساق، ص 171.

[3] ديب محمد، المرجع السابق، ص .79

[4] Voir Cass, Soc, 10 mars 2004, N° **01-47350**, publié sur le site internet: https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?oldAction=rechJuriJudi&idTexte=JURITEXT000007473925&fastReqId=800361133&fastPos=1
- Voir également par ex:
- Cass, Soc, **4 juin 2008**, N° **04-40609,** Bulletin 2008,N° 123.

المقررة بعقد العمل الجماعي، للمحافظة على منصب عمله، على اعتبار أن المبالغة في قدسية النظام الحمائي، قد يكون سببا من أسباب البطالة، ويعيق نشاط المؤسسة في المنافسة.

4- المبادئ العامة للقانون:

حين يرتبط العامل بعقد عمل مع المؤسسة المستخدمة يبدو امتناعه عن ممارسة نشاط منافس لمصلحة مؤسسة أخرى أمراً ضرورياً، ولم يتولى التشريع النص صراحة على هذا المبدأ في قوانين العمل، ورغم هذا فقد أقر الفقه والقضاء بوجود التزام ضمني على العامل بعدم منافسة صاحب العمل طوال فترة تنفيذ العقد انطلاقا من مبدأ حسن النية.

في حالة خلو عقد العمل من أية مقتضيات تحظر على العامل منافسة صاحب العمل، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق إباحة هذا التصرف له، لان الالتزام بعدم منافسة العامل لصاحب العمل تستوجبه مقتضيات مبدأ حسن النية في تنفيذ عقد العمل، فلا يجوز للعامل – أثناء تنفيذ العمل – أن يعمل بعد انتهاء مواعيد العمل في عمل منافس لصاحب العمل سواء لحسابه الخاص، أو لحساب شخص آخر.[5]

فمبدأ حسن النية هو الأساس القانوني الذي يؤطر التزام العامل بالوفاء للمؤسسة عن طريق كتمان السر المهني وعدم المنافسة كالتزامين لهما طابع خاص باعتبارهما استثناء على مبدأ حرية العمل، يعتبر حسن النية مبدأً عاماً تقوم عليه مختلف الالتزامات التعاقدية، ويجد سنده في الشريعة الإسلامية، وكذا القوانين الوضعية[1] إلا أن أهمية هذا المبدأ تكمن في علاقات العمل، حيث يكون للاعتبار الشخصي دور هام في إبرام عقد العمل، فهذا الأخير من عقود الثقة التي تقوم على مبدأ حسن النية، سواء أثناء قيام علاقة العمل أو بعد انحلالها.[2]

ويجب وفقا لنص المادة 107 من القانون المدني تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وعقد العمل كأي عقد لآخر يخضع لهذه المبدأ، فيلتزم العامل بموجبه بتنفيذ التزامه اتجاه المؤسسة بأمانة وإخلاص، ولا شك أن مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود يفرض

- Cass, Soc., 27 février 2007, N° 05-44.984, Bulletin. 2007, N° 32.

[5] خديجة زايدة، المرجع السابق، ص 2.

[1] Article L. 1222-1 du droit travail français:« Le contrat de travail est exécuté de bonne foi »,
Article 1134 du droit civil français: « Les conventions légalement formées tiennent lieu de loi à ceux qui les ont faites. Elles ne peuvent être révoquées que de leur consentement mutuel, ou pour les causes que la loi autorise. Elles doivent être exécutées de bonne foi ».

[2] لقد تعددت وتنازعت الآراء الفقهية بشأن تحديد مفهوم مبد إ حسن النية، حيث هناك من أعطى مفهوما ذاتيا لهذا المبدأ، وهناك من أعطاه مفهوما موضوعيا، ومنهم من ألحقه بالنظام العام ،كما ألحقوه بالإنصاف، وهناك من أعطاه مفهوما مستقلا، كما قيل بأنه مبدأ قانوني عام، انظر: عبد المنعم موسى إبراهيم، حسن النية في العقود، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 83 وما بعدها

على العامل التزامات تبعية لا يحتاج لنص صريح للاحتجاج بها في مواجهة العامل، كالالتزام بعدم المنافسة والالتزام بالولاء لصاحب العمل[3] وهي التزامات ضرورية لتنفيذ العمل بأمانة وإخلاص[4].

ثانيا: شروط عدم المنافسة

إن مشروعية الالتزام بعدم المنافسة مقيدة بمجموعة من الشروط كرسها القضاء الفرنسي، حيث اتجهت محكمة النقض الفرنسية نحو افتراض المشروعية في شرط عدم المنافسة أصلا، وغير ذلك كاستثناء إذا جاء مقيدا لحرية العامل في العمل[5]، ثم عدلت عن هذا الموقف واعتبرت أن هذا الشرط لا يكتسب صفة المشروعية إلا إذا جاء ضمن الشروط المقيدة له، وذلك بموجب القرار المبدئي والتاريخي لمحكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ 2002/07/10، والذي جاء فيه:" إن شرط عدم المنافسة لا يمكن أن يكون مشروعا إلا إذا كان ضروريا لحماية مصلحة مشروعة للمؤسسة، محددا في الزمان والمكان

يأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل العامل ويتضمن تعويضا ماليا، هذه الشروط كلها مجتمعة إلزامية"[6]، وعليه وفي ظل غياب تنظيم قانوني لهذا الشروط من قبل التشريع الجزائري ستكون دراستنا له وفق التشريعات والاجتهاد القضائي المقارن.

1- المصلحة المشروعة والجدية للمستخدم في اشترط عدم المنافسة:

إن شرط عدم المنافسة قد وضع تحقيقا لحماية المصالح المشروعة لصاحب العمل من المنافسة التي قد يلجأ لها العمال مستغلين الأسرار التي قد يطلعون عليها أثناء مزاولتهم لعملهم، وهذا الشرط لا يكون كافيا للقول بأن العامل ارتكب منافسة غير مشروعة للمؤسسة المستخدمة إلا إذا تم إثبات حدوث ضرر أصاب هذه الأخيرة.

كما تم إقرار هذا المبدأ لضبط حرية المستخدم في إلزام العامل بعدم المنافسة في عقود العامل من خلال قرار لمحكمة النقض الفرنسية[1] الذي جاء فيه" أن المستخدم لا يمكن أن يلزم العامل بعدم منافسة في عقد العمل متى تبين نوعية الوظائف التي يشغلها العامل أنها لا تبرر الزامه بعدم المنافسة، ذلك أن هذه الوظائف من حيث طبيعتها لا تهدد مصالح المستخدم أو المؤسسة"، فيجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل العامل وذلك لمنع الاشتراطات التعسفية المدرجة في عقود العمل

---

[3] Rép. min. n° 12211, JO AN 24 août 1998: « L'obligation de loyauté interdit au salarié de développer, directement ou indirectement, pour son compte ou pour celui d'un tiers, tout acte de concurrence à l'encontre de l'entreprise qui l'emploie ».

[4] ديب محمد، المرجع السابق، ص 17.

[5] J.PELISSIER, ASUPIOT, A JEMMAUD, Op , cit, p 255, p287.

[6] Selon un arrêt de la chambre sociale du 10 juillet 2002 (n° 00-45.135, Salembier c/ SA la Mondiale), désormais une « clause de non-concurrence n'est licite que si elle est indispensable à la protection des intérêts légitimes de l'entreprise, limitée dans le temps et dans l'espace, qu'elle tient compte des spécificités de l'emploi du salarié et comporte l'obligation pour l'employeur de verser au salarié une contrepartie financière ces condition étant cumulatives».

[1] Cass. soc. 14-5-1992 n° 2041: RJS 6/92 n° 735.

والتي لا تضع في الحسبان نوع العمل المكلف به العامل، الذي يقتضي أن يكون على قدر من الكفاءة والتخصص والتجربة والذي يبرز وحده حقيقة وأهمية الأخطار الاقتصادية والتجارية لمزاولة أي عمل منافس، وهكذا اعتبرت محكمة النقض الفرنسية بالنسبة للعامل المكلف بالتنظيف المبرم لمدة 4 سنوات لا يعتبر شرطا ضروريا لا غنى عنه لحماية المصالح المشروعة للمؤسسة.

فالالتزام بعدم المنافسة يجب أن ينشأ من الضرورة وهي حماية المصالح التنافسية للمؤسسة، ولا يكون هذا إلا إذا كانت طبيعة الأعمال التي يقوم بها العامل من شأنها أن تهدد هذه المصالح، وبالتالي يجب أن يثبت المستخدم وجود خطر حقيقي مصدره العامل في إفشاء معلوماته ومعارف السرية التي اطلع عليها بموجب عمله[2]، ويرفض القضاء الفرنسي شرعية بنود عدم المنافسة المدرجة في عقود العمل الخاصة ب نادل مقهى أو عون تسويق أو سائق شاحنة متقاعد، وذلك لكون هؤلاء العمال من حيث تصنيفهم الوظيفي لا يطلعون عادة على معلومات ومعارف حساسة للمستخدم[3].

تتحقق مصلحة صاحب العمل إذا كان العمل الموكول للعامل يسمح بالاطلاع على أسرار صاحب العمل ومعرفة عملاء المؤسسة[5]، وعلة هذا الشرط أن صاحب العمل قد يخشى منافسة العامل له بعد انقضاء العمل[4]، إذ أن الالتزام الأخير لا يمنع العامل من استغلاله لحسابه الخاص[5]، أما إذا كان العمل الذي يؤديه العامل في المؤسسة لا يسمح له بالاطلاع على أسرار الصناعة والتجارة أو بالاتصال بالعملاء، فلا يكون لصاحب العمل مصلحة مشروعة في تقييد حرية العامل[6]، ومتى أدرج صاحب العمل في عقود مثل هؤلاء العمال شرط عدم المنافسة، كان الشرط باطلا لانعدام أي مصلحة جدية تبرر الحد من حرية العمل، وتأسيسا على مبدأ عدم جواز التعسف في استعمال الحق، لأن هذا الشرط يقصد به الإضرار بمصلحة العامل[7].

2- كمال أهلية العامل وقت إبرام عقد العمل:

يجب أن يكون العامل بالغا سن الرشد وقت إبرام عقد العمل الذي تضمن شرط عدم المنافسة حتى يدرك مدى خطورة الشرط على حريته، فالعامل يجب أن يكون كاملا الأهلية وفقا طبقا لنص المادة 40 من القانون المدني، لأن الأمر يتعلق بإبرام اتفاق يتضمن التزامه بعد منافسة صاحب العمل، أما المشرع المصري وبموجب المادة 686 الفقرة الثانية اشترط صراحة لصحة هذا الاتفاق أن يكون العامل بالغا سن الرشد، لما يشكله شرط عدم المنافسة من خطورة وقيد على حرية العمل وتأثيره على مورد

---

[2] حسين بن الشيخ، المرجع السابق، ص 68.

[3] Maeliss vincent, op.cit, p 23.

[5] المادة 19 من قانون العمل الأردني، المادة 181 من القانون المدني الاردني، والمادتين 686 و687 من القانون المدني المصري.

[4] محمد خليل يوسف أبو بكر، المرجع السابق، ص 463.

[5] محمد لبيب شنب، شرح قانون العمل، الطبعة الرابعة،، 1987، ص 159.

[6] محمد حسين منصور، شرح قانون العمل العماني، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص .282

[7] بن عزوز بن صابر، المرجع السابق، ص .163

رزق العامل مما يتطلب اشتراط المستوى الكامل من النضج والإدراك لإبرامه[8]، ولا يكفي أن يقبله ولي العامل أو وصيه نيابة عنه إذا كان قاصرا، ويجوز للعامل الذي لم يبلغ سن الرشد أن يتمسك ببطلان هذا الشرط، لأن الاتفاق الذي يتضمنه والذي يقضي بعدم المنافسة يكون قابلا للإبطال لمصلحة العامل[1]، والعبرة في تحقيق سن الرشد تكون بوقت إبرام الاتفاق بعدم المنافسة وليس بوقت دخوله مرحلة التنفيذ عند انتهاء عقد العمل، ويترتب على تخلف سن الرشد بطلان الاتفاق بعدم المنافسة دون أن يؤثر ذلك على عقد العمل الذي يظل صحيحا[2].

3- التعويض المالي للعامل:

تعتبر القرارات الثلاث[3] الصادرة عن محكمة النقض الفرنسية بتاريخ 10 جويلية 2002 المحدد لشروط صحة اتفاق عدم منافسة العامل لصاحب العمل هي أول من تضمن النص على ضرورة إلزام صاحب العمل بدفع مبلغ مالي كتعويض للعامل الذي يعد في وضعية عدم منافسة، وتعتبر هذه القرارات ذو أهمية بالغة لإلزامها المستخدم دفع تعويضا عن الفترة التي يلتزم فيها بعدم ممارسة نشاط ممارس له وإلا عد شرطا عدم المنافسة باطلا[4].

وتوالت الأحكام القضائية الفرنسية في هذا المجال، موفرة حماية أكبر للعامل، وقضت بأن تعويض العامل يبقى قائما في ذمة صاحب العمل بعد انقطاع علاقة العمل، وبغض النظر عن سببه، حتى ولو كان بالإرادة المنفردة للعامل كتقديمه الاستقالة[5]، أو دفعه بالمستخدم إلى إنهائها بارتكابه لخطأ جسيم[6]، كما أن مبلغ التعويض يجب تحديده قبل تحرير الشرط كذلك ألزمت محكمة النقض الفرنسية في قرار لاحق المستخدم بدفع التعويض المالي بعد انتهاء العقد، وليس أثناء علاقة العمل وتعود وقائع القضية بأن المستخدم اتفق مع العامل على أن يدفع له مبلغ مالي إضافي مدمج مع الأجر الشهري كتعويض مسبق عن فترة عدم المنافسة بعد انتهاء العقد، غير أن المحكمة اعتبرت أن التعويض يجب أن يدفع بعد نهاية العقد وليس أثناءه.

[8] همام محمد محمود زهران، المرجع السابق، ص 460.

[1] لبيب محمد شنب، المرجع السابق، ص 241.

[2] محمد حسين منصور، نفس المرجع، ص 283.

[3] (Cass. soc. 10 juillet 2002 n° 00-45135, Salembier c/ SA La Mondiale ; n° 00-45387, Barbier c/ SA Maine Agri et n° 99-43334 Moline et a. c/ Sté MSAS cargo international).

[4] حسين بن الشيخ، المرجع السابق، ص 70.

[5] Cass. soc, 25 janvier 2006, N° 04-43646. Bulletin 2006 V N° 25 p. 24. « La stipulation du contrat minorant la contrepartie financière en cas de démission »,
Cass. Soc. Société Comimob c/ Mme X., 25 janvier 2012, n° 10-11590, Bull. 2012 V, n° 20.

[6] Cass. Soc 22 mars 2006, N° 04-45546, Bulletin 2006 V N° 120 p 113,
Cass. Soc. Société Samse c/ Mme X., 8 avril 2010, n° 08-43056, Bull. 2010 V, n° 92.

فيما يحدد قرار آخر[7] لمحكمة النقض الفرنسية أن التعويض المالي يجب أن يكون جديا، وقضت على أن التعويض المالي التافه لا يختلف في شيء عن عدم تقديم التعويض أصلا، مما يترتب عنه عدم شرعية شرط عدم المنافس، وتعود وقائع هذه القضية إلى أن المستخدم نص في عقد العمل على أن للعامل الحق في تعويض مالي يقدر بعشر (1 من 10) الأجر السنوي للعامل وهو ما اعتبرته محكمة النقض الفرنسية تعويضا تافها لا يقوم به الالتزام.

إن القرارات المتعلقة بالتعويض المالي لاحظت تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة على مستوى الاجتهاد القضائي الفرنسي، الذي أكد أن التعويض المالي يكون مقابل القيود التي يفرضها شرط عدم المنافسة على حرية العامل في إيجاد عمل جديد[8].

4- عدم جواز اقتران شرط عدم المنافسة بشرط جزائي مبالغ فيه:

قد يضع صاحب العمل بموجب اتفاق عدم المنافسة شرطا جزائيا على العامل إذا ما قام بمنافسته كتعويض له عن الأضرار التي قد تصيبه جراء المنافسة، إلا أن المبالغة في هذا الشرط تجعله وسيلة ضغط لإجبار العامل على البقاء في خدمة صاحب العمل، ولقد تدخلت بعض التشريعات وأقرت بطلان شرط الجزائي فقط[1]، مع الإبقاء على شرط عدم المنافسة صحيحا عملا بالقواعد العامة[2] التي لا ترتب بطلان الالتزام التبعي جراء بطلان الالتزام الأصلي، فيما اتجهت تشريعات أخرى إلى إقرار بطلان شرط عدم المنافسة بأكمله في حالة المبالغة في الشرط الجزائي[3]، لما يتضمنه من إهدار للمصلحة الجدية والمشروعة لصاحب العمل وللنية المشتركة في جملته[4].

وللقضاة السلطة التقديرية في النظر في هذا الاتفاق المقيد لحرية العامل، والموازنة بين حرية العامل في العمل التي كفلها الدستور وبين حماية مصالح صاحب العمل الذي اتفق مع العامل على حمايتها[5]، ولقضاة الموضوع واسع النظر في الشروط الجزائية التي ضمنها صاحب العمل في الاتفاق المانع لمنافسته، وله الحق في أن يلغي أي شرط يجد فيه مبالغة أو يعدله[6] إلى الحد الذي يهتم بالغاية التي قصدها المشرع ورغب في حمايتها بالقانون.

---

[7] Les juges ont également précisé « qu'une contrepartie financière dérisoire à la clause de non-concurrence contenue dans un contrat de travail équivaut à une absence de contrepartie » Cass. Soc. Société Comasud c/ M. X., 15 novembre 2006, n° 04-46721, Bull. 2006 V, n° 341, p. 330.

[8] Louis Vogel, op.cit, , p 51.

[1] اكتفى المشرع الأردني بترتيب الشرط الجزائي فقط، أما شرط عدم المنافسة فيبقى صحيحا، وهذا طبقا لنص المادة 819 منه والتي جاء فيها" إذا اتفق الطرفان على تضمين العامل في حالة الإخلال بالامتناع عن المنافسة تضمينا مبالغا فيه بقصد إجباره على البقاء لدى صاحب العمل كان الشرط غير صحيح".

[2] المادة 104 من القانون المدني: " إذا كان العقد فيه شق منه باطل، أو قابل للإبطال، فهذا الشق وحده هو الذي يبطل، غلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشرط الذي وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله".

[3] مثل القانون اليمني المادة 799، والقانون العراقي المادة 911.

[4] همام محمد محمود زهران، المرجع السابق، ص 460.

[5] خديجة زيادة، المرجع السابق، ص 7.

[6] Louis Vogel, op.cit, p 110.

الفرع الثاني: حدود الالتزام بشرط عدم المنافسة

يجب أن يكون الالتزام بعدم المنافسة محدودا من حيث الزمان والمكان، فالبنود المطلقة تمس بحرية العامل، وهذا الشرط يعتبر من الشروط الكلاسيكية عند نظر القضاء الفرنسي في مدى مشروعية بنود عدم المنافسة، إذ جاء في قرار لمحكمة النقض الفرنسية في مارس 1928 أن "من الممكن للاتفاقات بين الأطراف أن تهدد فعلا حرية العمل والتجارة متى كانت تتضمن حظر دائم ومطلق، وبالتالي يجب أن تكون هذه الاتفاقيات محدودة من حيث الزمان والمكان.

1- حدود شرط عم المنافسة من حيث الزمان:

حماية المستخدمه التجارية لأسرار لا يبرر حرمان العامل لعمله لمدة زمنية دائمة أو مبالغ فيها، فينبغي أن يكون الشرط لمدة محدودة، وهي المدة الضرورية لحماية مصالح صاحب العمل المشروعة، فلا يجوز أن يكون المنع مؤبدا أو طوال حياة العامل[7]، ويرجع للقاضي سلطة تقدير مدى مناسبة مدة المنع وهي المدة المعقولة لمنع المنافسة على ضوء الظروف والملابسات المحيطة بالعمل[8]، حيث يتغير العملاء غالبا بعد مرور مدة معينة، وما يعتبر سر في وقت معين يشيع وينتشر بعد ذلك[9].

شرط عدم المنافسة يعتبر قيدا اتفاقيا على حرية العامل في العمل، ولم تترك بعض التشريعات العمالية إرادة الأطراف حرة في تقييد حرية العامل في العمل[10]، بل اشترطت لصحة الاتفاق على عدم المنافسة، أن يكون القيد مقصورا من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القدر الضروري لحماية مصالح صاحب العمل المشروعة[1]، فالمفهوم الزمني يعد تطبيقا لفكرة المصلحة في إدراج الشرط، فمصلحة صاحب العمل هي التي تبرر وجود الشرط، وهي التي تسند استمرار وجوده إلى فترة زمنية محددة.

ومن بين التشريعات التي تبنت معيارا جامدة في تحديد هذه المدة الزمنية، التشريع البلجيكي الذي حددها بسنة واحدة، وفي التشريع الألماني خمس سنوات، والتشريع الإيطالي بثلاث سنوات بالنسبة للعامل العادي وخمس سنوات للعامل الفني[2]، وسارت بعض التشريعات العربية على هذا النحو في تحديد المدة الزمنية لمنع المنافسة مثل قانون العمل القطري الذي حددها بسنتين، والقانون الليبي الذي حددها بخمس سنوات لمن تقلد منصب مدير وثلاث سنوات في الأحوال الأخرى[3].

---

[7] Geneviève Helleringer, , op.cit, p 64.

[8] محمد لبيب شنب، المرجع السابق، ص 208.

[9] محمد حسين منصور، نفس المرجع، ص 284.

[10] همام محمد محمود زهران، المرجع السابق، ص 461.

[1] المادة 686 من القانون المدني المصري.

[2] همام محمد محمود زهران، نفس المرجع، ص 462.

[3] ديب محمد، المرجع السابق، ص 94.

في حين لم تقيد بعض التشريعات هذا الالتزام من الناحية الزمنية شأن القانون المصري والأردني تاركين الأمر للقضاء للنظر في مدى التزام الشرط للقدر الذي تقتضيه مصلحة صاحب العمل، مستهديا في ذلك بظروف ووقائع كل دعوى[4]، ومن أهم ما يدخل في تقديره: مدة الخدمة التي قضاها العامل لدى صاحب العمل، المدة المعقولة لتجدد العملاء، حركة التطور في أساليب الإنتاج وفنونه، التكوين المهني والفني للعامل، القدر المتاح من الأنشطة للعامل.

فتقدير ما إذا كانت مدة المنع معقولة أم لا مسألة موضوعية تخضع للظروف المحيطة بالعمل، وهذا ما اعتمدت عليه محكمة تونس في حكمها الصادر بتاريخ 13 جانفي 2005 عندما اعتبرت إدراج شرط عدم المنافسة دون تقييد بمعايير من شأنها حماية مصالح العامل وجاء في حيثيات قرارها: "وحيث أن منع المدعي من العمل بكامل التراب الجمهورية ولمدة خمس سنوات سيحرمه من حقه في العمل الذي ضمنه له الدستور والميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للتشغيل رقم 122 المتعلقة بسياسة الاستخدام..."[5].

2- حدود شرط عدم المنافسة من حيث المكان:

يجب أن يقتصر منع العامل من المنافسة على مكان معين بذاته وهو المكان الذي يمتد إليه نشاط صاحب العمل، وعليه إذا كان المنع مطلقا كان الشرط باطلا[6]، غير أن نظرة القضاء الفرنسي التي كانت في مصلحة صاحب العمل دعت في ما مضى إلى التوسع في نطاق مشروعية القيود المفروضة على حرية العامل من حيث المكان، فقضى بمشروعية القيد المكاني شبه مطلق لعدم المنافسة خلال ثلاث سنوات في ثماني عشرة محافظة ويتعلق الأمر بشركة متعددة الجنسيات، بل وقضى بمشروعية القيد المكاني المطلق، لمنع العامل من مباشرة نشاطه من مكان قريب لمكان مباشرة صاحب العمل لنشاطه، بينما اعتبر ذات القيد المكاني مشروعا في حالة ما إذا أريد الاعتداء به لمنع العامل من مزاولة مهنته في مكان بعيد عن مكان مزاولة صاحب العمل لنشاطه بما لا يهدد مصالحه[7].

وعليه فتقدير النطاق المكاني الوارد في الشرط الاتفاقي بعدم المنافسة يتم بمقتضى معيار مرن بحسب ما تقتضيه المصلحة المشروعة للمؤسسة، فيضيق كلما كان الشرط مستوعبا للأنشطة التي تتضمن التخصص المهني الدقيق للعامل، ويتسع النطاق المكاني للحظر حين لا يشمل شرط عدم المنافسة كل أنواع العمل ذات التكوين المهني أو الفني للعامل[1].

---

[4] أغلب الاتفاقيات الجماعية بفرنسا تحدد الحد الأقصى لمدة شرط عدم المنافسة بعشر سنوات.

[5] الحكم الصادر عن محكمة تونس الابتدائية بتاريخ 2005/01/13، تحت رقم 39131، مذكور في: علي جلولي، القضاء الشغلي في تونس، دائرة الشغل، متاح على الموقع الأتي: http://alijellouli.net/recherches-en-ligne/conseil-de-prud-hom

[6] Cass. Soc. Société Dent Wizard c/ M. X., 13 juillet 2005, n° 03-45586, non publié au Bull.
- Cass. Soc. Société Alma Consulting Group c/ M. X., 15 décembre 2009, n° 08-44847, non publié au Bull.
- Cass. Soc. Société Lypsis c/ M. X. et société Effi, 23 octobre 2013, n° 12-16050, non publié au Bull.

[7] علي يحي آل زمانان، المرجع السابق، ص 97.

[1] Maeliss vincent, op.cit, p, p 26.

بل وذهب القضاء الأردني إلى الأخذ بامتداد مصلحة صاحب العمل المشروعة إلى خارج الإقليم، حيث قضت محكمة التمييز الأردنية في قرارها الصادر في 07 أوت 2004 أن العامل إذا عمل مديرا لشركة أو مسؤولا وكان نشاطها يمتد إلى دول خارج الإقليم، وكان مطلعا على عملاء الشركة وأسرارهما فإن من حق صاحب العمل اشتراط المنع من حيث المكان إلى مكان النشاط أو امتداد نشاط هذه الشركة خارج الإقليم[2].

3- حدود شرط عدم المنافسة من حيث نوعية النشاط:

شرط عدم المنافسة كالتزام يقع على العامل وفاءا للمؤسسة المستخدمة يجب أن يكون مقيدا بعمل معين يدخل في النشاط الأصلي أو الأعمال المرتبطة لمصلحة المؤسسة[3]، أما الأعمال التي لا تدخل في مهنة أو حرفة صاحب العمل، فلا يؤدي قيام العامل بها إلى منافسة صاحب العمل، وعليه فالاتفاق على حرمان العامل بعد انتهاء عقده من العمل يقع باطلا[4].

وذهب القضاء الفرنسي إلى حد إقرار عدم مشروعية مباشرة العامل لأنشطة قريبة من نشاط صاحب العمل والتي تؤثر مباشرة على مصلحة صاحب العمل، من قبيل ذلك القضاء مشروعية منع الممثل التجاري ليس فقط من مباشرة مهنته، وإنما منعه من كل عمل يمكنه من اجتذاب عملاء صاحب العمل السابق[5]، لكن اقتصار القضاء الفرنسي في تقدير مشروعية عدم المنافسة على النظر للشرط في ضوء ما تقتضيه مصلحة صاحب العمل يغير أخذ في الاعتبار ما قد يمثله ذلك من مساس بحرية العامل في العمل، أدى بالقضاء الفرنسي إلى الحكم بمشروعية شرط المنافسة رغم تقييده العامل من مباشرة مهنته الأصلية[6] في نطاق مكاني مطلق لمدة محددة، مع السماح له بممارسة أنشطة أخرى غير موجودة بالدولة، حيث يمكن أن يؤدي شرط عدم المنافسة بالعامل إلى الهجرة خارج الدولة للبحث عن عمل.

ولقد ساهم إدخال المعيار الشخصي للعامل في تخفيف حدة هذا الشرط، ترتب عنه القضاء بأن صحة الشرط تقتضي أن يترك للعامل قدرة ممارسة نشاط مهني بطريقة طبيعية، والبحث في ما إذ كان منع العامل من المنافسة يضعه أمام استحالة ممارسة مهنته، لا سيما وأن حرية العمل هي من

---

[2] قرار محكمة التمييز الأردنية رقم 2014/1299 الصادر بتاريخ 2014/08/07 والذي جاء فيه:" أن شرط المنع جاء فيه حق القيام بأية أعمال منافسة لأعمال المدعية سواء لحساب ها أو لحساب الغير أو بالاشتراك مع الغير طيلة مدة سريان العقد ولمدة سنة تلي انتهاءه، وذلك في المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر والسعودية والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان واليمن وسوريا وفلسطين- وأن لا يستخدم ما كان تحت يده من معلومات أو عناوين أو علاقات تعود للمدعية، وبعدم الاتصال مع أي من زبائن المدعية طيلة هذه المدة"، مذكور في محمد خليل يوسف أبو بكر، المرجع السابق، ص 465.

[3] محمد سعيد بناني، قانون الشغل بالمغرب، علاقات الشغل المغربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 2007، ص .539

[4] همام محمد محمود زهران، نفس المرجع، ص 466.

[5] فإذا تضمن عقد العمل شرطا بمقتضاه التزم العامل بعدم منافسة صاحب العمل في كافة الأعمال حتى تلك التي لا يباشرها صاحب العمل وقع هذا الشرط باطلا، دون ان يترتب على ذلك بطلان عقد العمل نفسه.

[6] همام محمد محمود زهران، نفس المرجع، ص 468.

الحريات الأساسية التي لا يجوز التنازل عنها، وقد ذهب الفقه إلى اعتبار أن القاضي في مراقبته لصحة شرط عدم المنافسة لا يقتصر على التحقق من عدم تجاوزه لما تقتضيه المصلحة المشروعة لصاحب العمل، بل أيضا أنه لا يستغرق حرية العامل في العمل أو يهدد مستقبله الاقتصادي بما ينافي العدالة.

إذا توفرت شروط مشروعية الالتزام بعدم المنافسة، فما هي الآثار المترتبة عليه سواء بتجاوزه ما تقتضيه مصلحة صاحب العمل أو باستغراقه لحرية العامل في العمل؟

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على تطبيق شرط عدم المنافسة

إذا توافرت الشروط القانونية في الاتفاق على المنع من المنافسة، فإن هذا الاتفاق يكون صحيحا وملزما للعامل ويتعين عليه الالتزام به والعمل بمقتضاه، والامتناع أن ممارسة المهنة بوصفه عاملا أو شريكا أو صاحب عمل، أما في حالة مخالفته فإنه تترتب آثار على العقد، وأطراف العقد.

الفرع الأول: أثار الالتزام بعدم المنافسة على العقد

يمثل إخلال العامل بالتزامه بعدم المنافسة خطأ منه يجعل الإبقاء على علاقة العمل أمرا مستحيلا، ويعتبر القضاء الفرنسي هذا الخطأ خطأ فادحا يجيز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل دون مراعاة لمهلة الإخطار ودون تعويض[1]، وفي أحوال أخرى ينعته بالخطأ الجسيم ويسمح بصاحب العمل بناء عليه بالحصول على تعويض عن الأضرار التي تصيبه جراء ذلك طالما أن إخلال العامل بالتزامه بالأمانة والإخلاص كشف عن نيته في الإضرار بصاحب العمل، فالعامل الذي ينشئ خلال سريان عقد عمله مؤسسة يقوم نشاطها الفعلي على تضييع المنتج الرئيسي الذي ينتجه صاحب العمل الذي قام بإجراء دراسات صناعية وتجارية حوله، وكان العامل قد شارك في هذه الدراسات قبل إنشاء مؤسسته، فإنه بذلك يرتكب خطأ جسيما، كما يمكن لصاحب العمل أن يطالب العامل بتعويضه عن الأضرار التي أصابته جراء تحويل هذا الأخير لعملاء صاحب العمل إلى مشروع آخر، ولا يشفع للعامل تقديمه الاستقالة كنوع من الاعتذار عن خطئه لصاحب العمل. هذا ويعتبر المشرع الجزائري عدم امتثال العامل للشرط الاتفاقي بعدم المنافسة بالخطأ الجسيم الذي يسمح صاحب العمل بتسريحه.

الفرع الثاني: آثار الالتزام بعدم المنافسة على المتعاقدين

إذا توافرت للاتفاق على عدم المنافسة كافة الشروط القانونية، انعقد الاتفاق صحيحا، وصار ملزما للعامل في حدود مضمون الاتفاق، أما في حالة إخلال بهذا الالتزام فإنه يرتب آثارا في ذمة المتعاقدين.

1- آثار الالتزام بعدم المنافسة على العامل:

إذا كان الأصل هو التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل تنفيذا للاتفاق المبرم بينهما، إلا أن يرد على هذا الأصل استثناءات يجوز للعامل من خلالهما التحلل من الالتزام بعدم المنافسة رغم استيفائه للشروط القانونية، ويحق للعامل أن ينافس صاحب العمل، تتمثل هذه الحالات في مايلي:

[1] Soc. 10 juillet 1990: JCP G 1990, IV, p.342

- **فسخ صاحب العمل العقد أو رفض تجديده دون خطأ من العامل:**

إذا كان العقد محدد المدة وفسخه صاحب العمل قبل انقضاء مدته دون أن يقع من العامل ما يبرر الفسخ، أو كان العقد غير محدد المدة وأنهاه صاحب العمل بإرادته المنفردة، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك بالاتفاق المانع من المنافسة[2] سواء كان الإنهاء مشروعا لتوافر مبرراته أو تعسفيا، ما دام لم يقع من العامل ما يبرر هذا الانتهاء[3]، والقول بغير ذلك فيه إهدار لمصلحة العامل، حيث أن صاحب العمل يمنع عنه مورد رزقه مستخدما حريته في العمل[4]، وعليه يتحلل العامل من هذا الاتفاق دون أن يتعرض لأي جزاء.

- **وقوع من صاحب العمل ما يبرر فسخ العامل للعقد:**

إذا وقع من صاحب العمل ما يبرر فسخ العامل للعقد، كما لو امتنع عن الوفاء بالتزاماته أو كلف العامل بعمل غير متفق عليه في العقد في غير حالات الضرورة، لأن صاحب العمل يكون هو الذي دفع العامل لفسخ العقد من خلال تصرفه الخاطئ لذا عامله القانون بنقيض قصده حين قرر حرمانه من التمسك بالاتفاق المانع من المنافسة[1].

2- آثار الالتزام بعدم المنافسة على صاحب العمل:

أن الالتزام بعدم المنافسة له طبيعة استثنائية حيث يخالف مبدأ حرية العمل وحرية التجارة والصناعة، لذا فإنه لا يقوم ويرتب آثاره إلا إذا كشف الاتفاق بوضوح عن قصد المتعاقدين منه، فإذا أخل العامل بالتزامه بعدم المنافسة كان مسؤولا قبل صاحب العمل مسؤولية عقدية، ويجوز لهذا الأخير أن يطالبه بالتعويض عن الضرر الذي لحقه نتيجة إخلاله به، ويقدر التعويض وفقا للقواعد العامة في تقديره، ويجوز الحكم بالتنفيذ العيني متى كان ممكنا، كغلق المؤسسة المقامة بالمخالفة للشرط[12]، أو بطلب إنهاء علاقة عمله لدى صاحب عمل منافس، وللقاضي في سبيل ذلك تحقيق ذلك باستخدام الغرامة التهديدية[3]،وإذا كان الاتفاق يتضمن شرطا جزائي لصاحب العمل أن يطالب بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية على أساس ما لحقه من ضرر وما فاته من كسب استنادا إلى المسؤولية العقدية.

وتقوم المسؤولية كذلك قبل صاحب العمل الجديد الذي يستخدم العامل رغم علمه بشرط عدم المنافسة، وتكون المسؤولية هنا تقصيرية فيلتزم بالتعويض بعد إثبات خطئه ويتحقق ذلك بثبوت

---

[2] علي يحي آل زمانان، المرجع السابق، ص 104-105.

[3] محمد لبيب شنب، المرجع السابق، ص 213.

[4] همام محمد محمود زهران، نفس المرجع، ص 477

[1] محمد لبيب شنب، نفس المرجع، ص 214،

[2] محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 28

[3] همام محمد محمود زهران، نفس المرجع، ص 470.

علمه عند التعاقد مع العامل بأنه ملتزم بعدم المنافسة، ويقتصر الأمر على التعويض دون الحكم ببطلان العقد، والقاضي يقيم النظرة الإجمالية لعناصر شرط عدم المنافسة في مجموعها.

المبحث الثاني: القيود الواردة على حق العامل في المنافسة

إن المستخدم وهو يستثمر أموال المؤسسة في تكوين وتأطير العمال، لا يمكنه احتكار العنصر البشري، بشكل دائم لمصلحة مؤسسته في ظل حركيات العمال المتزايدة في الاقتصاد الحديث[1]، وبما أن حركية العامل أصبحت حقيقة واقعة، فإن المؤسسات من خلال بند عدم المنافسة تعمل على التقليل من سلبيات حركية العمال خصوصا المؤسسات المنافسة. إلا إن تضمين شرط عدم المنافسة في عقد العمل والذي يمنع العامل من ممارسة نشاط مماثل لنشاط المؤسسة المستخدمة يجد مبرره في عدة اعتبارات، منها أن العامل بحكم عمله لدى المستخدم يتمكن من الاطلاع على أسرار العمل وتوطيد العلاقات بعملاء المؤسسة الأمر الذي يغريه إن ترك المستخدم للاستفادة من مشروع خاص وذلك على حساب المصالح الاقتصادية للمؤسسة (المطلب الأول)، كما أن العامل بعد انتهاء عقد عمله يسترد كامل حريته في أن يمارس النشاط المهني سواء بالتعاقد مع مستخدم آخر، أو بإقامة مؤسسة يديرها لحسابه الخاص، ومقابل هذه الاعتبارات التي تمليها مصلحة المستخدم هناك اعتبارات تتعلق بمصلحة العمال من حيث أن حرية العمل مبدأ دستوري يكفل للفرد حرية اختيار نوع العمل ومكانه والمتعاقد الذي يناسبه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ارتباط المنافسة بإفشاء الأسرار المهنية

إن حرية العامل في المنافسة تتقيد بما تفرضه بعض القواعد الخاصة بحماية الأسرار الصناعية والتجارية لأن اطلاع العامل على أسرار المؤسسة قد يؤدي إلى استغلالها لمصلحته الخاصة وذلك بإنشاء مؤسسة تمارس نفس نشاط المؤسسة المشغلة، أو من خلال العمل لدى مؤسسة منافسة، لذا يلتجأ أغلب المستخدمين وخاصة إلى إدراج شرط عدم المنافسة في عقود العمل.

ويعتبر كمبرر قيد التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل، بالإضافة إلى حسن النية في تنفيذ العقود واحترام شريعة المتعاقدين، الحفاظ على أسرار العمل الذي يعمل به العامل، فالعامل يمكنه أن يطلع خلال فترة عمله على أسرار العمل المكلف به، وأن يتعرف على زبائن العمل، مما يشكل تهديد لمصلحة صاحب العمل والإضرار بالمؤسسة الاقتصادية التي كان يعمل بها العامل[1].

الفرع الأول: منافسة العامل لصاحب العمل عن طريق كشف الأسرار المهنية

إن العامل وبحكم علاقة العمل يمكنه الوقوف على أسرار العمل، هذه الأسرار التي من شأنها أن تخلق منافسة شديدة في حالة الاطلاع عليها من قبل منافسين آخرين، ولهذا فالعامل ملزم بالحفاظ

---

[1] Chritian Bessy, L'usage des clauses de non-concurrence dans les contrats de travail Dans Revue d'économie industrielle, 2009, p 12.

[1] خديجة زايدة، التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل، دنيا الوطن، 2013، بحث منشور في الموقع الإلكتروني الاتي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/03/28/289540.html

على هذه الأسرار خلال قيام علاقة العمل وبعد انقضائها لمدة معينة تكون قد زالت عن هذه المعلومات صفة السرية، بأن تظهر طرق عمل جديدة، أو انتشار وشيوع هذه الأسرار نتيجة التطور، لكن العامل يمكن له أن يستعمل هذه الأسرار لأهداف شخصية من خلال إنشاء مشروع شخصي قد يكون منافسا لمستخدمه وهنا يظهر مفهوم المنافسة في إطار علاقة العمل، حيث أن العامل مقيد بالتزام تشريعي بعدم المنافسة[2].

اتفقت التشريعات العمالية المقارنة على ضرورة التزام العامل بحفظ أسرار العمل[3]، أو المعلومات والوثائق التي يطلع عليها أثناء تنفيذ العمل وعدم الاطلاع عليها أو حيازتها[4]، وعلى كل معلومة من شأنها أن تستغل من طرف المنافس استغلالا تترتب عنه الخسارة لصاحب العمل[1]، نظرا للعلاقة التي ينشئها عقد العمل والتي تقوم في الغالب على ثقة المستخدم في عامله، هذه الثقة التي توجب عليه الالتزام بالمحافظة على أسرار المؤسسة التي يعمل بها والتي أمكن له الاطلاع عليها بسبب العمل[2]، لذلك اعتبر المشرع الجزائري المحافظة على الأسرار المهنية وعدم اعفائه من الالتزامات الجوهرية التي تقع على العامل، وهذا الالتزام لا يعدو أن يكون تطبيقا لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، حيث جاء في نص المادة السابعة الفقرة 8 على أنه" لا يفشوا المعلومات المهنية المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية أو أساليب الصنع وطرق التنظيم، وبصفة عامة مضمون الوثائق الداخلية الخاصة بالهيئة المستخدمة، إلا إذا فرضها القانون أو طلبتها السلطة السلمية".

ولقد استهدفت التشريعات من خلال فرض هذا الشرط لمنع التحايل من جانب العامل الذي قد يتخذ صورة الإسراع في إنهاء عقد العمل ليتمكن من بيع الأسرار لصاحب عمل منافس[1]، لأن الالتزام بالاحتفاظ بالأسرار المهنية لا يقتصر على مدة العمل فقط، وإنما يظل ساريا حتى بعد انقضاء العقد. فالعامل ملزم بعدم إفشاء الأسرار المهنية للغير سواء كان شخصا أو مؤسسة بمقابل أو بغير مقابل لما تسرب أسرار العمل من أضرار بمصلحة المؤسسة من اطلاع المنافسين على أسرارها أو ما من شأنه زعزعة الثقة فيها.

---

[2] Louis Vogel, Les clauses de confidentialité et de non-concurrence dans les contrats français et américains, Mémoire de Master, Droit Européen Comparé, Institut de Droit Comparé, Université Paris II Panthéon-Assas, 2014-2015, p 06.

[3] يعتبر سر مهني "كل ما توصل إليه العامل من خلال عمله أو بمناسبته ويتكتم عليه حفاظا على مصلحة المؤسسة، وحسن سيرها كما هو الحال بالنسبة لظروف الإنتاج وطريقة العامل والمواد المستخدمة ومقاديرها ومصادر المواد الخام ومعاملات المحل والعملاء واتصالاته سواء كانت سرية بطبيعتها أو وفقا لتعليمات صاحب العمل"، همام محمد محمود زهران، قانون العمل، عقد العمل الفردي، دار المطبوعات الجامعية، 1998، ص 453.

[4] بشير هدفي، الوجيز في علاقات العمل الفردية والجماعية، دار ريحانة للكتاب، الجزائر، 2006، ص 84.

[1] عبد السلام ديب، قانون العمل والتحولات الاقتصادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 166.

[2] عبد اللطيف خالفي، الوسيط في مدونة الشغل، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المطبعة والوراقة الوطنية، 2007، ص .416

[1] علي يحي آل زمانان، التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل، دراسة مقارنة في القانون المصري والسعودي، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2004، ص 62.

ويذهب بعض الفقهاء إلى اشتراط أن يتحقق للمعلومات التي يفشيها العامل وصف السر الصناعي بالمعنى الكامل، وبالتالي يتعين أن يكون بصدد طريقة صناعية تحقق مصلحة عملية أو تجارية تطبقها صناعة ما ويحرص صاحب العمل على إخفائها عن منافسيه الذين لم يكونوا ليعرفوها قبل الكشف عنها، كما أوجب الفقه التمييز بين السر المهني وبين ما يكتسبه العامل من خبرة مهنية[2]، فللعامل الحق في الحالة الأخيرة استغلال خبراته سواء لحسابه أو لحساب غيره بعد ترك العمل، كما أن الالتزام بالسر المهني لا يحول وبين استخدام ما اكتشف من أسرار أثناء العمل لمصلحة نفسه بعد انقضاء العقد ما لم تكن هذه الأسرار متضمنة اختراعا أو اكتشافا مسجلا باسم صاحب العمل وله وحده استغلاله[3]، وما لم يكن العامل قد التزم بشرط عدم المنافسة[4].

على غرار باقي التشريعات المقارنة[5]، اعتبر المشرع الجزائري إخلال العامل بالتزام المحافظة على الأسرار المهنية خطأ مهنيا يستوجب التسريح[6]، وإذا كان الأجير مسؤولا من الناحية المدنية عن إفشاء أسرار المؤسسة المستخدمة إذ نجم عن ذلك ضرر للمؤسسة، وإذا تعلق الأمر بمؤسسة ذات طابع صناعي[1] فإن عدم احترامه لهذا الالتزام لا يثير فقط مسؤوليته المدنية، وإنما أيضا مسؤوليته الجنائية.

الفرع الثاني: منافسة العامل لصاحب العمل عن طريق كشف معلومات لا تستجيب لوصف الأسرار المهنية

كرس القضاء الفرنسي حماية لصاحب العمل من منافسة عامله في الحالة التي يساهم فيها هذا الأخير بالكشف عن معلومات لا تستجيب لوصف الأسرار الصناعية بالمعنى الدقيق، محملا العامل المسؤولية على أساس خيانة الأمانة، فقضى بأن تأسيس سكريتير تجاري لشركة منافسة مع آخرين بعد تركه العمل بالشركة التي كان يعمل بها، وتقديمه للشركة الجديدة معلومات هامة عن عملاء صاحب العمل السابق وعن أسعار البيع والشراء، يعد إخلالا بحكم الثقة التي أولاه إياها صاحب العمل، وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية هذا الاتجاه وذهبت إلى ان الالتزام بعدم المنافسة يظل ساريا فترة وقف عقد العمل أيضاً، كما قضى أيضا بأنه بالرغم من عدم مسؤولية العامل عن إفشاء أسرار صناعية بالمعنى الدقيق، فإن قيامه بالكشف عن الأساليب الصناعية لدى صاحب العمل

---

[2] Louis Vogel, op.cit, p 28.

[3] صلاح محمد أحمد دياب، التزام العامل بالأمانة والإخلاص في علاقات العمل الفردية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 115.

[4] الياس يوسف، الوجيز في شرح قانون العمل، الراصفة، 1988-1989، ص 68.

[5] المدة 96 فقرة 6 من قانون العمل المصري، المادة 61 فقرة 6 من قانون العمل الاردني، المادة 39 فقرة 3 من مدونة الشغل المغربية.

[6] المادة 73 فقرة 2 من قانون 11/90 المتعلق علاقات العمل: " يتم التسريح التأديبي في حالة ارتكاب العامل أخطاء جسيمة....وتعتبر على الخصوص أخطاء جسيمة – إذا أفضى معلومات مهنية تتعلق بالتقنيات والتكنولوجيا وطرق الصنع والتنظيم أو وثائق داخلية للهيئة المستخدمة، إلا إذا أذنت السلطة السلمية بها أو أجازها القانون".

[1] عبد اللطيف خالفي، المرجع السابق، ص 417.

السابق لصالح صاحب عمل منافس يكون في حد ذاته عدم لياقة ترقى إلى حد الخطأ الموجب للمسؤولية المدنية[8] .

وتثير المسائلة المدنية المترتبة عن إفشاء الأسرار المهنية صعوبات في الحالات التي يكون فيها المدعي وسيطا تجاريا، فهذا الأخير يؤدي عمله لحساب صاحب عمل واحد، مقابل أجر ثابت، فقد يقوم بالعمل لحساب جملة من أصحاب الأعمال لقاء عمولة يحصل عليها من كل منهم، في ظل علاقة تتراخى فيها رابطة التبعية وتختفي بمقتضاها صفة رابطة العمل[1]، وتتخذ وضيعة الوسيط صورتين:

الصورة الأولى: تتعلق بحالة الوسيط الذي تتحقق فيه صفة العامل بالمعنى الصحيح، فإنه يسترد حريته وفقا للقواعد العامة، ويلتزم بذات القيود التي توجبها تلك القواعد، وبالتالي له أن يمارس حريته في الاتصال بعملاء صاحب العمل السابق، غير أن مسائلته المدنية تظل ممكنة عن أخطائه التي تجره إلى المنافسة غير المشروعة[2] مثل حالة تردد العامل على أماكن وعملاء يمثلون نطاق نشاط صاحب العمل السابق بناءا على معلومات ما كان العامل ليحصل عليها لولا ثقة صاحب العمل السابق.

أما الصورة الثانية فهي حالة الوسيط الذي يمارس نشاطه على وجه الاستقلال لحساب أكثر من صاحب عمل فإن ما يترتب عليه من منافسة ضارة يجد أساسه في خيانة الأمانة أو عدم اللياقة المكونين للخطأ المدني، فتعامل صاحب العمل مع وسيط يمارس نشاطه بصفة مستقلة لحساب أكثر من شخص يفترض غالبا أن يقوم هذا الوسيط بالتعامل مع أصحاب أعمال منافسين لما يتمتع به من حرية في عدم الالتزام بخدمة أي أحد من هم على حساب الآخرين.[3]

المطلب الثاني: ممارسة العامل لنفس نشاط المؤسسة الاقتصادية

إن حرمان العمل من المنافسة قد يحرمه من مهنته الطبيعية، فلابد أن تكون شروط عدم المنافسة ملائمة للحدود المتعلقة بالمهنة والمدة بما يتوافق والسماح للعامل بإمكانية العمل إذ لا ينبغي لها أن تحرم العامل من ممارسة نشاط موافق لتجربته وتكوينه.

والمستخدم من خلال النص على بند عدم المنافسة في عقود العمل، إنما يهدف إلى حماية المؤسسة من العمال الحاليين والسابقين الذين قد ينقلون خبراتهم سواء إلى مؤسسات منافسة قائمة أو أن

---

[8] LYON-CAEN, G. PELISSIER J. et SUPIOT .A , droit du travail, *Droit du travail*, Dalloz, 18ème éd. 1998, p 82.

[1] علي يحي آل زمانان، المرجع السابق، ص 71.

[2] المواد 6، 7، 11 من الأمر 03-03 المؤرخ في 2003/06/19 المتعلق بقانون المنافسة، ج.ر عدد 43 سنة 2003 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 12/08 المؤرخ في 2008/06/25، ج.ر عدد 36 لسنة 2008، وبالقانون رقم 05/10 المؤرخ في 2010/08/15، ج.ر عدد 46لسنة 2010، حي ورد في نص المادة السادسة منه" تحضر الممارسات الأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في سوق جوهري منه.

[3] Cité par: LYON-CAEN G., PELISSIER J. et SUPIOT A , op.cit, p.291

يؤسسوا بأنفسهم مشاريعهم المستقلة مستفيدين من الخبرة والمعارف المكتسبة[4] سواء أثناء سريان عقد العمل (الفرع الأول)، أو بعد انتهاء عقد العمل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أثناء سريان عقد العمل

تدخل المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات العمالية المقارنة، وألزم العامل بعدم منافسة صاحب العمل في مجال نشاطه إلا إذا كانت هناك اتفاق مبرم يجيز ذلك[5]، فنص المادة 7 من قانون علاقات العمل جاء عاما يقضي بعدم شرعية المنافسة أثناء قيام علاقة العمل، وليس بعد انتهائها، وهو نص لا يتعارض مع حرية العمل[6]، على خلاف ذلك منح المشرع المصري للطرفين الاتفاق على عدم المنافسة حتى بعد انتهاء علاقة العمل[7].

فقانون العمل الجزائري قام باقتصار شرط عدم المنافسة أثناء قيام علاقة العمل فحسب، دون امتداد أثره إلى ما بعد انتهاء علاقة العمل[11]، وطبقا المادة للسابعة منه تعد منافسة غير مشروعة لصاحب العمل قيام العامل بمزاولة عمل ماثل لنشاط المؤسسة، أو نشاط آخر إلى جانب نشاطه الأصلي في أوقات الفراغ دون إعلام صاحب العمل، وضمان موافقته، لتأثير ذلك على مردودية العامل، وكذا إمكانية كشف أسرار العمل.

فحين أن قانون العمل المصري وبموجب النص الصريح للمادة 56 منه يحضر على العامل ممارسة نشاط مماثل للنشاط الذي يمارسه صاحب العمل أثناء مدة سريان عقده أو بالاشتراك في نشاط من هذا القبيل سواء بصفته شريكا أو عاملا، غير الإشكال المطروح هو ما مدى مشروعية اشتغال العامل عند مستخدم آخر أو لحسابه الخاص أثناء أوقات الفراغ؟

فالمبدأ أن العامل له حرية العمل في أوقات الفراغ لكن شريطة أ ن تكون حريته مقيدة بألا يكون عمله الجديد منافسا لعمل مستخدمه، أو كان من شأنه أن يحول زبناء المستخدم عن التعامل مع هذا الأخير، كما أنه يقتضي تنفيذ عقد العمل بحسن نية التزام العامل بالمحافظة على أسرار المؤسسة وعدم منافسة العامل لمستخدمه من خلال العمل لدى مستخدم منافس أثناء وقت الفراغ.

---

[4] حسين بن الشيخ، الحماية القانونية للمعلومات والمعارف السرية في ضوء التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجيستر في الملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 66.

[5] المادة 7 من القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل تنص: " يخضع العمال في إطار علاقات العمل للواجبات الأساسية التالية: - ألا تكون لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة أو شركة منافسة أو زبونة أو مقاولة من الباطن، إلا إذا كان هناك اتفاق مع المستخدم...".

[6] بن عزوز بن صابر، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، 159.

[7] المادة 686 من قانون العمل المصري،:" إذا كان العمل الموكل ألى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل، أو الاطلاع على سر أعماله، كان للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء عقد العمل أن ينافس رب العمل، ولا يشترك في أي مشروع يقوم بمنافسته".

[1] بشير هدفي، المرجع السابق، ص 87..

وتجدر الإشارة أن القضاء الفرنسي قد وسع من نطاق شرط عدم المنافسة، بحيث يفرض على العامل أن لا ينافس صاحب العمل أثناء مرحلة تنفيذ العقد حتى ولو لم ينص على الشرط في العقد وفي هذا الصدد جاء في قرار لمحكمة الاستئناف بتولوز الصادر بتاريخ 07 ماي 1998 ما يلي: " أن العامل ملزم أثناء مرحلة تنفيذ عقد العمل بواجب الإخلاص تجاه صاحب العمل ولا يمكن له أن يمارس نشاطا منافسا ولو في غياب شرط صريح خاص في العقد". وتقر المحاكم عموما بشرعية الالتزام بعدم المنافسة رغم أن بعض الفقهاء يرى فيها مساسا بحرية العمل، ولا يمكن من ناحية أخرى القبول بإلحاق الضرر بصاحب العمل من خلال النشاط المماثل للعامل[2]، اللهم إلا إذا كان صاحب العمل عند تعاقده مع العامل، قد علم بوجود نشاط خاص للعامل منافس لنشاطه ورضي به، غير ان قيام صاحب العمل بالسماح للعامل بممارسة نشاط منافس لا يعني إعفاء هذا الخير من التزامه بالأمانة والإخلاص للمؤسسة، بأن العامل يتحمل المسؤولية عند تجاوز حدود هذا الإذن ونطاقه.

ولا يعني الالتزام الضمني بعدم المنافسة تسخير العامل أو استعباده لمصلحة صاحب العمل، أو احتكار نشاطه، أو إلغاء حريته في العمل بما يخالف الأعراف والدساتير، إذ يكون للعامل الحق في الاستفادة من أوقات فراغه على النحو الذي يرضيه سواء بالعمل لحسابه أو بالعمل لحساب الغير ما لم يتفق صاحب العمل معه على خلاف ذلك، أو يكون في العمل الآخر منافسة لصاحب العمل الأول[3]، وفي القانون الفرنسي للعامل – دون أن يتجاوز الحد الأقصى المسموح به لساعات العمل المأجور[4]- أن يجمع بين عدة أعمال أو وظائف، فالمشرع الفرنسي يحظر القيام بأعمال تتجاوز الحد الأقصى لفترة تشغيل العامل المسموح بها وليس بإبرام أكثر من عقد عمل.

واستقر القضاء في الأحكام الصادرة ذات العلاقة على تعويض صاحب المؤسسة، الذي يثبت أنه يتضرر من عمل أي من عماله لدى مؤسسة أخرى منافسة، مشيراً إلى أنه يسقط عن صاحب العمل شرط المنافسة، في حالة إخلاله بالقوانين واللوائح العمالية، إضافة إلى عدم التزامه بتعاقداته القانونية حيال العامل، ومن أهم هذه الالتزامات تسديد الرواتب، وغيرها من الأمور الجوهرية إذ يسقط عن الأخير شرط المنافسة.

الفرع الثاني: بعد انتهاء عقد العمل

بانتهاء عقد العمل تنتهي مبدئيا التزامات العامل نحو مستخدمه، بحيث يسترجع حريته في ممارسة أي نشاط مهني يختاره، سواء لحسابه الخاص، أو لحساب مستخدم آخر قد يكون منافسا

---

[2] Cass. Soc, 19 Nov, 1996, cah, Soc, Bull, 1997 N° 87.

[3] صلاح محمد أحمد دياب،نفس المرجع، ص 169.

[4] Article L324-2 du code du travail français:"Aucun salarié des professions industrielles, commerciales, artisanales ou agricoles ne peut effectuer des travaux rémunérés relevant de ces professions au-delà de la durée maximale du travail, telle qu'elle ressort des lois et règlements en vigueur dans sa profession".

للمستخدم الأول، ويجد هذا الحق أساسه القانوني في مبدأ حرية العمل باعتباره من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها أي شخص، مما يخول له اختيار النشاط الذي يريد ممارسته بصفة شرعية.

ومن البديهي أن حرية ممارسة النشاط المهني ليست حرية مطلقة إذ أنها تخضع للمقتضيات المتعلقة بالنظام العام، وتستوجب تجنب القيام بأي عمل يتضمن منافسة غير مشروعة من شأنها أن تلحق ضررا بالغير، وإذا كانت التشريعات قد سعى إلى حماية الأفراد والمؤسسات إزاء المنافسة غير المشروعة والنص على الجزاء المناسب في صورة الإخلال بتلك القواعد، فإن عدة مؤسسات صارت تسعى إلى تدعيم حماية مصالحها أمام حدة المنافسة المتزايدة وما قد يترتب عن ذلك من خطر تحول عمالها الذين اكتسبوا لديها كفاءة عالية وتجربة كبيرة إلى منافسين لها إثر انقطاع علاقتها بهم.

وتجدر الإشارة أن الالتزام القانوني بعدم المنافسة يستغرق مدة عقد العمل ولا يمتد أثره إلى ما بعد انتهاء عقد العمل بحيث يسترد العامل حريته الكاملة في ممارسة أي عمل، حتى ولو كان من نفس طبيعة ذلك العمل الذي كان يمارسه ولو شكل منافسة للمؤسسة السابقة، إما لحسابه الخاص أو لحساب الغير[1]، وهذا ما أكده قرار لمحكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ 28 أبريل 1986 يعتبر مشروعا الإعداد البسيط لنشاط مستقل من طرف العامل ينتج أثره بمجرد انتهاء الالتزام القانوني بعدم المنافسة[2].

فالتزام العامل بعدم المنافسة هو التزام قانوني، كما يعد التزاما اتفاقيا إذ يجوز لصاحب العمل أن يضع بندا في عقد العمل يقضي بحرمان العامل بعد انتهاء عمله من العمل لدى منافس له، أو أن يتخذ من نفس العمل الذي زاوله حرفة له، ونجد مثل هذه البنود في عقود العمل الخاصة بالصناعة الكيماوية أو بالنسبة للوسطاء التجاريين، غير أن هذا البند يعتبر في مواجهة العامل قيدا خطيرا على حرية العمل والتجارة[3].

أما على مستوى التشريع الوطني نجد أن المشرع الجزائري اقتصر تطبيق المادة السابعة من قانون علاقات العمل أثناء سريان عقد العمل فحسب دون امتداد أثرها إلى ما بعد إنهائه، رغم أن إعمال هذا الشرط تستدعيه هذه المرحلة أكثر من المرحلة المذكورة، بالنظر إلى أن منافسة العامل لصاحب

---

[1] أمينة ناعيمي، حدود شرط عدم المنافسة على ضوء مدونة الشغل، مقال منشور على الموقع الاتي:
http://adala.justice.gov.ma/production/Etudes_Ouvrages/ar/Etudes/travail/حدود%20شرط%20عدم%20المنافسة%20على%20ضوء%20مدونة%20الشغل.pdf

[2] Yves Serra, concurrence, Obligation de non concurrence, répertoire commercial Dalloz Mars 1996, p 6.

[3] بن عزوز بن صابر، المرجع السابق، ص 160.

العمل غير محتملة وغير مستبعدة[4]، إلا أن المشرع في المقابل تغاض عن إلزام العامل بهذا الشرط بعد انتهاء علاقة العمل، وهو ما ادعى به بعض الفقه[5].

إلا أن هذا الرأي يهدد مصلحة صاحب العمل، لأنه يتعارض مع التزام العامل بالمحافظة على السر المهني، الذي يبقى في ذمته إلى ما بعد انقضاء العقد[1] إلى جانب أنه يفسح الفرصة للعامل للتحايل بالإسراع في إنهاء علاقة العمل واختلاق الأعذار في لذلك بهدف استغلال أسراره الصناعية والتجارية لمستخدمه السابق في مشاريع منافسة[2].

ولقد صدر عن التشريع الإماراتي تعليمة وزارية لتطبيق شرط عدم المنافسة رقم (1) لسنة 2001[5] جاء فيها: «لا يجوز لصاحب العمل أن يشترط حرمان العامل من العمل في الدولة (إلا بموجب أحكام المادة 127 [3]وفى حالة انطباق شروطها) بأن يضع على سبيل المثال فقرة في العقد تنص على "لا يجوز للعامل العمل في الدولة عند انتهاء العقد" ويعتبر ذلك كشرط لعدم المنافسة لمخالفة ذلك لمتطلبات المادة المذكورة وبالنتيجة لا يجوز وضع ختم الحرمان للعامل عند انتهاء العقد إذا تواجد هذا الشرط»، فيا تولي المشرع الأردني النص صراحة في القانون المدني على إلزام العامل بهذا الشرط بعد انتهاء عقد العمل، إذ جاء نص المادة 818 -1 منه: "اذا كان العامل يقوم بعمل يسمح له بالاطلاع على أسرار العمل ومعرفة عملاء المنشأة جاز للطرفين ان يتفقا على الا يجوز للعامل ان ينافس صاحب العمل او يشترك في عمل ينافسه بعد انتهاء العقد"[4].

الخاتمة

---

[4] ديب محمد، الالتزام بعدم المنافسة في علاقة العمل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012-2013، ص 77.

[5] أحمية سليمان، التنظيم القضائي لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقة العمل الفردية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2002، ص 187.، أيضا بشير هدفي، المرجع السابق، ص 87.

[1] تنص المادة 685 من القانون المدني المصري على أنه: "يجب على العامل ...- أن يحافظ على أسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انتهاء العقد"، كما جاء في المادة 686 " إذا كان العمل العمل الموكول للعامل يسمح له بمعرفة عملاء صاحب العمل، أو بالاطلاع على سر أعماله، كان للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد أن بنافس صاحب العمل ولا يشترك في أي مشروع يقوم بمنافسته".

[2] ديب محمد، المرجع السابق، ص 77.

[5] تعميم إداري رقم 01 لسنة 2001 لتطبيق نص المادة 27 من قانون تنظيم علاقات العمل الإماراتي الاتحادي، رقم 08 مؤرخ في 20 ابريل 1980، الجريدة الرسمية عدد، 79 ص 26.

[3]المادة 127 من قانون علاقات العمل الإماراتي تنص: "اذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بمعرفة عملاء صاحب العمل او بالاطلاع على اسرار عمله كان لصاحب العمل ان يشترط على العامل الا يقوم بعد انتهاء العقد بمنافسته او بالاشتراك في اي مشروع منافس له ويجب لصحة هذا الاتفاق ان يكون العامل بالغا احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة وقت إبرامه وان يكون الاتفاق مقصورا من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القدر الضروري لحماية مصالح العمل المشروعة".

[4] القانون المدني الاردني رقم 1976/43، جريدة رسمية عدد 2645 الصادرة بتاريخ 1976/08/01.

أن شرط المنافسة مبدأ أقرته كل التشريعات العمالية لحماية حق صاحب العمل، بالرغم من أنه يضيف قيودا على العامل، لكن هناك ضوابط ومعايير تسعى لعدم استخدام هذا الحق بشكل يصادر حرية العامل، مشيراً إلى أهمية الحفاظ على حقوق طرفي علاقة العمل، لإحداث توازن حقيقي، واستقرار في سوق العمل، فإذا كان شرط عدم المنافسة يهدف إلى حماية النظام العام الاقتصادي للمؤسسة سواء علاقتها بالعامل ومع مؤسسة منافسة آخرى تحقيقا للشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية، فإن حماية هذا النظام تستدعي أيضا حماية مصالح وحقوق العامل أي النظام العام الاجتماعي عن طريق تقييد الحق في العمل بحدود قانونية وقضائية تحترم الحق في العمل وتقيده دون أن تلغيه.

طابع الحماية الذي يتسم به قانون العمل وإن كان محدودا نسبيا في ما يخص الشروط التعسفية التي قد يتضمنها عقد العمل فإنه شبه غائب فيما يخص الالتزام بعدم المنافسة والالتزام بعدم إفشاء السر المهني، فهذين الالتزامين غير محددين بدقة مما قد يجعل صاحب العمل يتعسف في استعماله، ومن جهة أخرى فإن خضوعهما للقواعد العامة يجعل طابع الحماية منعدم فالعامل هنا تطبق عليه القواعد العامة وليس قواعد قانون العمل، لذا كان من الأولى على المشرع الجزائري التدخل لسد الثغرات التي تعتري هذا الجانب وذلك بالنص في قانون العمل على تحديد الأحكام العامة لهذين الالتزامين لتتضح الأمور أكثر وتجنبا لأي لبس أو غموض، إذ كيف يعقل أن نضع الحد الفاصل بين ما يمكن أن يعتبر سرا مهنيا لا يجب إفشاؤه وما بين يعد من قبل المنافسة أو عدم المنافسة وخاصة أمام التقدم العلمي والتكنولوجي.

المراجع:

<u>المراجع باللغة العربية:</u>

- **المؤلفات:**

- أحمية سليمان، التنظيم القضائي لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقة العمل الفردية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2002.

- اللطيف خالفي، الوسيط في مدونة الشغل، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المطبعة والوراقة الوطنية، 2007.

- الياس يوسف، الوجيز في شرح قانون العمل، رقم 71 لسنة 1987، الراصفة، 1988-1989.

- بن عزوز بن صابر، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010.

- صلاح محمد أحمد دياب، التزام العامل بالأمانة والإخلاص في علاقات العمل الفردية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

- عبد المنعم موسى إبراهيم، حسن النية في العقود، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

- عبد السلام ديب، قانون العمل والتحولات الاقتصادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 .

- محمد حسين منصور، شرح قانون العمل العماني، دار الجامعة الجديدة، 2011.

- محمد خليل يوسف ابو بكر، التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل بين التشريع وأحكام القضاء، جامعة الزيتونة، الأردن، 2014.

- محمد سعيد بناني، قانون الشغل بالمغرب، علاقات الشغل المغربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 2007 .

- محمد لبيب شنب، شرح فانون العمل، الطبعة الرابعة،، 1987.

- مهدي بخدة، المسؤولية العقدية في علاقات العمل، دراسة مقارنة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

- همام محمد محمود زهران، قانون العمل، عقد العمل الفردي، دار المطبوعات الجامعية،1998 .

- **الرسائل الجامعية:**

- أحمية سليمان، الاتفاقيات الجماعية للعمل كإطار لتنظيم علاقا العمل في التشريع الجزائري، أطروحة دكتورة في القانون، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2008.

- حسين بن الشيخ، الحماية القانونية للمعلومات والمعارف السرية في ضوء التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجيستير في الملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

- ديب محمد، الالتزام بعدم المنافسة في علاقة العمل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012-2013.

- علي يحي آل زمانان، التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل، دراسة مقارنة في القانون المصري واللسعودي، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2004.

- **المقالات:**

- أمينة ناعيمي، حدود شرط عدم المنافسة على ضوء مدونة الشغل، مقال منشور على الموقع: http://adala.justice.gov.ma/production/Etudes_Ouvrages/ar/Etudes/travail/حدود%20شرط%20عدم%20المنافسة%20على%20ضوء%20مدونة%20الشغل.pdf

- بوقطة فاطمة الزهراء، شرط عدم المنافسة في علاقة العمل الفردية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر عدد 03 لسنة 2009.

- خديجة زايدة، التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل، دنيا الوطن، 2013، مقال منشور في الموقع الإلكتروني الاتي: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/03/28/289540.html

- محمد عبد اللطيف، مقال تحت عنوان" الدستور والمنافسة"، متاح على الموقع الاتي: http://hccourt.gov.eg/Pages/elmglacourt/mkal/13/abdelatef.htm.

- ▪ **النصوص القانونية:**

- الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم، ج.ر عدد 76 المؤرخة في08/12/ 1966.
- الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
- الأمر 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
- القانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل،ج.ر عدد 17 لسنة 1990.
- الأمر رقم 03/03المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالمنافسة، ج.ر عدد 43 ل 20 جويلية 2003.
- القانون رقم 12 لسنة 2003 المتضمن قانون العمل المصري، ج.ر عدد 14 المؤرخة في 07 أبريل 2003
- الظهير الشريف رقم 1.03.194 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003 الصادر بتنفيذ القانون رقم 65-99 المتعلق بمدونة الشغل المغربية، جريدة رسمية رقم 5167 الصادرة في 08 ديسمبر 2003.
- تعميم إداري رقم 01 لسنة 2001 لتطبيق نص المادة 27 من قانون تنظيم علاقات العمل الاماراتي الاتحادي، رقم 08 مؤرخ في 20 ابريل 1980، الجريدة الرسمية عدد، 79.
- القانون المدني الاردني رقم 1976/43، جريدة رسمية عدد 2645 الصادرة بتاريخ 1976/08/01.

- ▪ **الأحكام القضائية:**

- الحكم الصادر عن محكمة تونس الابتدائية بتاريخ 2005/01/13، تحت رقم 39131، مذكور في: علي جلولي، القضاء الشغلي في تونس، دائرة الشغل، متاح على الموقع الأتي: http://alijellouli.net/recherches-en-ligne/conseil-de-prud-hom.
- قرار محكمة التمييز الأردنية رقم 2014/1299 الصادر بتاريخ 2014/08/07.

المراجع باللغة الفرنسية:

- **Ouvrages:**

- J.PELISSIER, ASUPIOT, A JEMMAUD, Droit du travail, précis dalloz, 20eme ed, 2001.
- LYON-CAEN, G. PELISSIER J. et SUPIOT .A , droit du travail, *Droit du travail*, Dalloz, 18ème éd. 1998.
- Yves Serra, concurrence, Obligation de non concurrence, répertoire commercial Dalloz Mars 1996.
- Jean Pélissier, Lyon-Caen, Emmanuel Dockès, Les grands arrêts du droit du travail, 4e édition 2008, site internet: http://actu.dallozetudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/FEVRIER_2012/GrandsArrets46.pdf

- YUES ERRA, concurrence, Obligation de non concurrence, Répertoire c Sommercial, Dalloz, Mares 1996,Disponible sur le site:
- http://actu.dalloz-etudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/JANVIER2011/D2002.2941_Serra.pdf
- Geneviève Helleringer, Les clauses du contrats essai de typologie, iextenso Edition, Paris France, 2003.

- **Articles:**

- Chritian Bessy, L'usage des clauses de non-concurrence dans les contrats de travail Dans Revue d'économie industrielle, 2009.
- SERGE KAUDER, les différents aspects des clauses de non concurrence en France, mis a jour 2005.05.21, publié sur le site: http://www.juritel.com/Liste_des_chroniques-1090.html.

- **Thèses et mémoires:**

- Louis Vogel, Les clauses de confidentialité et de non-concurrence dans les contrats français et américains, Mémoire de Master, Droit Européen Comparé, Institut de Droit Comparé, Université Paris II Panthéon-Assas, 2014-2015.
- Ernest Aly THIAW, La clause de non concurrence en droit du travail sénégalais, Université Gaston Berger de Saint-Louis - Maitrise 2009, publié sur le site internet: http://www.memoireonline.com/04/11/4397/m_La-clause-de-non-concurrence-en-droit-du-travail-senegalais5.html
- Maeliss vincent, la protection du secret en propriété industrielle, DEA en droit des contrats, université Lille 2 ,2000-2001.

- **Textes législatifs et réglementaires:**

-Rép. min. n° 12211, JO AN 24 août 1998: « L'obligation de loyauté interdit au salarié de développer, directement ou indirectement, pour son compte ou pour celui d'un tiers, tout acte de concurrence à l'encontre de l'entreprise qui l'emploie ».

-Article L324-2 du code du travail français:"Aucun salarié des professions industrielles, commerciales, artisanales ou agricoles ne peut effectuer des travaux rémunérés relevant de ces professions au-delà de la durée maximale du travail, telle qu'elle ressort des lois et règlements en vigueur dans sa profession".

- **jurisprudences judiciaires:**

- Cass. Soc., 12 mars 1959, pourvoi n°57-11897, Bull. civ. 1959 IV N° 375 p. 307Publié au bulletin des arrêts des chambres civiles 1959 IV N° 375 p. 307, publier au site intenet:http://www.juricaf.org/arret/FRANCE-COURDECASSATION-19590312-5711897.
- Cass, Soc, 10 mars 2004, N° **01-47350**, publié sur le site internet: https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?oldAction=rechJuriJudi&idTexte=JURITEXT000007473925&fastReqId=800361133&fastPos=1
- Cass, Soc, **4 juin 2008,** N° **04-40609,** Bulletin 2008,N° 123.
- Cass, Soc., 27 février 2007, N° 05-44.984, Bulletin. 2007, N° 32.
- Cass. soc. 14-5-1992 n° 2041: RJS 6/92 n° 735-
- Cass. soc. 10 juillet 2002 n° 00-45135, Salembier c/ SA La Mondiale ; n° 00-45387, Barbier c/ SA Maine Agri et n° 99-43334 Moline et a. c/ Sté MSAS cargo international.
- Cass. soc, 25 janvier 2006, N° 04-43646. Bulletin 2006 V N° 25 p. 24
- Cass. Soc. Société Comimob c/ Mme X., 25 janvier 2012, n° 10-11590, Bull. 2012 V, n° 20.
- Cass. Soc 22 mars 2006, N° 04-45546, Bulletin 2006 V N° 120 p 113.
- Cass. Soc. Société Samse c/ Mme X., 8 avril 2010, n° 08-43056, Bull. 2010 V, n° 92.
- Cass. Soc. Société Comasud c/ M. X., 15 novembre 2006, n° 04-46721, Bull. 2006 V, n° 341, p. 330.

- Cass. Soc. Société Dent Wizard c/ M. X., 13 juillet 2005, n° 03-45586, non publié au Bull.
- Cass. Soc. Société Alma Consulting Group c/ M. X., 15 décembre 2009, n° 08-44847, non publié au Bull.
- Cass. Soc. Société Lypsis c/ M. X. et société Effi, 23 octobre 2013, n° 12-16050, non publié au Bull.
- Cass. Soc, 19 Nov, 1996, cah, Soc, B, 1997 N° 87.

- **Les principaux sites internet juridiques:**

- http://www.joradp.dz/.
- https://www.legifrance.gouv.fr
- https://www.courdecassation.fr/jurisprudenc
- http://www.net-iris.fr/veille-juridique/droit-social/
- http://www.jurisprudencemaroc.com/

إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة

-دراسة مفاهيمية نقدية-

أ.تقية فرحي
كلية العلوم السياسية والإعلام
جامعة الجزائر03

الملخص:

مع تنوع الأزمات من طبيعية، اقتصادية، أمنية وغيرها، ومع التطور التكنولوجي الحاصل في جميع الميادين، ساهم الإنسان في الحد من هاته الأزمات من خلال أساليب علمية وإدارية مختلفة وهذا لا يلغي بأنه قد ساهم في تفاقمها ومن هنا يظهر لنا مصطلح **إدارة الأزمة**، والذي يتم الاعتماد عليه في مواجهة الأزمات، أما **الإدارة بالأزمة** فهو مصطلح يقوم على افتعال أزمة معينة وفقا لمصلحة معينة، وفي دراستنا سنحاول معرفة إذا كانا مصطلحين لمفهوم واحد أم هناك فرق بينهما .

الكلمات المفتاحية: الأزمة – إدارة الأزمة – الإدارة بالأزمة.

Summary:

with the variety of crises, natural,, economic, security and other crisis , however technological development in all fields, the human contributed to the reduction of these crises through scientific methods and various administrative and sophisticated, and this does not cancel that may contribute to aggravate it, and from here shows us the term “crises management”, which is relied upon in the face of crises, also, the term “management by crises” based on fabricate a particular crisis in accordance with the particular interest, in our study will try In-depth terms to know , If they were the terms of the concept of one ,or there is a difference between them.

Keywords: crises – crises management- management by crises.

المقدمة:

العالم اليوم يشهد تعدد الأزمات الناجمة عن اختلال توازنات القوى الكبرى والصغرى، ومع السعي إلى تحقيق الاستقلال والنمو أدى ذلك إلى حدوث صراعات وإلى أزمات عالمية، إقليمية ،وطنية، وهي وليدة لتغيرات بيئية، وتكون شديدة الخطورة إذا لم يتم احتواؤها والحد منها، والأزمات بأنواعها، أمنية كانت أم اقتصادية أو ثقافية، تتسبب في خسائر كبيرة مادية، ومعنوية، وأضرار جسيمة ويؤثر هذا على الفرد بالدرجة الأولى وعلى المجتمع كما أن الأزمات تكون عقبة في طريق النمو والازدهار، ولذلك وجب التصدي لها بمختلف الأساليب، ومع تطور التكنولوجي الحاصل أصبح الاعتماد على هذه الوسائل لإدارة الأزمة من خلال التنبؤ بها ووضع استراتيجيات وأساليب للسيطرة عليها، وقد تم اعتماد المناهج العلمية في مواجهة الأزمات لتحقيق نتائج إيجابية وتجنب النتائج السلبية، وعلم إدارة الأزمات

يعد من العلوم الحديثة النشأة إذ يعمل على التكيف مع المتغيرات وتحريك الثوابت ذات التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي, وبما أن هذا المصطلح –**إدارة الأزمات** - جديد لم يتم تداوله بشكل كثيف لذلك يتم الخلط بينه وبين مصطلح شبيه له وهو "**الإدارة بالأزمة**"، وهذا المصطلح جديد أيضا حيث تعتمد عليه الدول الغربية من خلال خلق أزمة معينة في منطقة معينة من اجل تحقيق مصالحها، حتى تضمن وجودها وتقوم بتحريك أطراف الصراع وفق ما يخدم استراتيجياتها، وبما أن الأزمة بحد ذاتها هي بالأساس صنع خارجي، بناء على هذا سنقوم بتحديد هاته المفاهيم المشابهة والمتداخلة ونميز الفروق بينهما، من خلال طرح الإشكالية التالية:

إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، هل هما مصطلحان لمفهوم واحد أم أن هناك فرق بينهما ؟ وإذا كان يوجد فرق فما هو؟

تحديد المفاهيم:

قبل الحديث عن إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة يجب أن نتعرف على ماهية الأزمة:

1- مفهوم الأزمة:

و يورد لنا المعجم الوسيط هذا التعريف بقوله: (أزم على الشيء أزما: عض بالفم كله عضا شديدا، يقال أزم الفُرس على اللجام، وأزم فلأن على كذا لزمهُ_ وواظب عليه، وأزمت السنة: اشتد قحطها ،وأزم الحبلُ: أحكم فتله، وأزم الباب _ أغلقه، تأزم: أصابته أزمة، الأزمة: الشدة والقحط، جمع أوازم (الأزمة الأزمة) الضيق والشدة، يقال أزمة مالية سياسية مرضية.[1]

وفي قاموس **مختار الصحاح:** الأزمة في اللغة تعني الشدة القحط والضيقة ،وتأزم الأمر إذا اشتد وصعب على أهله، وفي **القواميس العربية المتخصصة** في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والاجتماع تُعرف الأزمة بأنها " نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال".[2]

والأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض [3]، كما عرف المؤرخ الإغريقي (تيودوس) الأزمة: بأنها المحك الدقيق لمعادن الرجال وحقيقة الأحداث. في حين قال عنها وليام كوانت:" أنها لحظات الحقيقة التي تسبق الموت مباشرة وتتجلى فيها بصيرة الإنسان، لترى طبيعة الأشياء، وقد تجردت عن زخرفتها ".[4]

وفي القاموس البريطاني Webster أنها " نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، أو أنها وقت حاسم أخطر كبير تعتمد نتائجه على قدر العواقب السلبية التي سفر عنها".[5]

وفي العام 1937 عرفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأزمة: بأنها حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال. ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء ،و هي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي

يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل أو الأسوأ مثل الحياة أو الموت، لإيجاد حل لمشكلة ما أو إنفجارها.[7]

_الأزمة_هي حالة من الإدراك والاضطراب أو الشدة، وهي نقطة تحول قد تكون إلى الأحسن أو الأسوأ، وبهذا فهي تحمل إمكانية الفرصة والخطر في أن واحد، وهي وليدة ظروفها ووضعها الذي توجد فيه سواء كانت على مستوى الفرد أو المجتمع أو المؤسسة أو الدولة فهي تعبير نسبي غير موضوعي بأخذ معناه من إدراك الموقف، أو الوضع أو الحالة التي تعيشها الدولة في ظل ظروف معينة.[8]

والأزمة هي خلل يؤثر ماديا على النظام كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.[9]

وعرّفها (كومبس،1999) بأنها أحداث كبيرة غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها، تهدد بإلحاق الأذى بالمنظمة مالكيها.[10]

وهي حدث يسبب تغيرا في الحياة العادية للمجتمع، والوقت الذي يستغرق حدوث الأزمة إلى عودة الحياة يسمى وقت الاسترجاع.[11]

والأزمة كما يراها **الخضيري**، تأخذ بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: بعد الرعب الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية وما يترتب عليه من هلع وخوف وتوتر وقلق يفتح الباب لمزيد من الهواجس والشكوك والاحتمالات المتعارضة، على نطاق واسع نتيجة اتساع نطاق المجهول وتصاعد أحداث الأزمة.

البعد الثاني: بعد الزمن الناجم عن الوقت المحدد المتاح أمام مديري الأزمات لاتخاذ قرار سريع وصائب ،ولا يتضمن أي خطأ لأنه لن يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء الأزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى، قد تقضي على الكيان الإداري، ذاته ولا تبقي على أي أعمدة أو قواعد تكفل له الاستمرار والتجدد من جديد.[12]

يمكن القول ن **الأزمة**: " هي وضع خارج عن نطاق التحكم والسيطرة ويؤدي إلى خلل وتوتر في العلاقات كما يؤدي إلى توقف حركة العمل وتهدد صناعة القرار، كما يمكن أن تكون غير قابلة للتنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة والأزمة تحقق مجموعة من الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة أو الدولة وفي وقت محدد.

2- إدارة الأزمات : crisis management

مفهوم إدارة الأزمة يشير إلى كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري العلمي محاولة لتجنب سلبياتها والاستفادة من الإيجابيات .[13]

ويرجع أحد الباحثين أصول إدارة الأزمة إلى الإدارة العامة (وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث الهامة المفاجئة وظروف الطوارئ مثل: الزلازل والفيضانات، الأوبئة، الحرائق، والحروب الشاملة)

فإدارة الأزمة: هي نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها، أو تغيير مسارها لصالح المنظمة.[14]

ويرى بعض الباحثين أن إدارة الأزمة: عملية إدارية متميزة لأنها تتعرض لحدث مفاجئ ولأنها تحتاج لتصرفات حاسمة سريعة تتفق مع تطورات الأزمة وبالتالي يكون لإدارة الأزمة زمام المبادأة في قيادة الأحداث والتأثير عليها وتوجيهها وفقا لمقتضيات الأمور.[15]

كما تعني إدارة الأزمة: التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها، في إطار نظام يطبق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها التدميرية.[16]

أما عبد الرحمان توفيق فقد عرف إدارة الأزمة بأنها فن القضاء على جانب كبير من المخاطرة وعدم التأكد بما يسمح لك بتحقيق تحكم أكبر في مصيرك ومقدراتك. وقال أيضا: أنها التخطيط لما قد يحدث.[17]

وهي العملية الإدارية المستمرة والتي تهتم بالمحافظة على أصول وممتلكات المنظمة وعلى قدرتها على تحقيق الإيرادات وكذا المحافظة على الأفراد والعاملين بها ضد الأخطار المختلفة، وبذلك تكون ناتجة عن استجابة لحدوث الأزمات، فيتم فيها استخدام جميع الأساليب العلمية والمهارات للحد من الأزمة واحتوائها.[18]

ويمكن تعريفها: على أنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤديا ذلك إلى نشوب خلاف، كما أنها مجموعة من الخطط والأساليب والاستراتيجيات والنشاطات الإدارية الملائمة لأوضاع استثنائية بغية السيطرة على المشكلات واحتوائها والحفاظ على توازن المؤسسة أو المنظمة.[19]

ويعرفها آخرون بأنها عملية شاملة للوظائف الإدارية تبدأ بالتخطيط والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها ومواجهتها والتعامل معها بالطرق والأساليب الملائمة لها بعد وقوعها للسيطرة عليها والتخفيف من حدتها ومعالجة آثارها والتعلم من نتائجها.[20]

وعرّف ليتل إدارة الأزمات بأنها: نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات من اجل تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها، بهدف التحكم في النتائج والحد من الآثار السلبية.

كما عرف تشايس إدارة الأزمات بأنها الخطوات التي تتخذ لتقليل مخاطر حدوث الأزمة ،في حين عرف أبو قحف إدارة الأزمة بأنها مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة. [21]

وتعرف إدارة الأزمات: بأنها عملية إدارة خاصة من شأنها أنتاج استجابة استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقا والمدربين تدريبا خاصا والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.[22]

_ وهي سلسلة متكررة من جمع المعلومات وصناعة البدائل واتخاذ القرارات متابعتها وهي تكنيك إداري يعالج حالة الأخطار المفاجئة غير المحسوسة. [23]

_ علم إدارة التوازن بين القوى ورصد حركاتها واتجاهاتها وهو علم المستقبل وعلم التكيف مع المتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية وهو بذلك عليم مستقل بذاته ومتصل بكل العلوم الإنسانية الأخرى يأخذ منها ويضيف إليها الجديد الذي تحتاجه.[24]

كما أنها عرفت **إدارة الأزمة:** على أنها تجميع الطاقات المتاحة داخلية وخارجية وتعبئتها وتوجيهها للخروج من مصيبة أو شدة تقع سواء كان للإنسان دخل في حدوثها أو لا دخل له فيها كالحوادث القدرية، ويكون دور الإنسان في الأحداث القدرية التخفيف من آثارها وتجنب مناطقها إن أمكن. [25]

إذا **فإدارة الأزمات** هي: كيفية التغلب عليها بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، حيث أن التعامل مع الأزمات والتفرقة بين صناعة الأزمة وبين معالجتها، هو أمر لازم وضروري لوضع العلاج التخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة العلاج الناجح والمناسب لها.

إدارة الأزمة بشكل فعال:

لإدارة الأزمة ضروري وجود فريق كامل إلا أن مدير الأزمة بذاته يكتسب أهمية خاصة ،ويستلزم اتصافه بصفات معينة من أهمها انه ينبغي أن يكون:

- قوي الإيمان بقضية الأزمة، شديد التحمل ماضي الإرادة.
- يمتلك القدرة على التفكير الإبداعي .
- يتسم بالمهارات القيادية في إدارة فريق الأزمة، وفي الاتصال مع كافة الأطراف ذات الصلة بالأزمة بما في ذلك الطرف الآخر أو الخصم.[26]

متطلبات إدارة الأزمة:

هناك عدة متطلبات لإنجاح عملية إدارة الأزمة أهمها:

أ- تبسيط الإجراءات وعدم تعقيدها وهو الابتعاد عن كل ما من شأنه تعقيد الأمور ويخلق نوع من الإرباك وعدم الفهم والوضوح، ووضع الأنظمة وسن القوانين التي تسهل عملية الإدارة.

ب- التنسيق: إن التنسيق بين فريق إدارة الأزمة والإدارات والقيادات الأخرى ذات العلاقة بالأزمة متطلب ضروري وهم، وذلك لتنفيذ القرارات وكذلك للحيلولة دون تعارض الإجراءات والتأكد من أن العمل يجري بيسر وسهولة وتناغم شديد وكذلك إمكانية تبادل الموارد.

ت- التخطيط: إن التخطيط هو الإطار العام الذي عمل من خلاله القادة لإدارة أعمالهم باتجاه التعامل مع الأزمات، وهو المنهجية العلمية التي تبعد الأزمة عن الارتجالية والعشوائية والفوضى في اتخاذ القرارات.

ث- التواجد المستمر: لا يمكن التعامل مع الأزمة أو معالجتها إلا من خلال تواجد أعضاء الفريق بشكل مستمر في مكان إدارة الأزمة، حيث يؤدي تواجدهم إلى التنسيق وتبادل الآراء والاطلاع على كل ما هو جديد حيال تطور الأزمة واتخاذ القرارات المناسبة والآنية والمراقبة الفعالة لكل ما يجري من تطورات ومن استشراف مستقبل الأزمة، وكذلك تذليل الصعاب التي تعترض التنفيذ.

ج- تفويض السلطات: إن تفويض السلطة يعتبر في غاية الأهمية أثناء معالجة الأزمة، فقد تضطر الأحداث إلى اتخاذ قرارات حاسمة ومناسبة وبشكل سريع دون انتظار الشخص المسؤول والذي يقع هذا القرار تحت مسؤوليته وهذا يحول دون توقف الأعمال وإضاعة الوقت حدوث الإرباك.[27]

الإدارة بالأزمات : management by crisis

مفهوم الإدارة بالأزمات - علم صناعة الأزمة:

الإدارة بالأزمات: هو ما يعرف بصناعة الأزمة للتحكم والسيطرة على الآخرين،وقوام الإدارة بالأزمات هو افتعالها، واتخاذها قناعا لتغطية مشاكل الكيان الإداري، وإخفائها، فهي تفقد الاهتمام بها، إزاء نظيراتها المختلفة والأشد تأثيرا ولذلك يطلق على الإدارة بالأزمات "علم صناعة الأزمة" للتحكم والسيطرة على الآخرين، ولا تحقق الأزمة المفتعلة أهدافها إلا إذا استوفت مواصفات أهمها: الإعداد المبكر لها، وتهيئة مسرح التنفيذ، والتوزيع الدقيق للأدوار على منفذيها، تحديد التوقيت الملائم للتنفيذ، وإيجاد مبرراته وذرائعه.[28]

وعلى الرغم من أن الإدارة بالأزمة ليست عملية استراتيجية وإنما عملية هامشية تنتهي بسرعة وتحتاج إلى إعلانها السريع وكثرة إتباعها أصيب الكيان بالضعف وفقد السيطرة فضلا على أن ثورة الاتصالات والمعلومات وازدياد الوعي أفقدا الأسلوب تأثيره فبات استخدامه يحقق لا النتائج المطلوبة إلا في الكيانات التي يسيطر فيها القائد سيطرة كاملة على المجتمع.[29]، وتستند إلى "افتعال الأزمات وتغذيتها واستقطاب عوامل مؤيدة لها وإجبار الكيان المستهدف على الخضوع لتأثيرها.[30]

ومثال على أسلوب الإدارة بالأزمة ما تقوم به الدول الكبرى كأسلوب لتنفيذ استراتيجياتها الكبرى في الهيمنة، والسيطرة على العالم ولتأكيد قوتها، وفرض إرادتها وبسط نفوذها وبشكل لا يفقدها أصدقاءها ولتحييد أعدائها وتدمير مصالحهم، وتعتر العراق وأفغانستان من أكثر النماذج التي تعرضت لتطبيق هذا المبدأ في العصر الحديث، حيث أن غزو العراق اعتمد على افتعال أزمة السلاح

النووي، ودعم النظام السابق للقاعدة والإرهاب، وبعد الغزو اتضح أن ذلك كان مجرد وهم وخيال، حيث كانت الحقيقة هي للسيطرة على نفط العراق، ونشر ثقافة أمريكا السياسية في الشرق الوسط الجديد تحت مسمى نشر الديمقراطيات.[31]

إذا فالإدارة بالأزمات: تقوم على افتعال الأزمات، وإيجادها من عدم كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة التي تواجه الكيان الإداري، فنسيان مشكلة ما، يتم فقط عندما تحدث مشكلة أكبر وأشد تأثيراً، بحيث تطغى على المشكلة القائمة، وهكذا يظل الكيان الإداري المتهرئ يتعرض لأزمة تلو أزمة، وتتعاقب عليه الأزمات متلاحقة حتى يتم تدميره بالكامل.[32] أو يهدي الله إليه من يأخذ بيده إلى بر النجاة.

وتقوم عملية الإدارة بالأزمات على خلق أزمة وهمية يتم من خلالها توجيه قوى الفعل السلوكي والاقتصادي إلى تكريس الأزمة، أو إلى سلوك معين بشأنها.[33]

صناعة الأزمة:

هي عملية جذرية في الكيان الإداري الذي صنعت فيه لتأكيد استمرار المصالح الحيوية وتأكيد الاستقرار والتوازن وإيجاد قوى توازن جديدة، وهي فن للسيطرة على الآخرين والسيطرة عليهم وابتزازهم، وعلى المستوى الدولي قد تؤدي صناعة الأزمة إلى ابتلاع دول وتدمير قوى أخرى وإلغاء أو إقامة تحالفات جديدة مثال ذلك ما تقوم به القوى الكبرى وأمريكا في العلاقات السياسية والاقتصادية والتحالفات المختلفة لضمان سيطرتها الكاملة .[34] ويمكن أن تكون لصناعة الأزمة جوانب سلبية أو ايجابية ومنها ما يؤدي إلى جوانب مدمرة مثل الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات وعطلت حركة النمو الاقتصادي والتنموي لدى البلدين وفي بعض دول الشرق الأوسط.

_ يقول جيمس ريتشارد سون: " إن الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات يجب أن لا تفترض أن تجنب الأزمة أو الحد من تصاعدها هو الهدف الذي يسعى إليه كل أطرافها، حيث تلجأ بعض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال الأزمة، والتخطيط لها، وتصعيدها".[35]

كيف ظهر مصطلح صناعة الأزمة؟:

تستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ استراتيجيتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالمGlobalisation ، ولتأكيد قوتها، وفرض إرادتها وبسط النفوذ وبشكل لا يفقدها أصدقائها ولتحييد أعدائها وتدمير مصالحهم، وفي الوقت ذاته لتقوية تحالفاتها القديمة.

بل ولتحقيق أهدافها الخفية طويلة المدى التي لا تستطيع الإعلان عنها أو حتى مجرد التنويه عنها، وهو ما استخدمه أدولف هتلر عند اشتعال الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب المدمرة التي كلفت البشرية 50مليون إنسان قتلى حرب، فضلاً عن تكاليفها المادية الباهظة، وقد استخدم هتلر الإدارة بالأزمات ببراعة ودهاء شديدين، دون اعتبار لأي قيم أو مثل، لإيجاد المبرر، ولكسب التأييد الشعبي لغزو بولندا، وتحييد دول العالم أمام هذا الغزو، حيث بدأت الحرب من سبتمبر عام 1939 باجتياح

القوات الألمانية حدود بولندا، ولكن قبل الاجتياح تم افتعال أزمة ببراعة وحنكة، محورها تصوير الغزو الألماني على انه مجرد دفاع عن النفس ومرحلة تأديب لبولندا التي خانت المعاهدات وعلاقات حسن الجوار، وفي الوقت ذاته الوصول بالموقف العالمي إلى أزمة حافة الحرب.

وقد بدأت صناعة الأزمة في الليلة السابقة لقيام الحرب، حيث أخذت قوات العاصفة الألمانية النازية 12 سجيناً بولندياً من معسكر اعتقال بالقرب من برلين، وألبستهم ملابس الجيش البولندي، ثم أطلقت عليهم الرصاص وألقت بجثثهم في غابة على الحدود الألمانية البولندية، مع إضافة بعض المؤثرات لتصوير الموقف على أنه عملية قذرة عسكرية قامت بها بولندا ضد ألمانيا، ليتم عرضهم على مراسلي الصحافة الأجنبية، وتصويره على انه بداية غزو بولندي لألمانيا، وأن الحرس الألماني استطاع إحباط المحاولة وقضى على عدد كبير من الغزاة، وفي الوقت نفسه قامت قوات العاصفة بمهاجمة محطة إذاعية ألمانية على الحدود البولندية الألمانية وهي ترتدي ملابس الجيش البولندي، وتصطحب سجيناً بولندياً آخر، ثم قامت القوات بإطلاق الرصاص في كافة الاتجاهات، وقتل عدد من العاملين الألمان بالمحطة، وإجبار السجين البولندي على إذاعة بيان بقيام القوات البولندية بغزو ألمانيا، ثم هربوا تاركين الأسير البولندي جثة هامدة بعد أن أطلقوا عليه الرصاص، وأحد العاملين الألمان بمحطة الإذاعة مصاباً إصابة بسيطة ومغمى عليه من هول الصدمة، ليحكي عما شاهده من قيام الجيش النظامي البولندي بمهاجمة المحطة وقتل من فيها من الألمان أمام ممثلي الصحافة العالمية، وأمام جهات التحقيق الألمانية، وبعد إتمام صنع الموقف الأزموي بنجاح، قام هتلر في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي، أول سبتمبر، مرتديا المعطف المقدس"، بزيارة الرايخستاخ "البرلمان الألماني " وإلقاء كلمة قصيرة، قال فيها : " لأول مرة يجرؤ الجنود البولنديون النظاميون على مهاجمة وطننا، فقمنا منذ الساعة السادسة إلا ربعاً صباحاً بالرد على النيران. ومنذ الآن فصاعداً سنرد بالقنابل على القنابل."وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية بأزمة مدبرة مفتعلة. [36]

أهداف الإدارة بالأزمات:

يهدف أسلوب الإدارة بالأزمات إلى:

- التغطية على مشاكل وصعوبات قائمة.
- تحقيق السيطرة على الأحداث والخصوم.
- توجيه المواقف والآراء، وتحويل الأنظار نحو أو بعيدا عن قضية ما.
- التغطية على أزمات مستعصية بافتعال أزمات هامشية.

وغالبا ما تتطلب الإدارة بالأزمات وجود تفوق في القوة لصالح مدبر الأزمة لإرغام خصمه على الإذعان والتسليم. [37]

مراحل صناعة الأزمة:

الأزمة ليست فقط وليدة تفاعل ذاتي، وإنما أيضاً هي عملية يمكن صناعتها، وصناعة الأزمة تخضع لأساليب علمية تتولى خلق المناخ الفكري والظروف المناسبة لتفجير الأزمة المفتعلة، وتعبئة كافة الأدوات والوسائل الدافعة والمؤيدة والمحفزة لذلك.وصناعة الأزمات فن مستحدث للسيطرة على الآخرين، وإخضاعهم وابتزازهم، ويتم افتعال الأزمات عن طريق برنامج زمني محدد الأهداف والمراحل التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- مرحلة الإعداد لميلاد الأزمة:

ويطلق عليها البعض مرحلة التمهيد للأزمة، نظراً لأنها تقوم على تهيئة المسرح الأزموي لافتعال الأزمة، وإيجاد وزرع بؤرتها في الكيان الإداري، وإحاطتها بالمناخ والبيئة التي تكفل نموها وتصاعدها. وأهم الخطوات التنفيذية التي تتم في هذه المرحلة ما يلي:

•استخدام الضغوط الاتصالية على الكيان الإداري وحلفائه لإفقاده توازنه، ودفعه رويداً إلى حافة الهاوية، ومن خلال حسابات الفعل وردود الفعل القائمة على دراسة متأنية لسيكولوجية متخذ القرار في الكيان الإداري المزمع إحداث الأزمة فيه.

•تشويه حقيقة القائمين على الكيان الإداري وإطلاق الشائعات المبنية على حقائق جزئية، والأكاذيب المدعمة للشائعات، وتصويرهم على أنهم فاقدو الأهلية والرشاد، وأنهم خطر على الأمن والاستقرار، أو أنهم مجرمون خطرون على المجتمع الدولي والشعوب.

•كسب المؤيدين لأي تدخل عنيف ضد الكيان الإداري، سواء من خلال الإعلام المكثف المصاغة والمعدة رسائله بشكل ممتاز، أو من خلال شبكة المصالح والارتباطات، أو من خلال تسريب المعلومات المغلوطة أو الحقيقية، أو هي جميعا.

ب- مرحلة إنماء وتصعيد الأزمة:

ويطلق عليها البعض مرحلة التعبئة الفاعلة والمكثفة للضغط الأزموي، وحشد كل القوى المعادية للكيان الإداري المستهدف نيله بالأزمات العنيفة، حيث يتم اصطياد هذا الكيان ووضعه في فخ الأزمة ومن خلال مجموعة متكاملة من التكتيكات، وهي تكتيكات قد تستخدم في شكل بدائل، أو في شكل متكامل مع بعضها البعض، وفقاً لحجم الكيان الإداري المستهدف نيله بالأزمات ، واستنزافه، وحله بشكل مخطط خبيث، وبشكل متصاعد متنام، ويتم التصعيد بموجب ثلاثة تكتيكات خطيرة هي:

- **تكتيك التصعيد الرأسي:**وهي تقوم على الدفع المباشر لقوى صنع الأزمة وزيادة قدرتها وقوتها، وتكثيف تواجدها في منطقة صنع الأزمنة، وبشكل سريع متعاظم لتأكيد التفوق الكاسح لقوى صنع الأزمة ولعدم تمكين الطرف الآخر من التقاط الأنفاس، والرضوخ للتهديد الصريح العلني للقوة الضاغطة لقوى صنع الأزمة، وزيادتها ونموها ذاتياً مع الوقت.

- **تكتيك التصعيد الأفقي :**

ويقوم على كسب مزيد من الأصدقاء والحلفاء والمؤيدين لقوى صنع الأزمة، وانضمامهم لها في عملية زيادة الضغط الأزموي، واتساع وتوسيع نطاق المواجهة لتشمل مجالات جديدة ومناطق جديدة، وأبعاداً جديدة متسعة، تجعل من عملية مواجهة الأزمة عملية معقدة وصعبة تستنزف الكيان الإداري الذي تم صنع الأزمة لديه، وتقوض دعائمه وتهدم أركانه وبنيانه.

- تكتيك التصعيد الدائري المتراكم:

وهذا النوع من التكتيكات ذات الطبيعة الخاصة التي تستخدم في صناعة الأزمات بشكل فعال لزيادة الضغط الأزموي، وإرباك الطرف الأخر إرباكاً شديداً. حيث يتم التصعيد للأزمة باستخدام كافة الأدوات والوسائل، والتخفيف مرحلياً، والتصعيد بشكل كامل، حيث يتم التصعيد بشكل متكامل ومتنام لفترة يعقبها مرحلة تجميد، وبعد التجميد يتم التصعيد مرة أخرى، وهكذا.

وتستخدم هذه الطريقة في الأزمات الدولية ذات الطبيعة الخاصة، التي من خلالها يتم إرهاق وإرباك الكيان الإداري المستهدف نيله بالأزمة، وتخويخ هيكله، وضعضعة عناصره وإفقاده الثقة بقيادته، وفوق كل هذا إحداث حالة من التفسخ واليأس والإحباط وبشكل يدفع أفراد هذا الكيان إلى أعمال طائشة هوجاء، وتدفع بالقوى المعارضة الكامنة تحت السطح، أو تحت الأرض في الخفاء إلى الظهور العلني، والتحرك بشكل سريع ومؤثر لاستثمار الخلل في هذا الكيان، ومن ثم زيادة هذا الخلل وتوسيع نطاقه وإجبار الخصم على التقهقر والتسليم بالمطالب التي تطالب بها، والاستجابة لها بشكل كامل[38] ،وأياً ما كان فإن عملية تصعيد وإنماء الأزمة يجب أن تدرس بعناية، وفي ضوء الحساب الختامي المتوقع لها، خاصة في إطار احتمالات قيام الخصم بتصعيد مماثل ومتقابل في هذه العملية، وفي هذه المرحلة يتم استخدام أدوات مادية ذات تأثير مباشر على التصعيد الأزمة، من خلال:

- قطع المساعدات وفرض الحصار الاقتصادي على الكيان الإداري، سواء كان دولة أو مؤسسة أو شركة، أو حتى أسرة، وإحداث إرباك مالي ونقدي وعيني، وإشعار كافة المستفيدين من هذه المساعدات بأهمية التخلص من الأفراد الذين يعارضون سياستنا، أو من القيادة التي استنفذت الغرض منها.

- استخدام الوثائق والمستندات الحقيقية، أو ذات التزوير المتقن لتأكيد صدق الشائعات السابق إطلاقها في المرحلة الأولى، وتسريب بعض منها إلى أجهزة الإعلام الدولية الواسعة الانتشار.

- افتعال الأحداث وتنميتها وتصعيدها بشكل كبير لإيجاد المبرر للتدخل العنيف ضد الكيان الإداري، أو ضد قيادة هذا الكيان.[39]

ت- مرحلة المواجهة العنيفة والحادة: وهي تلك المرحلة التصادمية بين الكيان المنشئ للازمة، والكيان المطلوب صنع الأزمة فيه أو له.

ث- مرحلة السيطرة على الكيان الإداري للخصم:

وهي مرحلة الاستفادة من حالة انعدام الوزن لدى الخصم، وعدم قدرته على الحكم على الأمور، وتعرضه للاستهواء، ومن ثم من خلال العناصر التي تم زرعها لديه، والمحيطة به يمكن توجيهه بالشكل

المطلوب، ومن ثم إفقاده القدرة على الرؤية الذاتية، وفي الوقت نفسه تخليه عن أهدافه الأصلية التي كان يتجه إليها، واستبدال هذه الأهداف بأهداف جديدة تتناسب معنا، بل وربطه بعلاقات تبعية يصعب عليه الفكاك منها، أو الخروج عنها، ما لم يتحمل تكاليف باهظة لا يقدر على دفع ثمنها.

ج- مرحلة تهدئة الأوضاع:

وهي المرحلة التي يتم فيها تخفيض الضغط الأزموي، وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، واستخدام أساليب التعايش الطبيعي، والتخفيف من حدة التوتر القائم على الضغط الأزموي، والاستجابة الهامشية لبعض مطالب الطرف الثاني، والتي تكون بمثابة امتصاص لقوى الرفض والاستثارة الداخلية لديه، وفي الوقت نفسه إعطاء الفرصة كاملة للقوى المؤيدة لنا للسيطرة عليه، وإحكام عملية توجيه، وفي الوقت ذاته استخدام الحكمة الكاملة في امتصاص كل غضب جماهيري، والاستعانة بقادة الرأي والفكر المعتدلين والموالين لنا، وفي إطار حملة إعلامية مخططة ومدروسة جيدا، يتم إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية، بعد أن تم تكييفها بالشكل المناسب لمصالحنا ورغباتنا وأهدافنا البعيدة المدى.[40]

ح- مرحلة سلب وابتزاز الطرف الآخر:

ويطلق عليها البعض مرحلة جني المكاسب والغنائم والمغانم، والتي يتم فيها حلب الخصم كما تحلب البقرة الحلوب تماماً، وبالتالي يتم في هذه المرحلة حصد نتائج الجهود المثمرة التي تمت في المراحل السابقة، ويتخذ جني المكاسب عادة جانبين، هما:

- جانب سلبي في إجبار الطرف الآخر على الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تهديد مصالحنا.
- جانب إيجابي في إقناع الطرف الآخر بالقيام بعمل معين من شأنه تقوية مصالحنا ومكاسبنا .

ومن هنا، فإن الإدارة بالأزمات هي افتعال الأزمات الحادة وليس علاجها. [41]

نموذج عملية للإدارة بالأزمات في وحي القرآن:

_ حل أزمة المستضعفين بقطع الطريق على القوافل التجارية بعد صلح الحديبية: وذلك بانفلات رجل من المسلمين، ممن كان يعذب في مكة وهو أبو بصير رجل من ثقيف حليف لقريش، جاؤوا إلى رسول الله في طلبه حسب الاتفاقية، فدفعه النبي صلّ الله عليه وسلم، فخرجا به حتى إذا بلغا ذا الحليفة، فنزلوا يأكلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: "والله أنّي لأرى سيفك هذا يا فلان جيدا، أرني أنظر إليه فأمكنه منه، فضربه به، وفر الآخر حتى أتى المدينة، فدخل المسجد يعدو، فجاء أبو بصير فقال: قد والله أوفى الله ذمتك ورددتني إليهم، ثم أغاثني الله منهم، فقال النبي صلّ الله عليه وسلم: ﴿ **وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ**﴾ فلما سمع عرف أنه سيردّه إليه، قال:فخرج حتى أتى سيف البحر" وتفلّت أبو جندل بن سهيل بن عمرو، فلحق بأبي بصير ،فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بعير خرجت لقريش إلى الشام إلاّ اعترضوا لهم فقتلوهم، وأخذوا أموالهم.

وهذا شكل أزمة وعائقا قويا يهدد امن واستقرار قريش مما دفعها للإرسال إلى النبي صل اله عليه وسلم، يناشدونه الله والرحم لما أرسل إليهم، فمن أتاه فهو آمن، وانحلت الأزمة الرئيسية بفضل الأزمة التي افتعلها أبو بصير، ورفع الحرج عن النبي صل الله عليه وسلم وحينها أرسل النبي إليهم فقدموا عليه المدينة.[42]

3- الفرق بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة:

يرى البعض إن الإدارة بالأزمات ما هي إلا نتيجة لغياب التخطيط أو السياسات أو غياب الاستراتيجية، حيث لا تتحرك الإدارة إلا عند ظهور إدارة الأزمات، يعني كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة والتحكم فيها وفي مسارها.

أما الإدارة بالأزمات فهي تعني انتقال الأزمات وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل، وتقوم على افتعال أزمة وهمية يتم من خلالها .[43]

إدارة الأزمة	الإدارة بالأزمة
– كيفية التغلب على الأزمة أو الكارثة بالوسائل العلمية والإدارية المختلفة. – مجموعة من الخطط الاستراتيجية للسيطرة عليها واحتوائها. – تجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها – محاولة الحد منها. – لا يوجد مدبر حقيقي أو ظاهر في مدبر الأزمة، على حسب نوعها مثلا: تكون أزمات طبيعية كالكوارث.	– افتعال أزمة وهمية. – التغطية على الأزمات أخرى والتمويه عنها . – صناعة لازمة لضمان استمرار المصالح القائمة. – أسلوب تتبعه المنظمات الشركات ،وهو أسلوب أدى إلى إسقاط حكومات وإشعال حروب – مدبر الأزمة يكون جهة معينة ويتفوق في القوة لإذعان خصمه.

خلاصة:

وبعد ما تطرقنا إلى المفهومين: **إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات** ندرك أن: في الأزمات المفتعلة يستخدم مفتعل الأزمة "الإدارة بالأزمات " في حين أن الطرف الآخر يلجأ إلى "إدارة الأزمات " وهذا لا يعني أن جميع الأزمات مفتعلة من قبل أحد أطراف الأزمة، بل قد تكون حدثت من جراء عوامل خارجة عن سيطرة ونطاق طرفي الأزمة، ومن ثم يلجأ كلاهما إلى " إدارة الأزمة".

وإدارة الأزمة والإدارة بالأزمة هما مصطلحان مختلفان تماما عن بعضهما من حيث أن إدارة الأزمة تلجأ إلى سبل واستراتيجيات لاحتواء الأزمة أو للحد منها أو إيقافها كما يمكن التنبؤ بها، أما الإدارة بالأزمة وهي افتعال أزمة وهمية من لا شيء أو تغطية الأزمات أخرى وافتعال أزمة للتمويه عن الأزمة الحقيقة للسيطرة على الآخرين وتوجيههم وإخضاعهم وفقا للمصالح القائمة.

ولكن يوجد أوجه تشابه بينهما حيث أنهما يعتمدان على إدارة الأزمة من خلال أساليب واستراتيجيات مواجهة الأزمات .وتمران على نفس المراحل تقريبا.

الإحالات:

[1]) المعجم الوسيط، الجزء الأول، ص17.

2) عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام وإدارة الأزمات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012، ص.90

3) محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،2015، ص.8

[4]) عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص .90

5) Simon and Schuster ; Webster ,**new world dictionary of American English**, leyland, OH , 1997 , p 275.

6) محمود جاد الله، **المرجع السابق**، ص8 .

7) نواف قطيش، **إدارة الأزمات (الأمن الوطني)**، دار الراية ،ط1،عمان، 2009، ص 25.

8) حامد عبد حمد الدليمي، **إدارة الأزمات في بيئة العولمة، دراسة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق**،أطروحة دكتوراه، جامعة (سنت كلي).

9) محمد رشاد الحملاوي، **إدارة الأزمات:تجارب محلية وعالمية، دار أبو المجد**، القاهرة، 1993، ص.17

10) أحمد محسن الخضيري: **إدارة الأزمات**، مجموعة النيل العربية،ط1، 2003، ص .244

11) سوسن سالم الشيخ، **إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام**، دار النشر للجامعات، مصر،ط1، 2003، ص13.[1]

12) السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص .251

13) أحمد إبراهيم احمد، **إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، دار** الفكر العربي، القاهرة،2002،ص.35

14) سعد الدين عشماوي، **إدارة الأزمة، مجلة الفكر الشرطي**، الإمارات،م5،ع2، 1996، ص .199

15) عاصم محمد الأعرجي مأمون محمد دقامسة، **إدارة الأزمات، دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الاستشرافية في أمانة عمان الكبرى**، معهد الإدارة العامة م39،ع4،الرياض،2000،ص.777

16) عبد الرحمان توفيق، **إدارة الأزمات: التخطيط لما قد يحدث**، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة،2004،ص 18.

17) محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ط1، 2008 ،ص .30

18) نعيم إبراهيم الظاهر، **المرجع السابق**، ص .131

19) بدر بن عبد المحسن آل شيخ، مدى **جاهزية إدارة الأمن في مواجهة الأزمات والكوارث**،رسالة ماجيستر في العلوم الإدارية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية،2008،ص.14

20) أحمد بن سليمان المطلق، **إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي(تجربة المملكة العربية السعودية)**، محاضرة مقدمة في الدورة التدريبية مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،تونس، 2008،ص .5

21)- Liyod w.singer and Janreber ," **A crisis management system** " Security Management.N.Y .us.sept 1987 pp.8-9.

22) هشام الفريزي، **إدارة البقاء**، دار الماني، العراق، 1998،ص .97
23) أحمد محسن الخضيري، **إدارة الأزمات** ، مركز النيل والفرات للنشر ،مصر،1997،ص .52
24) محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص .127
25) عامر عبد الباسط ضرار، **إدارة الأزمات رؤية إسلامية**، دار الكلمة للنشر والتوزيع المقررة،مصر،ط1، 2000، ص.42
26) عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ، **إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات**، الرياض الاقتصادي، العدد 13757، 2006،الموقع الالكتروني: http://www.alriyadh.com/132555
27) المعهد التخصصي للدراسات، **إستراتيجية صناعة وإدارة الأزمات** ، ص12.
28) علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات: تعريفها-أبعادها-أسبابها**، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص ص،32 .33
29) الفرزدق، **إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة**، 2012، يوم 2016/07/10، الساعة: 08.00، الموقع الالكتروني: http://alharah2.net/alharah/showthread.
30) محسن احمد الخضيري، **إدارة الأزمات :علم امتلاك كامل القوة في أسد لحظات الضعف**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط2، 2002، ص ص 20، 21.
31) محمد بن علي شيبان العامري، **إدارة الأزمات** ، ص14، يوم 2016/7/14،على 19.00، الموقع الالكتروني: http://sst5.com/readArticle.
32) شهرزاد مسعود لمجد، **الإعلام وإدارة الأزمات "الإعلام الأمريكي أنموذجا"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2013، ص.67
33) علي فلاح الضلاعين، وآخرون، **الإعلام وإدارة الأزمات** ، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص .102
34) علي فلاح الضلاعين وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص، 100، .102
35) أحمد محسن الخضيري، **المرجع السابق**، 2003، ص ص17، .20
36) محسن احمد الخضيري، **المرجع السابق**، 2003، ص.19
37) شهر زاد مسعود لمجد، **المرجع السابق**، ص .67
38) علي الفلاح وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص، .107،109
39) عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر،مصر،ط1، 1993، ص.49
40) محسن احمد الخضيري، **المرجع السابق**، 2002، ص 22، .24
41) عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام وإدارة الأزمة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص.119
42) صبحي رشيد اليازجي، **إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم- دراسة موضوعية**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)،المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، غزة، 2011، ص .338
43) محمود جاد الله، **المرجع السابق**، ص 128.

أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الفكري

دراسة حالة عينة من البنوك التجارية بولاية الطارف

د. فريد خميلي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الفكري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة وتوزيعها على عينة من عمال البنوك التجارية بولاية الطارف لجمع المعلومات، وتم تحليلها باستعمال البرنامج الإحصائي spss وخلصت الدراسة الى وجود علاقة موجبة وقوية بين القائد التحويلي ومكونات رأس المال الفكري في البنوك التجارية محل الدراسة. وفي الأخير تم تقديم جملة من التوصيات من اجل تطوير القيادة التحويلية ورأس المال الفكري.

الكلمات المفتاحية: القائد التحويلي، رأس المال الفكري، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال الزبوني، البنوك التجارية بالطارف.

Abstract

This study aims at demonstrating the impact of the leader transformational on Intellectual capital management, To achieve the objectives of the study was used the questionnaire to collect the information, it was Distributed to a sample workers of commercial banks in El Tarf and its analysis by the statistical program spss, This study has resealed a positive relation Between the leader transformational and the of intellectual capital components , the end a set of recommendations were proposed in order to development the transformational leader and intellect

Keywords: transformational leader, intellectual capital, human capital, structural capital, Customer capital, commercial banks in tarf

مقدمة

لقد تغير مفهوم المؤسسة في هذا الزمن المتغير والمعقد من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث، الذي يركز على المعرفة كأساس لتحقيق الميزة التنافسية ومن ثمة تحقيق كل الأهداف المسطرة الأخرى، وفي ظل هذا التغير أصبح للمورد البشري دور كبير جدا في تحقيق هذا المسعى، فتغيرت بذلك النظرة له فظهر ما يسمى بالرأس المال الفكري والذي لا مناص للمؤسسات اليوم إلا بإدارته بكل فعالية حتى تتمكن من مسايرة اقتصاد المعرفة والرقي بالمؤسسة إلى أبعد الحدود، ومن الأمور المهمة والتي من شأنها أن تحقق ذلك هو وجود قائد فعال وكفء باستطاعته مسايرة كل التغيرات والتأقلم مع كل الظروف واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب والزمن المناسب ومن ثمة ظهر مفهوم القائد التحويلي الذي يقوم بأدوار حديثة ومتطورة ومسايرة لاقتصاد المعرفة من خلال التأثير في نفوس

العمال ودفعهم للعمل بكل كفاءة وفعالية وتنمية قدراتهم وترقية قناعاتهم، ولقد جاءت هذه الدراسة لتبيان ذلك أي التطرق إلى معرفة علاقة القائد التحويلي بإدارة رأس المال الفكري.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعريج على مفهوم القائد التحويلي ومعرفة خصائصه ووظائفه؛
- التطرق إلى رأس المال الفكري ومعرفة كيفية إدارته لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- بيان أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الفكري بدراسة ميدانية وباستعمال الأساليب الإحصائية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- الأهمية من الناحية العلمية حيث أن الدراسة ربطت بين متغيرين جديدين وهما القائد التحويلي ورأس المال الفكري مما يتيح أرضية للبحثين في هذا المجال ويمهد الطريق أمام إثراء هذا الموضوع بدراسات أخرى وفي مؤسسات أخرى لتراكم المعارف والمعلومات بخصوص هذا الموضوع؛
- الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال لفت انتباه القائمين على المؤسسات بأهمية تبني خصائص القيادة التحويلية وإدارة رأس المال الفكري بفعالية من أجل تحقيق الميزة التنافسية ويأتي ذلك من خلال تقديم جملة من النتائج والتوصيات للقائمين على المؤسسات لعلها تساعد في الرقي بهم إلى صف التفوق والريادة.

مشكلة الدراسة: تظهر مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الفكري في البنوك العاملة بولاية الطارف؟

ويتم تقسيمه إلى:

- ما هو أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال البشري في البنوك العاملة بولاية الطارف؟
- ما هو أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الهيكلي في البنوك العاملة بولاية الطارف؟
- ما هو أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الزبوني في البنوك العاملة بولاية الطارف؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة سيتم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للقائد التحويلي على إدارة رأس المال الفكري في البنوك العاملة بولاية الطارف؟

وقصد الإجابة عنها سيتم تجزئتها إلى:

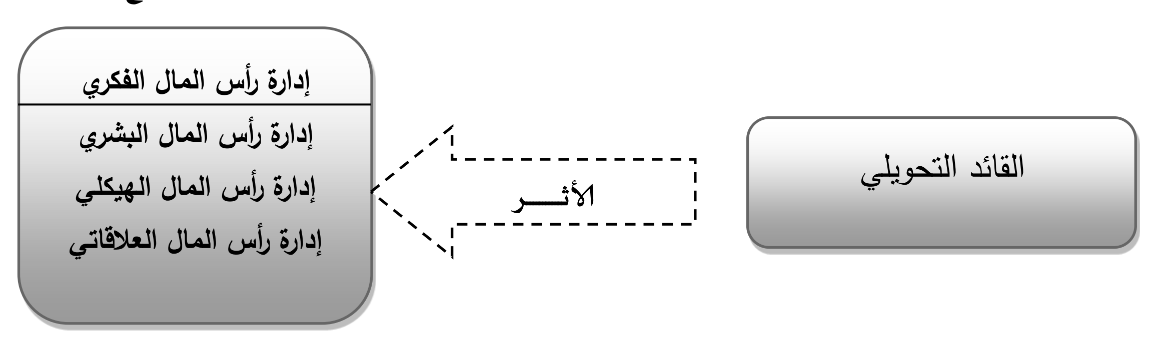
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للقائد التحويلي على إدارة رأس المال البشري في البنوك العاملة بولاية الطارف؟
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للقائد التحويلي على إدارة رأس المال الهيكلي في البنوك العاملة بولاية الطارف؟

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للقائد التحويلي على إدارة رأس المال الزبوني في البنوك العاملة بولاية الطارف؟

نموذج الدراسة:

من أجل الوصول إلى بيان العلاقة بين متغيرات الدراسة سوف يتم اعتماد النموذج التالي:

المتغير المستقل **المتغير التابع**



الدراسات السابقة: سيتم الاعتماد على الدراستين التاليتين كدراسات سابقة:

(دراسة ماهر صبري درويش، 2009) بعنوان القيادة التحويلية ودورها في إدارة التغيير دراسة تحليلية لأراء عينة من متخذي القرارات في بعض المصارف العراقية وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور القيادة التحويلية في إدارة التغيير وبلورة إطار نظري يضم المفردات الأساسية الأكثر أهمية للقيادة التحويلية وبلورة مفاهيمها فضلا عن مفهوم إدارة التغيير دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين القيادة التحويلية وإدارة التغيير في المنظمة المبحوثة واختبار علاقة الارتباط بين القيادة التحويلية وإدارة التغيير في المنظمة المبحوثة. وطرح الباحث الفرضية الرئيسة التالية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القيادة التحويلية والمتمثلة ب(صياغة الرؤية، الاتصال الفعال، التمكين، تنفيذ الرؤية) وإدارة التغير والمتمثلة ب(التغيير الهيكلي، التغيير الفني، التغيير السلوكي، التغيير الوظيفي) وجزئها إلى:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين صياغة الرؤية وإدارة التغيير؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاتصال الفعال وإدارة التغيير؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التمكين وإدارة التغيير؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ الرؤية وإدارة التغيير.

وكشفت نتائج الدراسة بوجود علاقة ارتباط بين مكونات القيادة التحويلية وإدارة التغيير من خلال معاملات الارتباط أي قبول الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية لهذه الدراسة؛

(دراسة محمد كريم حسني سعيد خلف، 2010) بعنوان علاقة القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الإسلامية بغزة والتي هدفت إلى: التعرف على العلاقة بين واقع امتلاك القيادات الأكاديمية بالجامعة الإسلامية لسمات وخصائص القائد التحويلي وتوافر الإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعة الإسلامية بغزة وذلك من خلال التعرف على مدى توافر

خصائص وسمات القيادة التحويلية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعة الإسلامية بغزة ،(عمداء الكليات ونوابهم) ..التعرف على مدى توافر القدارات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعة الإسلامية بغزة والتعرف على مدى تباين آراء رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعة الإسلامية بغزة تجاه واقع امتلاك القيادات الأكاديمية بالجامعة الإسلامية لسمات وخصائص القائد التحويلي بتباين المتغيرات الديمغرافية (العمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة) كما هدفت أيضا إلى التعرف على مدى تباين آراء رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعة الإسلامية بغزة تجاه واقع امتلاك رؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعة الإسلامية القدرات الإبداعية بتباين المتغيرات الديمغرافية (العمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة). ولقد طرح الفرضيتين التاليتين:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين امتلاك القيادات الأكاديمية (العمداء ونوابهم) بالجامعة الإسلامية خصائص وسمات القائد التحويلي وتمتع مرؤوسيهم (رؤساء الأقسام) بالمهارات والقدرات الإبداعية؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول علاقة القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الإسلامية تعزى للمتغيرات الديمغرافية والشخصية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين امتلاك القيادات الأكاديمية (العمداء ونوابهم) بالجامعة الإسلامية خصائص وسمات القائد التحويلي وتمتع مرؤوسيهم (رؤساء الأقسام بالمهارات والقدرات الإبداعية) في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول علاقة القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الإسلامية تعزى للمتغيرات الديمغرافية والشخصية.

❖ **موقع الدراسة من الدراسات السابقة:** من خلال تفحص الدراسات السابقة يتبين أن الدراسة الأولى ركزت على بيان العلاقة الموجودة بين القيادة التحويلية وإدارة التغيير لأن نجاح التغيير في أي مؤسسة مرتبط بمدى توافر سيمات القائد التحولي التي من خلالها سوف يدير التغيير بكل كفاءة وفعالية في حين ركزت الدراسة الثانية على بيان العلاقة بين القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لأن القائد التحويلي هو الذي يوفر المناخ المناسب للإبداع ويشجع وينمي القدرات الإبداعية لدى الأفراد. وبالتالي فإن هذه الدراسة تميزت عن الدراستين من خلال:

- ارتباط القيادة التحويلية بإدارة رأس المال الفكري الذي لم تركز عليه الدراستين السابقتين؛ دراسة الحالة التي سوف تتم في مجموعة من البنوك الجزائرية والبيئية التي تعمل فيها مختلفة عن البيئة التي تعمل فيها مكان دراسة الحالة للدراستين.

منهج الدراسة: من أجل اختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى نتائج معرفية حول هذا الموضوع سيتم الاعتماد على المنهجين التاليين:

- المنهج الوصفي من خلال التعرض للإطار النظري للدراسة؛

- المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى الجانب العملي للدراسة وبالاعتماد على دراسة الحالة كأسلوب لجمع البيانات بغية تحليلها باستعمال الأساليب الإحصائية.

تقسيمات الدراسة: للإحاطة بحيثيات هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى:

أولا- الإطار النظري للدراسة؛

ثانيا- الإطار العملي للدراسة.

أولا- الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم القائد التحويلي: تعددت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين حول تعريف القائد التحويلي ومن أهمها ما يلي:

- القائد التحويلي هو " كل إنسان لديه القدرة على التأثير في نفوس الآخرين وتطوير مهاراتهم وترقية قناعاتهم وتوجيه سلوكياتهم نحو تحقيق الأهداف بكل كفاءة وفعالية"[1]؛

- القائد التحويلي بأنه " القائد الذي يرفع من مستوى المرؤوسين من اجل الإنجاز والتنمية الذاتية، والذي يروج في الوقت نفسه عملية تنمية وتطوير المجموعات والمنظمات، ويسعى لبناء الالتزام بين الأفراد ويمنحهم الصلاحيات في أقصى الحدود المتاحة ليجعلهم في النهاية متحمسين ومندفعين للعمل نتيجة لشعورهم باحترام المؤسسة لهم"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القائد التحويلي بأنه " ذلك الشخص الذي له القدرة على التأثير في الآخرين وفي كل وقت ومكان والذي يركز على تطوير الجماعات والمؤسسات ويعطي لهم الصلاحيات الكافية من اجل تحفيزهم نحو تحقيق الأهداف المسطرة".

2- وظائف القائد التحويلي: تتمثل وظائف القائد التحويلي فيما يلي[3]:

- إدارة التنافس وذلك من خلال القيام بإدارة العمليات المتعلقة بأنشطة المؤسسة حتى تتمكن من تحقيق الميزة التنافسية؛

- الإدارة الفعالة للتعقيد: من خلال القدرة على التعامل مع كل المتغيرات في وقت واحد ومكان واحد؛

- تكييف المنظمة مع التوجه العالمي من خلال قيامه بوضع رؤية مستقبلية مرتبطة بالتوجه العالمي وتحديد الرسالة التي تحقق ذلك؛

- إدارة الفرق العالمية من خلال إمكانية تشكيله لفرق قادرة على التواصل العالمي وتشمل كافة التخصصات والمستويات الإدارية؛

1 / ماهر صبري درويش، القيادة التحويلية ودورها في إدارة التغيير دراسة تحليلية لعينة من متخذي القرارات في بعض المصارف العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 78،2009، ص104.

2 / رافدة عمر الحريري، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص158.

3 / John Hall et autre , Transformational Leadership: The Transformation of Managers and Associates, university of florida , ifas extention ,http://edis.ifas.ufl.edu, p 02.

- الإشراف على إدارة المفاجآت من خلال قدرته على التعامل مع كل ما هو جديد وفي أسرع وقت باتخاذه للقرار المناسب؛

- يدير التعليم والتدريب المستمر نظرا للتغييرات البيئية المعقدة والسريعة التغيير.

وقد قدم السويدان أربعة مهام رئيسة للقائد التحويلي لخصها الباحث في النقاط التالية:

- تحديد الرؤية أو صورة المستقبل المنشود؛

- إيصال الرؤية للإتباع؛

- تطبيق الرؤية؛

- رفع التزام الأتباع تجاه الرؤية.

3- خصائص القائد التحويلي: ومن خلال البحث في حقل القيادة خرج كل من تيشي وديفانا (Ticky & Devanna،1986م) بسبع خصائص محددة من وجهة نظرهم تفرق بين القادة التحويليين وغيرهم من القادة، وهي[1]:

- **وكيل تغيير** : يتميز القائد التحويلي بالسعي لخلق منظمات مبتكرة ومتجددة ملتزمة، وتتميز بالمرونة والقابلية للتكيف مع البيئة المحيطة، فشخصيتهم ونظرتهم المهيمنة تمكنهم من قيادة العاملين بنجاح في مثل هذه البيئات، وتجعلهم يحثون التابعين على التغيير والنجاح في إدراك لتغيرات.

- **التشجيع:** القادة التحويليين مستعدون وقادرون على اتخاذ المواقف المناسبة لتحمل المخاطر، ومواجهة حالات التذمر داخل المنظمة، فقدراتهم الذهنية تسمح لهم بمواجهة الواقع حتى وإن كان غير مرض.

- **الانفتاح والإيمان بالتابعين:** في علاقته بالتابعين، يتسم القائد التحويلي بالانفتاح والصدق والاستعداد لإعطاء الثقة عندما يتطلب الأمر .وبرغم أنهم يمتلكون سلطة قوية فالقادة التحويليين حساسون فيما يتعلق بتابعيهم، ويعملون أفضل ما يستطيعون لتمكينهم كلما كان ذلك ممكناً.

- **القيادة بالقيم** :يقوم القادة التحويليين بصياغة مجموعة من القيم الأساسية التي ينبغي تحقيقها، ويمارسون سلوكاً ينسجم مع تلك القيم.

- **التعليم المستمر**: يسعى القادة التحويليين لتعلم دروس من خبراتهم الخاصة للاستفادة منها في بعض المواقف المستقبلية .وفي هذا المعني فهم جاهزون عندما يتطلب الأمر إجراء تغييرات جذرية في مواقفهم وسلوكهم ونظرتهم.

- **القدرة على مواجهة الأوضاع المعقدة والغامضة والمستقبلية** :القادة التحويليين جاهزون لمواجهة كل الحالات -تقريباً -الذين يجدون أنفسهم فيها، ويأخذون في الحسبان درجة تعقيد ودرجة تقلب الحالات المعاصرة والأوضاع غير النموذجية التي تواجهها المنظمات المعاصرة يوميّاً، فالقدرة على النجاح الإبداعي في مثل هذه الظروف يعدّ مهمّاً لأبعد الحدود.

1/ Conger، M. (2002): Leadership: learning to share the vision، organizational dynamics، Vol. 19. Issue 3, p13.

- **الرؤية**: القادة التحويليين ذو رؤية جيدة، فلديهم مهارات لإيجاد حالات مستقبلية مرتبطة بشكل ناجح مع أهداف المنظمة، عن طريق إقامة علاقات ناجحة مع التابعين، واستحداث الكثير من العمل المتسم بالحماس لإنجاز وتحقيق مثل هذه الرؤى.

4- مفهوم رأس المال الفكري:

لقد تعددت المفاهيم المقدمة للرأس المال الفكري باعتباره موضوع حديث وجدير بالبحث ولذلك فلا غرابة عن تعدد هذه المفاهيم والتي نذكر منها[1]:

- رأس المال الفكري هو مجموعة من الموارد المعلوماتية متكونة من نوعين من المعارف: معارف صريحة وهي المعارف الظاهرة والتي يهل الحصول عليها والتعبير عنها وكتابتها ونقلها للآخرين، ومعارف ضمنية يصعب الحصول عليها لأنها مبنية على الخبرات الشخصية؛
- رأس المال الفكري هو قدرة تتميز وتتفوق بها المؤسسة على غيرها من المنافسين من خلال الاعتماد على المهارات المختلفة التي تحقق الميزة التنافسية وتسهم في زيادة القيمة للمشترين؛
- رأس المال الفكري هو الموجودات التنافسية حيث من خلالها تستطيع المؤسسة التنافس لأجل البقاء والتي تقوم بعملية التطوير الاستراتيجي من خلال دعم الإبداع والابتكار بداخلها.

ومن خلال ما سبق يتبين أن رأس المال الفكري يتمثل في كل الموجودات التنافسية التي تقوم على المعرفة لدعم وتعزيز الميزة التنافسية والتي تقسم إلى معرفة ضمنية ومعرفة صريحة وكلا هاتين المعرفتين تعتمد على دعم وتنمية الإبداع والابتكار.

5-أهمية رأس المال الفكري:

يقول العالم BROWN مبرزا أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري " رأس المال الفكري غير المستثمر عملية يمكن تشبيهها بالذهب غير المستخرج" وبالفعل فإن لرأس المال الفكري أهمية بالغة في بقاء المنظمة واستمرارها في عصر لغته المعرفة والبقاء فيه لمن يحسن امتلاكها وتسييرها، ويمكن إبراز أهمية رأس المال الفكري من خلال[2]:

- يعمل رأس المال الفكري على تنمية القدرات الإبداعية للمنظمة وتصبح المؤسسة تفكر وتطبق الفكرة قبل المنافسين؛
- جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تقديم الخدمات ذات الجودة العالية أو المنتجات ذات المواصفات المطلوبة ومن ثمة العمل على تعزيز ولائهم؛

1/ محمود علي الروسان ومحمود محمد العجلون، أثر رأس المال الفكر في الإبداع في المصارف الأردنية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2010، ص43.

2 / رابح عرابة وحنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، ملتقى حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص07.

- التحكم في الوقت وإدارتها بكل فعالية ممكنة مما يكسب المؤسسة ميزة تنافسية من خلال ربح الوقت بين ابتكار وآخر لأنها سوف تعمل على تقليله إلى حدوده الدنيا؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- خفض التكاليف؛
- البيع بأسعار تنافسية؛
- إمكانية إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

6-مكونات رأس المال الفكري: يتكون رأس المال الفكري من العناصر التالية[1]:

- **رأس المال البشري:** يتمثل في المعارف والمهارات والخبرات الموجودة لدى عمال المؤسسة وكل الابتكارات التي من الممكن القيام بها والتي تعزز الميزة التنافسية لها؛
- **رأس المال الهيكلي**: ويتمثل في القواعد ونظم المعلومات والقدرات الإدارية والتنظيمية واستراتيجيات المؤسسة والعلامة التجارية وكل من له صفة البقاء في المؤسسة؛
- **رأس المال الزبوني**: ويسمى أيضا برأس المال العلاقات وهو المصادر التي تتضمن علاقات المؤسسة بالبيئة الخارجية متمثلة في الشركاء والزبائن والموردين.

7-خطوات عملية إدارة رأس المال الفكري: تمر عملية إدارة رأس المال الفكري بالمراحل التالية:[2]

- تقوم المؤسسة بالتعرف على الدور الكبير الذي تلعبه المعرفة إذا ما استثمرتها بفعالية فهي تعتبر كمدخل ووسيلة إنتاج ومخرج، ويتم ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:
  - ➢ إلى أي مدى تعتمد المنظمة على المعرفة بكثافة؟
  - ➢ من يتقاضى أجرا موافقا لتلك المعرفة؟
  - ➢ ومن يدفع؟ وكم يدفع؟
  - ➢ هل من يملك المعرفة يخلق أيضا القيمة القصوى؟
- القيام بتحليل كل الأصول المعرفية التي تولد الإيرادات من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:
  - ➢ ما هي الخبرات والقدرات والعلامات التجارية والممتلكات الفكرية والعمليات وبقية عناصر رأس المال الفكري التي تخلق القيمة لك؟
  - ➢ ما هو مزيج أصول رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العملاء؟
- رسم الاستراتيجية المناسبة من أجل استثمار الأصول الفكرية بكفاءة وفعالية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

---

1 /الهلالي الشربيني الهلالي، إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد 22 يوليو 2011، ص 27.

2/ توماس أ. ستيوارت،2004، ثورة المعرفة: رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين، ترجمة علا أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر،ص127.

- ما هو عرض القيمة الخاص بالمنظمة ومصدر تحكمها وسيطرتها ونموذج ربحها؟
- ما هي الاستراتيجيات التي تزيد الكثافة المعرفية للمنظمة وأعمالها؟
- ما هي الطرق والأساليب التي يمكن للمنظمة من خلالها أن تزيد قدرتها على تفعيل أصولها الفكرية؟
- هل يمكن للمنظمة أن تحسن النتائج عن طريق إعادة هيكلة الأصول الفكرية (بتحويل رأس المال البشري إلى رأس مال هيكلي أو العكس)؟

- العمل على تحسين كفاءة العمل المعرفي والعاملين المعرفين من خلال الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن للمنظمة أن تزيد من إنتاجية العاملين المعرفيين؟

8- علاقة القائد التحويلي بإدارة رأس المال الفكري: إن نجاح إدارة رأس المال الفكري مرتبطة أساسا بقدرة القائد التحويلي وبخصائصه على تنمية الروح الإبداعية والابتكارين لدى الأفراد لأن محور رأس المال الفكري يقوم على الإبداع والابتكار كمدخل أساسي في نجاح المؤسسات في الاستثمار في مواردها البشرية، والصفات الشخصية للقائد التحويلي لها تأثير كبير في إدارة رأس المال الفكري وتوجيه المؤسسة نحو تحقيق الأهداف كونه سيفتح المجال أمام المرؤوسين للإبداع والابتكار وذلك من خلال إثارة الحماس في الآخرين للإبداع والابتكار كما أن قدرته على الإقناع تساعد على الرفع من الروح المعنوية نتيجة لثقة الأفراد في قائدهم، كما أن اهتمام القائد التحويلي بالعمل وحرصه على أداء المهام بأفضل طريقة ممكنة سيكون لنفسه القدور للآخرين مما يسهل عليه من إدارة رأس المال الفكري، ولا ننسى أن السيمة الرئيسة للقائد التحويلي هي التشجيع على الإبداع وإتاحة الفرص للآخرين والاعتماد على مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستجسد مبدأ الثقة المتبادلة بين القائد والمرؤوسين مما سيساعد على تنمية روح الإبداع لدى الفرد والجماعة داخل المؤسسة، كما يبدي القائد التحويلي بلاءا حسنا في بين العلاقات الإنسانية في مؤسسته ويعمل على توفير المناخ المناسب للعمل يسودها الثقة والمحبة والاحترام بين الجميع مما يوفر مناخا خصبا للإبداع وإدارة الأفكار بكل كفاءة وفعالية[1].

ثانيا- الإطار العملي للدراسة

1- **عينة الدراسة:** سيعتمد الباحث على توزيع 35 استمارة على العاملين بالبنوك التجارية العاملة بولاية الطارف، وسيتم التنويع بين مختلف البنوك حتى تكون الإجابات منطقية وشاملة، ولقد تم استرجاع كل الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة.

2- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** سوف يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية، هذا بعد إدخال البيانات إلى برنامج $spss_{v20}$:

1 / محمد كريم حسني سعيد خلف، علاقة القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الإسلامية في غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2010، ص ص، 47-48.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل بيان اتجاهات أفراد العينة نحو محاور وأبعاد الدراسة ومن ثمة إعطاء الأحكام المناسبة؛
- اختبار ألفا كرونباخ من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة؛
- اختبار Kolmogorov-Smirnov[a] لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛
- الانحدار والارتباط لبرسون .

سوف يتم تفسير المتوسطات الحاسبية وفقا لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

- متوسط أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة جدا؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة؛
- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقا.

3- اختبار ثبات أداة الدراسة: والجدول التالي يمثل نتائج اختبار ألفا كرونباخ الذي يعتمد عليه كمقياس يقيس مدى ثبات أداة الدراسة:

جدول رقم 1: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ %
1	المحور الأول: القائد التحويلي	8570,
2	المحور الثاني: إدارة رأس المال الفكري	320,8
3	الاستمارة ككل	920,7

المصدر: مخرجات SPSS.

ويتبين من خلال الجدول أن قيمة ألفا كرونباخ كانت 79,2% للاستمارة ككل وهي نسبة تجعلنا نقول أن الاستمارة تتميز بالثبات العالي ومن ثمة صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

4- اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي:

جدول رقم2: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

الرقم	العنوان	Kolmogorov – Smirnov	مستوى المعنوية
1	القائد التحويلي	0,12	0,203
2	إدارة رأس المال الفكري	0,14	0,211
5	الاستمارة ككل	0,18	0,132

المصدر: مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتبين أن مستوى الدلالة لمحاور الدراسة والاستمارة ككل أكبر من 0,05 مما يجعلنا نقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم صلاحية القيام بالاختبارات المعلمية.

5- خصائص عينة الدراسة: يمكن بيان خصائص عينة الدراسة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم03: خصائص عينة الدراسة

الخاصية		التكرار	النسبة%
حسب الجنس	ذكر	15	42,85
	أنثى	20	57,14
حسب السن	25- 30	05	14,28
	31- 35	11	31,42
	36- 40	10	28,57
	أكثر من 40	09	25 ,71
حسب المستوى التعليمي	بكالوريا	06	17,14
	ليسانس	21	60
	ماستر	08	22,85

المصدر: مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- ✓ عدد الإناث أكبر من عدد الذكور، وهذا أمر متوقع إذ في مثل هذا القطاع يكثر عمل النساء كما أننا نلاحظ خلال الفترات الأخيرة أن نسبة الإناث أكبر من الذكور بالنسبة للمتخرجين من الجامعة مما ينعكس ذلك على حصص التوظيف لفائدة الإناث؛
- ✓ تمتلك البنوك محل الدراسة طاقة شبابية هائلة يمكن استثمارها لتحقيق الأهداف؛
- ✓ غالبية العمال لديهم شهادة ليسانس وهذا أمر مريح جدا إذ يمكن التعامل معهم بسهولة واستثمار قدراتهم من اجل تقديم الخدمات بالجودة المطلوبة.

6- تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور القائد التحويلي:

جدول رقم4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور القائد التحويلي

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتمتع قائدي بالقدرة على التأثير في الآخرين	4,52	0,83
2	يقوم قائدي بتطوير المهارات لدى العمال	3,82	0,96
3	لقائدي القدرة على ترقية قناعات العمال	4,22	1,02
4	لقائدي القدرة على توجيه سلوك العاملين	3,96	1,01
5	يتمتع قائدي بالقدرة على إدارة التنافس	3,87	0,89
6	لقائدي القدرة على مواجهة المشكلات المعقدة والمستقبلية	3,42	1,13
7	يتميز قائدي بالانفتاح والإيمان على الآخرين	4,25	0,26
8	يقوم القائد بتدريب وتعليم العاملين بصفة مستمرة	3,89	0,93
	المحور ككل	3,98	0,88

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على:

- تمتع القائد بالقدرة على التأثير على الآخرين؛
- تميز القائد بالانفتاح والإيمان على الآخرين؛
- قدرة القائد على ترقية قناعات الآخرين.

أفراد العينة موافقون على:

- قدرة القائد على توجيه سلوك العاملين؛
- القائد يقوم بتدريب وتعليم العاملين بصفة مستمرة؛
- قدرة القائد على إدارة التنافس؛
- قيام القائد بتطوير مهارات الآخرين؛
- قدرة القائد على مواجهة المشكلات المستقبلية والمعقدة.

ومعنى ذلك أن البنوك محل الدراسة تتمتع بقادة لهم صفات القيادة التحويلية، والمناخ المناسب والخصب لذلك، خاصة أن أغلبية العمال من الشباب ولهم مستوى دراسي عالي مما يجعل من العلاقات الشخصية هي السائدة في التسيير مما انعكس إيجابيا على ملاءمة المناخ التنظيمي، وكل هذه الأمور تعتبر مزايا للبنوك لو استثمر فيها لحققت تطورا كبيرا.

7- تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور إدارة رأس المال الفكري:

7-1 تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة رأس المال البشري:

جدول رقم5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد إدارة رأس المال البشري

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوفر البنك برامج تدريبية وتعليمية مناسبة للعمال	3,62	0 ,67
2	هناك مشاركة في اتخاذ القرارات مع المسؤولين	3,78	0,87
3	يشجع البنك الإبداع والابتكار لدى العمال	4,23	0,82
4	يوجد تطابق بين اتجاهات الأفراد وقيم البنك	3,67	0,89
البعد ككل		3,83	0 ,84

المصدر: مخرجات برنامج spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن عينة أفراد الدراسة موافقون بشدة على أن هناك تشجيع للإبداع والابتكار في البنك وهذا يرجع إلى كون قادة البنوك لهم صفات القيادة التحويلية، في حين كانوا موافقون على العبارات الأخرى أي إنهم موافقون على أن هناك مشاركة في اتخاذ القرارات ووجود تطابق بين اتجاهات الأفراد وقيم البنك وتوفير البنك لبرامج تدريبية وتعليمية مناسبة ويرجع ذلك لنفس السبب السابق.

7-2 تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة رأس المال الهيكلي:

جدول رقم6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد إدارة رأس المال الهيكلي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

1	إن ثقافة البنك قوية ومتماسكة	3,85	0,67
2	يوجد وضوح بين السلطة والمسؤولية	3,94	0,59
3	يهتم البنك بتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة	3,53	1,05
4	يتوفر البنك على نظام معلومات فعال	3,97	0,87
	البعد ككل	3,82	0,78

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أو أفراد عينة الدراسة موافقون على أن البنك يتوفر على نظام معلومات فعال ويوجد وضوح بين السلطة والمسؤولية وأن البنك يتميز بثقافة قوية ومتماسكة وأن البنك يهتم بتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة ويرجع ذلك إلى كون إن قادة البنوك يهتمون بإدارة رأس المال الهيكلي سيما وأنهم من ذوي الكفاءات والخبرات مما انعكس على الوضع الهيكلي للبنوك وهذا مؤشر لصالح البنوك يمكن استثمارها لتحقيق المزيد من الأهداف.

3-7 تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة رأس المال الزبوني:

جدول رقم7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد إدارة رأس المال الهيكلي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتوفر لدى البنك قاعدة بيانات للزبائن	3,86	0,78
2	للبنك القدرة على تحديد حاجات الزبائن	3,92	0 ,79
3	يهتم البنك ببناء سمعة جيدة لدى الزبائن	4,26	0,98
4	هناك عدد قليل من شكاوى الزبائن حول جودة الخدمات	3,93	0,93
	البعد ككل	3,99	0,87

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن البنك يهتم ببناء سمعة جيدة لدى الزبائن وموافقون على أن هناك عدد قليل من الشكاوى حول جودة الخدمات وللبنك القدرة على تحديد حاجات الزبائن وتوفر البنك على قاعدة بيانات للزبائن ولعل هذا أيضا يؤكد صحة النتائج سالفة الذكر إذ نظر لكون البنك له كفاءات وإطارات تريد ترقية هذه البنوك إلى مصف الكبار وخاصة من خلال الاعتماد على خصائص القيادة التحويلية انعكس ذلك إيجابيا على إدارة رأس المال الزبوني.

8- اختبار فرضيات الدراسة:

1-8 اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لأجل اختبار فرضية الدراسة سوف يتم استخدام معامل ارتباط بيرسون والانحدار البسيط كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 08: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	معامل R الارتباط	معامل R^2 التحديد	معامل B الانحدار	الثابت	مستوى Sig الدلالة
أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال البشري	0,765	0,585	0,897	1,567	0,01

المصدر: مخرجات برنامج spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن هناك علاقة معنوية إذ أن مستوى الدلالة 0,01 أقل من 0,05 كما بلغ معامل الارتباط 0,765 ومعامل التحديد 0,585 مما يدل على أن علاقة الارتباط موجبة ومتوسطة أي أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع بـ 58,5 % والباقي يرجع إلى أسباب أخرى، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

2-8 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم 09: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	Sig مستوى الدلالة
أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الهيكلي	0,821	0,674	0,976	1,786	0,01

المصدر: مخرجات برنامج spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن:

- هناك علاقة معنوية لأن مستوى الدلالة أقل من 0,05؛
- يوجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال الهيكلي إذ بلغ معامل الارتباط 0,821 ومعامل التحديد 0,674 أي أن 67,4 % من التغيرات التي تحدث على إدارة رأس المال الهيكلي راجعة إلى القائد التحويلي والبقية ترجع إلى أسباب أخرى، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

3-8 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول رقم 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	Sig مستوى الدلالة
أثر القائد التحويلي على إدارة رأس المال الزبوني	0,837	0,700	0,876	1,956	0,00

المصدر: مخرجات برنامج spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- هناك علاقة معنوية بين المتغيرين لأن مستوى الدلالة أقل من 0,05؛

– علاقة ارتباط موجبة وقوية بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال الزبوني إذ بلغ معامل الارتباط 0,837 ومعامل التحديد 0,700 وهذا يدل على ان 70 % من التغير الحاصل في رأس المال الزبوني سببها القائد التحويلي والنسبة الباقية ترجع إلى أسباب أخرى، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة وهي أن هناك علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال الزبوني.

الخاتمة:

إن موضوع القائد التحويلي لهو موضوع جدير بالدراسة مثله مثل موضوع إدارة رأس المال الفكري لأنهما موضوع الساعة، فكل مؤسسة تحتاج إلى تفعيل دور القيادة التحويلية من أجل الإدارة الفعالة لرأس المال الفكري الذي من خلاله يمكن تحقيق الميزة التنافسية لأن في هذا العصر أصبح يحكم على المؤسسات من خلال ما تملكه من معارف وكفاءات، ولقد جاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال الفكري لعل من خلالها يمكن وضع أرض خصبة للبحث في مثل هذه المواضيع ولفت انتباه قادة المؤسسات بأهمية القيادة التحويلية وإدارة رأس المال الفكري، وخير ما نختم به هو تقديم جملة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة: نتج عن هذه الدراسة ما يلي:

– القائد التحويلي هو ذلك الشخص الذي له القدرة على التأثير في الآخرين وفي كل وقت ومكان والذي يركز على تطوير الجماعات والمؤسسات ويعطي لهم الصلاحيات الكافية من أجل تحفيزهم نحو تحقيق الأهداف المسطر؛

– رأس المال الفكري يتمثل في كل الموجودات التنافسية التي تقوم على المعرفة لدعم وتعزيز الميزة التنافسية والتي تقسم إلى معرفة ضمنية ومعرفة صريحة وكلا هاتين المعرفتين تعتمد على دعم وتنمية الإبداع والابتكار؛

– يوجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال البشري عند مستوى دلالة 0,05 في البنوك محل الدراسة؛

– يوجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال الهيكلي عند مستوى دلالة 0,05 في البنوك محل الدراسة؛

– يوجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين القائد التحويلي وإدارة رأس المال الزبوني عند مستوى دلالة 0,05 في البنوك محل الدراسة.

توصيات الدراسة: ما نوصي به ما يلي:

– ضرورة تطبيق قادة المؤسسات لمواصفات القيادة التحويلية كونها تكون المناخ المناسب للعمل وتعمل على دفع الأفراد نحو الإبداع والابتكار؛

- ضرورة الإدارة الفعالة لإدارة رأس المال الفكري من خلال التركيز على رأس المال البشري والهيكلي والزبوني على حد سواء بالنسبة للمؤسسات بصفة عامة وبالنسبة للبنوك محل الدراسة؛
- خلق وإنشاء إدارة خاصة تهتم بإدارة رأس المال الفكري والقيادة التحويلية؛
- تقديم برامج تدريبية خاصة للمسؤولين في المؤسسات وفي البنوك محل الدراسة لأجل التدريب على القيادة التحويلية.

الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية- دراسة تطبيقية للصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (1980 – 2013)

أ. بدو أمال- د.شيبي عبد الرحيم
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (1980 -2013) وذلك باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ. وقد أظهرت النتائج أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي والبنية التحتية يرتبطون بعلاقة إيجابية معنوية مع الصادرات غير نفطية الجزائرية، فحين كل معدل سعر الصرف الحقيقي، مؤشر التركيز الاقتصادي والرأسمال البشري ظهروا بعلاقة سلبية معنوية مع أداء الصادرات غير نفطية الجزائرية في المدى الطويل، أما في المدى القصير، تتأثر الصادرات خارج المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي فقط .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات غير النفطية، الجزائر، التكامل المتزامن.

Abstract :

This study aims to examine the role of foreign direct investment (FDI) in enhancing the competitiveness of Algerian non-oil exports , during the period 1985-2013, by using the cointegration test and error correction model (ECM). The results showed that each of the FDI, GDP and infrastructure have a positive and significant impact on the performance of Algerian non-oil exports. while each of real exchange rate , human capital and economic concentration index have a negative and significant impact on the performance of Algerian non-oil exports in the long term. But in the short term the non oil exports effected just by GDP.

Keywords : foreign direct investment , non-oil expors , Algeria, cointegration test .

مقدمة :

إن مسألة التنويع الاقتصاد الجزائري يشوبها جدل كبير ومتزايد منذ عقود، وخاصة بعد الانخفاض الكبير لأسعر البترول الذي زعزع الاستقرار الاقتصادي بالدولة، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى إعادة التفكير في وضع استراتيجيات كفيلة قائمة على مبادئ وأسس جديدة بعيدة عن الاعتماد المتشدد لقطاع المحروقات، متجهة نحو حلول أكثر نجاعة وفعالية في تحقيق أهدافها المنشودة. والتي

تعتبر في مقدمتها سياسة استهداف الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر التي غيرت نظرتها إليه منذ بداية التسعينيات من الموقع المانع والمقيد لحرية نشاطه إلى الراغبة في جذبه مغيرة بذلك قوانينها ومضمنة إيها المزيد من الامتيازات والتسهيلات التي من شأنها تهيئة مناخها الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

إن الأهمية الكبيرة التي يكتسها الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه في النمو والتنمية الاقتصادية، كما أنه يحمل معه خصائص الاقتصاد النابع منه. فهو مصدر لسد فجوة المحلية وتحقيق زيادة في معدلات نمو ناتج المحلي الإجمالي. كما يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير. وهذا ما أتبثه تجارب بعض الدول حديثة التصنيع كدول شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية في هذا المجال. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أسهل وسيلة وطريقة أكثر فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة. والخبرة الإدارية والسوقية الجديدة التي تساعد على تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع من مهارات العمال التي قد تساهم في مساعدة الشركات المحلية الجزائرية على تطوير قدراتها الإنتاجية وتنويع منتجاتها والرفع من جودتها، وبالتالي زيادة تنافسية صادراتها وغزوها للأسواق العالمية، وهذا ما تبحث عنه الجزائر وخاصة أننا على علم بأن الحصة الأكبر من صادرات الجزائر تتمثل في صادرات المحروقات وبنسبة تقريبا ثابتة على مدى طول السنوات الماضية والتي تقدر ب 98%من إجمالي صادرات، وبنسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن 30% ،وهذا على الرغم من محاولتها العديدة في تنويع صادراتها خارج المحروقات من خلال مخططاتها التنموية الشاملة إلا أنها فشلت لحد الساعة في تحقيق ذلك. وانطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة تتضح معالم الإشكالية وتبرز جوانبها التي ارتأينا بلورتها في التساؤل المحوري التالي : **ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على دفع الميزة التنافسية للصادرات غير النفطية الجزائرية ؟**

وحتى يكون لهذه الدراسة بعدا تطبيقيا يدعم النتائج المتوقع الوصول إليها، تم الاعتماد على دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المتزامن بغرض تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الصادرات غير نفطية الجزائرية.

أولا: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية :

ركزت معظم الأدبيات الاقتصادية التي درست طبيعة العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية على مسألة : ما إذا جاء الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا أو بديلا لهذه التجارة. فجانب من الأدب يرى بأنهما طريقتين بديلتان في توفير السلع والخدمات للأسواق الخارجية، في حين يرى الجانب الأخر أنهما طريقتين مكملتان لبعضهما البعض. ومن بين الأوائل الذين اهتموا بدراسة هذه العلاقة "Hecksher – Ohlin" ووفقا لنموذجهما إن شرح هاتين الظاهرتين يعود بشكل رئيسي إلى

اختلاف عوامل الإنتاج المتوفرة "Factor endowments" [1] أي يعتمد على مبدأ الندرة النسبية لعوامل الإنتاج في تفسير التبادل الدولي. ويفترض هذا النموذج بأن البلدان التي تزخر بالموارد الرأسمالية المرتفعة تقوم بإنتاج وتصدير المنتجات ذات الكثافة العالية لرأسمال، أما البلدان التي تنعم بقوة عمالة جيدة نسبيا تختص بإنتاج وتصدير المنتجات ذات الكثافة العالية للعمالة، ففي حالة وجود الحواجز التجارية مرتفعة على هذه المنتجات تنتقل عوامل الإنتاج من الدول الغنية بها إلى الدول التي تفتقرها وهنا يتم استبدال التجارة بالاستثمار الأجنبي، كما بإمكانه أيضا أن يأتي مكملا للتجارة بحيث تؤدي زيادة الإنتاج لسلعة ما في البلد المضيف الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتخفيض منها في البلد الأم الذي يعاني من نقص نسبي في إنتاجها إلى خلق تبادل تجاري بين البلدين، وبالتالي ظهور ما يعرف بالتجارة البينية. وفي هذا الإطار يرى "MUNDELL " بأن البلد الأقل تخصصا في رأس المال نسبيا سوف يقوم بفرض رسوم مرتفعة على السلع ذات الكثافة في استعمال عامل رأس المال، كما يقوم بمنع كل استيراد لهذه السلعة الشيء الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد الذي طبق إجراءات حمائية. إذن يستعمل مندل عامل الحواجز الخاص بالتبادل التجاري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. كما حاول " Kojima" (1973 – 1975 – 1985) تفسير الاستثمارات الأجنبة المباشرة انطلاقا من تجربة الشركات اليابانية من خلال نظرية الميزة النسبية [2]،وقام بدمج كل من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات التجارة لجعل الأسواق عاملا أكثر تنافسية وكفاءة دوليا وتحسين عمليات الإنتاج في البلد التي تنعم بمورد معين. ويعتقد أن الشركات المتعددة الجنسيات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الإنتاج والصادرات إذا قامت بنقل حزمة من رأسمال والمهارات الإدارية والتكنولوجيا من الصناعة التي لديها صعوبة نسبية في البلد الاستثمار بالمقارنة بالبلدان المتلقية، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية والميزة النسبية للبلد المضيف، وتدعى هذه الشركات بالشركات المتعددة الجنسيات المتجهة نحو التجارة والتي تدعم الانخراط بشكل جيد في التجارة الدولية[3]. ولعل أفضل تفسير للعلاقة المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة يعود إلى نهج كل من" Markusen" و" Vernables" (1995) وكذلك " Dunning" و" Narula "(1996). الذي يؤكد على دور كل من الاستثمار الأفقي والاستثمار العمودي في تفسير هذه العلاقة. ويرو أن الدافع وراء الاستثمار الأفقي هو التوسع في الدول المتلقية للاستثمار فهو يبحث عن الأسواق المحلية فقط، [4] فالشركات المتعددة الجنسيات الأفقية هي

---

[1] Economic commission for Latin America and the Caribbean Subregional Headquarters for the Caribbean ,**"The impact of foreign direct investment on patterns of specialisation in the Caribbean"**, CARIBBEAN DEVELOPMENT AND COOPERATION COMMITTEE , LC/CAR/G.718 ,2003 ,p02.

[2] Dinkar Nayak and Rahul N. Choudhury, **"A selective review of foreign direct investment theories, ASIA-PACIFIC RESEARCH AND TRAINING NETWORK ON TRADE"** , Working paper, No.143, 2014,p13.

[3] Yanhai Zhao**, " L'insertion de la Chine dans la mondialisation, les flux d'investissements directs étrangers et la disparité économique régionale en Chine ,HAL "** , 2013 ,p41

[4] Zineb el aoumari ,attractivité du Canada , **" l'investissement direct étranger et dynamique de la croissance ",** MÉMOIRE PRÉSENTÉ, UNNERSITÉ DE QUÉBEC À MONIRÉAL, 2009 p19.

التي تنتج نفس السلعة أو الخدمات من خلال عدة شركات تابعة تقع في العديد من البلدان بحيث كل شركة تابعة مسؤولة عن تزويد السوق المحلي، وهنالك عاملين رئيسيين وراء حدوث الاستثمار الأجنبي الأفقي وهي الحواجز التجارية (الحواجز الجمركية، تكاليف النقل، الإجراءات الإدارية) واقتصاديات الحجم. أما الدافع وراء الاستثمار العمودي هو الاستفادة من الفروق في تكاليف الإنتاج فهو موجه نحو التصدير وباحث عن الكفاءة، فالشركات المتعددة الجنسيات العمودية تقوم بتقسيم مختلف مراحل الإنتاج بين مقرها البلد المنشأ وفي مصانع مختلفة في البلدان الأجنبي، فهي تنتج مختلف السلع الوسيطية والنهائية المختلفة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد. وبالتالي تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح حتى يكون لها موقف قوي تجاه المنافسين المحليين والدوليين، فهذا النوع من الاستثمار هو مكمل للتجارة الخارجية[1].

كما تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في تحسين القدرة التنافسية للصادرات بالدول المضيفة والتي تدعم في نهاية المطاف التنمية الاقتصادية بهذه الدول. وإن كانت هذه القدرة تعتمد في الدرجة الأولى على الإمدادات التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر من الأصول المختلفة في طبيعتها والتي تشمل رأس المال التكنولوجي، المهارات الإدارية (مؤهلات التسيير والتنظيم) والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان، إضافة إلى ما يأتي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار المؤهلات التنظيمية من خبرات إعلانية وتسويقية، وقنوات الاتصال بالأسواق العالمية مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية، وكنتيجة لذلك يظهر أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين [2]،حيث يستخدمون طرق فنية حديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية، مما يرفع درجة المنافسة وبالتالي يحسن مستوى الجودة في الإنتاج المحلي، وتنويع سلة الصادرات والحفاظ على معدلات أعلى لنمو الصادرات عبر الزمن حتى تصبح القدرة التنافسية مستديمة ويصاحبها ارتفاع الدخول.

ومن سابقة الذكر يمكن التفرقة بين نوعين من آثار (المباشرة وغير المباشرة) للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، من جهة يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية، بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم بما يؤدي إلى زيادة التصدير، أي حدوث زيادة في الصادرات الدولة المضيفة (أثر مباشر)، ليس ذلك فحسب بل أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من الشيوع وانتشار المعلومات التجارية المتاحة لدى الشركات الأجنبية، إضافة إلى خضوعها إلى ضغوط

---

[1] - Mosbah LAFI , **" Stratégie horizontale, stratégie verticale et modèle « KC » des firmes multinationales : une revue théorique et empirique ",** Les Cahiers du CEDIMES, 2009 p69-74.

[2]جوامع لبيبة ، "أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة : الجزائر مصر والسعودية **2012-200"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص 27 .

تنافسية أكبر الأمر الذي يساعدها على بدل جهود أكبر للحصول على مهارات وقدرات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المضيفة (أثر غير مباشر) وبالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة جودة منتجات الشركات المحلية في الدول المضيفة وذلك بفعل المنافسة بينها وبين الشركات الأجنبية، وقد لوحظ أن دخول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية أدى إلى زيادة المنافسة واستفادة الشركات الأوروبية من التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة، إلا أن عوائد التكنولوجيا الموجبة لم تحدث في كل الصناعات، وتم تبرير ذلك بالتفاوت في الإمكانيات التكنولوجية بين الشركات الأمريكية ونظيرتها الأوروبية[1]، وبالتالي تظهر أهمية الإمكانيات التكنولوجية للشركات المحلية في الدولة المضيفة كعنصر أساسي في تحديد مدى استفادتها من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي وتطوير ما هو متاح لديها من إمكانيات تكنولوجية لكي تصمد أمام نظيرتها من الشركات الأجنبية. ومن هنا الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا حيويا في تسريع وتيرة الصادرات من خلال[2] :

ندرة الموارد : في ضوء ندرة الموارد الرأسمالية في البلدان النامية تتأثر صادراتها بشكل سلبي، ففي هذه الحالة يعتبر الرأسمال الأجنبي ضرورة ملحة لدعم المشاريع الاستثمارية المختلفة.

الفجوة التكنولوجيا : أن كبر فجوة المعرفة التكنولوجية السائدة في البلدان المتخلفة تؤدي الى خلق منتجات غير قابلة للتصدير، فهنا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة ماسة من أجل تحديث التكنولوجيا التقليدية ورفع الكفاءة الإنتاجية والوصول بها إلى مرحلة القدرة التنافسية الدولية .

المخاطر الأولية :_أن صادرات الدول المتخلفة تواجه نقص في تدفق رؤوس الأموال المحلية في المراحل الأولى للمشروع بسبب نقص الخبرة والدراية الفنية وارتفاع في المخاطر الأولية، فهنا يتدخل الرأسمال الأجنبي للتصدي لهذه المخاطر وتوجيه رأسمال المحلي نحو تحقيق الهدف المنشود.

بناء البنية التحتية : يعتمد التوسع في التصدير إلى حد كبير على مرافق البنية التحتية التي بدورها تتطلب استثمارات ضخمة فرؤوس الأموال الأجنبية يمكنها أن توفر الدعم اللازم لبناء هذه المرافق.

تقديم المساعدات المرتبطة بالتصدير : إن الرأس المال الأجنبي يجلب معه عوامل أخرى مهمة مثل المعرفة التقنية، الابتكار والتطوير، الخبرة في الأعمال التجارية، وغيرها من المساعدات التي لها نفس القدر من الأهمية لنمو الصادرات.

حصة السوق : إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها صادرات البلدان النامية هي صغر حجم السوق، ففي هذه الحالة المستثمر الأجنبي لا يوفر فقط رأسمال والتكنولوجيا ولكن يمدها أيضا بالأسواق الكبيرة لعرض منتجاتها، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع عملية التصدير.

---

[1] OECD**, "Survey of OECD work on international investment"**, working papers on international investment, 1998, p.p 17, 20.

[2] - Pushpender Kumar **,"Impact of FDI on export and growth , an indian persperctive , Research scholar, Department of Commerce"**, Aligarh Muslim University, Aligarh (Uttar Pradesh) ,SMS , VARANASI , Vol. VIII, No.1; June 2012 , p89.

فالعديد من البلدان النامية فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استغلال موارد الشركات المتعددة الجنسيات مثل أسماء العلامات التجارية المعترف بها عالميا، أحدث التكنولوجيا، ومن أجل الحصول على الاندماج مع شبكات الإنتاج العالمية فهي الأخرى تعتبر عوامل مهمة لتوسيع صادراتها المصنعة.

ثانيا: استعراض موجز للأدب التجريبي

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي عالجت موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات يمكن تلخيص بعضها بإيجاز في ما يلي : قام Bruce A Blonigen (1999) [1] بإنجاز ورقة بحثية حول موضوع الإحلال بين الإنتاج والصادرات الأجنبية خلال الفترة (1979 – 1994) باستخدام Seemingly Unelated regrressions، توصل إلى أن العلاقة بين إنتاج قطاع غيار السيارات اليابانية في الولايات المتحدة وبين الصادرات اليابانية لنفس المنتوج إلى الولايات المتحدة هي علاقة متكاملة. ودرس Clausing K . A (2000) [2] نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية في دولة مضيفة خلال الفترة (1977- 1994) باستخدام بيانات البانل توصل إلى أنه يوجد أثر إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، وتصبح هذه العلاقة أقوى عند الأخذ بعين الاعتبار نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات والتجارة في ما بين الشركات. كما درس Sangita Prasad (2000) [3] محددات الصادرات في فيجي خلال الفترة (1968-1998) باستخدام التكامل المشترك، وجد أن الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري له أثر إيجابي ومعنوي على زيادة حصة الصادرات في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتأثر سلبا بعوامل الإنتاج فضلا عن الأسعار النسبية ومعدل سعر الصرف الحقيقي. ودرس Michiel Vandijk (2002) [4] محددات أداء التصدير في الدول النامية – حالة التصنيع الأندونيسي ل28 شركة صناعية لسنة 1995 باستخدام نموذجين TOBIT، Woolridge وpapke فوجد أن كل من حجم الشركة النسبي، كثافة رأس المال، التطور والابتكار، عمر الشركة، المتغير الوهمي الذي يمثل ما إذا كانت الشركات تابعة لمنظمة ذات فروع متعددة والمساهمة الأجنبية في الشركات المحلية لهم أثر إيجابي ومعنوي على زيادة الصادرات، أما تكاليف وحدة العمالة فكان لها أثر سلبي ومعنوي على الصادرات، وبالنسبة لقوة العمالة ظهرت بعلاقة إيجابية غير معنوية مع الصادرات، وفي ما يخص معامل تركيز

---

[1] Bruce .A . Blonigen **," In search of substitution between foreign production and export"** , JOURNAL OF INTERNATIONAL ECONOMICS ,Vol ,45 1990 pp 115-135 .

[2] Clausing K .A ,**"Does multinational activity displace trade"** , ECONOMIC INQUIRY 38 (N2) ,2000, pp190-205.

[3] Sangita Prasad, **"Detarminants of export in Fiji"** , Economics Department Reserve Bank of Fiji , Working Paper2000/04 .

[4] Michiel van Dijk , **"The Determinants of Export Performance in Developing Countries: The Case of Indonesian Manufacturing"** , Eindhoven Centre for Innovation Studies, The Netherlands Working Paper 02.01,2002.

الصناعة لهرفندل هيرشمان فله أثر مهم على الصادرات. ودرس Goran Vukšiæ MSc (2005)[1] أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الصناعات التحولية الكرواتية خلال الفترة (1996- 2002) ل21 صناعة تحويلية باستخدام طريقة سلاسل البيانات المجمعة بانحدارات خطية متعددة بتقنيةOLS فوجد أن كل من مؤشر الإنتاجية، معدل سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار المحلي لهم أثر إيجابي غير معنوي، أما تكلفة اليد العاملة فلها أثر سلبي معنوي على الصادرات، ولكن بعد إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان له أثر إيجابي على الصادرات أصبح الاستثمار المحلي هو الأخر ذو أثر إيجابي ومعنوي على الصادرات.كما درس Juthath , P Jongwanich (2007)[2] محددات الصادرات ل 9 دول لشرق و جنوب شرق أسيا خلال الفترة (1990- 2006) باستخدام التكامل المشترك، توصل إلى أن كل من الطلب العالمي ومعدل سعر الصرف الحقيقي والطاقة الإنتاجية لها أثر إيجابي ومعنوي على كل من صادرات البضائع الإجمالية، صادرات الصناعية وصادرات معدات وآلات النقل. وقام Zenegnaw Abiy Hailu (2010)[3] بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة في مجموعة من الدول الصحراء الأفريقية باستخدام Laest Square Dummy Variable regression خلال الفترة (1980-2007)، توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على الصادرات أما معدل سعر الصرف الحقيقي فكان له أثر سلبي معنوي على الصادرات، في حين كل من البنية التحتية والدخل العالمي فكان لهما أثر موجب ولكن غير معنوي على الصادرات. كما توصل Annalagam .G . Kannan L, Ajayakumer (2014)[4] من خلال دراسته لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات الهندية خلال الفترة (1991-2007) باستخدام الانحدار الذاتي الى أن : كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة القيمة المضافة الصناعية لهما أثر إيجابي ومعنوي على كل من إجمالي الصادرات الصناعية وصادرات الصناعات التكنولوجيا العالية.

ثالثا : تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الجزائرية

أ- **تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري :** لطالما حقق الميزان التجاري فوائض طيلة فترة 2000 - 2008 نتيجة الزيادة المعتبرة في الصادرات الناتجة أساسا عن زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذا زيادة حصة الجزائر في إنتاج البترول حيث وصل إلى أعلى رصيد للصادرات النفطية منذ الاستقلال سنة 2008 بقيمة قدرها79298 م دولار، أما الصادرات

---

[1] Goran Vukšiæ MSc, " **Impact of foreign dircet investment on Croatian manufacturing exports"** ,ARTICLES , Article, Zagreb UDC 339.727.22 . JEL H25 ,2005.

[2] Juthathip Jongwanich , **"Determinants of Export Performance in East and Southeast Asia** ",ADB, Economics and Research Department , ERD Working Paper Ser ies No. 106 ,2007.

[3] - Zenegnaw Abiy Hailu , "**Impact of Foreign Direct Investment on Trade of African Countries"** , International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 3; 2010,122-133.

[4] - A. Jayakumar , Kannan .L, Anbalagan .G, **"Impact of Foreign Direct Investment, Imports and Exports**", International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) *An Online International Monthly Journal* ,Volume: 1 No.1 January 2014 ,51-85.

خارج المحروقات بقيت تراوح مكانها وهذا ما يوضحه الجدول رقم [1](1)، ونلاحظ أيضا أنه سجل أدنى قيمة له سنة 2009 بقيمة 5900مليون دولار وما يفسر هذا التراجع هو الانخفاض الأدنى لقيمة الصادرات في هذا العام، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهها العالم في هذه الفترة والمتمثلة أساسا في الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعاره، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 ووصل إلى 16580 وكذلك سنة 2011 و 2012 . لينخفض رصيد الميزان التجاري من جديد سنة 2014 ويصل الى 4376 م دولار بسبب انخفاض قيمة الصادرات الى 60146 م دولار، حيث سجل خلال هذه السنة فائض يقرب ب 0.59 مليار فقط مقابل 9.73 مليار دولار في 2013 ليسجل بذلك أضعف فائض تجاري منذ 1998.

الجدول رقم(01) :تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2014) بالمليون دولار.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2810
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58580
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	4376

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(/http://www.andi.dz/index.php/ar)

ب-تشخيص تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات هي تقريبا نسبة ثابتة في جميع السنوات بحوالي 2.5%، مما يعني أن هيكل الصادرات الوطنية يرتكز على سلعة واحدة هي النفط .وهو ما يطرح تساؤلات حول نجاح تنمية الصادرات غير نفطية بالجزائر، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري تقليدي رهين الإيرادات الريعية والصناعات الإستخراجية الناضبة لا تنتج الثروة. وهذه بالرغم من قيام الحكومة لوضع استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها في منتصف الثمانينات كحل للازمة الاقتصادية التي عاشتها في أواخر الثمانينات بسبب انخفاض أسعار المحروقات، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك وهذا راجع إلى مجموعة من المشاكل والعراقيل المتمثلة في : صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات، زيادة إلى ذلك تعتبر المنتجات الجزائرية من النوعية الرديئة مقارنة مع المنتجات الأجنبية وهذا سواء تعلق الأمر بالنسبة للقطاع العام أو الخاص بالإضافة إلى غياب الشراكة في بعض الفروع الاقتصادية، وعدم وجود المساعدة المناسبة والمتعلقة

[1] African Development Bank Group“ **Dialogue Note 2011-2012 :Algeria”** Published by the African Development Bank Group,May 2011,p03.

بالبحث عن الأسواق الخارجية، عدم امتلاك المصدرين الجزائريين للمعلومات الكافية عن هذه الأسواق. انعدام قنوات التوزيع وخدمات ما بعد البيع وغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وللوقف على حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها نستعرض التركيب السلعي للصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (02) :التركيب السلعي للصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة (2014 – 2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية	4 942,0	5 327,1	6 136,3	7 657,3	8 193,1	23 405,5	25 880,9	24438,3	31921,0	26 019
السلع التامة الصنع	9 433,9	12 793,7	10 859,7	21 035,2	11 909,7	6 173,2	10 272,9	12176,9	7953,3	-
السلع نصف المصنعة	47 725,6	57 385,1	68 842,6	89 308,4	50 258,7	78 567,6	108 993,9	118126,9	115349,2	189 300
سلع التجهيز الزراعي	34,4	64,7	42,2	67,7	19,5	58,8	25,7	92,1	30,9	-
سلع التجهيز المصنع	2 642,7	3 162,6	3 188,9	4 334,5	3 075,4	2 235,1	2 561,1	2493,5	2269,4	1 208
المواد الاستهلاكية	1 398,9	3 161,9	2 405,4	2 084,4	3 559,4	2 237,4	1 115,7	1479,5	1332,5	65 489

المصدر: بالاعتماد على كل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الديوان الوطني للإحصاء .

يتضح من الجدول رقم 02 أن الصادرات غير النفطية تتكون من ستة مجموعات تختلف نسبها من مجموعة إلي أخرى. تحتل السلع نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع التصدير غير النفطي حيث سجلت خلال هذه الفترة حوالي 70 % في المتوسط من إجمالي الصادرات غير النفطية تهمين عليها المشتقات النفطية مثل الامونياك، الهليوم، الزنك، سبائك الذهب والألمونيوم الزيلين والميثانول والمنتجات المسطحة المدرفلة من الحديد والصلب. لتأتي في الرتبة الثانية المواد الغذائية والتي شهدت ارتفاعا حوالي 10% مما كانت عليه ومن أهم منتجاتها في المياه المعدنية والغازية والتمر والبذور والعجائن، وتليها

في المرتبة الثالثة السلع التامة الصنع ومن أهم منتجاتها الفوسفات والكالسيوم وتسيطر عليها النفايات الحديدية، لتأتي في المرتبة الرابعة سلع التجهيز الصناعي وبنسبة حوالي 3 % إذ عرفت مسار تنازلي خلال هذه الفترة وتتمثل منتجاتها في التجهيزات المستعملة في البناء والصحة والأشغال العمومية، وتأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة وبحوالي نسبة 1.6% وهي الأخرى بمسار تنازلي وتتمثل أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل. وتسجل في الرتبة الأخيرة سلع التجهيز الزراعي وبإيراد تقريبا منعدم ومن أهم منتجاتها الأجهزة الميكانيكية وقنوات الصرف والأنابيب. ويمكن القول بأنه استمر النمط التقليدي دون تغيير باعتماد التركيب السلعي للصادرات غير النفطية على المواد الخام والسلع نصف المصنع، فهي تعتبر أهم المنتجات هذه الصادرات.

أما بالنسبة لأهم زبائن الجزائر بصفة عامة خارج المحروقات يلخصهم الجدول التالي :

الجدول رقم (03) :أهم زبائن الجزائر خارج المحروقات لسنة 2014

الدولة	القيمة بالمليون دولار	التطور	النسبة
هولندا	844	28.3	30
فرنسا	515.5	215.6	18.3
اسبانيا	434.6	25.8	15.5
ايطاليا	133.75	39	4.7
بلجيكا	112	233.4	4
بريطانيا	85.3	21.5	3
تونس	71	67.5	2.5
المانيا	50.5	612	1.8
البرازيل	50	383.6	1.78
البرتغال	48.5	88.3	1.7

Source : Ministère de commerce , commerce extérieur de l'Algérie année 2014 , p07.

يتضح من الجدول رقم (3) بأن هولندا تمثل أهم شريك تجاري للجزائر خارج قطاع النفط لسنة 2014 حيث سجلت قيمة تقدر ب 844 م د بنسبة 30% مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 28.3 م د مقابل سنة 2013، تلها فرنسا و بقيمة 515.5 م د ما نسبته 18.3% مرتفعة ب 215.6 مقارنة بالسنة السالفة، وبالمثل لبقية الدول العشر الأوائل حيث عرفت كلها ارتفاعا متزايدا لمستورداتها الجزائرية خارج المحروقات ولكن بنسب متفاوتة. ويتضح من الجدول أن أسواق السلع الجزائرية خارج قطاع النفط محصورة في دول الاتحاد الأوربي في المقام الأول ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الثاني ،في حين يبقى التعامل التجاري مع دول آسيا ضعيفا.

ج- مكانة سياسة ترقية التصدير خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية :

شهدت سياسة التصدير خارج المحروقات أهمية كبيرة من طرف الدولة تحسبا من خطر الأزمات المالية وانهيار أسعار البترول التي تهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد. فعملت الدولة على تحرير التجارة الخارجية

لدعم هذا التوجه من خلال إصدار عدة قوانين تنظيمية تخص تطوير هذا القطاع. وتبنيها مجموعة من الاستراتيجيات من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1- **الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات** : ويتم إيجازه في ما يلي :

- **التسهيلات المالية:** نص القانون 90 – 02 مؤرخ في سبتمبر 1990 على أنه يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، كما ثم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات. ونص الأمر 03 - 04 المؤرخ في 2003 على مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع، ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

- **التسهيلات الضريبية:** فهي تعتبر عنصرا هاماً في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، فالمادة رقم 13 تنص على أن كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية. وتنص المادة 12 على الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج. ونصت المادة رقم 19 على الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين.

- **التسهيلات الجمركية** تسمح الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك من تخزين وتحويل استخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي رسم الخاصة بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير ، بالإضافة إلى أنها تسمح– مؤقتاً -باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

- **التصدير المؤقت** :فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.
- **نظام القبول المؤقت**: عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة .
- **نظام المستودعات الجمركية**: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة، كما يوجد وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

وتتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير، مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير والإعفاء أيضا من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية.[1]

2- **استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات :** إن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني تتمثل في التأخر المسجل في القطاع الصناعي الذي أصبح عاجزا على تحقيق أي نمو إيجابي من جراء تدني مستوى الإنتاجية، لدى قامت الحكومة بتأهيل القطاع العمومي الصناعي ومن برامجه :

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ص و م):** لقد قامت وزارة المؤسسات (ص و م) والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات (ص و م)، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج. ومن بين أهدافه مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الاتحاد الأوربي والجزائر ،وجعل مؤسسات (ص و م) قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق، وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية مؤسسات (ص وم) وإعداد سياسة وطنية ووضع بنك للمعلومات يخص مؤسسات (ص وم) من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية :** يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عام والذي تشرف عليه وزارة الصناعة، ويقدر المبلغ المخصص لتحويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج يخصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات والباقي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية.ومن أهدافه : ترقية الابتكار أي إيجاد وسائل تسمح لأداة الإنتاج أن تكون على مستوى من المرونة حتى يكون هناك أفضل توافق مع متطلبات السوق، ومن أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات يجب التصرف سواء على مستوى هياكل المؤسسات أو على مستوى إجمالي للنظام الاقتصادي المالي أو على مستوى المؤسسة، ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة وإلى تحديث أدوات إنتاجها والرفع من تنافسيتها[2].

- **برامج تأهيل مؤسسات (ص و م) في إطار برنامج الشراكة:**

برنامج MEDI 1 :من وجهة نظر تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تسمح بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الاقتصادي الأوربي، حيث تطمح هذه الأخيرة في المستقبل إلى التحول نحو اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص وكذلك تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. و خصص لهذا البرنامج غلاف مالي 3435 مليون أورو للمساعدات المالية إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 م أورو.

برنامج MEDI 2 : هو وسيلة مالية أساسية للاتحاد الأوربي من أجل تنفيذ الشراكة الأورو -متوسطية، وهذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من النتائج

---

[1] حمشة عبدالحميد ، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر" – مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2013 ، ص 97-100 .

[2] سهام عبد الكريم، "برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، دراسات إقتصادية"، مركز البصيرة ، العدد 11 ، 2008 ، ص 85،

الناجمة عن التنمية الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي والبيئة، والمبلغ المخصص قدر ب 5350 مليون أورو ومن نتائجه : اختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز المؤسسات المصدرة خارج المحروقات، حيث تمثل هذه المؤسسات عدة قطاعات خاصة بالصناعات الغذائية والكيماوية.[1]

3- **استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** : إن عزم الجزائر على جذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي تضمنت مجموعة من الامتيازات والحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية للمستثمرين نلخصها في ما يلي : الأمر رقم 06 -08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي نص على أن تنجز الاستثمارات مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في قوانين والتنظيمات المعمول بها. كما يجوز للمستثمر حق الطعن وذلك وفق الشروط المنصوص عليها . واستنادا إلى الأمر 01 -03 والمتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 منح المشرع جملة من الحوافز للمستثمرين أهمها :

- **مرحلة بدء إنجاز الاستثمار** : يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية : تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة، الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات ،الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية.

- **مرحلة انطلاق الاستغلال** : الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و على الأرباح الموزعة والدفع الجزافي من النشاط المهني، والإعفاء من الرسم العقاري على الملكية العقارية. بالإضافة إلى منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإهتلاك. عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والأجنبي.[2] وفي ما يلي عرض موجز لتحليل وضعية المناخ الاستثمار الجزائري وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الجزائر:

✓ **تحليل المناخ الاستثمار في الجزائر:** إن المعضلة المستعصية والمشكلة المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني حسب إجماع الخبراء الجزائريين، تتمثل في غياب استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم نابعة من إرادة سياسية تسترعيها رغبة جامحة لتحقيق النهوض والإقلاع، فحسب تقرير مناخ الأعمال سهولة أداء الأعمال لعام 2015 جاءت الجزائر في المرتبة متأخرة عالميا وصلت الى المرتبة [3] 154، وفي ما يخص مؤشر الشفافية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية هو الأخر أوضح بأن الجزائر تعاني

---

[1] علي لوعر ،"تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية" ، مجلة الاقتصادية ، ، العدد 05 ، 2005 ، ص 32-48 .

[2] منصوري زين :" و اقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة شلف الجزائر. العدد الثاني ، ص 137-138.

[3] doing business **,"going beyond efficiency , economic profile Algeria"**, 2015 , p 04.

من انخفاض في مستوى الشفافية بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد. أما من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية فيتضح أن الاقتصاد الجزائري مقيد حيث وصل إلى 48.9 نقطة محتلة بذلك مرتبة 175 سنة 2015.[1] وفي ما يتعلق بمؤشر الشفافية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي world economic forum يعتبر هذا المؤشر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن الجزائر قد شهدت تقدما ملحوظا في رتبة هذا المؤشر محتلة بذلك مرتبة 79 في سنة 2014 – 2015. حيث استطاعت الحصول على رتب جيدة في بعض المؤشرات مثل مؤشر الاقتصاد الكلي، إلا أنها تعرف مراتب متأخرة في بعض المؤشرات الأخرى مثل مؤشر المؤسسات، مؤشر الابتكار، ما يمكن استنتاجه من هذا المؤشر هو إن الجزائر لم تستطع تحسين مستوى تنافسية اقتصادها بشكل المطلوب، وهذا ما يعرقل المشاريع الاستثمارية.[2]

الجدول رقم (04) : ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية(2012 – 2015)

المحاور الرئيسية		تصنيف التنافسية الإجمالي	المتطلبات الأساسية	مؤشر المؤسسات	مؤشر البنية التحتية	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	معززات الكفاءة	مؤشر التعلم العالي والتدريب
2012 - 2013	المرتبة	110	89	141	100	23	93	136	108
	النقاط من	3.7	4.2	2.7	3.2	5.7	5.4	3.1	3.4
2014 - 2015	المرتبة	49	65	101	106	11	81	125	98
	النقاط من	4.1	4.6	3.4	3.1	6.4	5.6	3.3	3.7
المحاور الرئيسية		مؤشر كفاءة سوق السلع	مؤشر كفاءة سوق العمل	مؤشر تطور الأسواق المالية	مؤشر الجاهزية التكنولوجية	مؤشر حجم السوق	عوامل تطور الإبداع والابتكار	مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	مؤشر الابتكار
2012 - 2013	المرتبة	143	144	142	133	49	144	144	141
	النقاط من	3.0	2.8	2.4	2.6	4.3	2.3	2.5	2.1
2014 - 2015	المرتبة	136	139	137	129	47	133	131	128
	النقاط من	3.5	3.1	2.7	2.6	4.4	2.9	3.2	2.6

Souce :World Economic Forum,(The Global Competitiveness 2012-2013 et 2014 – 2015.

✓ **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:** من خلال الجدول رقم 05 تميزت الفترة من 2000 إلى غاية 2011بالارتفاع الملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصل إلى 2291.2 مليون دولار سنة 2010 وذلك للتحفيزات ومبادرات الجزائر الصادقة في الانفتاح أكثر ومحاولة تعزيز مكانتها التنافسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، ومن بين هذه المبادرات صدور القانون 1993

[1] economic freedom algeria , 2015 , p99 . (http://www.heritage.org/index).

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية" ، الكويت، 2004 ، ص105 .

المعدل والمتمم بالأمر 01 – 03 لسنة 2001. إلى أنها انخفضت مرة أخرى ووصلت إلى 1488 م دولار سنة 2014 إذ تمثلت ما نسبته 3.4 % من إجمالي التدفق العربي[1] وهي نسبة ضعيفة جدا.

الجدول(05): تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2005- 2014) بمليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الاستثمارية	10811	1795.4	16618	2593	2795.4	2264	2571	1484	1861	1488

Source :United Nations Conference on Trade and Development.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن اختيار المستثمرين الأجانب في فترة (2002- 2014)يأتي عموما على قطاع الصناعة الذي سيطر على القدر الأكبر من حيث عدد وقيمة المشاريع المنجزة ب 324 مشروع من أصل 564 مشروع، وبقيمة 1613708 مليون دينار حيث يأخذ منها قطاع المحروقات الحصة الأكبر، يليه كل من قطاعي الخدمات ب 100 مشروع أي ما يعدل 17.73% من المشاريع الاستثمارية الأجنبية ثم قطاع الأشغال العمومية والري ب 95 مشروع بقيمة 59713 مليون دينار أي ما يعادل 16.84% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، بينما توزعت باقي المشاريع على بقية القطاعات.

الشكل رقم 01: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المشايع المصرح بها من 2002 إلى 2014



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(/http://www.andi.dz/index.php/ar)

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات التحفيزية التي تعمل على تشجيع الاستثمار والتصدير، يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة، و تبقى أيضا الصادرات غير النفطية تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة، وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، وبالتالي ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ساهم في انخفاض الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية نتيجة لنقص المنتجات الوطنية وعدم تنوعها.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2015 . ص 118.

الإطار التطبيقي

أ-منهجية الدراسة : أن دراسة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل غالبا ما تضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن (Cointégration test) الذي أدخل من طرف C.W.J.Granger (1981)، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف. اقترح كل من Engle.R.F و C.W.J.Granger (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين. تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى: $X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t ....(1)$.
فيحين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية حد الخطأ العشوائي U_t لمعادلة الانحدار السابقة. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى I(0)، فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرين X ، Y. ولدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، هناك أيضا اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen (1988)، الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + ... + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \quad ..(2)$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$. p: عدد التأخرات في النموذج.
$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.وفي هذا الصدد، أثبت كل منEngle.R.F و C.W.J.Granger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t ....(3)$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة (2)، و الذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطول بمقدار وحدة واحدة[1] .

ب-النتائج التطبيقية:بعد وصفنا لتطور الاستثمار الأجنبي بالجزائر وتطور الصادرات خارج المحروقات و لبيئة الأعمال المصاحبة لهما، واستنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها، ستأخذ الدراسةالنموذج التالي :

---

[1] Régis borbonnais, **"économétrie"** , 9 édition , 2015 , p 297-314.

EXHH = f(GDP, FDI, REXT, HHI, HUMCAP, INFRA)

حيث أن : EXHH: يمثل الصادرات خارج المحروقات

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

REXTR : معدل سعر الصرف الحقيقي.

INFRA: البنية التحتية والمقاسة بمعدل استهلاك الهاتف الثابت لكل 100 شخص.

HHI: مؤشر التركيز الاقتصادي والمقاس بمؤشر هرفندل هيرشمان.

HUMCAP: رأسمال البشري والمقاس بطلاب التعليم الثانوي : الثانوية العامة.

حيث تم الحصول على عليها بالاعتماد على البيانات الإحصائية المنشورة من طرف الاونكتاد UNCTAD، البنك الدولي BM والديوان الوطني للإحصاء ONS.

1- **اختبار جذر الوحدة :** يهدف هذا الاختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية ، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الاعتماد على اختبار كل من (ADF)، اختبار phillips – perron (PP) ، واختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS)من خلال الجدول رقم 06 تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحة بالنسبة لجميع المتغيرات عند المستوى، إلا إنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الاول I(1) وعند مستوى معنوية 5%. إذن يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

الجدول رقم (06) : نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	القرار (الرتبة)	ADF		PP		KPSS	
		عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول
EXHH	(1)	3.58	-7.04	1.95	-17.04	0.18	0.33
GDP	(1)	-1.36	-5.83	-3.60	-7.98	0.15	0.02
FDI	(1)	0.77	-6.52	1.01	-8.50	0.19	0.09
REXTR	(1)	-0.95	-5.10	-1.59	-3.12	0.52	0.09
INFRA	(1)	1.30	-1.28	2..20	-4.75	0.65	0.10
HHI	(1)	-1.85	-4.51	-1.74	-4.36	0.09	0.10
HUMCAP	(1)	-0.54	-5.52	-2.27	-4.11	0.12	0.11
RESEDU	(0)	-4.22	-	-4.22	-	0.06	-

2- **اختبار التكامل المتزامن:** يسمح هذا الاختبار بتحديد عدد متجهات التكامل المتزامن ،أين يتم من خلاله اختبار ما إذا كانت هنالك علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل. و تظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم07.

الجدول رقم(07) : نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	إحصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال
لا شيء *	0.95	244.02	125.61	0.0000
على الأكثر1 *	0.93	166.90	95.75	0.0000
على الأكثر 2 *	0.80	101.35	69.81	0.0000
على الأكثر 3 *	0.64	62.47	47.85	0.0012
على الأكثر 4 *	0.57	37.39	29.79	0.0055
على الأكثر 5 *	0.38	16.63	15.49	0.0335
على الأكثر 6 *	0.18	5.02	3.84	0.0249

من الجدول أعلاه يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو r =7 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن هيكل الصادرات غير نفطية متكامل تكاملا متزامنا مع بقية المتغيرات المفسرة، أي وجود توليفة خطية ساكنة بين الصادرات غير نفطية وبقية محدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. وللقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger (1987)، فإنه يمكن تقدير علاقة الانحدار الممثلة بالمعادلة (1)، و التي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Engle وGranger

المتغير	المعامل	الاحتمال
الثابت	1892.80	0.0004
الناتج المحلي الإجمالي	1.13	0.0000
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.04	0.0935
معدل سعر الصرف الحقيقي	-2.23	0.0000
البنية التحتية	64.19	0.0609
مؤشر التركيز الاقتصادي	1706.50	0.0013
رأسمال البشري	-0.0004	0.0008
معامل التحديد 0.95	اختبار داربن واتسن	1.71

*** significant at 10% * significant at 1%, ** significant at 5%

من خلال الجدول 08 أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.9751، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج و مقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الصادرات غير نفطية ،. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء. هذا و يظهر احتمال F Statistic لفيشر اصغر من 1 % و بالتالي النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين الصادرات غير النفطية ومحدداتها في المدى الطويل. أما من ناحية التأثير فنجد بأن الصادرات خارج المحروقات تتأثر معنويا في المدى الطويل بكل المتغيرات بحيث ترتبط إيجابا بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي

الإجمالي والبنية التحتية، فحين ترتبط سلبا بكل من معدل سعر الصرف الحقيقي، مؤشر التركيز الاقتصادي لهرفاندل هيرشمان والرأسمال البشري. وفي ذات السياق، ومن خلال نتائج الجدول رقم 05 المتضمن لنتائج الاستقرارية تم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة الانحدار (1) وهي متكاملة عند المستوى I(0)، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أي يوجد علاقة التكامل المتزامن بين الصادرات غير نفطية وبقية محدداته. وعليه يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء في حالتنا هذه سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية :

$$\Delta EXHH_t = \alpha + \beta\, e_{t-1} + \sum \delta_{it} \Delta X_{it} + \sum \phi_{it} \Delta X_{i_{t-1}} + \gamma\, \Delta EXHH_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث يمثل X المتغيرات المفسرة، تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، تظهر نتائجه على نحو ما يوضحه الجدول 09 أدناه.

الجدول رقم09: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل		الاحتمال
EXHH(-1)	0.23		0.4161
GDP	1.26		0.0019
GDP(-1)	-5.38		0.3543
FDI	4.48		0.2550
FDI(-1)	-2.41		0.7873
REXTR	-1.47		0.2259
REXTR(-1)	1.21		0.3855
INFRA	59.81		0.3640
INFRA(-1)	-17.31		0.8319
HHI	-1123.85		0.1205
HHI(-1)	577.85		0.4794
HUMCAP	-0.0005		0.18.35
HUMCAP(-1)	0.0001		0.6305
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.83		0.0535
معامل التحديد	0.94	اختبار داربن واتسون	2.09

من خلال الجدول 09 أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.944704 ، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج و مقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الصادرات غير نفطية، كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء. من جهة أخرى تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى الدلالة 10% و ذات إشارة سالبة (-0.83)، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع يستغرق فترة واحدة حتى يصل

إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، و أن آلية تصحيح الخطأ الموجودة بالنموذج تقيس عن طريق معلمتها سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. أما من ناحية التأثير فنجد بأن الصادرات خارج المحروقات تتأثر في المدى القصير فقط بنمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها أثر معنوي في المدى القصير.

ج- **تحليل النتائج** : أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل وغير معنوية في المدى القصير، حيث ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات غير نفطية ب 1.04 وحدة، وهذا لما يجلبه معه من التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والسوقية الجديدة التي تساعد على تطوير المنتج والرفع من قدرته التنافسية على الصعيد الوطني ومن تم العالمي إلا أن تحقيق ذلك يتطلب وقتا، كما توحي هذه العلاقة على أن هدف المستثمرين الأجانب وراء الاستثمار في الجزائر لا يكمن فقط في إشباع السوق المحلي وإنما يتعدى ذلك من خلال التوجه نحو السوق الخارجي. كما ظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الأخر بعلاقة إيجابية ومعنوية مع الصادرات خارج المحروقات في المديين الطويل والقصير، حيث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات غير نفطية ب 1.13 وحدة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية. فحين ظهر سعر الصرف بعلاقة سلبية معنوية مع الصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل وغير معنوية في المدى القصير، حيث ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير نفطية ب 2.23 وحدة، وما يفسر هذه النتيجة هو أن عمليات تخفيض الدينار التي قامت بها الحكومة لم تكن كافية للحصول على النتائج النظرية المرجوة، ذلك لأن الدينار الجزائري كان مقوما بأعلى بكثير من قيمته التوازنية، وبالتالي فإن عملية التخفيض ساهمت في ارتفاع مستوى الأسعار الذي خفض من القدرة الشرائية الداخلية، أي تقلص الطلب في السوق الجزائري وانخفضت القيمة الحقيقية لأرباح الشركات الأمر الذي خفض من إنتاجيتها وبالتالي قدرتها التصديرية. وظهر رأسمال البشري بعلاقة سلبية معنوية مع الصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل فقط، حيث ارتفاع الرأسمال البشري بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير نفطية ب 0.0004 وحدة، وهذا راجع للسياسة الجزائرية الرامية إلى زيادة خريجي التعليم حيث اهتمت بالكم على حساب النوع دون مراعاة تزويد سوق العمل بأيادي عاملة مؤهلة ومتخصصة وفقا لمتطلباته .أما بالنسبة للبنية التحتية فظهرت بعلاقة إيجابية معنوية ولكن فقط في المدى الطويل، حيث ارتفاع البنية التحتية بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات غير نفطية ب 64.19 وحدة، والسبب راجع إلى أن العديد من الاستثمارات العمومية التي باشرتها الجزائر سواء في ما يتعلق بتحسين المرافق الاجتماعية ودعم المواد الأساسية التي بدورها تشجع كل من المستثمرين المحلين والأجانب على زيادة مشاريعهم الاستثمارية وتطوير منتجاتهم والوصول بها إلى مراحل الجودة العالية وبالتالي الدخول بها في حيز المنافسة الدولية، أما مؤشر تركيز الاقتصادي فقد ظهر بعلاقة

سالبة معنوية مع الصادرات خارج المحروقات، حيث ارتفاع التركيز الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير نفطية ب 1706 وحدة، و هذا راجع الى أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة هي النفط. وتجدر الإشارة إلى أن ورقة العمل التي صدرت عن البنك الدولي في عام 1981دراسة حالة افتراضية تدوم فيها احتياطات النفط إلى مالا نهاية، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها ولكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام ، وضعت هذه الدول ومن بينها الجزائر استراتيجيات لتنويع اقتصادياتها إلى أنها لم تحقق بعد هذا الهدف المنشود.

الخاتمة :

بعدما تم تسليط الضوء على حيثيات الموضوع، بدءا بدراسة الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتجارة الخارجية بشكل عام والصادرات بشكل خاص، وبعدما تطرقنا إلى كل من وضعية تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور تركيبة الصادرات غير نفطية الجزائرية خلال الفترة الدراسة، ارتأينا أنه ما زالت المسيرة التنمية الاقتصادية الجزائرية غير قادرة على تنويع هيكل بنيتها الإنتاجية بالدرجة التي تجعل من الصادرات غير نفطية ترقى بالمستوى الذي يسمح لها بالرفع من قدرتها التنافسية واختراق الأسواق العالمية، بل بقيت صادرات المحروقات تسيطر على الحصة الأكبر من إجمالي صادراتها، وهذا على الرغم من تطبيقها لمخططات تنموية عديدة والتي شملت في مجملها مجموعة من الاستراتيجيات التي من بينها تحرير التجارة الخارجية، إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، تدعيم خوصصة القطاع العام بالإضافة إلى سياستها الرامية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الأخيرة التي لم تصل إلى مستواها المرموق في الجزائر، رغم المحاولات العديدة التي قامت بها الجزائر في ما يخص تحسين مناخها الاستثماري من خلال تطبيق إجراءات وسياسات تحفيزية للنشاطات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر، إلا أنه وكما سبق الذكر بقي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر محتشما، هذا ما جعل الصادرات غير نفطية تبقى هي الأخرى تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة، نتيجة لنقص المنتجات الوطنية وعدم تنوعها. وبناءا على النتائج السابقة، لازال أمام الجزائر العديد من الجهود والإصلاحات التي يتوجب عليها القيام بها قصد ترقية صادراتها غير نفطية والرفع من قدرتها التنافسية والمتمثلة في :

- إتباع الجزائر لسياسات أكثر إغراء لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات غير نفطية، وهذا بعدما أقرت بعض المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم المناخ الاستثماري على أن هذا الأخير لا يزال غير مؤهلا بصورة ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فهو يعتبر من أهم السبل التي تساعد الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية

والتسويقية التي الترفع من الكفاءة الإنتاجية وتساعد على تنويع المنتجات الأمر الذي يدفع بالقدرة التنافسية للصادرات غير نفطية وبما يتناسب مع الأسواق العالمية .

- الاستمرار في دعم القطاع غير النفطي من خلال تبني المزيد من السياسات المالية والصناعية والتجارية التحفيزية، وإعطاء الدور الأكبر للقطاعات الخاصة المحلية والأجنبية في تطوير المنتجات غير نفطية والوصول بها إلى مراحل الجودة العالية ،وبالتالي سهولة تصديرها في الأسواق الدولية.

- ضرورة الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية مغاربية كانت أو عربية لما لها دور فعال في توسيع الأسواق الجزائرية و بالتالي تنشيط العملية التصديرية.

- ضرورة العودة إلى التجارب الدولية التي نجحت في تنويع منتجاتها ورفع من كفاءاتها الأمر دفع من قدرتها التنافسية التصديرية، والعمل على الاستفادة من خبرتهم الرائدة في هذا المجال.

المراجع :

باللغة العربية :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، الكويت، ص105 .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015 . ص 118.
- بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986- 2011) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، تلمسان، الجزائر ،ص209-211 .
- جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة : الجزائر مصر والسعودية 2012 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 27 .
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2013 ، ص 97-100.
- سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 11، 2008 ، ص 85،
- علي لوعر، تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الاقتصادية، العدد 05، 2005، ص 32-48 .
- منصوري زين :" و اقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا " جامعة شلف الجزائر. العدد الثاني، ص 137-138.

المراجع باللغة الأجنبية :

- A.Jayakumar , Kannan .L, Anbalagan .G, Impact of Foreign Direct Investment, Imports and Exports, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) *An Online International Monthly Journal* ,Volume: 1 No.1 January 2014 ,51-85
- African Development Bank Group“ Dialogue Note 2011-2012 :Algeria” Published by the African Development Bank Group,May 2011,p03
- Bruce .A . Blonigen , In search of substitution between foreign production and export , JOURNAL OF INTERNATIONAL ECONOMICS ,Vol ,45 1990 pp 115-135
- Clausing K .A ,Does multinational activity displace trade , ECONOMIC INQUIRY 38 (N2) ,2000, pp190-205.

- Dinkar Nayak and Rahul N. Choudhury ,A selective review of foreign direct investment theories , ASIA-PACIFIC RESEARCH AND TRAINING NETWORK ON TRADE , Working paper ,No.143, 2014,p13.
- doing business ,going beyond efficiency, economic profile algeria, 2015, p 04.
- Economic commission for Latin America and the Caribbean Subregional Headquarters for the Caribbean ,The impact of foreign direct investment on patterns of specialisation in the Caribbean, CARIBBEAN DEVELOPMENT AND COOPERATION COMMITTEE , LC/CAR/G.718 ,2003 ,p02.
- economic freedom algeria, 2015, p99 . (http://www.heritage.org/index).
- Goran Vukšiæ MSc,Impact of foreign dircet investment on Croatian manufacturing exports ,ARTICLES , Article, Zagreb UDC 339.727.22 . JEL H25 ,2005
- Juthathip Jongwanich , Determinants of Export Performance in East and Southeast Asia ,ADB, Economics and Research Department , ERD Working Paper Ser ies No. 106 ,2007.
- Michiel van Dijk , The Determinants of Export Performance in Developing Countries: The Case of Indonesian Manufacturing , Eindhoven Centre for Innovation Studies, The Netherlands Working Paper 02.01,2002.
- Mosbah LAFI , Stratégie horizontale, stratégie verticale et modèle « KC » des firmes multinationales : une revue théorique et empirique , Les Cahiers du CEDIMES,2009 p69-74.
- OECD, Survey of OECD work on international investment, working papers on international investment, 1998, p.p 17, 20.
- Pushpender Kumar ,Impact of FDI on export and growth , an indian persperctive , Research scholar, Department of Commerce, Aligarh Muslim University, Aligarh (Uttar Pradesh) ,SMS , VARANASI , Vol. VIII, No.1; June 2012 , p89.
- Régis borbonnais, économétrie , 9 édition , 2015 , p 297-314.
- Sangita Prasad, Detarminants of export in Fiji , Economics Department Reserve Bank of Fiji , Working Paper2000/04 .
- Yanhai Zhao, L'insertion de la Chine dans la mondialisation, les flux d'investissements directs étrangers et la disparité économique régionale en Chine ,HAL , 2013 ,p41.
- Zenegnaw Abiy Hailu , Impact of Foreign Direct Investment on Trade of African Countries , International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 3; 2010,122-133.
- Zineb el aoumari ,attractivité du Canada , l'investissement direct étranger et dynamique de la croissance, MÉMOIRE PRÉSENTÉ , UNNERSITÉ DE QUÉBEC À MONIRÉAL,2009 p19.

العلاقة بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

دراسة تجريبية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (1970–2013)

د. محمد زكريا بن معزو
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار-عنابة

الملخص:

بغية اختبار تأثير تنمية القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. تم اعتماد عرض النقود نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي كمؤشر لتنمية القطاع المصرفي، كما اهتممنا بإبراز أثر قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي. تظهر النتائج التجريبية أن العلاقة طويلة الأجل بين تنمية القطاع المصرفي والنمو كانت ضعيفة، إذ أن زيادة بنسبة 1% في تنمية القطاع المصرفي يقابلها تحسن بنسبة 0.3% في النمو الاقتصادي. قد يرجع ذلك إلى التأثير السلبي لما يسمى بلعنة الموارد. وعليه، ينتظر من الجزائر مواصلة الجهود لإصلاح وخوصصة القطاع المصرفي وإعطائه مكانته الحقيقية، فضلا عن تنويع الاقتصاد خارج المحروقات وتفعيل دور القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: تنمية القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي، لعنة الموارد، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، الإصلاحات المالية، الجزائر.

Abstract:

To test the effect of banking sector development on economic growth in Algeria over the period of 1970-2013, we have used the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Money supply relative to Gross Domestic Product (GDP) is used as banking sector development indicator, the study also focused on the impact of the hydrocarbon sector on economic growth. The empirical results show that in the long run the banking sector development has a positive but weak impact on growth, an increase by 1% in the banking sector development causes an improvement of 0.3% in growth; this may be due to the negative impact of the so-called the natural resource curse. Thus, Algeria is recommended to accelerate in priority the financial reforms and the privatization of the banking sector, as well as the diversification of the economy outside the hydrocarbons and enhancing the role of the private sector.

Keywords: Banking sector development, economic growth, resource curse, autoregressive distributed lag model, financial reforms, Algeria.

1. مقدمة:

تحظى العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع على الصعيدين النظري والتجريبي. يعتبر Schumpeter (1934) (1) من أول المنادين بفكرة أن التمويل يمكن أن يلعب دور محرك للنمو. تم تبني وجهة نظره لاحقا من قبل Gurley and Shaw (1955)(2) ؛ Shaw(4) (1973) ؛ McKinnon(3) (1973) فضلا عن آخرين. مقابل ذلك، نجد فريقا آخر من المنظرين يجادل بأن النمو الاقتصادي هو من يحرك الطلب على الخدمات المالية بدلا من القول بالعكس (Robinson, 1952) (5). أما Lucas(6) (1988) فيعتقد أن الاقتصاديين يبالغون بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في إحداث النمو. حظيت التنمية المالية بالاهتمام مجددا مع تطور نظرية النمو الداخلي (endogenous growth theory) منذ سنوات الثمانينات (Bencivenga and Smith, 1991(7); Greenwood and Jovanovic, 1990(8); King and Levine, 1993a(9)). إن العلاقة بين التنمية المالية والنمو هي في الأخير مسألة تجريبية، أي أنه لابد من إخضاع هذه النظرية للاختبار والتأكد من صحتها (King and Levine, 1993b(10); Levine, 2005(11)).

مع هذه الخلفية، نحاول في هذه الورقة المساهمة في الأدبيات حول العلاقة بين التنمية المالية والنمو من خلال دراسة هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهنا تكمن أصالة هذا البحث. حيث أن الدراسات التي اهتمت بهذه العلاقة (بالنسبة للجزائر) محدودة أو أنها تكاد تكون منعدمة. سعيا منا لتغطية هذا القصور في الأدبيات، قمنا باستكشاف حقيقة العلاقة بين التنمية المالية والنمو على المديين القصير والطويل للكشف عن مدى استدامتها. في الواقع، تجادل الكثير من الأدبيات الحديثة بأن أثر التعميق المالي(12) على النمو يصبح سلبيا بمجرد الوصول إلى حد معين (Arcand et al., 2012(13) ; Cecchetti and Kharroubi, 2012(14)).

في ضوء النقاش السابق حول تأثير التنمية المالية على النمو، قمنا باعتماد أسلوب حديث في الاقتصاد القياسي هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL) الذي تم اقتراحه من قبل Pesaran et al. (2001)(15) لتقييم العلاقة تمويل-نمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري. وعليه، فإن هذه الورقة تهدف إلى اختبار ما إذا كان التحول الذي شهده النظام المصرفي الجزائري منذ بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي من الكبح إلى التحرير قد أسهم في تعزيز النمو. هذا مع تسليط الضوء على الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري. حيث أن البحث الحالي سيختبر فرضية العدم القائلة:

(H_N): ليس لتنمية القطاع المصرفي تأثير على النمو في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2013.

قسمت بقية الدراسة على النحو التالي: في القسم الثاني سيتم عرض للأدبيات حول العلاقة تمويل-نمو. يقدم القسم الثالث سردا تاريخيا وتحليلا نقديا للإصلاحات المالية التي شهدها النظام المصرفي

الجزائري. أما القسم الرابع فيعرض منهجية الدراسة ويصف النموذج المقدر. يعرض القسم الخامس نتائج الدراسة ويناقشها. أما القسم السادس فيقدم الخلاصة التي تم التوصل إليها.

2.نظرة على الأدبيات:

تعود الأدبيات حول العلاقة بين التمويل والنمو إلى بدايات القرن العشرين. ويعتبر Schumpeter (1934) من أول المهتمين بهذه المسألة، حيث أن أعماله سلطت الضوء على دور المؤسسات المالية في تمويل الاستثمارات المنتجة وتشجيع الابتكار وبالتالي تعزيز النمو. قام Patrick (1966)(16) فيما بعد بتطوير أفكار مثل "العرض القائد" (supply-leading) و"الطلب التابع" (demand-following) وهي أدوار تلعبها التنمية المالية في الاقتصاد. يتمثل دور الطلب القائد من منظور المؤسسات المالية في تفاعل هذه الأخيرة على أساس أنها مدخل (input) في العملية الانتاجية والعمل على تحويل الموارد من القطاعات التقليدية نحو الحديثة. نلمس هذه الأفكار كذلك في أعمال Gurley and Shaw (1955) ; Goldsmith (1969) (17)، إذ يزعمون أنه كلما كانت أسواق المال متطورة فإن ذلك يعزز النمو الاقتصادي عبر تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات الأكثر إنتاجية. في دراسة أكثر حداثة، وجد Xu (2000)(18) دليلا قويا على أن التنمية المالية تؤثر في المقام الأول على النمو بشكل إيجابي وذلك عبر قناة الاستثمار.

في المقابل، يتمثل الطلب التابع للتنمية المالية في كون أن النمو يتم تحفيزه من قبل الجانب الحقيقي للاقتصاد هذه المرة، من خلال توليد هذا الأخير للطلب على الخدمات المالية، وبالتالي فإن المؤسسات المالية هي التي تتبع القطاع الحقيقي في هذه الحالة وليس العكس. تم ترسيخ العلاقة المحتملة بين التنمية المالية والنمو من خلال الأعمال التي قدمها McKinnon (1973) ; Shaw (1973). حيث لاحظ المؤلفان أن الممارسات المتفشية مثل تسقيف أسعار الفائدة (إبقائها عند مستويات متدنية) ومتطلبات الاحتياطيات المفروضة على المصارف بخاصة في البلاد النامية، من شأنها أن تعيق قرارات الادخار والاستثمار. وقد أطلقا على هذه الحالة تسمية الكبح المالي (financial repression)، وقد شددا على ضرورة التحرير المالي عن طريق رفع القيود عن أسعار الفائدة الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأموال القابلة للإقراض عبر تحفيز الادخار، فضلا عن تخصيص أكثر كفاءة للأموال. أدى ظهور نظرية النمو الداخلي Romer (1986)(19) ; Lucas (1988) إلى تجديد الاهتمام بالدور الذي تلعبه التنمية المالية في دفع عجلة النمو. تسلط هذه الأدبيات الضوء على الدور الايجابي الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو ولا سيما من خلال تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد نحو المشروعات الأكثر انتاجية. على سبيل المثال، يظهر العمل النظري الذي قام به Greenwood and Jovanovic (1990) أن الوسطاء الماليين يشجعون الاستثمار والنمو من خلال توفير معدل عائد مرتفع على رأس المال، في حين أن النمو في حد ذاته يحفز التوسع في المؤسسات المالية، مما يدل على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الوساطة المالية والنمو. بالمثل، يرى Bencivenga and Smith (1991) أن الوسطاء الماليين يسمحون للمتعاملين الاقتصاديين بتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات مرتفعة العائد والتي تعزز النمو، كما أنهم يسمحون للأفراد بامتلاك محافظ متنوعة

للتخفيف من المخاطر المرتبطة باحتياجاتهم للسيولة. توصل Cecchetti and Kharroubi (2012) إلى أن الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إذا تجاوز نسبة 90% من إجمالي الناتج فإن التمويل يتحول إلى عائق أمام النمو. ويفسران ذلك بكون النمو السريع للقطاع المالي قد يكون ضارا للنمو الاقتصادي لأن القطاع المالي في حالة منافسة مستمرة مع بقية الاقتصاد على جلب الموارد. توصل Deidda and Fattouh (2002) (20) في دراسة شملت 119 بلدا صناعيا وناميا، إلى أن العلاقة تمويل-نمو قد تختلف باختلاف مستوى التنمية داخل البلد محل الدراسة بصورة غير خطية. بالمثل، وجد Rioja and Valev (2004a(21), (2004b(22) في دراسة اعتمدت بيانات مقطعية لـ 74 بلدا ناميا وصناعيا على الفترة 1961-1995 نتائج مماثلة لتلك التي توصل إليها Deidda and Fattouh. اعتمد Huang and Lin (2009) (23) عينة من 71 بلدا صناعيا وناميا على الفترة 1960-1995. وقد توصل المؤلفان إلى أن العلاقة بين التمويل والنمو ايجابية لكنها غير خطية. في وقت سابق توصل De Gregorio and Guidotti (1995) (24) إلى أن العلاقة بين التمويل والتنمية ضعيفة بالنسبة للبلدان الفقيرة، وقد أسندا ذلك إلى حقيقة أن التنمية المالية في هذه البلدان تتجلى خارج النظام المصرفي (حجم معتبر للاقتصاد الموازي)، وقد استخدما الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product (GDP) كمؤشر للتنمية المالية. فيما يخص الآلية التي يؤثر من خلالها التمويل في النمو، يرى Rioja and Valev (2004a, 2004b) أنه بالنسبة للبلدان مرتفعة ومتوسطة الدخل يتم ذلك بشكل أساسي عبر تعزيز الإنتاجية، بينما في البلدان ذات الدخل المنخفض فيحدث ذلك في الغالب من خلال تراكم في رأس المال. وهكذا فإنه يتعين على البلد الارتقاء إلى حد معين من التنمية المالية حتى تتمكن هذه الأخيرة من المساهمة في تنمية القطاع الحقيقي. قام Rousseau and Wachtel (2002) (25) باعتبار التضخم كقناة لتوفير صلة بين التنمية المالية والنمو، وقد وجدا أن النمو لا يتأثر بالتنمية المالية إذا تجاوز التضخم نسبة 13%. إعتمد Ben Jedidia et al. (2014) (26) نموذج ARDL لتحليل البيانات في دراسة تجريبية حول العلاقة بين التمويل والتنمية في الاقتصاد التونسي خلال الفترة 1973-2008. وقد أظهرت النتائج التجريبية أن للائتمان الموجه للقطاع الخاص تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي مما يشير إلى أن للتنمية المالية أثر جر على النمو في تونس على المدى الطويل، إلا أن القطاع المالي يعاني من الهشاشة في المدى القصير. توصل Samargandi et al. (2014) (27) في دراستهم للعلاقة بين التنمية المالية والنمو في الاقتصاد السعودي باعتماد نموذج ARDL إلى وجود تأثير إيجابي للتنمية المالية على القطاع خارج المحروقات، في حين أن تأثيرها على نمو قطاع المحروقات ونمو الاقتصاد إجمالا كان سلبيا أو حتى غير معنوي إحصائيا. بالنسبة للاقتصاد الجزائري، خلص Benhabib and Zenasni (2011) (28) في دراستهما حول تحرير النظام المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 إلى أن التحرير المالي يسهم في تعزيز النمو وتعميق النظام المصرفي. حيث أن زيادة في درجة التحرير المالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة GDP بنسبة 0.285%. بالمقابل نجد أن نتائج دراسة غراس (2012)(29) تتعارض مع ما أتى به Benhabib and Zenasni، إذ استخدمت الباحثة اختبار

السببية لجرانجر (Granger causality test) لدراسة العلاقة بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2008. وقد خلصت إلى عدم وجود علاقة سببية معنوية بين المتغيرين، فضلا عن ضعف دور الوساطة المصرفية في الاقتصاد المحلي. تتفق هذه النتائج مع الدراسة الوصفية التي أجراها Bouzar and Ammour (2011) (30) حول مدى استفادة الأفراد من الخدمات المصرفية في إطار الإصلاحات المالية التي شرعت الجزائر في تنفيذها منذ سنة 1990.

3.نظرة على الإصلاحات المالية في القطاع المصرفي الجزائري:

اتسمت السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال بالرقابة الحكومية المفروضة على مختلف قطاعات الاقتصاد، وقد اندرج هذا التوجه في إطار خيار التخطيط المركزي للاقتصاد في تلك الفترة. كانت الخطوة الأولى لبناء الجهاز المصرفي الجزائري بعيد الاستقلال هي إنشاء البنك المركزي الجزائري Banque Centrale d'Algérie (BCA) في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144. وقد ورث هذا البنك اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار. كما تم الإنشاء التدريجي لبقية المؤسسات المكونة للنظام المصرفي والتي تعتبر موروثة عن عهد الاستعمار، إذ تمت عملية تأميم العديد من المصارف بين عامي 1966 و1967. فكان إنشاء البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie (BNA)، البنك الخارجي الجزائري Banque Extérieure d'Algérie (BEA) والقرض الشعبي الجزائري Crédit Populaire Algérien (CPA) وغيرها من المصارف (31). اعتبرت البنوك الجزائرية ضامنة للنمو الاقتصادي بفضل الاعتمادات التي تمنحها للاقتصاد وامتثالها الإلزامية لما نصت عليه المخططات التنموية. عموما، اتسم الاقتصاد بحالة من الكبح المالي. تجلى ذلك في أسعار فائدة حقيقية سالبة مما لم يشجع المصارف على الإقراض ولا الأفراد على الادخار. تعود هذه الأسعار السالبة إلى معدلات التضخم العالية بخاصة في مطلع سنوات التسعينات (الشكل رقم 1: أنظر الملحق). والتي قد تعود في شق منها إلى القلاقل الأمنية التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة. قاد تعثر النظام الاقتصادي السابق القائم على التخطيط المركزي إلى التفكير في ضرورة وضع نظام جديد فرضته التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية. يهدف هذا النظام إلى تبني قوى السوق كأسس في اتخاذ القرارات الاقتصادية. لعل أبرز هذه التغيرات قد تجلى في الوفرة النفطية لسنة 1986، حيث أن انخفاض الطلب العالمي وزيادة حصة الإنتاج من قبل الدول خارج منظمة أوبك منذ عام 1980 قد أديا إلى إيجاد وفرة في السوق العالمية مما تسبب في انخفاض أسعار النفط على مدى ستة سنوات، ليصل إلى ذروة انخفاض قدرها 46% في سنة 1986. كانت انعكاسات هذه الصدمة قاسية على الاقتصاديات المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر. كشف تقرير لصندوق النقد الدولي IMF (2011) (32) أن الفجوة بين صادرات قطاع المحروقات والقطاع غير النفطي بالنسبة للاقتصاد الجزائري في اتساع مستمر منذ الاستقلال. حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية 98% من إجمالي الصادرات وهذا التركز خطير للغاية، إذ حذر ذات التقرير من مغبة تراجع أسعار النفط لفترة طويلة من الزمن والذي من شأنه خلخلة آفاق

النمو على المدى الطويل في الجزائر(33). شهدت نسبة مساهمة الريع البترولي في الناتج المحلي اتجاها صعوديا منذ مطلع سنوات السبعينات لتصل إلى ذروتها في سنة 1979 بنسبة 35.21% من GDP لتأخذ بالانخفاض تدريجيا بعد ذلك بسبب الوفرة النفطية في الثمانينات (الشكل رقم 2: أنظر الملحق).
أدى تراجع الجباية البترولية في الثمانينات إلى وضع الحكومة الجزائرية بين مسؤولية تلبية الحاجات المتنامية للاقتصاد الوطني من ناحية وتسديد ما عليها من ديون وخدماتها من ناحية أخرى، إذ انتقلت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من 27.4% إلى 34.8% خلال الفترة بين عامي 1980-1985 (Belhimer, 1998) (34). أمام تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مجبرة على إصلاح نظامها الاقتصادي إجمالا وقطاعها المصرفي خاصة، فكانت جملة من الاصلاحات مست المصارف ومهدت الطريق أمام الجزائر لبداية مشوار جديد للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بغية تحسين أداء الاقتصاد الوطني. فكانت مجموعة من الاتفاقات مع صندوق النقد والبنك الدوليين منذ سنة 1989 وصولا إلى برنامج التصحيح الهيكلي Programme d'Ajustement Structurel (PAS) خلال الفترة (1995-1998). والذي هدف بالأساس إلى تحرير أسعار الفائدة، سعر صرف الدينار والتجارة الخارجية.
لأجل تحسين عملية التمويل المعزز للنمو الاقتصادي، سمحت السلطات بمرونة أكبر داخل الاقتصاد وبدور أكثر نشاطا للقطاع المصرفي في عملية النمو. تجسد هذا التوجه من خلال عدة إصلاحات مهمة منذ النصف الثاني من سنوات الثمانينات. بعد الاصلاح المالي لسنة 1971 الذي جاء ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزتها في إطار اقتصاد موجه، جاء القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض ليدخل إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية. هدف هذا القانون بالأساس إلى إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، كما أنه جاء ليضع إطارا قانونيا موحدا لكل مؤسسات القرض باختلاف طبيعتها القانونية، كما استعاد البنك المركزي بموجبه دوره كبنك للبنوك. ثم جاء القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12. تمثل مضمون قانون سنة 1988 في إعطاء الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، حيث اعتبر البنك شخصية معنوية تجارية خاضعة لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. في إطار هذا التوجه الجديد للاقتصاد الوطني نحو تبني اقتصاد السوق صدر القانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض في 14 أفريل 1990. أعاد هذا القانون هيكلة القطاع المصرفي بما يتماشى والطبيعة الجديدة للاقتصاد الجزائري. لقد أحدث قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري بفتحه السوق المصرفية أمام المصارف الخاصة المحلية والأجنبية (Benissad, 1991) (35). كما طرحت لأول مرة فكرة خوصصة المصارف العمومية في الجزائر، لكن هذه العملية بقيت معطلة حتى الوقت الحاضر. كما أن المصارف العمومية بقيت تستأثر "بحصة الأسد" داخل السوق المصرفية الجزائرية (الشكل رقم 3: أنظر الملحق). تظهر جليا هيمنة المصارف العمومية

على القطاع المصرفي من خلال حجم القروض الممنوحة للاقتصاد والذي بلغ في المتوسط 89.82% خلال الفترة (2000-2013) التي توفرت فيها البيانات مقابل 10.18% في المتوسط بالنسبة للمصارف الخاصة. على العموم، أعطى القانون رقم 90-10 نفسا جديدا للنظام المصرفي الجزائري من خلال التأكيد على استقلالية البنك المركزي وانفراده بالسياسة النقدية، والسماح للمصارف الخاصة بممارسة المهنة المصرفية. إلا أنه حمل في طياته العديد من النقائص حول طريقة عمل هذه المصارف والرقابة عليها، مما هدد استقرار النظام المصرفي نتيجة إفلاس اثنين من المصارف الخاصة وهما بنك الخليفة (El-Khalifa Bank) والبنك التجاري والصناعي الجزائري Banque Commerciale et Industrielle d'Algérie (BCIA) في سنة 2003.

أتى الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 كرد فعل على هذه الأحداث. وقد مثل إجراءا علاجيا للنقائص المسجلة في قانون النقد والقرض، حيث تم التأكيد على ضرورة حماية أموال المودعين، تدعيم الرقابة المصرفية وتعزيز استقلالية لجنة الرقابة المصرفية وغيرها من التدابير الاحترازية [36] (Banque d'Algérie, 2003). في 26 أوت من العام 2010 صدر الأمر رقم 10-04 ليعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 السابق الذكر. حيث نص على أن بنك الجزائر مكلف بالحرص على سلامة وصلابة الجهاز المصرفي. أتى هذا التدعيم لإطار الاستقرار المالي في سنة 2010 بعد مراجعة للقانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003 والذي عزز الاطار القانوني للمهنة المصرفية لاسيما من حيث شروط الدخول للصناعة المصرفية. على الصعيد التنظيمي، واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في سنة 2013 جهودهما في مجال تعزيز شروط ممارسة المهنة المصرفية وإعداد التقارير وحماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية. كما واصل بنك الجزائر ولجنة الرقابة المصرفية العمل على تدعيم ممارسة الإشراف المصرفي خصوصا لجعله مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال. بالموازاة مع ذلك، قام البنك المركزي بتدقيق آليات الرقابة واليقظة والإنذار لاسيما متابعة وضعيات المصارف بواسطة اختبارات التحمل (bank stress tests). في هذا الاطار قام بنك الجزائر بتحديث الإجراءات المنهجية للرقابة المصرفية. من ناحية أخرى، بعد انشاء النظام الجديد لتصنيف المصارف (notation financière) الذي تم اختباره في سنة 2012 على مستوى مصرفين، خضعت عدة مصارف في العام 2013 للتقييم وفقا لهذا المنهج (بنك الجزائر، 2013)[37] . أكد تقرير بنك الجزائر للعام 2013 أن وضعية النظام المصرفي الجزائري قد تحسنت كثيرا خلال السنوات الأخيرة، كونه لم يتأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2007، فقد بلغت نسبة ملاءة المصارف مستوى مرتفعا في نهاية العام 2013، حيث قدرت نسبة الأموال الخاصة القاعدية بأكثر من 15.1% ونسبة الأموال الخاصة القانونية بأكثر من 21% وهي معدلات تفوق بكثير ما توصي به اتفاقية بازل III. عموما، لعب القطاع المصرفي دورا مهما في تمويل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر، ويعود ذلك إلى طبيعة تمويل الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد استدانة بالأساس (الشكل رقم 4: أنظر الملحق). تتضح

أهمية النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص، إذ تقترب نسبة التمويل إلى 100% من إجمالي القروض الممنوحة. أمام هذه المعطيات، تتبادر إلى الأذهان تساؤلات كثيرة حول الدور الذي قد يكون القطاع المصرفي الجزائري لعبه في مسألة تعزيز النمو الاقتصادي منذ بداية الاصلاحات المالية إلى غاية الوقت الحاضر؛ هذا ما سنسعى للإجابة عليه في الفقرة الموالية من هذه الورقة.

4.المنهجية المتبعة ووصف النموذج:

1.4. المنهجية المتبعة:

جرت العادة عند اختبار خاصية التكامل المشترك (cointegration) بين المتغيرات في الدراسات التطبيقية على استخدام أسلوبين: الأول، أتى به Engle and Granger (1987) (38)، أما الثاني فأتى به (39) (Johansen, 1988). يصنف الأسلوب الأول لـ Engle and Granger على أنه أحادي المعادلة (single-equation technique)، لذلك فإنه من الممكن أن يؤدي إلى نتائج متضاربة خاصة في حال كانت هناك أكثر من علاقة تكامل مشترك تربط بين متغيرات الدراسة (أنظر: Asteriou and Hall (2011) (40); Ang (2010) (41)). ثمة عيب آخر يتضمنه تطبيق هذا الأسلوب، فلأجل الوصول إلى علاقة التوازن طويلة الأجل نكون بحاجة لتقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS) كخطوة أولى (المعادلة في المدى الطويل). هذا الإجراء كما أشار إلى ذلك Banerjee et al. (1986) (42) قد يولد تحيزا كبيرا نظرا لإغفال الحركية (الفصل بين معادلتي الفترة الطويلة والقصيرة). وهذا من شأنه أن يقوض أداء المعادلة المقدرة. أيضا، تتطلب الخطوة الثانية (المعادلة في المدى القصير) النظر في بواقي معادلة الانحدار المقدرة في الخطوة الأولى إن كانت مستقرة (stationary)، ثم إعادة استخدامها بتباطؤ زمني واحد كمعامل لتصحيح الخطأ Error Correction Term (ECT) في الخطوة الثانية. وبالتالي، فإن التحيز الذي كان في الخطوة الأولى سيستمر معنا خلال تنفيذ الخطوة الثانية (Asteriou and Hall (2011); Enders (2004) (43)).

بالنسبة لأسلوب Johansen فإنه يعرف على أنه مقاربة للتكامل المشترك على أساس نظام من المعادلات (a system-based approach)، حيث يعتبر أسلوبا أكثر تقدما من الذي أتى به Engle and Granger، كما أنه يقدم حلا في حال وجود أكثر من متجه تكامل مشترك وحيد بين متغيرات الدراسة. علاوة على ذلك، يسمح أسلوب Johansen بالتخفيف من آثار التحيزات الناجمة عن حذف المتغيرات المتباطئة التي تؤثر في مقاربة Engle and Granger وذلك من خلال إدراجه لعدد من التباطؤات (lags) عند التقدير. بالرغم من ذلك، تعرض أسلوب Johansen إلى الانتقاد. تمثل العيب الأول في حساسية النتائج لعدد التباطؤات المدرجة في الاختبار فقد لا يكون هذا العدد ملائما (Gonzalo, 1994) (44). تمثل العيب الثاني في أنه لو كان لدينا أكثر من متجه تكامل مشترك وحيد، فإنه غالبا ما يكون من الصعب تحديد أي واحد من هذه المتجهات هو الأنسب لتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة (Ang, 2010). تعرض كل من أسلوب Engle and Granger وأسلوب Johansen للانتقاد على أساس أن تطبيقهما

يتطلب أن تكون كافة متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$. وعليه، لا يمكن استخدام هاتين الطريقتين في حال كانت المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، كأن يكون بعضها متكاملا من الرتبة صفر $I(0)$ والبعض الآخر من الرتبة الأولى. نستخدم في هذه الدراسة نموذج ARDL الذي اقترحه Pesaran et al. (2001) لاختبار خاصية التكامل المشترك بغية تلافي النقائص التي تعاني منها أساليب التقدير المذكورة أعلاه. تتمتع هذه المقاربة بعدة ميزات احصائية. أولا، يمكن تقدير علاقة التكامل المشترك بسهولة باستخدام طريقة OLS بعد اختيار عدد التباطؤات الملائم للنموذج. ثانيا، تسمح لنا هذه المقاربة بأن نختبر في آن واحد العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات في نموذج السلاسل الزمنية. ثالثا، على النقيض من أسلوبي Engle and Granger ; Johansen، يبقى اختبار ARDL صحيحا بغض النظر عن ما إذا كانت المتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$، وهو ما يوحي بأنه لا ضرورة لإجراء اختبارات جذور الوحدة (unit root tests). إلا أنه لن يكون في الإمكان تقدير نموذج ARDL في حال كانت لدينا سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$، لذلك نجري اختبارات جذور الوحدة للتأكد من صحة تطبيق النموذج. رابعا، على الرغم من احتمال وجود مشكلة المتغير الداخلي (endogeneity problem) فإن نموذج ARDL يوفر معلمات غير متحيزة وذات دلالة احصائية للمتغيرات التفسيرية (المستقلة). بالإضافة إلى ذلك، يقوم نموذج ARDL بتصحيح تحيزات المتغيرات المتباطئة التي تم حذفها (Inder, 1993). علاوة على ذلك، يجادل كل من ; (45) (Jalil and Ma (2008) (Ang (2010)) بأن إطار نموذج ARDL يتضمن العدد الكافي من التباطؤات الضرورية لتحديد البيانات التي تولد العملية في المقاربة التي أتى بها (46) Hendry (1995) والتي تنتقل من العام إلى الخاص (general to specific modeling approach). أخيرا، يعتبر هذا الاختبار فعالا بشكل كبير بالنسبة للعينات الصغيرة.

2.4. وصف النموذج:

تعرف التنمية المالية عموما على أنها ذلك التحسن في جودة وحجم خدمات الوساطة المالية. يظهر هذا التحسن في المؤشرات المالية التي تعكس حجم المعاملات القائمة بين المؤسسات المالية والكيانات الاقتصادية غير المالية. من بين هذه المؤشرات نجد عرض النقود وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP وغيرها. قمنا في هذه الورقة باختيار ثلاثة مؤشرات للتنمية المالية وهي:

- عرض النقود بالمعنى الواسع (47) (M2) نسبة إلى GDP؛
- عرض النقود بالمعنى الأوسع (48) (M3) نسبة إلى GDP؛
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP.

قمنا باتباع منهجية (49) Ang and McKibbin (2007) في بناء مقياس واحد للتنمية المالية باستخدام طريقة تحليل العنصر الرئيسي Principal Component Analysis (PCA). إن مبرر القيام بذلك ذو

شقين: أولا، معالجة مشكلة تعدد العلاقات الخطية (multicollinearity) بسبب الارتباط القوي بين مختلف مؤشرات التنمية المالية. ثانيا، لا يوجد توافق تام في آراء الباحثين حول أي من مؤشرات التنمية المالية الذي يعتبر الأنسب. وعليه، فإن الهدف هو الحصول على مؤشر وحيد للتنمية المالية يشتمل على بقية المؤشرات الأخرى ويوفر معلومات أفضل حول مستوى العمق المالي. يعرض الجدول رقم (1: أنظر الملحق) نتائج طريقة PCA المطبقة على اللوغاريتمات الطبيعية لمؤشرات التنمية المالية الثلاثة المذكورة أعلاه. يتضح من الجدول أن القيمة الذاتية المرتبطة بـ M2 نسبة إلى GDP هي أكبر من الواحد (2.3869). وعليه فإن العنصر الرئيسي الأول (M2 نسبة إلى GDP) يفسر ما نسبته 79.57% من الانحراف المعياري بين المؤشرات. أما العنصر الثاني (M3 نسبة إلى GDP) فيمثل ما نسبته 17.9%، في حين لم يمثل العنصر الأخير (الائتمان للقطاع الخاص نسبة إلى GDP) سوى نسبة 2.53% من التباين. من الواضح أن M2 نسبة إلى GDP هي أفضل مؤشر للتنمية المالية وبالتالي للقطاع المصرفي، إذ يعبر بشكل جيد عن حجم الوساطة المصرفية داخل الاقتصاد.

تم الحصول على بيانات مؤشر التنمية المالية المعتمد في الدراسة من نشرة البنك الدولي World[50] development Indicators:WDI (2014) وهي متوفرة على طول الفترة 1970-2013. يتوقع أن تكون العلاقة بين هذا المتغير والنمو طردية (موجبة). تتضمن الدراسة كذلك متغيرات مستقلة أخرى هي سعر البترول السنوي وقد تم الحصول على البيانات الخاصة به من نشرة إدارة معلومات الطاقة Energy Information Administration:EIA (2015)[51] وهي متوفرة على طول الفترة 1970-2013. يعود اختيار سعر البترول كمتغير تفسيري إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، وينتظر أن تكون علاقته بالنمو موجبة. فضلا عن ذلك، تم اعتماد معدل التضخم السنوي، إذ تم الحصول على البيانات من (WDI, 2014). اعتمدنا معدل التضخم لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ عادة ما تعاني اقتصاديات الكبح المالي من معدلات تضخم مرتفعة وهذا لجعل معدلات الفائدة الحقيقية سالبة وبالتالي خفض ثقل الدين الحكومي. وبالتالي فإن تضخما قويا من شأنه أن يثبط الاستثمارات على المدى الطويل وبالتالي النمو، لذلك يتوقع أن يأخذ هذا المتغير إشارة سالبة. بالاضافة إلى المتغيرات المستقلة، لدينا المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وقد عبرنا عنه بحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتم الحصول على البيانات من (WDI, 2014). بإتباع منهجية (Ang And McKibbin (2007) ; Fosu and Magnus (2006) [52]; and Khan et al. (2005) [53]) فإن نموذج ARDL يكتب بالعلاقة التالية:

$$\Delta ln(Y)_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} b_i \Delta ln(Y)_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} c_i \Delta ln(M2GDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} d_i \Delta ln(OILP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} e_i \Delta ln(INF)_{t-i} + \gamma_1 ln(Y)_{t-1} + \gamma_2 ln(M2GDP)_{t-1} + \gamma_3 ln(OILP)_{t-1} + \gamma_4 ln(INF)_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث أن:

$ln(Y)$: اللوغاريتم الطبيعي لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛

$ln(M2GDP)$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة عرض النقود بالمعنى الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي؛

$ln(OILP)$: اللوغاريتم الطبيعي لسعر البترول السنوي؛

$ln(INF)$: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم السنوي؛

ε: الحد العشوائي؛

Δ: الفرق الأول؛

a_0: الحد الثابت؛

p and q: عدد فترات الإبطاء الزمني بالنسبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي؛

i: الفترة الزمنية بالسنوات؛

(b_i, c_i, d_i, e_i) : معاملات الفترة القصيرة؛

$(\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4)$: معاملات الفترة الطويلة.

3.4. عملية التقدير:

نبدأ بتقدير المعادلة رقم (1) باعتماد طريقة OLS في مرحلة أولى، ثم نقوم بإجراء "اختبار والد (Wald test" القائم على إحصائية فيشر (F-statistic) للتحقق من القيمة الحقيقية للمعلمات في النموذج المقدر. وذلك بغرض التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. للقيام بذلك، نقوم باختبار الفرضية العدمية القائلة بعم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات: $H_N: \gamma_1 = \gamma_2 = \gamma_3 = \gamma_4 = 0$ مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات: $H_A: \gamma_1 \neq \gamma_2 \neq \gamma_3 \neq \gamma_4 \neq 0$. بعد ذلك تتم مقارنة قيمة (F-statistic) المحسوبة مع قيم حرجة (جدولية) تم اقتراحها من قبل (54) Narayan. (2005). أين يكون لدينا نوعان من القيم الحرجة (قيم عليا وقيم دنيا)(55) . يفترض أحد أنواع هذه القيم أن جميع المتغيرات في نموذج ARDL مستقرة $I(0)$، في حين يفترض النوع الآخر أن جميع المتغيرات غير مستقرة $I(1)$. إذا كانت قيمة (F-statistic) المحسوبة أكبر من أعلى قيمة جدولية (the upper bund) عند مستوى محدد من المعنوية فإننا نرفض الفرضية العدمية وبالتالي تكون هناك علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة. في حين لو كانت قيمة (F-statistic) المحسوبة أقل من أدنى قيمة جدولية (the lower bund) فإن ذلك يعني قبول الفرضية العدمية. أخيرا، إذا وقعت قيمة (F-statistic) المحسوبة بين المستويين الأعلى والأدنى للقيم الجدولية فإن النتيجة تكون غير حاسمة بشأن العلاقة طويلة الأجل. في خطوة ثانية، بعد اختبار العلاقة بين المتغيرات يصبح بالإمكان تقدير المعلمات طويلة الأجل لنموذج ARDL باعتماد العلاقة:

$$ln(Y)_t = \gamma_0 + \sum_{i=0}^{p} \gamma_1 ln(Y)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \gamma_2 ln(M2GDP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \gamma_3 ln(OILP)_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \gamma_4 ln(INF)_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

في هذه العملية، نقوم بتحديد العدد الأمثل للتباطؤات الزمنية الذي يجب اعتماده في النموذج. يرى Sen Liew (2004) (56) أن معياري Akaike Information Criterion (AIC) و Final

Prediction Error (FPE) يعتبران جيدين في تحديد عدد التباطؤات الزمنية الملائم للعينات الصغيرة التي يكون عدد المشاهدات فيها يساوي أو أقل من 60 وهو الحال بالنسبة للدراسة الحالية. أخيرا نقوم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لتقدير معلمات الفترة القصيرة على النحو التالي:

$$ln(Y)_t = \delta_0 + \sum_i^p \delta_1 \Delta ln(Y)_{t-i} + \sum_i^q \delta_2 \Delta ln(M2GDP)_{t-i} + \sum_i^q \delta_3 \Delta ln(OILP)_{t-i} + \sum_i^q \delta_4 \Delta ln(INF)_{t-i} + \varphi(ECT)_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث أن:

$(\delta_1, \delta_2, \delta_3, \delta_4)$: معاملات الفترة القصيرة؛

(ECT): حد تصحيح الخطأ؛

φ: معلمة حد تصحيح الخطأ.

4.4.اختبار الاستقرار (CUSUM and QUSUM-squared):

نقوم في هذه المرحلة الأخيرة بالتأكد من استقرار معلمات النموذج للمدى الطويل والقصير معا بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ. لتحقيق ذلك نعتمد اثنين من الاختبارات: المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of recursive residuals (CUSUM) ومجموع المربعات التراكمي للبواقي (CUSUM-squared)، وقد تم اقتراح هذا النوع من الاختبارات من قبل (Brown et al., 1975) (57).

5. النتائج والمناقشة:

1.5. اختبار جذر الوحدة:

قبل بناء نموذج ARDL نقوم باختبار رتبة تكامل كل متغير في الدراسة وذلك باعتماد اختبار ديكي-فولر المعزز Augmented Dickey–Fuller test (ADF) الذي يعتمد الفرضية العدمية القائلة بأن المتغير يحتوي على جذر الوحدة (غير مستقر) مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن المتغير لا يحتوي على جذر الوحدة (مستقر) كما يوضحه (الجدول رقم 2: أنظر الملحق). على الرغم من أن نموذج ARDL لا يتطلب معرفة رتبة تكامل المتغيرات إلا أن اختبار جذر الوحدة يرشدنا حول ما إذا كان من الملائم استخدام نموذج ARDL أم لا. يتضح من (الجدول رقم 2: أنظر الملحق) أن جميع المتغيرات المستقلة *ln(M2GDP)*، *ln(OILP)* و*ln(INF)* لا تكون مستقرة في حالتها الأصلية (عند المستوى) إلا أنها تصبح كذلك بعد أخذ الفرق الأول. إذن فهي متكاملة من الرتبة الأولى. أما المتغير التابع *ln(Y)* فيتضح أنه متكامل من الرتبة صفر. وعليه فإنه في غياب متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية *I(2)* يصبح من الممكن تقدير نموذج ARDL.

2.5. اختبار التكامل المشترك:

لغرض اختبار التكامل المشترك نقوم ببناء نموذج ARDL. لكن قبل ذلك لابد لنا من تحديد العدد الأمثل من التباطؤات الزمنية المعتمدة في النموذج. يظهر (الجدول رقم 3: أنظر الملحق) أن كلا المعيارين

AIC وFPE قد اتفقا على أن عدد التباطؤات الزمنية الأمثل بالنسبة للدراسة الحالية هو تباطؤ واحد (one period lag). بعد تحديد العدد الأمثل للتباطؤات الزمنية، نشرع في بناء نموذج ARDL لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باعتماد طريقة OLS حيث يظهر (الجدول رقم 4: أنظر الملحق) نتائج التقدير.

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باعتماد اختبار (Wald). أظهرت النتائج (الجدول رقم 5: أنظر الملحق) أن قيمة (F-Statistic) المحسوبة تساوي (8.995) وهي أعلى من جميع القيم الحرجة العليا (6.333)، (4.523) و(3.730) عند مستويات المعنوية 1%، 5% و10% على التوالي. مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أن متغيرات النموذج تتمتع بخاصية التكامل المشترك. بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج، ننتقل إلى الخطوة الثانية من التحليل والتي نقوم فيها بتقدير المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل.

3.5. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يظهر (الجدول رقم 6: أنظر الملحق) النتائج التجريبية للعلاقة طويلة الأجل. يبدو أن لتنمية القطاع المصرفي تأثيرا إيجابيا معنويا (عند مستوى دلالة 5%) على النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة إلا أنه ضعيف، حيث قدر بنسبة 0.3%. مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لم ينتفع من تنمية القطاع المصرفي. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Barajas et al. (2013) (58) حيث خلص الباحثون إلى أن للتنمية المالية تأثيرا ضعيفا إن لم يكن سلبيا على النمو الاقتصادي للدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle East and North Africa (MENA). بالمثل، توصل Ram (1999) (59) إلى وجود أثر ضعيف للتنمية المالية على النمو الاقتصادي. يرى Jalil and Ma (2008) أن التخصيص غير الفعال للموارد من قبل المصارف فضلا عن غياب بيئة مشجعة للاستثمار في القطاع الخاص قد تسببا في تعطيل نمو الاقتصاد الصيني. بالإمكان إسقاط نتائج دراسة Jalil and Ma على الاقتصاد الجزائري أين تتخذ معظم القرارات الاقتصادية من طرف الحكومة. وجد Barajas et al. (2013) بأن أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي يختفي في حال الاقتصاديات المعتمدة على النفط. تتفق النتائج التي توصلنا إليها كذلك مع دراسة Ang and McKibbin (2007) الذين لم يجدا أي دليل على تحسن حالة الاقتصاد بسبب توسع القطاع المالي في ماليزيا. يشير Ang and McKibbin إلى أن المنافع المتأتية من تنمية القطاع المالي تعتمد على تعبئة المدخرات وتخصيص رؤوس الأموال نحو المشروعات الاستثمارية المنتجة. لكن بالنظر إلى عدم تماثل المعلومات، ارتفاع تكاليف المعاملات وغياب تخصيص أمثل للموارد فإن التفاعل بين الادخار والاستثمار وعلاقته بالنمو الاقتصادي لا يكون قويا في البلدان النامية. وفقا لـ Beck (2011) (60) قد يكون تعرض التنمية المالية لما يسمى بلعنة الموارد(61) سببا آخر لهذا التأثير الضئيل للتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الغنية بالنفط. تظهر نتائج الدراسة الحالية كذلك وجود علاقة إيجابية معنوية (عند مستوى دلالة 5%) بين سعر البترول

والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة في سعر البترول بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 14.66%. وهي نتيجة متوقعة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري. أما بالنسبة للتضخم فتظهر النتائج أن العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي كانت سلبية إلا أنها غير معنوية (عند مستوى دلالة 5%). يظهر من (الجدول رقم 6: أنظر الملحق) كذلك أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.9153) وهو ما يعني أن النموذج المقدر يفسر ما نسبته 91.53% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي خلال الفترة الطويلة. أيضا يتضح أن قيمة احتمال فيشر قدرت بـ (0.0000) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) مما يؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل. بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تحديد شكل العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة ويضع في الاعتبار حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى، يقيس هذا النموذج سرعة التعديل بين المتغيرات في الفترة القصيرة وعودتها إلى حالة التوازن في الفترة الطويلة.

4.5. تقدير العلاقة قصيرة الأجل والتعديل: يظهر (الجدول رقم 7: أنظر الملحق) النتائج التجريبية للعلاقة قصيرة الأجل. قدر معامل التحديد بقيمة (0.3229)، أي أن النموذج يفسر ما نسبته 32.29% من التغيرات في النمو خلال الفترة القصيرة. كما أن قيمة احتمال فيشر قدرت بـ (0.0122) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) مما يعني أن النموذج المقدر معنوي في مجمله. تؤكد الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ ECT والمقدر بـ (0.4743-) على أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وهي معنوية. حيث أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن طويل الأجل تقدر بنسبة 47.43% سنويا. بالنسبة لمعاملات الفترة القصيرة الخاصة بتنمية القطاع المصرفي، سعر البترول ومعدل التضخم. توصلت الدراسة إلى أنها غير معنوية إحصائيا، أي أنه ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة. نقوم في مرحلة أخيرة بتقييم استقرار العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات في النموذج باعتماد اختباري (CUSUM and CUSUM-squared).

5.5. اختبار الاستقرار: قمنا بتطبيق اختباري (CUSUM and CUSUM-squared) على بواقي النموذج (الشكلين رقم 5 و6: أنظر الملحق). إذا بقي الرسم البياني لإحصائيات CUSUM ضمن حدود الدلالة (5%) (أي عدم اختراقه لهذه الحدود) فإن ذلك يعني بأن المعلمات مستقرة. الأمر ذاته ينطبق على إحصائيات CUSUM-squared. يمكننا أن نرى بأن الرسم البياني لإحصائيات CUSUM وCUSUM-squared قد بقي ضمن الحدود الحرجة (الممثلة بالخطين المتقطعين) مما يدل على استقرار المعلمات خلال فترة الدراسة وبالتالي التأكيد على صحة النموذج المقدر.

6. خلاصة:

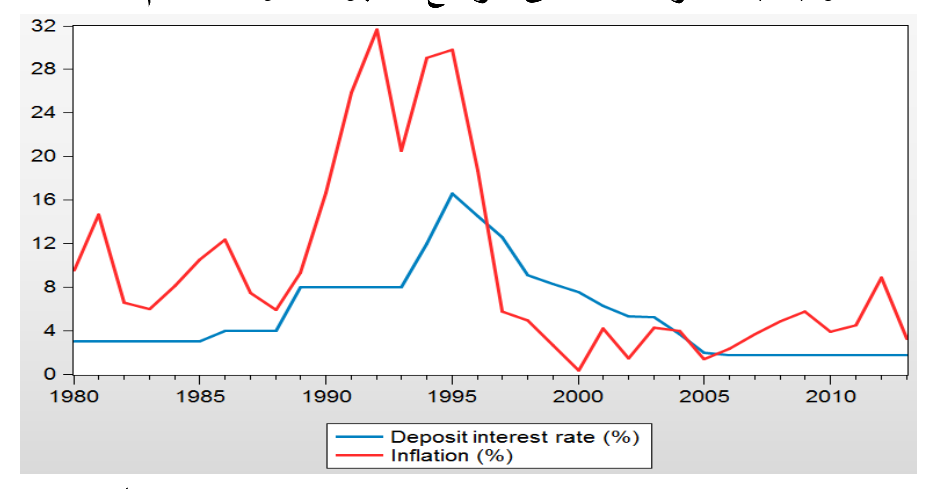
تعتبر هذه الورقة مساهمة في الأدبيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر. تشير نتائج هذه الدراسة المعتمدة على نموذج ARDL إلى وجود علاقة إيجابية لكنها ضعيفة

بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي فإننا نرفض ولكن بتحفظ الفرضية العدمية التي وضعت في بداية البحث والقائلة بعدم وجود علاقة بين تنمية القطاع المصرفي والنمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2013. بالإمكان تفسير هذه النتيجة من زاويتين: أولا، هي تعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل يكاد يكون تاما على عوائد المحروقات، حيث أن نسبة النمو الاقتصادي المسجلة تعود بالأساس إلى السياسات الكينزية التي انتهجتها الحكومة من خلال برامجها التنموية التي شرعت في تطبيقها منذ مطلع العام 2000 والتي تم تمويلها عبر صندوق ضبط الإيرادات. ثانيا، يمكن أن تكون مؤشرا للتخلف النسبي في النظام المصرفي الجزائري. الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث اختلالات بين الادخار والاستثمار كما يمكن أن يشوه قرارات الاستثمار عموما. فالمصارف الجزائرية بالرغم من فوائض السيولة التي تتمتع بها إلا أنها تفضل توظيفها في السوق النقدي عوضا عن تمويل المؤسسات التي تعاني من نقص في السيولة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية. قد يعود هذا الأمر إلى تخوف المصارف من المخاطرة ومن الاستخدام السيئ للقروض وتوجيهها نحو مشروعات غير منتجة وبالتالي فإنها تحجم عن الاقراض. هذا الأمر يؤكد على ضعف دور الوساطة بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري الذي لا يزال في مرحلة انتقالية، وبالتالي فإنه يحتاج إلى التطوير لأبعد من عتبة معينة حتى يتمكن من تعزيز النمو الاقتصادي.

تقترح نتائج الدراسة التي بين أيدينا من منظور السياسة الاقتصادية، أنه من المفيد مواصلة الجهود الساعية لتطوير النظام المصرفي الجزائري من حيث تحسين المنتجات والخدمات التي يعرضها وتأهيل العاملين به مع دعم مسار خوصصة المصارف العمومية. بهذه الطريقة، وفي حال العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج الحروقات ومنح فرصة للقطاع الخاص فإنه يمكننا أن نتوقع أن تلعب تنمية القطاع المصرفي دورا أكثر بروزا في أداء الاقتصاد الجزائري مستقبلا.

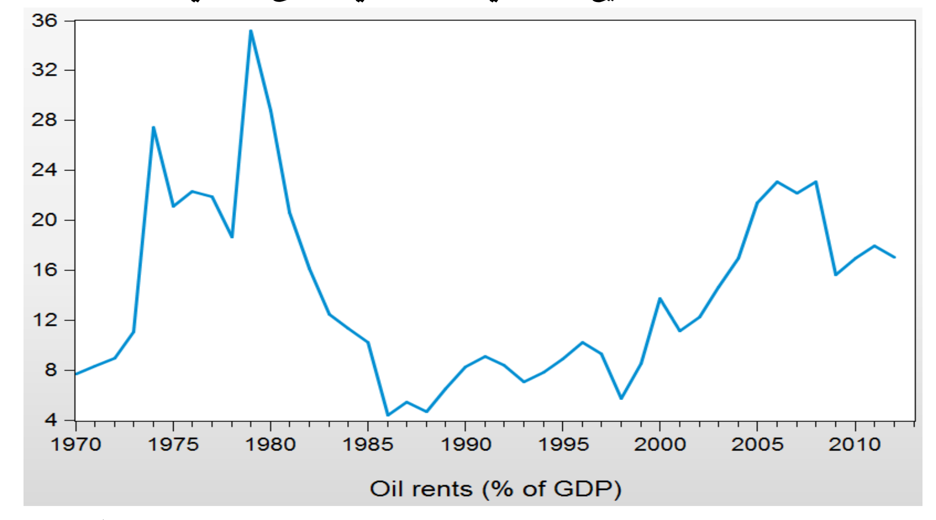
ملحق الأشكال والجداول:

الشكل (01): سعر الفائدة على الودائع مقابل معدل التضخم، 1980-2012



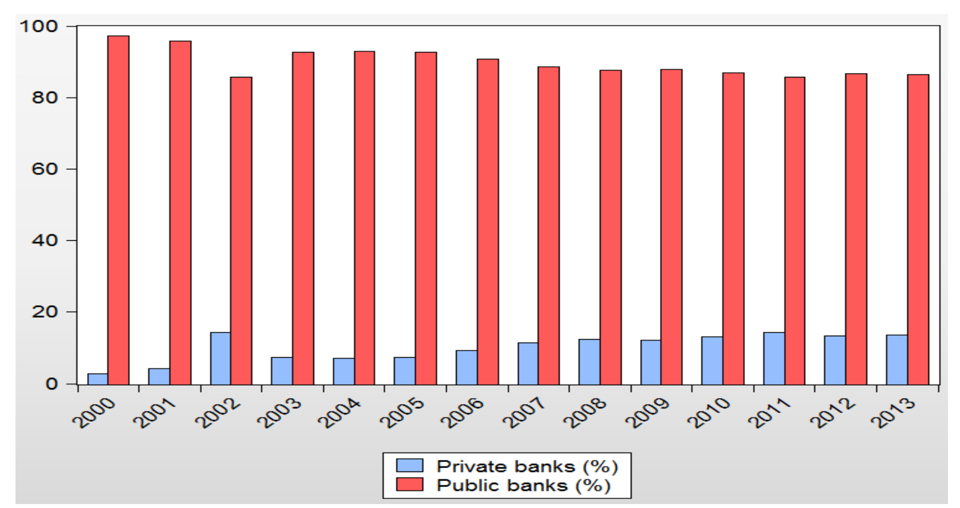
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI) للعام 2014.

الشكل (02): نسبة الريع البترولي إلى إجمالي الناتج المحلي، 1970-2013



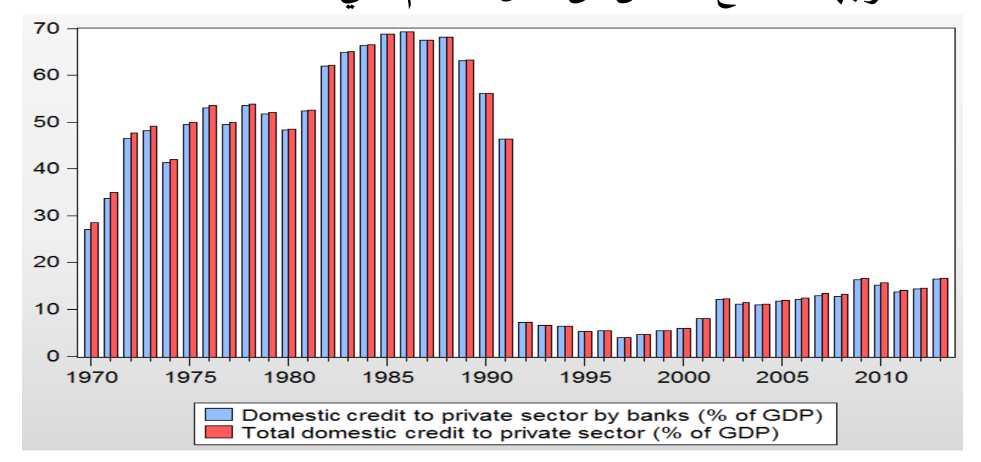
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI) للعام 2014.

الشكل (03):حصص المصارف العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، 2000-2013



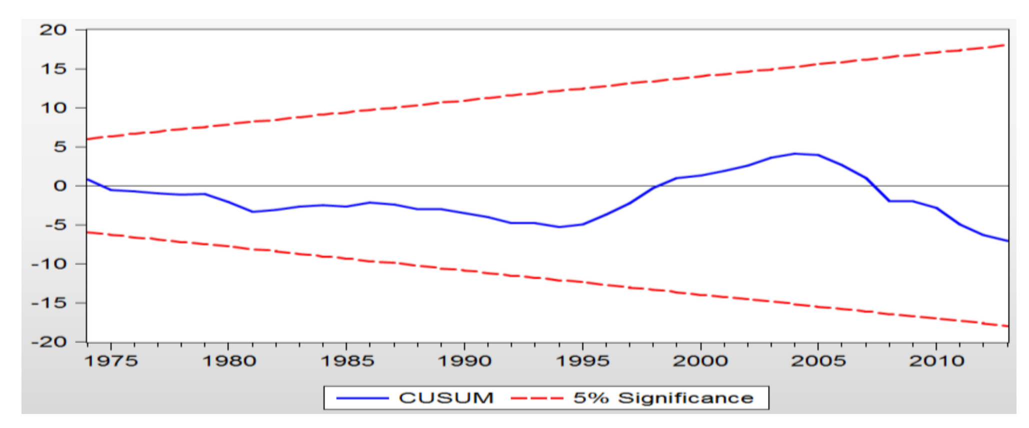
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من تقارير سنوية مختلفة لبنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2010 والمتوفرة على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm. تاريخ الاطلاع: 2014/03/02.

الشكل (04): القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل المصارف مقابل القروض الموجهة للقطاع الخاص من كامل النظام المالي، 1970-2013



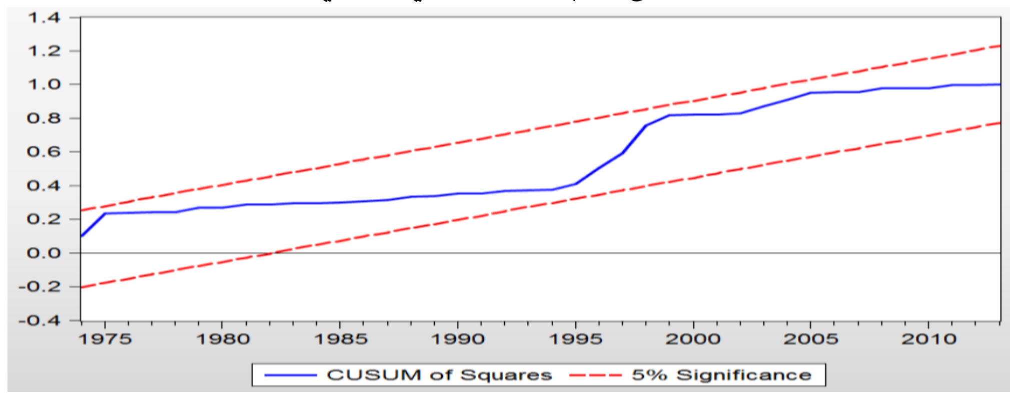
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI) للعام 2014.

الشكل (05): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

الشكل (06): مجموع المربعات التراكمي للبواقي (CUSUM- squared)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

الجدول (01): نتائج طريقة تحليل العنصر الرئيسي لمؤشرات التنمية المالية

العنصر (Component)	القيمة الذاتية (Eigenvalue)	الفرق (Difference)	نسبة التفسير (Proportion)	النسبة التراكمية (Cumulative Proportion)
M2 نسبة إلى GDP	2.386987	1.849938	0.7957	0.7957
M3 نسبة إلى GDP	0.537049	0.461085	0.1790	0.9747
الائتمان للقطاع الخاص نسبة إلى GDP	0.075964	-	0.0253	1.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

الجدول (02): إختبار جذر الوحدة

المتغير	اختبار ADF عند المستوى			اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول			جذر الوحدة (Unit Root)
	انحدار ذاتي واتجاه زمني (Intercept and trend)			انحدار ذاتي واتجاه زمني (Intercept and trend)			
	τ المحسوبة	القيمة الحرجة (الجدولية)		τ المحسوبة	القيمة الحرجة (الجدولية)		
		%1	%5		%1	%5	
ln(Y)	-4.426811	-4.234972	-3.540328	-9.353109	-4.192337	-3.520787	*I(0)*
ln(M2GDP)	-1.746401	-4.186481	-3.518090	-5.462841	-4.192337	-3.520787	*I(1)*

ln(OILP)	-2.153179	-4.186481	-3.518090	-6.069485	-4.192337	-3.520787	I(1)
ln(INF)	-3.021932	-4.186481	-3.518090	-9.236434	-4.192337	-3.520787	I(1)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

ملاحظة: اعتمدت القيمة الجدولية على: Mackinnon (1996) one-sided p-values

الجدول (03): عدد التباطؤات الزمنية في نموذج ARDL

عدد التباطؤات الزمنية	المعيار	
	AIC	FPE
0	-4.438831	0.000692
1	-4.561098*	0.000613*
2	-4.517851	0.000640
3	-4.473362	0.000671
4	-4.445274	0.000691

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

ملاحظة: تقابل * عدد التباطؤات الزمنية الذي حدده كل معيار.

الجدول (04): تقدير نموذج ARDL

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
الثابت	3.764538	0.985120	3.821399	0.0006
$\Delta ln(Y)_{t-1}$	-0.067458	0.125726	-0.536552	0.5952
$\Delta ln(M2GDP)_{t-1}$	0.006585	0.058516	0.112541	0.9111
$\Delta ln(OILP)_{t-1}$	-0.028962	0.024420	-1.185963	0.2441
$\Delta ln(INF)_{t-1}$	0.011383	0.007871	1.446294	0.1575
$ln(Y)_{t-1}$	-0.517577	0.144303	-3.586732	0.0011
$ln(M2GDP)_{t-1}$	0.049862	0.031479	1.584001	0.1227
$ln(OILP)_{t-1}$	0.055936	0.022585	2.476623	0.0186
$ln(INF)_{t-1}$	-0.028991	0.007063	-4.104542	0.0002
معامل التحديد	0.611828			
إحتمال فيشر	0.000045			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

الجدول (05): نتائج اختبار الحدود

قيمة (F-Statistic) المحسوبة	مستوى المعنوية (Significance level)	الحدود الحرجة (Critical bounds)	
		القيمة الجدولية	
		I(0)	I(1)

8.995758	%1	5.593	6.333
	%5	3.937	4.523
	%10	3.210	3.730

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

ملاحظة: تم الحصول على القيم الحرجة من: Narayan (2005): Critical values for the bounds test: Case II: restricted intercept and no trend, using:k=1 and n=40, p. 1987.

الجدول (06): تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
الثابت	6.763028	0.126196	53.59135	0.0000
ln(M2GDP)	0.003154	0.031392	5.133662	0.0200
ln(OILP)	0.146687	0.007773	18.87160	0.0000
ln(INF)	-0.007997	0.007457	1.072293	0.2900
معامل التحديد	0.915342			
إحتمال فيشر	0.000000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

الجدول (07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
الثابت	0.015417	0.005992	2.572648	0.0144
$\Delta ln(Y)_{t-1}$	-0.001576	0.157024	-0.010039	0.9920
$\Delta ln(M2GDP)_{t-1}$	0.098000	0.062223	1.574972	0.1240
$\Delta ln(OILP)_{t-1}$	0.001414	0.027094	0.052184	0.9587
$\Delta ln(INF)_{t-1}$	-0.007503	0.008254	-0.909031	0.3694
$(ECT)_{t-1}$	-0.474351	0.177429	-2.673474	0.0112
معامل التحديد	0.322982			
إحتمال فيشر	0.012220			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باعتماد برمجية EViews 8.

الهوامش والمراجع:

1- Schumpeter, J. A, The Theory of Economic Development, Translated by Redvers Opie, Cambridge MA, Harvard University Press, 1934.

2- Gurley, J. G., and Shaw, E. S, Financial aspects of economic development, The American Economic Review, 45(4), 1955, 515–538.
3- McKinnon, R. I, Money and capital in economic development, Washington: Brookings Institution Press, 1973.
4- Shaw, E. S, Financial deepening in economic development, New York, Oxford University Press, 1973.
5- Robinson, J, The generalization of the general theory and other essays, London, Macmillan, 1952.
6- Lucas, R. E, On the mechanics of economic development, Journal of Monetary Economics, 22, 1988, 3–42.
7- Bencivenga, V. R., and Smith, B. D, Financial intermediation and endogenous growth, The Review of Economic Studies, 58(2), 1991, 195–209.
8- Greenwood, J., and Jovanovic, B, Financial development, growth, and the distribution of income, London, Ont., Canada: Dept. of Economics, Social Science Centre, University of Western Ontario, 1990.
9- King, R. G., and Levine, R, Finance, entrepreneurship, and growth: Theory and evidence, Journal of Monetary Economics, 32(3), 1993a, 513.
10- King, R. G., and Levine, R, Finance and growth: Schumpeter might be right, The Quarterly Journal of Economics, 108(3), 1993b, 717–737.
11- Levine, R, Finance and growth: Theory and evidence, Handbook of Economic Growth, 1(12), 865–934, 2005.
12- نعني بالتعميق أو العمق المالي (financial deepening) تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من ذلك التراكم الحاصل في الثروة غير المالية وإجمالي الناتج.
13- Arcand, J., Berkes, E., and Panizza, U, Too much finance?, International Monetary Fund, Research Department, 2012.
14- Cecchetti, G., and Kharroubi, E, Reassessing the impact of finance on growth, BIS Working Paper No. 381, Bank for International Settlements, 2012.
15- Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, Journal of Applied Economics, 16, 2001, 289–326.
16- Patrick, H. T, Financial development and economic growth in underdeveloped countries, Economic Development and Cultural Change, 14, 1966, 174–189.
17- Goldsmith, R. W, Financial structure and development, New Haven, Yale University Press, 1969.
18- Xu, Z, Financial development, investment, and economic growth, Economic Inquiry, 38(2), 2000, 331–344.
19- Romer, P. M, Increasing returns and long run growth, Journal of Political Economy, 94(5), 1986, 1002–1037.
20- Deidda, L., and Fattouh, B, Non-linearity between finance and growth, Economics Letters, 74(3), 2002, 339–345.
21- Rioja, F., and Valev, N, Finance and the sources of growth at various stages of economic development, Economic Inquiry, 42, 2004a, 127–140.
22- Rioja, F., and Valev, N, Does one size fit all? A reexamination of the finance and growth relationship, Journal of Development Economics, 74(2), 2004b, 429–447.
23- Huang, H. C., and Lin, S. C, Non-linear finance–growth nexus, Economics of Transition, 17 (3), 2009, 439–466.
24- De Gregorio, J., and Guidotti, P, Financial development and economic growth, World Development, 23, 1995, 433–448.

25- Rousseau, P. L., and Wachtel, P, Inflation thresholds and the finance–growth nexus, Journal of International Money and Finance, 21(6), 2002, 777–793.
26- Ben Jedidia, K., Boujelbène, T., and Helali, K, Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia, Journal of Policy Modeling, 36(5), 2014, 883-898.
27- Samargandi, N., Fidrmuc, J., and Ghosh, S, Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia, Economic Modelling, 43, 2014, 267-278.
28- Benhabib, A., and Zenasni, S, Les effets de la libéralisation financière sur la croissance économique: analyse empirique sur le cas algérien, 2ème colloque international sur la bonne performance des organisations et des gouvernements, organisé les 22 et 23 Novembre, Université Kasdi Merbah Ouargla, 2011.

29- غراس نهلة، تطور النظام البنكي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 1974-2008، Reformes économiques et intégration en économie mondiale، العدد 13، 2012، 23-42.

30- Bouzar, C., and Ammour, B, La bancarisation dans le cotexte de libéralisation financière en Algérie, Les Cahiers du CREAD, 95, 2011, 53-78.

31- لأجل إطلاع أكثر على مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري أنظر: لطرش الطاهر، تقنيات البنوك:دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2003، ص. 117-191.

32- International Monetary Fund, Algeria: Selected Issues Paper, IMF Country Report No. 11/41, 2011, p. 19-21.

33- شهدت أسعار النفط في مطلع العام 2015 تراجعات عنيفة حيث قاربت مستوى 40 دولارا للبرميل، هذا مع العلم أن ميزانية الدولة الجزائرية وكافة المصاريف العامة تتم وفق فرضية وصول سعر النفط إلى 60 دولارا للبرميل. الأمر الذي يثير الكثير من المخاوف على الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويطالب بضرورة تنويع الاقتصاد خارج المحروقات بصورة استعجالية.

34- Belhimer, A, La Dette Extérieure De l'Algérie: Une Analyse Critique des Politiques d'Emprunts et d'Ajustement, Casbah éditions, Alger, 1998, p. 43.
35- Benissad, H, La réforme économique en Algérie, 2ème éd, OPU, Alger, 1991, p. 83.
36- Banque d'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie: Chapitre V: Système Bancaire: Intermédiation, Supervision et Modernisation, 2003, p. 73.

37- بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص. 99.

38- Engle, R. F., and Granger, C. W. J, Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, 55(2), 1987, 251-276.
39- Johansen, S, Statistical analysis of cointegration vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, 12(2-3), 1988, 231-254.
40- Asterious, Dimitrios., and Hall, Stephen, Applied Econometrics: A Modern Approach, 2nd ed, Palgrave Macmillan, 2011.
41- Ang, J. B, Financial Development and Economic Growth in Malaysia, Routledge Studies in the Growth Economies of Asia, 2010.
42- Banerjee, A., Galbraith, J.W., Hendry, D.F., and Smith, G.W, Exploring equilibrium relationships in econometrics through static models: some Monte Carlo Evidence, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 48 (3), 1986, 253–277.
43- Enders, W, Applied econometric time series, 2nd ed, John Wiley and Sons Inc, New York, 2004.
44- Gonzalo, J, Five alternative methods of estimating long-run equilibrium relationships, Journal of Econometrics, 60 (1), 1994, 203–233.

45- Jalil, A., and Ma, Y, Financial development and economic growth: time series evidence from Pakistan and China, Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries, 29 (2), 2008, 29–68.
46- Hendry, D.F, Dynamic Econometrics, Oxford University Press, Oxford, 1995.
47- M2= النقود القانونية والكتابية (M1)+الودائع الجارية والادخارية.
48- M3=M2+الودائع شبه النقدية الأخرى.
49- Ang, J.B., and McKibbin, W.J, Financial liberalization, financial sector development and growth: evidence from Malaysia, Journal of Development Economics, 84 (1), 2007, 215–233.
50- البيانات متوفرة على الرابط التالي: **http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators**. تاريخ الاطلاع: 2014./03/02.
51- البيانات متوفرة على الرابط التالي: **http://www.eia.gov/forecasts/steo/realprices/**. تاريخ الاطلاع: 2014./03/02
52- Fosu, O.A., and Magnus, F.J, Bounds testing approach to cointegration: an examination of foreign direct investment trade and growth relationships, American Journal of Applied Sciences, 3 (11), 2006, 2079-2085.
53- Khan, M.A., Qayyum, A., and Saeed, A.S, Financial Development and Economic Growth: The Case of Pakistan, The Pakistan Development Review, 4 (44), 2005, 819–837.
54- Narayan, P. K, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37 (17), 2005, 1979–1990.
55- وفقا لما أتى به Narayan (2005) لا يمكن استخدام القيم الحرجة التي اقترحها Pesaran et al. (2001) على العينات الصغيرة. يقدم Narayan مجموعة من القيم الحرجة للعينات التي تضم عددا من المشاهدات يتراوح بين 30 إلى 80. بالنظر إلى أن عدد المشاهدات في الدراسة التي بين أيدينا هو 43 فإننا ارتأينا الاعتماد على القيم الحرجة التي أتى بها Narayan.
56- Sen Liew, V. K, Which Lag Length Selection Criteria Should We Employ?, Economics Bulletin, 3 (33), 2004, 1−9
57- Brown, R. L., Durbin, J., and Evans, J. M, Techniques for testing the constancy of regression relationships over time (with Discussion), Journal of the Royal Statistical Society, 37 (2), 1975, 149–192.
58- Barajas, M.A., Chami, M.R., and Yousefi, M.R, The Finance and Growth Nexus Re-examined: Do All Countries Benefit Equally?, International Monetary Fund working paper No. 13-130, 2013.
59- Ram, R, Financial development and economic growth: additional evidence, Journal of Development Studies, 35 (4), 1999, 164–174.
60- Beck, T, Finance and Oil: Is There a Resource Curse in Financial Development, European Banking Centre Discussion Paper No. 2011–007, Tilburg University, The Netherlands, 2011.
61- لعنة الموارد عبارة عن تحد يواجه البلاد التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية وبخاصة النفط. تم وصف هذه الظاهرة لأول مرة من قبل (Richard Auty) في مؤلفة الموسوم بـ (Resource-Based Industrialization: Sowing the Oil in Eight Developing Countries, Clarendon Press, Oxford, 1990). ترى هذه النظرية أن معدلات النمو في الدول النفطية تتجه لأن تكون أقل مقارنة بالدول غير النفطية.

انعكاس تغيرات أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر

خلال الفترة (2000–2015)

د.بيي وليد- أ.عطية حليمة

المركز الجامعي البيض-جامعة بسكرة

الملخص:

يعتبر سعر صرف الدينار الجزائري متغير اقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لاسيما أمام تطور السوق العالمية للبترول، ومع السعي لتحرير التجارة الخارجية من قبل الجزائر، تصبح سياسة سعر صرف الدينار حلقة ربط فعالة بين الاقتصاديات الدولية والاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الإيجابي على توازن الاقتصاد الكلي، هذا التأثير يتكون عبر علاقات مباشرة أو غير مباشرة بين قيمة الدينار ومؤشرات الاقتصاد الكلى.

وقد تجسدت أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون النقد والقرض الذي أعطى استقلالية أكبر للبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها بهدف التأثير الإيجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق تم طرح إشكالية هذه الورقة التي تمحورت عن كشف انعكاس سياسة صرف الدينار على معدلات التضخم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، معدلات التضخم، مؤشر أسعار الاستهلاك، محددات التضخم.

Summary:

Is the Algerian dinar exchange rate variable economic squeamish direction of domestic economic indicators and overseas, especially in front of the global oil market evolution, and with the quest to liberalize foreign trade by Algeria, becomes the dinar exchange rate policy loop effective linkage between economies is international and the national economy through a positive impact on the balance macroeconomic, this effect is made up through direct or non-direct relations between the value of the dinar and the macroeconomic indicators.

The most important reforms undertaken by Algeria in cash and loan law which gave greater independence to the Bank of Algeria has epitomized bringing the number of objective operations to strengthen the national currency and ensure its stability with a view to the positive impact on macroeconomic variables, and in this context has been thrown problematic this paper which focused on the detection of a reflection of the policy exchange rate of the dinar on inflation rates in Algeria.

key words The exchange rate, inflation, consumer price index, inflation determinants.

مقدمة:

يحتل سعر الصرف حيزًا كبيرًا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية

المعاملات الخارجية بها، ويعد هذا المقياس من المتضمنات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما وأظهرت دراسات عديدة وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي حيث تعد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فهي إحدى أبرز التحديات التي يواجهها صانعوا السياسات النقدية، ويعتبر نتاج للارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار، وفي ما يخص حركة رؤوس الأموال الدولية فقد ظهرت بظهور العولمة المالية والانفتاح المالي، وأصبحت من أهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة حيث تعد الأموال الوافدة من الخارج أو الخارجة من داخل الدولة من أهم أسباب نشوء أزمات الصرف.

وقد فتح معدل التضخم جدلا كبيرا حول علاقته بتقلبات سعر الصرف، حيث أن التضخم يؤثر على قيمة العملة من خلال المعروض من النقود الذي يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولا نغفل دور استقرار سعر الصرف في جذب رؤوس الأموال الدولية داخل البلد للاستثمار، ومساهمتها في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف انعكست سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على كل معدلات التضخم في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية الورقة البحثية يتطلب الأمر وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بسعر الصرف وما هو سوق الصرف الأجنبي ؟
- ✓ ماذا نقصد بالتضخم ؟
- ✓ هل توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والتضخم ؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- ✓ تسليط الضوء والكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار والتضخم
- ✓ معرفة أهم التطورات التي حصلت في سعر صرف الدينار والتضخم خلال الفترة (2000- 2015).
- ✓ معرفة أنظمة الصرف التي طبقت في الجزائر وأيضا تفسير انعكاسها على معدلات التضخم في الجزائر.

- أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف من حيث التأثير والتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتضخم، حيث يحتل سعر الصرف دورا رياديا في النشاط الاقتصادي، بالإضافة لكونه يمثل ظاهرة جد معقدة تستدعي إزالة بعض الالتباسات خاصة فيما يتعلق بالدينار الجزائري، ويساهم في رفع الغموض حول التغيرات التي تطرأ على المؤشرات التي سيتم التطرق إليها وأيضا إبراز العلاقة بينها.

-حدود الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في دراسة حالة اقتصاد الجزائر لرغبتنا الشديدة في رصد أهم التغيرات حول السياسة الاقتصادية للجزائر خاصة فيما يخص سياسة سعر الصرف.

أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2000 إلى غاية 2015، والتي صاحبت تطبيق الجزائر لجملة من الإصلاحات والتدابير مست السياسة الاقتصادية الكلية أهمها برامج الانتعاش الاقتصادي وشهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في مؤشرات الاقتصاد الكلي بعد الألفية السوداء.

- منهجية الدراسة

من أجل الإلمام بالمقال والإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج فيها هي:

✓ المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة حيث تطرقنا إلى أحد أهم متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم) والعلاقة التي تجمع بين التضخم وسعر الصرف.

✓ المنهج التحليلي الذي تم الاستناد عليه لدراسة حالة الجزائر حيث يعتمد هذان المنهجان على الوثائق والإحصائيات بهدف تحديد العوامل المؤثرة على سلوك متغيرات الدراسة وإيجاد تفسير للعلاقات التي تتولد بينها.

- الدراسات السابقة

وقد تم اختيار هذه الدراسات لأنها جد مهمة وتطرح الموضوع من عدة جهات تساعد الباحثين على تكوين قاعدة متينة للانطلاق في بحثه وتتمثل في:

✓ بوعبد الله علي، **أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية** دراسة حالة مصر خلال الفترة (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2013- 2014، وقد توصل الباحث إلى أن التقلبات في أسعار الصرف للدول العربية سببها الرئيسي هي الأسواق الناشئة حيث تؤثر من خلال محددات عديدة منها التضخم، درجة الانفتاح على العالم الخارجي ... الخ وأن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي في المحفظة وشروط التبادل التجاري هما من لعب دورا مهما في تفسير تقلبات سعر صرف الجنيه المصري.

✓ بن الزاوي عبد الرزاق، **سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2010-2011،، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه توجد علاقة سببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي والتأثير يكون سلبيا لهذا المتغير على آداء الاقتصاد ككل.

✓ بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر من 1989-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2012-2013، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرف نموا ملحوظا خلال الفترة 1989-2011، والناتج أساسا إلى الإصلاحات المتبناة، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى

✓ بورنان بوزيد، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة للسنة الجامعية 2014- 2015، وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو تؤدي إلى خسائر مالية معتبرة يتكبدها الاقتصاد الجزائري والتي تمثل أساسا في تآكل احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.

وبالتالي فان المقال التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين متغيرين اقتصاديين هي سعر الصرف، التضخم، خلال الفترة (2000-2015) حيث أن الدراسات السابقة لم تجمع بين هذين المتغيرين وإن كان كذلك فقد تم بطريقة غير مباشرة أو جاءت في بحوث متفرقة، كما يمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت الجانب القياسي في الموضوع عكس هذه المقالة التي ستقوم بإثبات انعكاس تغير سعر الصرف على معدلات التضخم طريق التحليل فقط وبالتالي سيساهم ذلك في إيجاد العديد من العلاقات التبادلية بين المتغيرات السابقة التي تفسر العديد من الظواهر يعجز المنهج الكمي عن إثبات وجودها.

-**محتويات الدراسة**: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: مدخل نظري لسعر الصرف

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم

المحور الثالث: قراءة في أثر تغيرات سعر الصرف على أداء معدلات التضخم في الجزائر

المحور الأول: مدخل نظري لسعر الصرف

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتجارة الخارجية فهو مقياس يسهل المعاملات الاقتصادية، وعادة ما يكون موضوع استقرار سعر صرف العملة من أهم مشاغل الدولة لما له من دور كبير في تمويل التجارة الخارجية، فالاستقرار النسبي للعملة يجعل المتعاملين بها يتفادون مخاطر تقلبات الصرف وبالتالي تزيد ثقتهم بها.

- مفهوم سعر الصرف وأهم وظائفه

يمكن إعطاء مفهوم واضح لسعر الصرف وذكر أهم وظائفه فيما يلي:

***مفهوم سعر الصرف**

يعرف سعر الصرف بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق [1].

***أهم وظائف سعر الصرف**

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تربط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى كونه يربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الأجنبية، ولسعر الصرف عدة وظائف يمكن ذكر أهمها في ما يأتي:

1- وظيفة قياسية: لا تقتصر وظيفة سعر الصرف على عملية تحويل العملات إلى بعضها البعض بل يستخدم أيضا لغرض قياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية، وبتالي فهو يقيس القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية أي أنه وسيط بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الأجنبية، ويمكننا من مقارنة أسعار نفس السلعة في أسواق مختلفة واتخاذ قرار شراء السلعة من أرخص الأسواق.[2]

2- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات أين توجد نسبية السلع للبلد (أ) في سوق البلد(ب)، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة، والاستعاضة عنها بالاستيراد حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد سلع معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة [3].

3- وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم فمثلا عند ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري وبافتراض أن الجزائر تستورد الحبوب من الو.م.أ فستضطر الجزائر إلى دفع زيادة في الدولارات على استيرادها تعادل نسبة الارتفاع في قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري مما يؤثر على احتياطات الجزائر من الدولار.[4]

يمكن استنتاج أن الوظائف الثلاثة لسعر الصرف متكاملة فيما بينها، حيث يقوم سعر الصرف بقياس ومقارنة القوة الشرائية للعملة المحلية بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية، وهذا ما يساعد على معرفة القطاع الذي يتمتع بوفرة في عوامل الإنتاج والذي يحتاج إلى تطوير وبذلك تتخصص الدولة في القطاع الأقل تكلفة وأكثر ربحية (تطوير السلعة الأرخص في السوق المحلية مقارنة بنفس السلعة في الأسواق الأجنبية)، كما

---

[1] عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي، فرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013، ص ص 53- 54 .

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2008، ص 307

[3] أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن المصرية، لبنان، 2013، ص ص 26-27

[4] نفس المرجع السابق، ص 27.

ينعكس ذلك على تقسيم العمل الدولي وهذا ما يساعد على التوزيع الأمثل لدخل العالمي على حسب الناتج الوطني الخام لكل دولة وبالتالي نصل إلى تخصيص أفضل للموارد الدولية .

-العوامل المؤثرة في سعر الصرف: إن تغيرات أسعار صرف العملات عادة ما تحدث لعدة أسباب أهمها ما يلي [1]:

1- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة والعكس صحيح.

2- التغيرات في معدلات التضخم: يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلا حينما يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقرا، سيدفع هذا المستهلكين المحليين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية (انخفاض تنافسية السلع المحلية)، وبالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية هذا ما سيؤدي إلى تدهور هذه الأخيرة وسيتم إيضاح العلاقة بين تغير سعر الصرف والتضخم في الفصل الثاني.

3- التغيرات في معدلات الفائدة الحقيقية: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك للحصول على الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

4- التداخلات الحكومية: تكون هذه التداخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته النقدية والاقتصادية، فمثلا في 1994 تدخلت الحكومة المكسيكية للحد من تدهور عملاتها، حيث استفادت المكسيك من عقود المبادلة لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر ونجم عن ذلك زيادة احتياطي المكسيك من العملات الصعبة، الأمر الذي زاد من التدهور في سعر صرف اليورو وتأثر الدولار الأمريكي والكندي سلبا .

5- العوامل السياسية والعسكرية: ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذي غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأخبار، كذلك للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف .

6- السياسات الاقتصادية: تؤثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية في سعر الصرف من خلال عدة قنوات يمكن أن نوردها فيما يلي [2]:

---

[1] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص ص 121- 125 (بتصرف)

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الأردن، 2006، ص ص 321،322، 324، 330، 332.

6-1- السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف الأجنبي من خلال عاملين هامين هما: معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية حيث توجد حالتين لسياسة النقدية:

أ- السياسة النقدية التوسعية: إن اعتماد الحكومة السياسة النقدية التوسعية يؤدي غالبا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه كما ينعكس أيضا على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الاستيرادات وتقل الصادرات ويهبط التدفق الصافي الخارجي لرؤوس الأموال، خاصة وان تصاعدت معدلات التضخم وبتالي يدفع ذلك رؤوس الأموال إلى البحث عن فرص أفضل لربح في الخارج، وهكذا مع انخفاض صافي الإنفاق الأجنبي في الداخل يقل سعر صرف العملة الوطنية.

ب- السياسة النقدية الانكماشية: عندما تتبنى السلطات النقدية في بلد ما سياسة نقدية انكماشية فان المستويات العامة للأسعار ستنخفض مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتثبيط الاستيراد، هذا فضلا عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيزداد صافي الإنفاق الأجنبي، وهذا ما يحفز الطلب على العملة الوطنية للبلد المعني مما يوسع بالمقابل عرض العملات الأجنبية فيرتفع بالنتيجة سعر صرف العملة المذكورة؛

ويمكن لسلطة النقدية أن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق:

- ✓ شراء أو بيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية.
- ✓ التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف .
- ✓ فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو لتعديل الضغوط على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال.

6-2- السياسة المالية: يتأثر سعر الصرف بنوع السياسة المالية التي تتبعها الدولة ويمكن شرح ذلك في النقطتين التاليتين:

- ✓ إن تبني الحكومة لسياسة مالية تحديدية (تقليص الإنفاق الحكومي الصافي*) يؤدي إلى زيادة فائض الميزانية أو إلى تقليل العجز فيها وهذا ما يقلل الاستيراد ويحفز الصادرات فيزداد تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة البلد المعني.
- ✓ إذا تبنت الحكومة سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي الصافي)، فان فائض الميزانية الحكومية ينخفض أو أن عجز هذه الميزانية يزداد من خلال التجائها للقروض العامة، وهذا ما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية مما يحفز تدفق رأس المال الأجنبي وهكذا سيقل عرض عملة البلد المعني في سوق الصرف الأجنبي وبتالي يرتفع سعر صرفها تجاه العملات الأخرى.

* الإنفاق الحكومي الصافي: يقصد به الفرق بين الإنفاق الحكومي والضرائب.

3-6- السياسة التجارية: يجرى التمييز بين نوعين رئيسين لسياسة التجارية هما سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة:

✓ إن سياسة حرية التجارة تعمل على إلغاء المحددات الإدارية وجميع القيود على التجارة وفي ظل هذه السياسة أي زيادة في طلب السلع المحلية من طرف الأجانب يترجم إلى ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية والعكس صحيح.

✓ إن سياسة حماية التجارة تعمل على فرض قيود على التجارة مثل نظام الحصص والتعاريف الجمركية...الخ. وقد وضعت هذه السياسة بهدف تثبيط الواردات وتحفيز الصادرات وهذا ما يقلل من الطلب على العملات الأجنبية ويؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

نستنتج مما سبق أن السياسة التي لها أكبر تأثير على سعر الصرف هي السياسة النقدية فتحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطات النقدية مرهون بعدم تعارض السياسات السابقة وخاصة النقدية مع سياسة سعر الصرف

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم

إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال غير أن الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية، ويعتبر التضخم من أهم هذه الاختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن وبالرغم من التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

- تعريف التضخم

إن المفهوم الذي شاع استعماله هو أن: «التضخم ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد» [1]

كما يعرف أيضاً بأنه: «ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية» [2]

- أنواع التضخم

1- حسب القطاعات: وميز كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، مستنداً في هذه التّفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم.

1. **التضخم السلعي:** ويشمل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية [3]
2. **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يؤدّي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات سلع الاستثمار.[4]

2- حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي: ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 214.

[2] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 73

[3] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1993، ص 365.

[4] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 42.

1. التضخم غير الحقيقي (الجزئي): يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي؛ حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل؛ أي زيادة حجم التشغيل، أي الطلب الفعلي تؤدّي إلى زيادة الطّلب على السّلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار [1]

2. التضخم الحقيقي (الكامل): ويسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفرا، فإذا زادت كمية النقود فأنَّ الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعد يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود [2].

3- حسب درجة إشراف الدولة والأسعار.

1. التضخم الطليق: يظهر أثره بصورة مباشرة في الارتفاع في الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض طريقها أي عائق؛ أي دون تدخل الدّولة ويمثل هذا التضخم ذروة التضخم؛ إذ أن الأسعار تأخذ في الزيادة تصاعدياً، وبذلك تتدهور قيمة النقود بصورة حادة وملموسة، وتفقد النقود الوطنية قيمتها، أو وظيفتها كمخزن للقيمة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، أي التخلي على ما في حوزتهم من نقود، وما يزيد من تعميق الظّاهرة هو أنَّ الأفراد يتوقعون استمرار في الأسعار، مما يزيد من الإنفاق السريع والمتتالي على شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود.

2. التضخم المكبوت: يعني أن التدخل الحكومي المباشر يمنع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي [3]، وذلك بفضل القرارات الإدارية للسلطات العامة، مثل الرقابة على الأسعار وسياسة التراخيص والإعانات، ومن ثمَّ يتم السّيطرة على الأسعار؛ أي الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية من أن تعمل بحرية، وغالباً ما يظهر هذا التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزياً.

3- التضخمّ الكامن: ينشأ نتيجة التضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك نتيجة تدخل الدولة في نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يتعدّاها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل، ويسود هذا النوع من التضخم أوقات الحروب، حيث يتحول الإنتاج القومي إلى الإنتاج الحربي، وتكون النتيجة أن الدخل القومي النقدي في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نفق [4].

4- التمييز حسب حدة التضخم: يميز الاقتصاديون من حيث حدة التضخم بين نوعين من التضخم:

1. التضخم الجامح: ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور، ممَّا يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض ربحية رجال الأعمال، مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار؛ وبالتالي زيادة جديدة في الأجور،

---

[1] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1993، ص 366.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 43

[3] أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 366

[4] ضياء مجيد، اقتصاديات رأس المال، مرجع سابق، ص 214.

وهنا تركض الأسعار وراء نفقات الإنتاج، وتركض هذه النفقات بدورها وراء الأسعار، فعندما يبلغ التضخم الجامح ذروته تتزايد الأسعار شهراً بعد شهر، ثم أسبوعا بعد أسبوع، ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة [1]

2. **التضخم المتقلب:** ويحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السّلطات الحكومية والنّقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثمَّ تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدّلات فترة تالية أخرى وهكذا [2]

3. **التضخم المعدّل:** ويسمى أيضاً بالتّضخّم الزّاحف، وفيه يحصل ارتفاع الأسعار على مدّة فترة طويلة من الزمن نسبياً [3] ولقد ظهر مثل هذا النّوع من التّضخّم في الولايات المتّحدّة الأمريكية وإنجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات.

- أثر تغيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية

إن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي[4]:

1- القناة الأولى التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية "لجوستاف كاسل"، ووفقًا لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السِّعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.

2- أما القناة الثانية التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالأسعار المحلية (التضخم) هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.

3- أما القناة الثالثة فهي أثر تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة "ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 43

[2] أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 396.

[3] مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص179

[4] عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012، ص ص 47-48.

ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف ويمكن القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج من كل ما سبق العلاقة بين التضخم وسعر الصرف تظهر في نقطتين أساسيتين هما:

- ✓ إن نظرية الحلقة المفرغة لا وجود لها في الواقع التجريبي، فضلاً عن هذا فإن الربط بين نظام أسعار الصرف ومعدل التضخم أصبح مسألة يحيطها الغموض، وأن فرضية معدل التضخم المنخفض تحت نظام أسعار الصرف الثابت لم تعد تلقى قبولاً في ظل بعض الحرية التي أعطيت للسياسة النقدية في هذا النظام [1].
- ✓ أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة
أجنبية مقابلة لها [2].

المحور الثالث: قراءة في أثر تغيرات سعر الصرف على أداء معدلات التضخم في الجزائر

- تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015)

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية(سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمّثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر [3]

---

[1] فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحات، أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 69

[2] زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012، ص 48.

[3] مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من 2013،www.bank-of-algeria.dz، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf ، ديسمبر 2013، ص 8.

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015) يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015) (سعر صرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93,24
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	95.86	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba07/rapport07.pdf، ص 15.

النشرة رقم 13: ماي 2011، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba11/rapport11.pdf، ص20.

النشرة رقم 30:جوان 2015،http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba15/rapport15.pdf، ص 20 تاريخ التصفح: 2016/06/12، الساعة 13:30 مساءا.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- في الفترة الممتدة (2000-2002) استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجيّ التجارة العالميين)، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من 69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002 .

2- في الفترة الممتدة (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، فانتقلت من54.6 دولار للبرميل سنة 2003 الى67.3 دولار للبرميل سنة 2004، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية [1] وبتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004.

3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة 2007 مقابل 91.3 دج سنة 2005، بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو.

4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009[2]، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010.

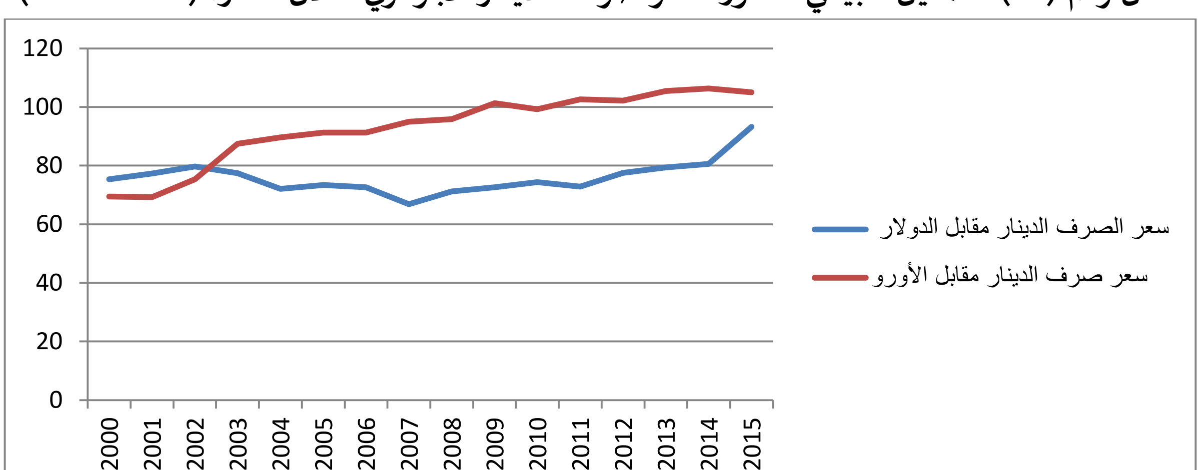
[1] www.essalamonline.com,http:///www.essalamonline.com/ar/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%, 15/6/2016,14.30

[2] داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 69.

5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و2010 على التوالي[1] ، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات أسعار صادراتها ووارداتها.

6- وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

شكل رقم (01):التمثيل البياني لتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

- علاقة سعر صرف الدينار بالتضخم في الجزائر

يعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، لكنه مهدد بشكل كبير من قبل التضخم الذي كان له تأثير على العديد من اقتصاديات العالم، وقد عانت الجزائر كباقي الدول من هذه الظاهرة حيث تطورت بشكل سريع؛ وفي هذا الصدد سيتم إبراز أهم ما يتعلق بهذه الظاهرة في الجزائر وعلاقتها بتدهور قيمة الدينار في الفروع التالية:

1- تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1962-1989)

مر التضخم في الجزائر بعدة مراحل منذ رد الاعتبار لسلطة الدولة وبناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج في إطار الاقتصاد الموجه إلى غاية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

1-1- تطور نظام الأسعار في الجزائر: في ظل ضيق الاختيارات المتاحة وقيود برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مر نظام الأسعار في الجزائر بعدة مراحل أهمها[1] :

---

[1] رشيد دريس، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص 26.

1- تطور نظام الأسعار في الفترة(1970-1982): في اقتصاد موجه مركزيا تقوم الدولة بوصفها قوة عمومية بضبط الأسعار السلعية (أسعار المنتجات الزراعية والمنتجات المستوردة...) وتثبيتها عند مستويات معينة وفرض الرقابة الإدارية لإنشاء نوع من الاستقرار في مستويات الإنتاج والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، وقد عرف نظام الأسعار خلال هذه الفترة أربع أنماط:

أ- نظام الأسعار الثابتة: وكانت تخص أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الضرورية كثيرة الاستعمال (القهوة، الزيت..)، فتثبيت الأسعار سمح باستقرارها خلال فترة طويلة وتوحيدها على المستوى الوطني.

ب- نظام الأسعار الخاصة: تتحدد فيه أسعار بعض السلع بصفة مستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة وهو نظام خاص بالمنتجات الزراعية والصناعية كما يستعمل كأداة لتشجيع إنتاج معين أو توقيفه.

ج- نظام الأسعار المثبتة أو المستقرة: يهدف هذا النظام إلى تفادي تقلبات التكاليف (الأسعار العالمية خاصة منها أسعار مواد البناء) لإتمام المشاريع الاستثمارية.

د- نظام الأسعار المراقبة: شمل هذا النظام أسعار المنتجات التي لم تتطرق إليها الأنظمة السابقة من خلال تحديد هوامش الربح.

2- تطور نظام الأسعار في الفترة(1983-1989): عرف نظام الأسعار خلال هذه المرحلة نمطين:

أ- نظام الأسعار المثبتة مركزيا: وهي خاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

ب- نظام الأسعار المراقبة: وتشمل جميع المواد المتبقية والتي لم تدخل في النمط الأول.

3- تطور نظام الأسعار في الفترة ما بعد 1989: وهي فترة الانتقال إلى منظومة تعتمد على اللامركزية وحرية اتخاذ القرارات، فالدولة تستمر في تسييرها لبعض الوظائف حيث عملت على تحرير أسعار بعض المنتجات والتوقف عن دعمها تدريجيا حتى تلعب دور الموازن بين العرض والطلب في ظل اقتصاد مبني على الأسعار الحقيقية ويلغي أنواع الاحتكارات ويشجع آليات المنافسة الاقتصادية المشروعة، وقد منحت الدولة للمؤسسات استقلالية في تحديد الأسعار بشكل يغطي تكاليفها، حيث تضمنت هذه المرحلة نوعين من الأسعار:

أ-الأسعار المنظمة: بالنسبة لهذا النوع يتميز بوجود نمطين للأسعار:

- ✓ **الأسعار المضمونة:** تتعلق هذه الأسعار بالسلع والخدمات التي تحتاج إلى عناية ويتم تحديد هذه الأسعار مسبقا في مرحلة الإنتاج.
- ✓ **وضع سقف لأسعار الهوامش:** يشمل أسعار المواد والمنتجات المعنية بالدعم المباشر وغير المباشر للقدرة الشرائية للمستهلك مثل: الحليب، الخبز، الزيت...ويحدد السعر الأقصى أو الأعلى للبيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد وبواسطة قرار للمنتجات الأخرى.

---

[1] خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر (دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008- 2009، ص ص 55-61 (بتصرف) .

ب- **الأسعار الحرة**: يخص هذا النوع مجموع أسعار السلع والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة ويكون هذا النوع محل تصريح بأسعار البيع عند الإنتاج.

- تطور التضخم في الجزائر وأسباب ظهوره في الفترة (1989-2000).

تتضح مظاهر التضخم في الجزائر من خلال تتبع مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يقيس التطور العام لأسعار عدة سلع خلال فترات زمنية معينة، لذا يمكن إبراز طبيعة الظاهرة التضخمية وأهم أسبابها ظهورها خلال الفترة (1989-2000) من خلال ما يلي:

- **طبيعة الظاهرة التضخمية في الجزائر:** في نهاية عقد الثمانينات كانت معدلات التضخم مكبوتة، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، وأصبحت أغلب النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما ولد ضغوطا تضخمية، حيث بلغ معدل التضخم 9.3% سنة 1989 نتيجة لبداية تحرير الأسعار، لكن بقيت أكثر من 50% من تشكيلة أسعار مؤشر الاستهلاك محددة إداريا أو خاضعة لضوابط على الأسعار والهوامش، وقد عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 1994 مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي إذ انتقل من 29.04 % سنة 1994 الى 29.78 سنة 1995 ومن أهم أسباب هذا الارتفاع تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17%.وقد نتج عن برنامج الإصلاح الاقتصادي آثار ايجابية على التضخم في المدى المتوسط والطويل حيث عرف معدل التضخم انخفاض في الفترة الممتدة من 1995-2000 حيث وصل عند نهاية برنامج الإصلاح إلى 5%[1].

- **أسباب التضخم في الجزائر**: توجد عدة أسباب لتضخم في الجزائر يمكن ذكر أهمها في ما يلي[2]:

1- الزيادة في حجم الاستثمارات الممولة عن طريق قروض مخصومة متوسطة الأجل أو تسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي هذا ما ينشأ طلب إضافي على السلع والخدمات دون زيادة حقيقية مما ينعكس سلبا على الأسعار.

2- تبقى إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة بسبب تشغيل عدد كبير من العمال في الوحدات الإنتاجية إلى جانب نقص تكوينهم وخبرتهم المهنية وغياباتهم، كل هذه العوامل تؤثر على حركة الأسعار من خلال إعاقتها للعملية الإنتاجية سواء من حيث كمية أو نوعية السلع المنتجة.

3- يعد معدل نمو السكان من المتغيرات المهمة التي تأثر على حجم الطلب من السلع والخدمات حيث أن التركيبة البشرية لسكان الجزائر تهيمن عليها فئة الشباب التي تعتبر قوة إنتاجية من جهة وتمثل طلب متزايد

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص 242.

[2] عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر لفترة (1994-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، غير منشورة، جامعة شلف، الجزائر، 2004-2005، ص ص 160- 163.(بتصرف)

على السلع الاستهلاكية من جهة أخرى، حيث قدر معدل النمو السكاني سنة 1987 بـ 2.6% بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام لنفس السنة 0.7%.

4- انتقل التضخم المستورد إلى أسعار السلع الوطنية خاصة مع بداية تحرير الأسعار وأدى تحسن صادرات الجزائر من المحروقات إلى زيادة احتياطي الصرف مما نتج عنه إصدار نقدي أي أن الصادرات أنشأت تضخما محليا عن طريق زيادة الاستهلاك الوسيط، وتزامن ذلك مع اعتماد المخطط الرباعي الثاني الذي شجع على زيادة الاستثمارات مما أنشأ أرصدة نقدية دون مقابل من السلع والخدمات في المدى القصير.

5- عملت دواوين التجارة في إطار ضمان التموين العادي للسلع على زيادة تكاليف إضافية لأسعار الجارية من خلال زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية وبتالي تفرض أسعار خيالية لسلع التي تعاني من نقص نسبي في السوق.

6- احتكار الدولة شبكة التوزيع أدى إلى انخفاض مردودية الإنتاج بسبب التأخر في التموين والبرمجة غير السليمة للتموينات، هذا ما انعكس على آداء المؤسسات ومنه على أسعار منتجاتها.

7- عرفت كتلة الأجور والرواتب ارتفاعا من سنة لأخرى، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات، كل هذه الأسباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم .

-انعكاس سعر صرف الدينار على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2008)

تميزت هذه الفترة الزمنيّة بعودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به في قنوات الإنتاج والاستثمار [1].

وفي ما يلي جدول يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

جدول رقم(02): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم المتوسط السنوي *	%0.33	%4.23	%1.42	%2.58	%3.56	%1.64	%2.53	%3.68	%4.86

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf، ص 24

النشرة رقم 13: ماي 2011، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf، ص30

النشرة رقم 30:جوان 2015،http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf، ص 29 تاريخ التصفح: 2016/06/14، الساعة 13:30 مساءا

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

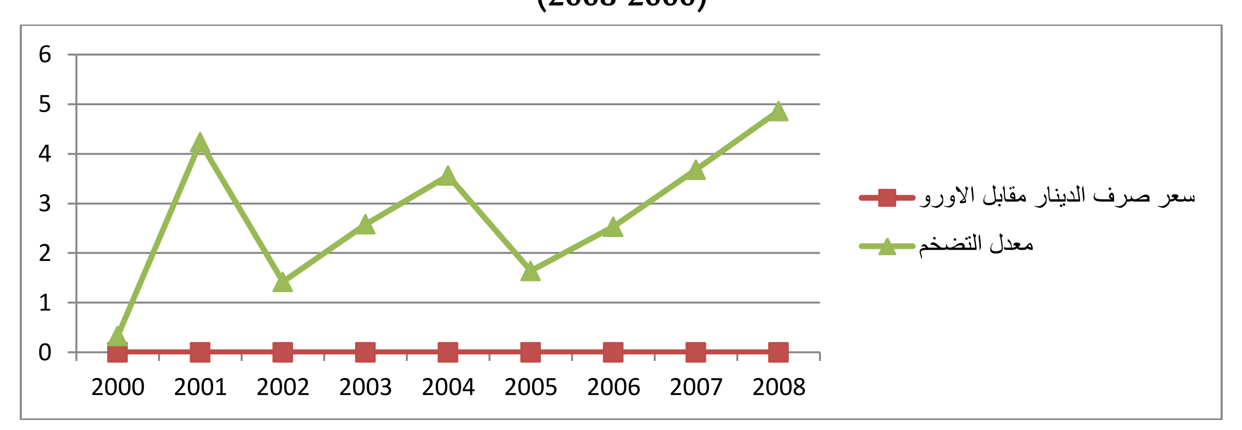
[1] طارق قندوز، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري) ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، http//www.giem.info/article/details/ID/576/print/yes/، 13- 06- 2016، 13:30.

- عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.33 % مقابل 4.2% سنة 2001 وهذا بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية جراء تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وزيادة نمو الكتلة النقدية، أما سنة 2002 فسجل معدل التضخم انخفاضا حيث وصل إلى 1.42% وهذا راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي إلى جانب تخفيضات الحواجز الجمركية وإتباع الدولة سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب عن طريق زيادة معتبرة في الواردات، كما شهدت الجزائر خلال هذه الفترة فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي) ورغم أنّ عام 2004 كان يمثل نهاية المخطط الخماسي لكنه شهد ارتفاع في معدل التضخم إلى 3.56% بسبب التوسع في الإنفاق العمومي[1].

- ثم عرف التضخم انخفاض نسبي بين سنتي 2005 و2006 مقارنة بالفترة (2001-2004) بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ليستقر في حدود 2.53% (سنة 2006) مما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع دول الجوار، وهذا في حد ذاته يعتبر عاملاً إيجابياً توجت به جهود الحكومة، وعرفت سنة 2005 قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في إطار دعم النمو، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، وظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنة 2007 و2008[2].

ويمكن إبراز العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في البيان التالي:

شكل رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالموازاة مع تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الجدول أعلاه

من خلال البيان يمكن تفسير تطورات سعر صرف الدينار وكيفية انعكاسه على معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2008) عبر ما يأتي:

---

[1] http://www.alquds.com.uk/index.asp?fname=data13,13-06-2016, 14.05

[2] عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 163

- إن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة دخول المؤسسات المشغلة في إنتاج وتصدير المحروقات مما يترتب عليه حركة توسعية في الاقتصاد الوطني وتتجه الأسعار نحو الارتفاع، ذلك لأنه في معظم هذه الدول لا يقوم الأفراد بالادخار وهذا ما يظهر في الفترة (2005-2000).

-يرجع التضخم الذي ظهر عقب تحسن أسعار الصادرات إلى عدة أسباب أهمها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لأن الزيادة التي تحدث في جانب الطلب على المنتجات المحلية لن تنجح في إحداث زيادة مناظرة في جانب عرض هذه المنتجات نظرا لمحدودية الطاقة الإنتاجية من ناحية وصعوبة زيادتها في الأجل القصير من ناحية أخرى، ويؤدي هذا بالتالي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات وبتالي النقد الأجنبي مما يساهم في انخفاض قيمة الدينار وهذا ما يظهر بوضوح في الفترة (2008-2005).

وفي الأخير يمكن القول أن هناك انعكاس ضمني لسعر صرف الدينار الجزائري على معدلات التضخم، من بين أسباب هذا الانعكاس هو معدل الصرف الفعلي الاسمي الذي أصبح منذ 2003 هدف وسيط لتحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالموازاة مع الهدف النهائي وهو استهداف التضخم، وهو ما يؤكد أن بنك الجزائر قد حاول إدماج الهدفين مع بعضهما لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية [1].

- انعكاس سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2009)

انتقلت الجزائر من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، هذا ما أثر بشكل كبير على سلوك العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي منها النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال وفي ما يلي ستقوم بتحليل سلوك هذه المتغيرات بالموازاة مع التغيرات التي طرأت على سعر الصرف الدينار خلال الفترة (2015-2009)

إن معدلات التضخم في الجزائر ازدادت بوتيرة متصاعدة في الفترة (2015-2009)، مقارنة بفترة (2000-2008) حيث تراوحت ما بين 2.91% إلى 8.89%، وهذا يعتبر مدى علي نسبيا، وفي ما يأتي يمكن التفصيل في هذا الموضوع وتفسير ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر مع محاولة إبراز العلاقة التي تجمع بين هذه الظاهرة وتدهور قيمة الدينار الجزائري.

جدول رقم (03):تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة(2015-2009)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم المتوسط السنوي (%)	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.91	4.06

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf، ص 24

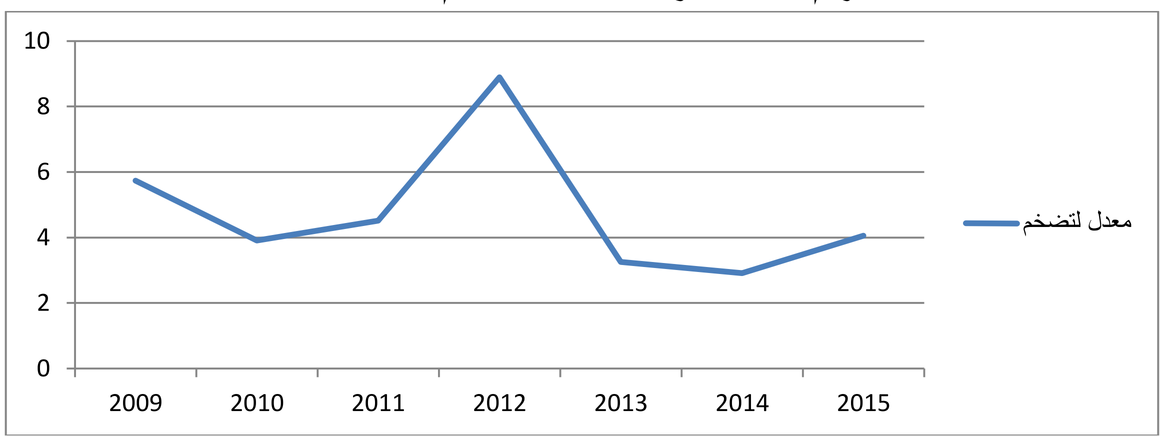
النشرة رقم 13: ماي 2011، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf، ص 30

---

[1] فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء وربيع 2013، ص 204.

النشرة رقم 30:جوان 2015، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf. ص 29 تاريخ التصفح: 14/ 06/ 2016، الساعة 13:30 مساء.

شكل رقم (03): تطور معدلات التضخم (2009-2015) بيانيا



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول أعلاه.

على حسب الجدول والشكل السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

- عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة 5.74% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية [1] كما يعود السبب إلى ارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرّض الاقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح اعتبارا من منتصف عام 2008، وفي ذات السياق وحسب صندوق النقد الدولي يرجع ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم إلى الظروف المناخية من جهة، ومن جهة أخرى إلى الصراع الاقتصادي العالمي بين اليوان الصيني والدولار واليورو، وكذا تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت ارتفاعا قويا في البورصات الدولية.

-ومع بداية عام 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.91% عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 [2].

---

[1] راضية بن زيان، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص 242،248.

[2] نفس المرجع السابق، ص 158.

- عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و2012 إلى حدود 4.52%، 8.89% على التوالي لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العالي لأسعار للمنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنة 2013 و2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي 3.26% و2.91%، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة شهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر لسيولة المستقرة في المصارف ومن جهة أخرى رفعت المصارف مجوداتها لدى بنك الجزائر، بالموازاة أيضا مع ركود قطاع المحروقات[1] أما سنة 2015 فارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.06% نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات.

- وساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)، وأيضا نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات، وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية، كما يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري، وكذا معدل التضخم الذي يرتبط بعدة متغيرات اقتصادية كلية منها سعر الصرف من خلال المعروض من النقود حيث كلما زاد المعروض النقدي يزيد الطلب الكلي الفعال، هذا ما يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبتالي تنقص القوة الشرائية للعملة في الداخل والخارج وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة

وكباقي دول العالم سعت الجزائر لتحقيق معدلات تضخم معقولة مع تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إتباع سياسة سعر صرف تأثر تأثيرا إيجابيا على مؤشرات الاقتصاد الكلي وباعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فهي حاولت منذ الاستقلال استغلال مقوماتها الطبيعية لتحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية حيث انتقلت في البداية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر ورفعت احتكار التجارة الخارجية وطبقت إصلاحات وتعديلات كانت قد فرضتها ظروف العولمة والتحرر المالي خاصة بعد لجوءها إلى صندوق النقد الدولي، ومع ازدياد الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الخارجية ولتقلبات أسعار الصرف العالمية، وحاولت الجزائر منذ أن بدأت تعاني الاختلال في ميزان مدفوعاتها تشجيع الإنتاج

---

[1] الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 06، السداسي الأول من 2009، ص ص 127- 130 (بتصرف)

خارج نطاق المحروقات، وتطبيق سياسة صرف فعالة لدعم مرونة الصادرات الجزائرية وبتالي جذب فرص استثمارية من الخارج وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع الحد من مشاكل التضخم. وفي ظل هذه التطورات برزت عدة علاقات بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

ومن خلال استعراض علاقة متغيري الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم في الجزائر ببعضهما البعض توصلنا إلى مايلي:

- عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد 1974على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة، ثم إتباع التعويم المدار سنة 1996، بهدف تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات .

- إن تخفيض سعر صرف الدينار بموجب أسلوب المرونات الذي نصح به صندوق النقد الدولي لم يكن له الأثر الآني على الميزان التجاري، وبالتالي فان الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات وتخفيض قيمة الواردات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليًا على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير.

-لا تعد أسعار البترول العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تأثر في سعر صرف الدينار مثلما أحدثته الأزمة المالية وأزمة الأورو، وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

- إن انفتاح اقتصاد الجزائر على السوق الخارجية عبر الواردات من السلع والخدمات التي تتضمن التضخم المستورد الذي يرتبط بدوره بمدى التركيب الهيكلي للواردات، يجعل من سياسة تخفيض سعر صرف الدينار سببا في ارتفاع أسعار الواردات التي تمثل عائقا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوسع والتطور، وهذا من ضمن عوائق نمو الناتج المحلي الخام من خلال ارتفاع تكاليف الاستثمار (مواد التجهيز)، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية يؤدي بالمستهلك إلى توجيه معظم دخله لشراء السلع الأساسية وتنخفض قيمة ادخاراته وهذا ما يؤثر أيضا على الاستثمار وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

- ساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)، وأيضا نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات، وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية

- في نهاية عقد الثمانينات كانت معدلات التضخم مكبوتة، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، هذا ما جعل الجزائر تعاني من الظاهرة التضخمية في تلك الفترة، لكن في بداية الألفية الثانية عرفت مكافحة التضخم في الجزائر نجاحا بارزا من

خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسّدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1-العبيدي عبد الله رائد عبد الخالق، فرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013.

2-الموسوي ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.

3-بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

4-سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013.

5-سليمان مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.

6-شامية أحمد زهير، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1993.

7-صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997.

8-صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن المصرية، لبنان، .2013

9-عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

10-عطون مروان، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، .1989

11-عطية ناصف إيمان، عمارة هشام محمد، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2008.

12-معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الأردن، 2006.

2- مذكرات الماجستير

13-حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر (دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008- 2009.

14-خضر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، .2012

15-طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر لفترة (1994-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، غير منشورة، جامعة شلف، الجزائر، 2004-.2005

3-أطروحات الدكتوراه:

16- بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010.

4- المجلات العلمية:

17-دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، جانفي 2014.

18-رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء وربيع 2013.

19- عتو الشارف، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 06، السداسي الأول من 2009.

20- قندوز طارق، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري) ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، http//www.giem.info/article/details/ID/576/print/yes/، 13-06 ،2016. 13:30.

21-نايف فواز جار الله، سعدون حسين فرحات، أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009.

5- الملتقيات:

22-مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من 2013،www.bank-of-algeria.dz، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf، ديسمبر 2013.

6-المواقع الالكترونية:

23-ww.essalamonline.com,http:///www.essalamonline.com/ar/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%,15/6/2016,14.30

24-http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data13 ,13-06-2016, 14.05

علاقة المناخ التنظيمي بالتغيير التنظيمي

-دراسة حالة شركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز-

د.برباوي كمال

جامعة طاهري محمد بشار

الملخص:

الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي، فمن أجل الوصول لهذا الهدف تم إعداد استبيان لغرض جمع البيانات وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة (عمال الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز بشار)، وتم الاعتماد على برنامج spss من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لهذه الدراسة، مستخدمين مقاييس الإحصاء الوصفي ،الانحدار الخطي البسيط، معامل ارتباط ،وتوصلت الدراسة إلى النتائج: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي، كما توجد علاقة بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي.

الكلمات المفاتيح: المناخ التنظيمي، التغيير التنظيمي، الهيكل التنظيمي ،القيادة، الحوافز، المشاركة في اتخاذ القرارات، الاتصالات

Abstract

:The aim of the study was to determine the relationship between organizational climate and organizational change in order to reach this objective questionnaire was developed for the purpose of data collection and distribution of the study sample (National Company for distribution of electricity and gas workers Bechar), has been relying on spss program in order to do the statistical analysis of this study, users descriptive statistics metrics, simple linear regression, correlation coefficient, The study results: There were statistically significant relationship between organizational climate and organizational change elements, as there is a relationship between organizational climate and organizational change.

Key words: Organizational climate, and organizational change, organizational structure, leadership, incentives, participation in decision-making, communication

مقدمة:

لقد حظي المناخ التنظيمي باهتمام بالغ من قبل الباحثين نظرا لارتباطه بعدة متغيرات إدارية وتنظيمية مهمة واعتباره ظاهرة لابد من دراستها بشيء من التفصيل لما لها من تأثير على المؤسسة والعاملين، فقد أصبحت كل التوجهات الحديثة تسعى جاهدة إلى توفير مناخ مناسب في بيئة العمل مما يبعث الارتياح النفسي والاطمئنان والبعد على كل ما من شأنه أن يعكر صفو العاملين.

فلكل مؤسسة خصائص وسمات تنظيمية تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، فالمناخ التنظيمي يختلف من مؤسسة إلى أخرى كما نجده في نفس المؤسسة عرضة للتغير والتحول والتطوير.

كما نجد اليوم بأن العالم يتميز بديناميكية فائقة، تتسارع فيه الأحداث والتطورات، وباعتبار المؤسسة نظاماً مفتوحاً فهي في تفاعل مع مكونات محيطها حفاظا على حيويتها وفعاليتها، لذلك على المؤسسة تتوقع التغيرات في ظروفها الخارجية وكيفية تأثير تلك التغيرات على نظم المؤسسة الداخلية، لذا على المؤسسة وضع خطط التغيير المناسبة لنظمها الداخلية حتى تستطيع تتأقلم مع التغيرات، إذ ينبغي تنفيذ تلك الخطط في الوقت المناسب بما يضمن استمرارية وفعالية المؤسسة، وهذا ما يعرف بالتغيير التنظيمي، الذي هو في حقيقة الأمر عملية مستمرة وليس عملية ظرفية.

كما يعد فالتغيير أصبح ضرورة حتمية, ويعتبر هذا تأكيد المقولة الشهيرة للفيلسوف (heraclit): "لا شيء يدوم سوى التغيير". كل هذا لتضمن المؤسسة الوصول إلى بر الأمان وتكون قادرة على التكيف والبقاء والاستمرار والنمو وبالتالي النجاح.

فمن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما علاقة المناخ التنظيمي بالتغيير التنظيمي؟**

أولا:تعريف المناخ التنظيمي:

هناك العديد من التعريفات يمكن ذكر بعضها: يعرف **فورهاند وجلمر forhand and Gelmer**:" المناخ التنظيمي هو مجموعة من الخصائص التي تتصف بها المؤسسة والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات وتؤثر على سلوك المؤسسات وتؤثر على سلوك العاملين لديها ".[1]

كما عرفه **القريوتي**: المناخ التنظيمي هو مجموعة من خصائص البيئة الداخلية للعمل والتي تتمتع بدرجة من الثبات النسبي أو المستقرة يفهمها العاملون ويدركونها مما ينعكس على قيمهم واتجاهاتهم وبالتالي سلوكهم .[2]

كما عرفه أيضا **لتوين وسترينجر (litwin end stringer)** بأنه:"مجموعة الخصائص التي تميز بيئة العمل في المنظمة والمدركة بصورة مباشرة من الأفراد الذين يعملون في هذه البيئة والتي يكون لها انعكاس أو تأثير على سلوكهم على دوافعهم وسلوكهم ".[3]

ثانيا: أهمية المناخ التنظيمي

تبرز أهمية المناخ التنظيمي من خلال الآتي:[4]

---

[1] محمد الصيرفي ،**الموسوعة العلمية للسلوك التنظيمي،التحليل على مستوى المنظمات**، المكتب الجامعي الحديث ،مصر،2009، ص 258

[2] القريوتي محمد قاسم ،**السلوك التنظيمي، دراسة السلوك التنظيمي الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة**، دار وائل الأردن ،2009، ص 170.

[3] قيقوب عيسى ،**المناخ التنظيمي وعلاقته بأداء العاملين**،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 16، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،2009، ،ص 163.

[4] نقبيل بوجمعة، **علاقة المناخ التنظيمي بأسلوب إدارة الصراع في المدارس الثانوية الجزائرية العامة "دراسة ميدانية بثانويات ولاية المسيلة"، مذكرة ماجستير** في علوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009 ،ص 30 .

1- إن تحديد طبيعة المناخ السائد في أي منظمة يسهم في تعرف طبيعة السلوك التنظيمي للأفراد والجماعات داخل المؤسسة، ومن ثم العمل على تفسير هذا السلوك والتحكم به.

2- للمناخ التنظيمي دور مهم في عملية التطوير التنظيمي، فهو يعد مؤشرًا مهمًا يمكن من خلاله قياس مدى رضا الأفراد عن المؤسسة.

3- المناخ التنظيمي وسيلة يمكن من خلالها الوصول إلى حلول للمشكلات ومواجهة التغيرات السريعة في سبيل تحسين مستوى الأداء بشكل متكامل.

4- يعد المناخ التنظيمي حلقة وصل بين المنظمة والبيئة الخارجية والتي يمكن من خلالها التفاعل بين الأفراد والعوامل الخارجية.

5- تظهر أهمية المناخ التنظيمي بشكل فاعل في عملية التطور الإداري, من خلال التأثير في الأداء الإداري للمدراء واهتماماتهم وتوجهاتهم نحو المستقبل.

6- تكمن أهمية المناخ التنظيمي بتأثيره على العاملين في المؤسسة، فهو يؤدي إلى التحفيز أو الإحباط, لأنه يعمل كوسيط بين متطلبات الوظيفة وحاجات الفرد.

7- تتجسد أهمية المناخ التنظيمي بتأثيراته الحيوية في تنفيذ الاستراتيجية وما يتفرع عنها من استراتيجيات فرعية وسياسات وقواعد وإجراءات عمل متعددة.

ثالثا: عناصر المناخ التنظيمي

يمكن إيجاز عناصر المناخ التنظيمي التي تتألف من مجموعة من المتغيرات المتداخلة مع بعضها والتي في مجموعها تشكل البيئة الداخلية للتنظيم:

1. الهيكل التنظيمي

هو ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمنظمة ويعتبر من أهم عناصر المناخ التنظيمي من حيث مدى تناسبه مع مجال عمل المنظمة واستيعابه لمختلف احتياجاتها. [1]

2. نمط القيادة

تعتبر أنماط القيادة من العوامل الرئيسية الفاعلة في تحديد طبيعة المناخ التنظيمي، إذ أن لها أثر كبير في حركية الجماعة ونشاط المنظمة وفي خلق التفاعل الإنساني اللازم لتحقيق أهداف الفرد والمنظمة على حد سواء.[2]

3. نمط الاتصال

إن أنماط الاتصال السائدة من شأنها التأثير في خلق المناخ التنظيمي الملائم للإبداع والابتكار والمساهمة في اتخاذ القرارات، حيث أن الاتصال وسيلة اجتماعية يتم من خلالها التفاهم بين الأفراد وخلق الحركية

---

[1] فليه فاروق عبده، السيد محمد عبد المجيد ، **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر. والتوزيع، عمان، ص296

[2] العميان محمود سلمان ،**السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل ،عمان، 2008،ص 308 .

الجماعة، وتعتمد كفاءة الاتصال على العديد من العوامل التي تتعلق عادة بطبيعة العمل والمناخ التنظيمي السائد.[1]

4. التكنولوجيا (التقنية)

تعتبر التكنولوجيا من العناصر الهامة في المناخ التنظيمي، إذ أن التطورات التكنولوجية تعتبر من أكثر العوامل توفير لمناخ تنظيمي يتلاءم مع الأفراد والمنظمة على حد سواء، فهي تؤدي إلى تغيير في حياة الأفراد وكذلك حياة التنظيمات الإدارية من حيث البقاء، الاستمرارية ومواكبة المستجدات في البيئات المحيطة[2].

5. مشاركة العاملين في صنع القرارات

إن المشاركة في صنع القرارات تتيح للعاملين فرص إبداء الرأي، الأفكار والاقتراحات .. والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين طرق العمل، تقليص الصراع ورفع الروح المعنوية للأفراد والجماعات فالقرار هو جوهر العملية الإدارية ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المنظمة. [3]

6. **الحوافز**

يمكن تعريف الحوافز على أنها :مجموعة الأدوات والوسائل التي تسعى المنظمة لتوفيرها للعاملين بها سواء كانت مادية أو معنوية، فردية أو جماعية إيجابية أو سلبية، بهدف إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية من ناحية وتحقيق الفعالية المنشودة من ناحية أخرى، وذلك بمراعاة الظروف البيئية المحيطة .أي أنه كلما كان نظام الحوافز جيدا كلما ساعد على توفير مناخ تنظيمي جيد[4].

رابعا: تعريف التغيير التنظيمي

هناك وجهات نظر مختلفة بشأن إيجاد مفهوم محدد ودقيق لعملية التغيير التنظيمي وذلك لشمولية هده العملية وامتدادها لجميع مفاصل الظاهرة التنظيمية بل ولمختلف أرجاء الحياة اليومية حولنا قدر المستطاع حصرها وإيجازها فيما يلي: أنه عملية إدخال وتحسين وتطوير المنظمات بحيث تكون مختلفة عن وضعها الحالي وبحيين تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل أفضل .[5]

كما يعرف أبضا على أنه إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في عنصر أخر من عناصر العمل التنظيمي استهدفا لأحد أمرين هامين هما:[6]

– ملائمة أوضاع التنظيم وأساليب عمل الإدارة ونشاطاتها مع تغيرات وأوضاع جديدة في المناخ المحيط بالتنظيم ودلك بغرض إحداث تناسق وتوافق بين التنظيم وبين الظروف البيئة التي يعمل فيها.

---

[1] حمود خضير كاظم، **السلوك التنظيمي**، دار صفاء، الأردن، 2002، ص 170 .

[2] قبقوب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص171 .

[3] حمود خضير كاظم، مرجع سبق ذكره، ص171

[4] عبد الفتاح عبد الحميد المغربي، **الاتجاهات الحديثة في دراسات وممارسات إدارة الموارد البشرية**، المكتبة العصرية، مصر2009 ، ص365 .

[5] محمد بن يوسف النمران، **إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير رؤية معاصرة للمدير القرن الحادي العشرين**، دار حامد،عمان،2006 ،ص21.

[6] نفس المرجع السابق ص 53-54

- استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية ونشاط جديدة تحقق للتنظيم سبقا على غيره من التنظيمات وتوفر له بالتالي ميزة نسبية تمكنه من الحصول على مكاسب وعوائد اكبر

كما يعرف التغيير التنظيمي بأنه ظاهرة مستمرة في حياة المنظمات وتحدث دون تخطيط مسبق ،فهي تلقائية وعفوية ،قد تنجم تحت التغيرات البيئة أو المناخية ذات الصلة بمداخلات المنظمة أو بعملياتها أو مخرجاتها [1]

خامسا: أهداف التغيير التنظيمي:

يتمثل الهدف الرئيسي للتغيير التنظيمي في تحسين الفعالية التنظيمية للمؤسسة أي تحسين للمؤسسة أي تحسين قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة. [2]

أما أهدافها الثانوية فتتمثل في:

- ✓ تحقيق التوازن بين المؤسسة والمحيط الذي تنشط فيه
- ✓ العمل على إيجاد نظام حيوي في المؤسسة
- ✓ تغير سلوكيات الأفراد العاملين بالمؤسسة
- ✓ القضاء على الصراعات التي تحدث في المؤسسة
- ✓ إدخال التقنية الحديثة في النظام التكنولوجي للمؤسسة.
- ✓ زيادة دافع للعمل وذلك باستخدام نظام الحوافز فعال .
- ✓ تغيير الأنماط القيادية في المؤسسة من أنماط بيروقراطية إلى أنماط مهتمة بالعاملين وبمشاركة العاملين في اتحاد القرار.

سادسا: الطريقة والأدوات المستعملة:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

اختيار العينة بصفة عشوائية من عمال المؤسسة فقدر عدد المستجوبين في العينة ب 120 عامل من مؤسسة سونلغاز بشار حيث تم توزيع 120 استمارة وتم استرجاع 115 تم استبعاد 8 منها لوجود أسئلة لم يتم الإجابة عنها فبقي 107 استبيان صالحة للتحليل الإحصائي.

2. متغيرات الدراسة:

نموذج الدراسة يتكون من المتغير المستقل وهو المناخ التنظيمي بأبعاده الستة: الهيكل التنظيمي، القيادة، الحوافز، التقنية، المشاركة في اتخاذ القرارات، الاتصالات والمتغير التابع وهو التغيير التنظيمي ،كما هو موضح في الملحق (01).

3. أدوات وأساليب الدراسة الإحصائية:

---

[1] محمود سلمان العميان ،*السلوك التنظيمي في المنظمات الأعمال* ،دار وائل ،عمان ، الاردن ،2001،ص344.

[2] رمضان بدر حامد احمد، *السلوك التنظيمي* ،دار النهضة العربية، القاهرة ،مصر ،1993، ص 387.

تم جمع البيانات الأولية لمفردات عينة الدراسة من خلال إعداد استبيان التي تم إعداده خصيصا من أجل هدف الدراسة وفق لبرنامج SPSS 20الذي يعمل على مايلي: جمع البيانات، التحليل الإحصائي للبيانات، استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي، قياس معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات عن طريق الانحدار الخطي البسيط، كما تم قياس كافة العناصر باستخدام مقياس من خمس نقاط "ليكرت" هي:موافق بشدة:(5 درجات)، موافق (4 درجات)،محايد (3 درجات)،غير موافق (2 درجات)، غير موافق بشدة (درجة واحدة.)

4. صدق وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب قيمة "ألفا كرونباخ"، وهو يمثل معامل الثبات وقد قدر ب 0.96 أي96% مما يؤكد أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

سابعا: النتائج ومناقشتها

1. خصائص المتغيرات الشخصية

من خلال الملحق(2)يتضح من عينة الدراسة أن نسبة الذكور قدرت ب 58.9 % أكبر من نسبة الإناث التي قدرت ب 41.1 % وهذا قد يكون راجعا لطبيعة مجتمع الدراسة فيه نسبة الذكور أكثر من الإناث وربما يكون هذا راجع أيضا للخارجات الميدانية والتنقل بين المناطق الذي يتطلب عمال ذكور بالإضافة للثقافة البيئية للمنطقة التي تقف حاجزا بين المرأة والتحديات التي يفرضها عليها ظروف التشغيل، كما نلاحظ تنوع سن الفئات العمرية حيث احتلت الفئة أقل من 35 سنة أكبر نسبة في المجموعة ب 39.3 % في حين الفئة الثانية أكثر من 45 سنة كنت نسبتها 31.8 % ، في حين احتلت الفئة من 35 إلى 45 سنة النسبة أقل في المجموعة ب 29 % ،كما نجد الأغلبية من أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 57.9 %، في حين الفئة الثانية الذي مستواهم التعليمي جامعي كانت نسبتها 42.1%، أما فيما يخص المسمى الوظيفي فنجد أعوان التنفيذ هم الأغلبية نسبة 45.8% وتليها نسبة الإطارات بنسبة 42.1% ثم أعوان التحكم بنسبة 12.1%.

2. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: العلاقة بين الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي.

HO:.لا توجد علاقة بين الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي.

H1:توجد علاقة بين الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي.

من خلال الملحق رقم (03)يتبين أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي كانت 0.482 بنسبة 48.2% فهو ارتباط ضعيف، كما بلغ معامل التحديد (R Square 0.232) أي أن 23.2% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في الهيكل التنظيمي، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig 0.000 فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة بين

الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي، كما يشير الملحق إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير التنظيمي Y الهيكل التنظيمي X_1 كما يلي:

$$Y=0.663\ X_1+1.347$$

الفرضية الثانية: العلاقة بين القيادة والتغيير التنظيمي.

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة والتغيير التنظيمي.

H1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة والتغيير التنظيمي.

يشير الملحق) 04)إلى أن قيمة الارتباط الثنائي((R بين القيادة والتغيير التنظيمي كانت 0.432 أي بنسبة 43.2% فهو ارتباط ضعبف، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.192أي أن 19.2% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في القيادة ،كما نلاحظ أن مستوى الدلالة((0.000Sigفهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة والتغيير التنظيمي، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير Y والقيادة X_2 كما يلي:

$$Y=0.472X_2+1.856$$

الفرضية الثالثة: العلاقة بين الحوافز والتغيير التنظيمي.

HO:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والتغيير التنظيمي.

H1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والتغيير التنظيمي.

يتبين من خلال الملحق) 05(أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين الحوافز والتغيير التنظيمي كانت 0.666 أي بنسبة 66.6% فهو ارتباط متوسط ،كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.444أي أن 44.4% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في الحوافز، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig 0.000 فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والتغيير التنظيمي، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير التنظيمي Y والحوافز X_3 كمايلي:

$$Y=0.667X_3+1.108$$

الفرضية الرابعة: العلاقة بين التقنية والتغيير التنظيمي.

HO:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقنية والتغيير التنظيمي.

H1توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقنية والتغيير التنظيمي.

يتبين من خلال الملحق)06(أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين التقنية والتغيير التنظيمي كانت 0.658 أي بنسبة65.8 %فهو ارتباط متوسط كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.443أي أن 44.3% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في التقنية كما نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig 0.000فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

بين التقنية والتغيير التنظيمي، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير التنظيمي Y والتقنيةX_4 كما يلي

$$Y=0.584X_4+1.212$$

الفرضية الخامسة: العلاقة بين المشاركة في اتخاذ القرارات والتغيير التنظيمي.

HO:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في اتخاذ القرارات والتغيير التنظيمي.

H1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في اتخاذ القرارات والتغيير التنظيمي.

يتبين من خلال الملحق (07) أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين المشاركة في اتخاذ القرارات والتغيير التنظيمي كانت0.712أي بنسبة71.2 %فهو ارتباط قوي، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.507 أي أن 50.7% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في المشاركة في اتخاذ القرارات ،كما نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig 0.000فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقنية والتغيير التنظيمي، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير التنظيمي Y والتقنيةX_5 كما يلي

$$Y=0.649 X_5+1.080$$

الفرضية السادسة: العلاقة بين الاتصالات والتغيير التنظيمي.

HO:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتصالات والتغيير التنظيمي.

H1توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتصالات والتغيير التنظيمي.

يتبين من خلال الملحق (08 (أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين الاتصالات والتغيير التنظيمي كانت 0.451أي بنسبة45.1 %فهو ارتباط ضعيف، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.204ي أن 20.4% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في الاتصالات ،كما نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig 0.000فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتصالات والتغيير التنظيمي، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير التنظيمي Y والاتصالات X_6 كما يلي

$$Y=0.551 X_6+1.563$$

الفرضية السابعة (الفرضية الرئيسية): العلاقة بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي.

HO:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي.

H1توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي.

يتبين من خلال الملحق (09) أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي كانت 0.888 أي بنسبة88.8 %فهو ارتباط قوي، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.789أي أن 78.9% من التغير في التغيير التنظيمي يعود إلى التغير في المناخ التنظيمي ،كما نلاحظ أن مستوى الدلالة Sig 0.000فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة

ذات دلالة إحصائية بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التغيير التنظيمي Y والمناخ التنظيمي X_7 كما يلي

$$Y=0.820\,X_7+0.396$$

خلاصة

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات البحث الميدانية يمكن استخلاص النتائج التالية:

1.توجد علاقة بين الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي .

2.توجد علاقة بين القيادة والتغيير التنظيمي .

3.توجد علاقة بين الحوافز والتغيير التنظيمي.

4.توجد علاقة بين التقنية والتغيير التنظيمي.

5. توجد علاقة بين المشاركة في اتخاذ القرارات والتغيير التنظيمي.

6. توجد علاقة بين الاتصالات والتغيير التنظيمي.

7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي.

وبناء على نتائج البحث يمكننا إعطاء بعض التوصيات التالية:

1.إبراز أهمية المناخ التنظيمي لذا أفراد المؤسسة من خلال التكوينات وعقد الندوات المتعلقة بالجانب التسييري والتنظيمي، وعدم حصرها في الجوانب التقنية فقط كما نراه في العديد من المؤسسات.

2.تكثيف الزيارات الميدانية لغايات تفعيل التواصل مع الأفراد وتشجيعهم، وتلمس احتياجاتهم لتلبية الممكن منها، واللجوء إلى ثقافة الحوار..

3 .ضرورة الاهتمام بالمناخ التنظيمي بمختلف عناصره (الهيكل التنظيمي، القيادة ، الحوافز ، التقنية ، المشاركة في اتخاذ القرارات ، الاتصالات).

4.اهتمام الإدارة بالعمل الجماعي، وتنمية روح الفريق مما يجعل العاملين بأنهم جزء من التنظيم.

5.إجراء المزيد من الدراسات حول المناخ التنظيمي لتشمل أبعاد أوسع من الأبعاد التي تناولتها الدراسة كنمط الإدارة وأسلوبها، مستوى الإشراف وغيرها، إذ إن ذلك من شأنه الإحاطة بأهم العوامل التي توفر المناخ التنظيمي.

6.المراجعة المستمرة لأبعاد المناخ التنظيمي لتعزيز جوانبه الإيجابية ومعالجة جوانبه السلبية.، باعتبار المناخ التنظيمي متطلبا أساسيا في نجاح التغيير التنظيمي أو الحد من مقاومته.

7.اللجوء إلى استعمال كل طرق ووسائل الاتصال المناسبة وعدم حصرها على فئة مهنية فقط، حتى لا تشعر بالتهميش.

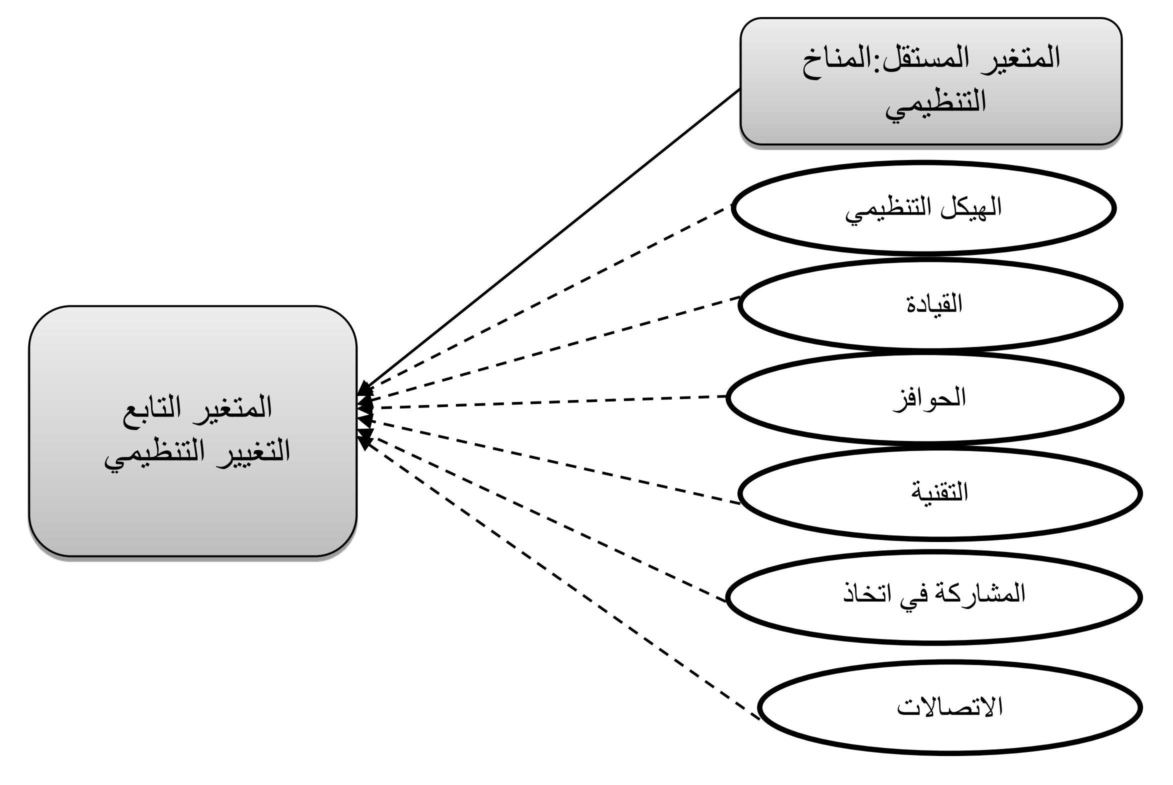
8. ضرورة الوعي الكامل لكل أفراد المؤسسة بأن عملية التغيير لا تقتصر على مستوى القيادة بل تشمل كل أفراد المؤسسة.

9. التركيز على تزويد العاملين في الشركة بكافة المعلومات المرتبطة بأية تغييرات تنظيمية مستقبلية حتى يتوفر لدى العاملين أرضية جيدة من المعلومات حولها وبالتالي مقاومتهم ما أمكن لهذه التغييرات التنظيمية.

10. إشراك العاملين بأية تغييرات تنظيمية من خلال التأكيد على فكرة أن التغيير التنظيمي ينبغي أن تنبع من بينهم (العاملين) حتى يرجع ذلك بنتائج إيجابية على عملية التغيير التنظيمي، مما ينعكس على كفاءة وفعالية المؤسسة في أدائها لأعمالها.

الملاحق

الملحق (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

الملحق(02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، السن، المؤهل التعليمي ،المسمى الوظيفي

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	63	%58.9
	أنثى	44	%41.1
السن	أقل من30 سنة	42	%39.3
	30-40 سنة	31	%29
	أكثر من 40 سنة	34	%31.8
المؤهل التعليمي	متوسط	0	%0
	ثانوي	62	%57.9
	تكوين مهني	00	%0
	جامعي	45	%42.1
المسمى الوظيفي	إطار	45	%42.1

	عون تنفيذ	49	%45.8
	عون تحكم	13	%12.1

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات spss

الملحق (03) الانحدار الخطي البسيط بين الهيكل التنظيمي والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.482[a]	.232	.225	.87471

a. Valeurs prédites: (constantes),الهيكل_التنظيمي

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	24.279	1	24.279	31.733	.000[a]
	Résidu	80.337	105	.765		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes), الهيكل_التنظيمي

b. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.347	.308		4.381	.000
	الهيكل_التنظيمي	.663	.118	.482	5.633	.000

a. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

الملحق (04) الانحدار الخطي البسيط بين القيادة والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.438[a]	.192	.184	.89724

a. Valeurs prédites: (constantes),القيادة

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	20.088	1	20.088	24.953	.000[a]
	Résidu	84.528	105	.805		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes), القيادة

b. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.856	.247		7.508	.000
	القيادة	.472	.094	.438	4.995	.000

a. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

الملحق (05) الانحدار الخطي البسيط بين الحوافز والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.666[a]	.444	.439	.74442

a. Valeurs prédites: (constantes), الحوافز

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	46.429	1	46.429	83.782	.000[a]
	Résidu	58.187	105	.554		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes), الحوافز

b. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		

1	(Constante)	1.108	.220		5.034	.000
	الحوافز	.667	.073	.666	9.153	.000

a. Variable dépendante:التغيير_التنظيمي

الملحق (06) الانحدار الخطي البسيط بين التقنية والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.658[a]	.433	.427	.75184

a. Valeurs prédites: (constantes), التقنية

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	45.263	1	45.263	80.074	.000[a]
	Résidu	59.353	105	.565		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes), التقنية

b. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.211	.214		5.654	.000
	التقنية	.580	.065	.658	8.948	.000

a. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

الملحق (07) الانحدار الخطي البسيط بين المشاركة في اتخاذ القرار والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.712[a]	.507	.502	.70109

a. Valeurs prédites: (constantes),المشاركة_في_اتخاذ_القرارات

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	53.005	1	53.005	107.838	.000[a]
	Résidu	51.611	105	.492		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes),المشاركة_في_اتخاذ_القرارات

b. Variable dépendante:التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.080	.198		5.451	.000
	المشاركة_في_اتخاذ_القرارات	.649	.063	.712	10.384	.000

a. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

الملحق (08) الانحدار الخطي البسيط بين الاتصالات والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.451[a]	.204	.196	.89068

a. Valeurs prédites: (constantes), الاتصالات

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	21.318	1	21.318	26.872	.000[a]
	Résidu	83.298	105	.793		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes), الاتصالات

b. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.563	.293		5.339	.000
	الاتصالات	.551	.106	.451	5.184	.000

a. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

الملحق (09) الانحدار الخطي البسيط بين المناخ التنظيمي والتغيير التنظيمي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.888[a]	.789	.787	.45810

a. Valeurs prédites: (constantes), المناخ_التنظيمي

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	82.581	1	82.581	393.505	.000[a]
	Résidu	22.035	105	.210		
	Total	104.616	106			

a. Valeurs prédites: (constantes), المناخ_التنظيمي

b. Variable dépendante: التغيير_التنظيمي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.396	.139		2.843	.005
	المناخ_التنظيمي	.820	.041	.888	19.837	.000

a. Variable dépendante:التغيير_التنظيمي

تقويم الكفاءات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي من وجهة نظر طلابهم

د. زروالي وسيلة

جامعة أم البواقي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم الكفاءات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي، أجريت الدراسة على عينة قوامها (243) طالبا وطالبة من طلبة قسم العلوم الاجتماعية .

استخدمت الباحثة استبيانا من تصميمها .

أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على النتائج التالية:

1) يمتلك أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية الكفاءات المهنية بدرجة متوسطة.

2) توجد فروق في مستوى الكفايات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي .

Abstract:

This study aimed to evaluate the professional competences of the staff members at the University of **LARBI BEN Mhidi** " Oum El Bouaghi from the students' viewpoint.

The sample of study consists of (243) students taken from the department of social sciences .

The researcher used the " Questionnaire about the professional competence of the staff members " established by the researcher

The statistical treatment of data yielded the following results**:**

1) The staff members at the department of social sciences have an average professional competences according to the students' viewpoint .

2) There is statistical significant differences on the level of the professional competences of the staff members at the department of social sciences according to academic specialty .

مقدمة:

إن الأدوار الجديدة لعضو هيئة التدريس في القرن الحادي والعشرين هي التدريس الإبداعي، والبحث العلمي الرصين، والتدريب الفعال، وعقد الورش الفنية، والتعليم المستمر وخدمة المجتمع المحلي والإنساني، والتدريس كأول أدوار الأستاذ وأبرزها يجعله العنصر المحوري في النظام التعليمي؛ فالأستاذ المتميز الذي يستخدم أساليب فعالة في التدريس يعد مفتاح الوصول إلى معايير عالية الجودة **(أحمد، 2012، ص 758)**؛ لذلك تسعى الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي إلى تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بها من خلال متابعة وتقويم ممارساتهم التدريسية، ذلك أن حرص الجامعة على تقويم وتطوير أداء أعضاء هيئات التدريس بها يعد مؤشرا هاما في الحفاظ على النوعية، وضبط جودة مخرجاتها التعليمية **(عماد، قدادة، 2008، ص 74)** . فالتدريس الجامعي يعد من أهم الوظائف التي تؤديها الجامعات، وأكثرها فاعلية

وتأثيرا في إعداد الطلبة للحياة المستقبلية، إذا يزودهم بالمعارف التخصصية، والاتجاهات السلوكية الإيجابية والقيمية، وكل المهارات العلمية والعملية اللازمة لتأهيلهم كي يصبحوا أعضاء فاعلين في خدمة المجتمع **(نوار، الشيخ، 2011، ص 10)** وتنميته .

ومن بين أهم أساليب تقويم عضو هيئة التدريس تقويم أداء الأستاذ الجامعي عن طريق عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، وزملاء العمل، وتقويم أداء الأستاذ الجامعي عن طريق حث الأستاذ نفسه على أن يقيم نفسه بنفسه (تقويم ذاتي)، ومن أكثرها شيوعا تقويم أداء الأستاذ الجامعي عن طريق تقويم الطلاب لأساتذتهم. **(الحكمي، 2004، ص 14)** وتقوم الفكرة الأساسية لتقويم الطلاب لمعلميهم وأساتذتهم على مبدأ محوري مهم في كافة أنواع وأشكال العلاقات الإنسانية وهو أن الأقدر على تقويم الجودة النوعية للمنتج هو مستهلكه والمستفيد الأول منه، باعتباره هو العنصر المستهدف من هذا الإنتاج، ومن ثم رأيه وتقديره وتقويمه لما يقدم يكون له الوزن الأكبر في تطوير هذا المنتج وتحسينه.**(زكي حازم عيسى، دت، ص 4)** ومن خلال استقراء نتائج الدراسات السابقة توصلت **"وفاء عبد الرازق"** إلى أنه من أهم مزايا طريقة تقويم الطلاب لعضو هيئة التدريس ما يلي:

1) تتمتع بدرجة ثبات عالية .
2) تتمتع بدرجة صدق جيدة .
3) نتائجها موضوعية وغير متحيزة .
4) تعتبر من أفضل طرق وأساليب تقويم الأداء الوظيفي لعضو هيئة التدريس.

وفي الاتجاه المقابل يستند المعارضين لهذه الطريقة إلى عدد من الأسباب من أهمها :

1) أن الطلاب الذين يعطون درجات مرتفعة لأعضاء هيئة التدريس هم الذين يحصلون على درجات مرتفعة منهم .
2) إن طلاب الجامعة ليس لديهم الخبرة الكافية والموضوعية اللازمة التي تمكنهم من تقويم الأداء التدريسي بشكل جيد؛ فهم ليسوا مؤهلين للحكم على المستوى العلمي لعضو هيئة التدريس وعلى مدى ملائمة أهداف المقرر ومحتواه، وإنه من الخطأ الاعتماد على الطلاب عند تقويم هذه الجوانب في عضو هيئة التدريس .
3) إن طلاب الجامعة عند تقويمهم لأعضاء هيئة التدريس يركزون على الصفات والسمات الشخصية لعضو هيئة التدريس أكثر من النواحي العلمية، والمهارات التدريسية .
4) إن تقويم الطلاب لأداء عضو هيئة التدريس يتأثر بعدد من المتغيرات في قاعة المحاضرات منها عدد الطلاب في الشعبة، نوع المقرر هل هو مقرر متطلب أم إجباري، وكذلك التخصص .
5) إن تقويم الطالب لعضو هيئة التدريس غالبا ما يؤدي إلى زعزعة الثقة في عضو هيئة التدريس، والتقليل من مكانته في الجامعة . **(وفاء عبد الرازق، 2006، ص 210)**؛ ولذلك يرى **" موراي Murray"** إلى أنه يمكن الاعتماد على أسلوب تقويم الطلاب لمدرسيهم لأنه يتمتع بصدق وثبات يمكن الوثوق بها، وأنه يؤدي إلى تحسين الأداء التدريسي، ولكن من الخطأ الاعتماد عليه كليا لأنه لا يمكن أن يقدم الصورة كاملة، بل

يفضل استخدامه إلى جانب أسلوب آخر. (Murray, 2005 , p 9) وكذلك يرى " **سيمون Simons** " أنه لتقويم أفضل لأداء عضو هيئة التدريس في الوسط الجامعي، والحد من التحيز.أو لقياس الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس بشكل صادق بمكن الثقة به. يجب مراعاة الجوانب المختلفة لعملية التقييم والتي تهدف في المقام الأول إلى:

1) جمع أكبر قدر من الأدلة والبيانات.

2) استخدام نموذج التقييم المتعدد.

3) التنويع في ظروف المراقبة .

4) استعراض أشرطة فيديو لمزيد من الدقة.

5) تفسير النتائج بحذر. (Simons ,1997,P 18).

وتعد الكفايات من المقومات الأساسية في الحكم على الجودة الشخصية للأفراد، أو الجودة الأكاديمية للبرامج أو الجودة الشاملة للمؤسسات، ولهذا من يملك الكفاية فهو يملك قدر من الذكاء الذي يؤهله للإبداع ،والتطوير، والتغيير نحو الأفضل؛ إذ يشغل مفهوم الكفاية جانباً مهماً في التفكير، والممارسات الإدارية فيستخدم من قبل الأكاديميين، والإداريين على حد سواء بصفته معياراً أساسياً لتقويم أداء الأفراد، وقياس نسبة نجاحهم أو فشلهم، ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب التي أدت إلى ظهور الاتجاه القائم على الكفايات في النقاط التالية:

1) أن التسابق السريع في استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة يتطلب تقويما للكفايات العملية أكثر من كم المعارف المتوافرة .

2) أن من يملك الكفاية يملك الإنتاجية، ومن يتميز في الإنتاجية يسهم في تطوير المؤسسة في حين أن ذلك لا يتوافر لدى من يملك المعارف فقط بل لمن يتقنها.

3) أن التنمية الذاتية للأفراد والتطوير المؤسسي يتطلبان استخدام التقنية الحديثة، والتقنية تتطلب إتقان مجموعة من الكفايات المهارية التخصصية .

ويرى " **بيكات Pickett** " أن هناك عدة أسباب تجعل للكفايات أهمية بلغة في العملية التعليمية منها:

1) تحسين أداء المشروع الكلي والزيادة التنافسية .

2) زيادة فعالية التدريب والتطوير والتغيير الثقافي .

3) المساهمة في التحسين والتخطيط والتوظيف والاختيار في الموارد البشرية .

4) معالجة الفجوة بين المهارات الواقعية والمأمولة .

5) زيادة قوة العمل والمساهمة في تكامل الاستراتيجيات الإدارية . **(العتيبي، دت، ص 7 - 9)**

وقد أكدت نتائج دراسة " **كوشيكي وأقروال Kaushiki and Agrawal** " من خلال مراجعة الأدبيات السابقة إلى أن الإدارة القائمة على الكفاءة أخذت في الانتشار سريعا بوصفها نهجا جديدا لتحقيق فعالية

أكبر في تحسين الأداء التنظيمي للعاملين، وتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة. وقد خلصت نتيجة الدراسة إلى أن دمج نموذج التسيير القائم على الكفاءات والنموذج القائم على تنمية الموارد البشرية سيعزز من أداء كل من الفرد والمنظمة . **(Kaushiki and Agrawal , 2014, P 354)**

والكفايات المهنية في مجال التدريس الجامعي يمكن تقسيمها ومن ثم قياسها في أربعة أبعاد هي: الكفايات التدريسية وهي متعلقة بالمعارف الأكاديمية والمهارات التدريسية، والكفايات الإنسانية وهي قدرة عضو هيئة التدريس على التعامل الإنساني وإشعار الطالب بقيمته كإنسان، أما الكفايات التقويمية فهي تتعلق بقدرة عضو هيئة التدريس على إتباع طرق قياس وتقويم حديثة . **(أحمد، حجة، 2012، ص 68)** أما الكفايات التكنولوجية فتتعلق بمجموع المهارات الحاسوبية الإلكترونية التي يجب أن يمتلكها عضو هيئة التدريس ليؤدي دوره الأكاديمي والبحثي بفعالية .

الدراسات السابقة:

1) **دراسة " عماد أبو الرب " و" عيسى قدادة " (2008):** والتي هدفت إلى تحديد المؤشرات والمقاييس الموضوعية التي تعتمدها مؤسسات التعليم العالي في تقويم أعضاء هيئة التدريس بها، وبناء على ذلك تم تقديم نموذج يمتاز بالوضوح والشمول لتقويم أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي يعتمد على التقويم الذاتي لعضو هيئة التدريس نفسه لنشاطه التدريسي والبحثي وخدمة المجتمع من خلال نموذج خاص، كما يعتمد على تقويم زملائه له من خلال نموذج تقويم الزميل للزميل، ثم يعتمد رأي رئيس القسم الذي يضع رأيه، ويتحقق من صحة المعلومات التي عبئت من طرف عضو هيئة التدريس، ورأي العميد، ورأي الطلبة، وأخيرا يتم وضع التقدير النهائي له بموضوعية من قبل وحدة ضمان الجودة على مستوى المؤسسة بناءا على النقاط التي حصل عليها.

2) **دراسة دواود عبد المالك الحدابي " و" خالد عمر خان " (2008) والتي** هدفت إلى التعرف على مستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية من خلال رأي الطلاب في ضوء بعض الكفايات التدريسية، وبلغ إجمالي الطلبة الذين شاركوا في التقويم (6591)، و(102) عضو هيئة تدريس منهم (88) ذكور و(14) إناث وقد توصلت المعالجة الإحصائية للبيانات على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير المؤهل أو الجنس .

3) **دراسة " يوسف عبد الوهاب أبو حميدان " و" ساري سواقد " (2008) والتي** هدفت إلى استقصاء الصفات التي يرغب طلبة جامعة مؤتة توافرها في عضو هيئة التدريس ولقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات عن وجود ثلاثة عوامل تتمحور حولها الصفات وهي العامل الشخصي، والكفاءة التربوية، والعلاقة مع الطلبة، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب فقرات كل عامل حسب درجة أهميتها بالنسبة للطلبة، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب فقرات كل عامل حسب درجة أهميتها بالنسبة للطلبة تعزى لمتغيرات الجنس، المستوى الدراسي والكلية .

4) دراسة " **أحمد إبراهيم أحمد** " **(2012) والتي** هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية الاستفادة من آراء الطلاب في تقويم عضو هيئة التدريس، والمادة التدريسية . على عينة قوامها (1410) طالب من طلبة كلية الهندسة بجامعة العلوم والتكنولوجيا بالسودان بقسمي الهندسة الإلكترونية، والهندسة الكهربائية بالمستويات الثالث وحتى الخامس علاوة على استطلاع آراء (33) أستاذا تم تقويم موادهم الدراسية بواسطة الطلاب باستخدام استبيانات معدة لذلك . وقد أسفرت نتائج المعالجة الإحصائية للبيانات على أن آراء الطلاب يمكن مقارنتها مع آراء الأساتذة للتأكد من جديتها، معظم طلاب المستويات المتقدمة يحرصون على الإدلاء بآراء تعتبر قيمة، بعض الأساتذة أكدوا أن آراء الطلبة ساعدتهم للوقوف على بعض نقاط الضعف ،أقر الأساتذة بأن الضعف في الأداء يكون مرتبط بعوامل لا ترتبط بهم .

5) **دراسة حاتم جاسم عزيز " (2012)** والتي هدفت إلى بناء أداة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتقويم أدائهم من خلال هذه الأداة على عينة قوامها **(75)** طالبا وطالبة من طلبة الدراسات العليا موزعين على (06) كليات علمية وإنسانية . وقد أسفرت نتائج المعالجة الإحصائية للبيانات على أن هناك ضعف واضح في أداء التدريسيين وفي المجالات كافة باستثناء بعض الفقرات .

6) **دراسة صلاح أحمد محمد وعبد الرحمن أحمد محمد " (2012) والتي** هدفت إلى التعرف الكفايات المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة كسلا من وجهة نظر عينة قوامها (232) طالبا وطالبة من طلبة كليات: الطب والعلوم الصحية، التربية، الاقتصاد، العلوم الإدارية . وقد أسفرت نتائج المعالجة الإحصائية للبيانات على إن أعضاء هيئة التدريس بجامعة كسلا يمتلكون الحد المتوسط من الكفايات المهنية، وعن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة كسلا في الكفايات المهنية تعزى لمتغير الكلية .

7) **دراسة "أندريا باما دولا ودوليو Andrea B. Pama. Lavinia B.Dulla and Richard C. De Leon" (2013)** والتي هدفت إلى تقويم فعالية التدريس من وجهة نظر الطلبة على عينة قوامها **(127)** عضو هيئة تدريس و**(3110)** طالب وطالبة من كلية" **فيساياس Visayas** " الغربية للعلوم والتكنولوجيا . وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن مستوى فعالية التدريس يختلف باختلاف الجنس وطول مدة الخدمة والتخصص الأكاديمي، وأن مستوى فعالية التدريس لأعضاء هيئة التدريس الذكور أعلى مما لدى زميلاتهم من الإناث . بينما لا يختلف مستوى فعالية التدريس باختلاف العمر والدرجة التعليمية .

8) دراسة " **بواب رضوان " (2014)** والتي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة جيجل للكفايات المهنية من وجهة نظر عينة قوامها (218) طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية من طلبة كليات: الطب والعلوم الصحية، التربية، الاقتصاد، العلوم الإدارية . وقد أسفرت نتائج المعالجة الإحصائية للبيانات على أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة جيجل يمارسون الكفايات المهنية والتدريسية، والإنسانية بدرجة عالية . وأنهم يمارسون الكفايات التكنولوجية والكفايات التقويمية بدرجة متوسطة .

9) **دراسة مورسيا توريقروزة وبدرينو Murcia Torregrosa and Prdreno " (2015):** والتي هدفت إلى بناء أداة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس، على عينة قوامها (1297) طالبا وطالبة من طلبة الجامعات وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات عن خصائص سيكومترية عالية، وأنه يمكن الوثوق بهذه الأداة لتقييم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات التي أجريت في مجال تقويم الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس، أمكن استخلاص ما يلي:

1) استخدمت الدراسات السابقة عددا من قوائم واستبيانات الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس والتي استفادت منها الباحثة في إعداد استبيان الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس بالدراسة الحالية .

2) استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف على المنهجية العلمية، والأدوات المستعملة، والأساليب الإحصائية .

3) الكثير من الدراسات السابقة استخدمت نموذج تقويم الطلاب لعضو هيئة التدريس، وقد اتبعت الباحثة هذا الإجراء .

مشكلة الدراسة:

في طل التحدي القائم اليوم بين مؤسسات التعليم العالي على امتداد خارطة العالم في درجة الإهتمام بأستاذ الجامعة، وتوفير البيئة المناسبة له والسعي لتطوير قدراته، وإمكاناته، ومهاراته باعتباره أهم الركائز في العملية التربوية، وأن الإهتمام به أحد المعايير التي تعكس جودة التعليم ،وجودة مخرجاته في أي مؤسسة تعليمية لأنه هو الذي يصمم البرامج، ويبني المناهج، والمقررات الدراسية ويقدم المادة العلمية ،ويطورها خلال عمليات التدريس والتعليم . وهو الذي ينتج المعرفة وينميها من خلال أبحاثه وتجاربه في حقل الاختصاص، وهو الذي يقود الأنشطة الطلابية ويوجهها **(قليوبي، 2008، ص 7).** ومع الثورة التقنية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تجتاح عالم اليوم . أصبحت برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والنمو المهني جزء لا يتجزأ من خطط، وسياسات الجامعات المنتجة على اعتبار أن النمو المهني لعضو هيئة التدريس ،وتطويره وتقييمه هو نوع من الاستثمار الأكاديمي الذي يجب أن تتضمنه خطط، وبرامج مؤسسات التعليم العالي .(**Al Mohsen , 2013 , P227- 228)**

ولأن التدريس هو الوظيفة الأساسية لجميع مؤسسات التعليم العالي ولأنه يشغل قدراً كبيراً من وقت أعضاء هيئة التدريس وفكرهم وله أثره البالغ على تكوين شخصيات طلبة الجامعة، تنمية قدراتهم ومواهبهم، فضلاً عن إكسابهم كثيراً من المعارف والمعلومات ،والاتجاهات، والقيم ،والمهارات المهنية المتخصصة؛ فإن امتلاك عضو هيئة التدريس الجامعي للمستوى المرتفع من الكفايات المهنية يحدد بشكل جوهري كفاءة التدريس الجامعي الذي يعد أحد أهم مكونات منظومة الجودة الشاملة التي يتم في ضوئها تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها .

ولأن تقويم الطلاب لأساتذتهم وفقا لنتائج الدراسات السابقة يعد من أصدق المحكات وأكثرها ثباتا وموضوعية وشيوعا، فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) هل يمتلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي مستوى متوسط من الكفايات المهنية من وجهة نظر طلبتهم؟

2) هل يختلف مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي للكفايات المهنية من وجهة نظر طلبتهم باختلاف التخصص الأكاديمي؟

أهدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1) بناء أداة يمكن الثقة بها لتقويم عضو هيئة التدريس بالجامعة .

2) الكشف عن مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي للكفايات المهنية من وجهة نظر طلبتهم ؟

3) الكشف عن الفروق في مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي للكفايات المهنية من وجهة نظر طلبتهم تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي ؟

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1) تزويد عضو هيئة التدريس بنوع من التغذية الراجعة التي تمكنه من تشخيص جوانب القوة، وجوانب الضعف بشكل خاص لتحسين مستوى أدائه التدريسي .

2) المساهمة في تكوين قاعدة علمية بحثية جيدة عن التدريس الجامعي بغية تطويره وتحسينه، باعتباره إحدى وظائف الجامعة الرئيسية.

3) قد تفيد نتائج الدراسة المعنيين بضمان الجودة والتطوير الأكاديمي في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة ونتائجها بمتغيراتها وعينتها وأدواتها وإجراءاتها؛ لذا فإن نتائجها ستكون قابلة للتعميم على المجتمع الذي أخذت منه، والمجتمعات المماثلة .

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

1) الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس:

وهي مجموع القدرات والمهارات والمعارف والاتجاهات التي يجب أن يمتلكها عضو هيئة التدريس الجامعي، والتي تمكنه من تأدية المهام والواجبات الموكلة إليه على أكمل وجه، وتقاس إجرائيا باستبيان الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس الذي يشمل أربعة أبعاد وهي: بعد الكفايات التدريسية، وبعد الكفايات الإنسانية، وبعد الكفايات التكنولوجية، وبعد الكفايات التقويمية .

2) **عضو هيئة التدريس:**

وهو الأستاذ القائم بمهام التدريس من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها باختلاف رتبته العلمية .

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي .

العينة:

بلغ عدد أفراد العيينة (243) طالبا وطالبة من طلبة قسم العلوم الاجتماعية، جرى اختيارهم بطريقة مقصودة، والجدول التالي يوضح خصائص العينة .

جدول رقم (01):

توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي .

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علم النفس الإكلينيكي	55	%22.63
علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية	43	%17.69
إدارة تربوية	54	%22.22
أرطوفونيا	32	%13.16
علم اجتماع العمل وتسيير الموارد البشرية	59	%24.27

من خلال الجدول رقم (01) يتضح أن:

أعلى قيمة كانت لطلبة تخصص علم اجتماع العمل وتسيير الموارد البشرية بتكرار (59) وبنسبة (%24.27)، ثم طلبة تخصص علم النفس الإكلينيكي تكرار (55) وبنسبة (%22.63)، ثم طلبة تخصص إدارة تربوية تكرار (54) وبنسبة (%22.22)، ثم طلبة تخصص علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية تكرار (43) وبنسبة (17.69) ثم طلبة تخصص أرطوفونيا تكرار (32) وبنسبة (%13.16).

أداة الدراسة :

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة استبيانا قامت بإعداده بالرجوع إلى التراث النفسي - التربوي ذي الصلة بموضوع البحث، ومن خلال خبرتها بالتدريس الجامعي، كما استعانت بالعديد من قوائم الكفايات المهنية التي استطاعت الحصول عليها . مكون من (54) عبارة .

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة :

اعتمد في حساب صدق استبيان " **الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي** " طريقتين من طرق حساب الصدق هما:

1) **صدق المحكمين:**عرض الاستبيان على **(04)** أربعة أساتذة محكمين من جامعة أم البواقي، وذلك لإبداء رأيهم حول مدى صلاحية البنود لقياس ما وضعت لقياسه، ومدى وضوح وكفاءة الصياغة اللغوية، ومدى شمولية الاستبيان لمختلف جوانب الموضوع . وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم تم إعادة صياغة بعض العبارات وإجراء تعديل في بعضها الآخر .

2) **صدق الاتساق الداخلي:** من أجل تقدير التجانس الداخلي لاستبيان "" **الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي** " تم الاعتماد على ما تتمتع به عبارات المقياس من اتساق داخلي، وبناءا على ذلك حسبت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية، وذلك على عينة قوامها (54) طالبا وطالبة من طلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة " **العربي بن مهيدي** " **بأم البواقي** . والجدول التالي يوضح قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية .

جدول رقم (02)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لاستبيان الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي (ن=54)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.510**	15	0.383**	29	0.351**	43	0.377**
2	0.317*	16	0.538**	30	0.403**	44	0.283*
3	0.245	17	0.505**	31	0.313*	45	0.301*
4	0.316*	18	0.347**	32	0.321*	46	0.505**
5	0.329*	19	0.455**	33	0.584**	47	0.500**
6	0.508**	20	0.658**	34	0.686**	48	0.443**
7	0.527**	21	0.483**	35	0.525**	49	0.473**
8	0.642**	22	0.468**	36	0.476**	50	0.563**
9	0.439**	23	0.435**	37	0.396**	51	0.496**
10	0.509**	24	0.619**	38	0.440**	52	0.574**
11	0.600**	25	0.696**	39	0.352**	53	0.609**
12	0.603**	26	0.347*	40	0.512**	54	0.483**
13	0.586**	27	0.681**	41	0.382**	* دال عند 0.05	
14	0510**	28	0.431**	42	0.279	** دال عند 0.01	

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أنه:

من أصل **(54)** أربع وخمسين عبارة، **(52)** اثنان وخمسون عبارة لها دلالة إحصائية فيما يختص بعلاقتها بالدرجة الكلية للاستبيان ككل، منها **(44)** أربع وأربعون عبارة ترتبط ارتباطا دالا عند مستوى **(0.01)** حيث تراوحت معاملات الارتباط بين **(0.696)** و**(0.393)**، و**(08)** ثمان عبارات ترتبط ارتباطا دالا عند مستوى **(0.05)**؛ وبذلك تكون نسبة العبارات الدالة هي **(96%)**، حيث تشير هذه النسبة إلى الدرجة العالية من الاتساق الداخلي التي يتمتع بها استبيان"" **الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي** ".

وبذلك تكون العبارتان اللتان تم حذفهما طبقا لنتائج المعالجة الإحصائية التي أظهرت أنها لا ترتبط بدرجة كافية بالاستبيان ككل هي:

العبارة رقم (03) ونصها: يبدأ المحاضرة بعبارات مثيرة للانتباه .

العبارة رقم (42) ونصها: يتحرى الموضوعية في تصحيح أوراق طلابه الإمتحانية .

كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية . والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية .

جدول رقم (03):

معامل الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية لاستبيان الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي (ن=54)

	البعد	عدد البنود	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الكفاءات التدريسية	16	0.881	0.000
2	الكفاءات الإنسانية	17	0.840	0.000
3	الكفاءات التكنولوجية	6	0.675	0.000
4	الكفاءات التقويمية	13	0.825	0.000
إجمالي عدد بنود الاستبيان هو (52) بند				

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن:

جميع معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبيان والدرجات الفرعية للأبعاد قوية ودالة إحصائيا؛ مما يشير إلى أن استبيان الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس يتمتع بصدق الاتساق الداخلي .

ب) **الثبات:** بعد استبعاد العبارتين رقم **(03)** ورقم **(42)**، حسب ثبات الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي كما يلي:

1) **التجزئة النصفية**: حيث بلغ معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان الفردي والزوجي القيمة ر=**(0.929)** ليصبح معامل الثبات أو **معامل الاتساق** بعد تصحيح الطول بمعادلة " سبيرمان –براون" **(0.963).**

2) **حساب تباين درجات الاستبيان:** حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ، وهي المعادلة الأنسب في هذه الحالة القيمة **(0.930).**

وتشير القيمتان **(0.929)** و**(0.930)** إلى الدرجة المرضية والعالية من الثبات التي يتمتع بها استبيان الكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس.

الأساليب الإحصائية:

للتحقق من فرضيات الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ، تحليل التباين الأحادي .

عرض النتائج ومناقشتها:

الفرضية الأولى :

يمتلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي كفايات مهنية متوسطة من وجهة نظر الطلاب.

الفرضيات الجزئية .

1) يمتلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي كفايات تدريسية متوسطة من وجهة نظر الطلاب.
2) يمتلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي كفايات إنسانية متوسطة من وجهة نظر الطلاب.
3) يمتلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي كفايات تكنولوجية متوسطة من وجهة نظر الطلاب.
4) يمتلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم البواقي كفايات تقويمية متوسطة من وجهة نظر الطلاب.

جدول رقم (04)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ت والدلالة الإحصائية لمستوى الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى درجات الأبعاد الفرعية (ن =243)

	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	قيمة ت	مستوى الدلالة
البعد الأول	54.6173	9.86866	48	10.484	0.000
البعد الثاني	57.7860	10.81376	51	9.782	0.000
البعد الثالث	18.5473	4.78429	18	1.797	0.074
البعد الرابع	40.2634	9.31832	39	2.113	0.036
الاستبيان ككل	173.8519	30.28560	156	9.189	0.000

من خلال الجدول رقم (04)

قيمة "ت " كانت دالة على مستوى البعد الأول، والبعد الثاني، والبعد الرابع وعلى مستوى الاستبيان ككل . حيث بلغت على التوالي (10.484)، (9.782)، (2.113)، (9.189) بينما كانت غير دالة على مستوى البعد الثالث إذ بلغت قيمتها (1.797)؛ مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية يمتلكون الحد المتوسط من الكفاءات المهنية، والتدريسية والإنسانية والتقويمية، بينما كان مستواهم على بعد الكفاءات التكنولوجية ضعيفا .

وبالتالي تحققت الفرضية الثانية، والفرضيات الفرعية (1-1)، (1-2)، (1-4)، بينما لم تتحقق الفرضية الفرعية (1-3).

ويمكن إرجاع سبب نتيجة الدراسة الحالية إلى عدم ممارسة أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي للكفاءات المهنية بالدرجة اللازمة كمتطلب مهني، وإلى افتقارهم إلى دورات تدريبية في مجال الكفاءات المهنية بشكل عام، وفي مجال الكفاءات التكنولوجية بشكل خاص . وقد جاءت نتيجة الدراسة الحالية متفقة مع نتيجة دراسة **"صلاح أحمد محمد وعبد الرحمن أحمد محمد " (2012)** بالنسبة للكفاءات التدريسية والإنسانية والتقويمية . ومتفقة بالنسبة للكفاءات التكنولوجية مع نتيجة **دراسة حاتم جاسم عزيز " (2012) في** أن هناك ضعف واضح في أداء التدريسيين وفي المجالات كافة . ومختلفة مع نتائج دراسة **" بواب رضوان "(2014)**

الفرضية الثانية :

توجد فروق في مستوى امتلاك أعضاء هيئة التدريس للكفايات المهنية من وجهة نظر الطلاب تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي

جدول رقم (05):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للكفاءات المهنية لعضو هيئة التدريس حسب متغير التخصص الأكاديمي.

التخصص		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
علم اجتماع العمل وتسيير الموارد البشرية ن = 59	**البعد الأول**	**56.3220**	**8.99701**
	البعد الثاني	**60.1186**	**10.25214**
	البعد الثالث	**21.1356**	**3.51577**
	البعد الرابع	**40.1356**	**9.75716**
	الاستبيان ككل	**181.1017**	**29.20126**
علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية ن = 43	**البعد الأول**	**54.3256**	**8.85524**
	البعد الثاني	**59.2093**	**9.46059**
	البعد الثالث	**17.9767**	**4.45874**
	البعد الرابع	**42.3023**	**7.84533**
	الاستبيان ككل	**176.6512**	**25.79487**
علم النفس الإكلينيكي ن = 55	**البعد الأول**	**56.9273**	**10.67509**
	البعد الثاني	**58.8182**	**11.77740**
	البعد الثالث	**18.2182**	**4.97658**
	البعد الرابع	**42.0545**	**9.03167**
	الاستبيان ككل	**178.8364**	**32.96056**
الأرطوفونيا ن = 32	**البعد الأول**	**54.5200**	**11.3860**
	البعد الثاني	**52.8125**	**12.38479**
	البعد الثالث	**18.8438**	**4.82674**
	البعد الرابع	**37.2188**	**12.00466**
	الاستبيان ككل	**166.0313**	**35.35031**
علم النفس المدرسي ن = 54	**البعد الأول**	**50.8519**	**8.71435**
	البعد الثاني	**56.0000**	**9.48484**
	البعد الثالث	**16.3333**	**4.68236**
	البعد الرابع	**37.8889**	**7.58764**
	الاستبيان ككل	**163.2593**	**25.45376**

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن:

1) أعلى قيمة لمتوسط الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس كان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم الاجتماع"، حيث بلغت قيمته (181.1017) بانحراف معياري قدره (29.20126)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم النفس الإكلينيكي" بقيمة (178.8463) بانحراف معياري قدره (32.96056)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص "علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية" بقيمة (176.6512) بانحراف معياري قدره (25.79484)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص أرطوفونيا بقيمة (166.0313) وانحراف

معياري قدره (35.35031).أما أدنى قيمة لمستوى الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس فكان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص إدارة تربوية بقيمة (163.2593) وانحراف معياري قدره (25.45376).

2) أعلى قيمة لمتوسط الكفاءة التدريسية لعضو هيئة التدريس كان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم النفس الإكلينيكي "، حيث بلغت قيمته (56.9273) بانحراف معياري قدره (9.46059)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم الاجتماع" بقيمة (56.3220) بانحراف معياري قدره (8.85524)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص " الأرطوفونيا" بقيمة (54.5200) بانحراف معياري قدره (11.3860)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص " علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية " بقيمة (54.3256) وانحراف معياري قدره (8.85524).أما أدنى قيمة لمستوى الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس فكان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص إدارة تربوية بقيمة (50.8519) وانحراف معياري قدره (8.7143).

3) أعلى قيمة لمتوسط الكفاءة الإنسانية لعضو هيئة التدريس كان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم الاجتماع"، حيث بلغت قيمته (60.1186) بانحراف معياري قدره (10.25214)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية" بقيمة (59.2093) بانحراف معياري قدره (9.46059)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص "علم النفس الإكلينيكي" بقيمة (58.8182) بانحراف معياري قدره (11.77740)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص إدارة تربوية بقيمة (56.0000) وانحراف معياري قدره (9.48484).أما أدنى قيمة لمستوى الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس فكان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص أرطوفونيا (52.8125) وانحراف معياري قدره (12.38479)

4) أعلى قيمة لمتوسط الكفاءة التكنولوجية لعضو هيئة التدريس كان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم الاجتماع"، حيث بلغت قيمته (21.1356) بانحراف معياري قدره (3.51577)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" أرطوفونيا" بقيمة (18.8438) بانحراف معياري قدره (4.82674)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص "علم النفس الإكلينيكي" بقيمة (18.2182) بانحراف معياري قدره (4.97658)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية بقيمة (17.9767) وانحراف معياري قدره (4.45874).أما أدنى قيمة لمستوى الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس فكان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص إدارة تربوية بقيمة (16.3333) وانحراف معياري قدره (4.68236).

5) أعلى قيمة لمتوسط الكفاءة التقويمية لعضو هيئة التدريس كان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية"، حيث بلغت قيمته (42.3023) بانحراف معياري قدره (7.84533)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص" علم النفس الإكلينيكي" بقيمة (42.0545) بانحراف معياري قدره (9.03167)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص "علم الإجتماع" بقيمة (40.1356) بانحراف معياري قدره (9.75716)، ثم لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص إدارة تربوية بقيمة (37.8889) وانحراف معياري قدره (7.58764).أما أدنى قيمة لمستوى الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس فكان لدى أعضاء هيئة تدريس تخصص أرطوفونيا بقيمة (37.2188) وانحراف معياري قدره (12.00466) .

ولتحيد دلالة الفروق تم حساب تحليل التباين الأحادي للفرق بين متوسطات أفراد العينة في مستوى الكفاءات المهنية تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06):

نتائج تحليل التباين الأحادي للفرق بين متوسطات أفراد العينة في مستوى الكفاءات المهنية تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
البعد الأول	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	1238.560 22186.847 23425.407	4 238 242	39.640 93.222	**3.322**	0.011
البعد الثاني	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	1430.530 20030.437 21013.144	4 238 242	357.632 112.892	3.168	0.015
البعد الثالث	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	682.713 4773.493 5456.206	4 238 242	170.678 20.057	8.510	0.000
البعد الرابع	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	982.707 20030.437 21013.144	4 238 242	245.677 84.1621	2.919	0.022
الاستبيان ككل	بين المجموعات ضمن المجموعات المجموع	12820.643 209146.024 221966.667	4 238 242	3205.161 878.765	3.647	0.007

من خلال الجدول رقم (06) يتضح أن:

قيمة ف لدلالة الفروق بين المتوسطات كانت دالة على مستوى البعد الأول، والبعد الثاني، والبعد الرابع وعلى مستوى الاستبيان ككل إذ بلغت على التوالي القيم (3.322)، (3.168)، (3.168)، (3.647)، بينما لم تكن دالة على مستوى البعد الثالث إذ بلغت قيمة ف (2.919)؛ وبالتالي تحققت الفرضية الثانية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال قبول افتراض أنه بالرغم من أن قيمة المتوسطات تشير إلى امتلاك أعضاء هيئة التدريس لكل من الكفاءات المهنية والتدريسية والإنسانية والتقويمية بدرجة متوسطة، إلا أن متوسط الكفاءات المهنية على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى الدرجة الفرعية للبعد الثاني وهو بعد الكفاءات الإنسانية، والدرجة الفرعية للبعد الثالث وه بعد الكفاءات التكنولوجية كان لصالح تخصص علم الاجتماع، مما قد يشير إلى أن العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس وطلبة علم الاجتماع هي علاقات حسنة وأن متوسط البعد الثاني وهو بعد الكفاءات التدريسية كان لصالح تخصص " علم النفس العيادي " مما قد يمكن تفسيره بحيوية الموضوعات المدرسة في هذا التخصص، بينما كان متوسط البعد الرابع وهو بعد الكفاءات التقويمية فكان لصالح تخصص " علم نفس العمل وتسيير الموارد البشرية "، مما

قد يعود إلى تأثير موضوعات التخصص على الاتجاه العام لدى كل من الطلبة والأساتذة، بينما بالنسبة لتخصص " إدارة تربوية " فهو من التخصصات غير المرغوب فيها لدى معظم الطلبة لعدة أسباب لعل أهمها هو المستقبل المهني لحاملي شهادة تخصص إدارة تربوية، إضافة إلى أن موضوعاته وفق آراء الطلبة هي موضوعات لا تتميز بالحيوية؛ مما قد لا يتيح الفرصة الحقيقية لمارسة الكفاءات المهنية لأعضاء هيئة التدريس، والتواصل الفعال بين الطلاب ومدرسيهم .

خاتمة وتوصيات:

لقد ازداد الاهتمام بإجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، لأن مكانة الجامعة وسمعتها العلمية ودورها الريادي في التنمية المجتمعية، يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى أساتذتها ودرجة امتلاكهم وممارستهم للكفاءات المهنية؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيسي وهو: ما مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية على استبيان الكفاءات المهنية . وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات عن امتلاك أساتذة قسم العلوم الاجتماعية للكفاءات المهنية بدرجة متوسطة؛ لذا توصي هذه الدراسة بما يلي:

1) إعداد الدورات التدريبية التي تمكن أعضاء هيئة التدريس من التعرف على الكفاءات المهنية اللازمة وممارستها .

2) توسيع وتنويع حجم العينة، بتقويم الكفاءات المهنية لأعضاء هيئات التدريس لمختلف تخصصات الجامعة .

3) استخدام أساليب أخرى إلى جانب أسلوب تقويم الطلاب لتقويم أعضاء هيئات التدريس.

المراجع:

1) أبو الرب، عماد. قدادة، عيسى . (2008). " تقويم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي " .**المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** .المجلد الأول، العدد الأول، ص (69 - 107).

2) أبو حميدان، يوسف عبد الوهاب . سواقد، ساري . (2008) . " الصفات الواجب توافرها في عضو هيئة التدريس كما يراها طلبة جامعة مؤتة " . **مجلة جامعة دمشق** . المجلد (24)، العدد الأول ، ص (175 - 200) .

3) أحمد، إبراهيم أحمد . (2012) . " دراسة تقويمية لأداء الأستاذ الجامعي والمادة التدريسية من وجهة نظر الطالب الجامعي " **كتاب المؤتمر العربي الثاني لجودة التعليم العالي** . ص (757 - 768) .

4) أحمد، صلاح أحمد . حجة، عبد الرحمن محمد . (2012) . " تقويم الكفايات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة كسلا من وجهة نظر طلابهم " . **مجلة جامعة كسلا** . العدد الأول، ص (65 - 82).

5) الحدابي، دواود عبد المالك . خان، خالد عمر . (2008) . " **تقويم الطلاب** لأعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية في ضوء بعض الكفايات التدريسية " . **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** . المجلد الأول، العدد الثالث، ص (63 - 74) .

6) الحكمي، إبراهيم الحسن (2004)، "الكفاءات المهنية المتطلبة للأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلابه وعلاقتها ببعض المتغيرات " **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد التسعون، ص (13 - 56) .

7) العتيبي، منصور بن نايف . "الكفايات الأخلاقية والتقنية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية في نجران والخرج". mansour1.herobo.com/proficency5.doc

8) عبد الرازق، وفاء محمود . (2006) . اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو أساليب وطرق تقويمهم . الكتاب السنوي الثالث عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، ص (201 - 245).

9) عزيز، حاتم جاسم . (2012) . " تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من وجهة نظر الطلبة (دراسة ميدانية في جامعة ديالي) " **. مجلة الفتح**، العدد الخمسون، ص (103 - 123) .

10)عيسى، حازم زكي . الناقة، صح أحمد . " تقويم الكفاءات المهنية التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بالجامعة الإسلامية من وجهة نظر طلبتهم وفق معايير الجودة " . ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني **" دور التعليم العالي في التنمية الشاملة "**

11)قليوبي، أماني بنت محمد . (1432 ه) .**مدى قيام عضوات هيئة التدريس في جامعة أم القرى بمهامهن التربوية في ضوء معايير الجودة الشاملة (دراسة ميدانية من وجهة نظر الطالبات والعضوات)** رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

12)نوار، هبة فاروق . الشيخ، فاطمة علي .(2011) ." الجودة في التدريس الجامعي " .ورقة عمل قدمت في إطار ملتقى التطوير والجودة الأول المنعقد في جامعة جازان في الفترة الممتدة مابين 6 -7 ديسمبر 2011 .

13) Al Mohsen.M ,(2013) ,"*The Academic Profession Among Faculty At Saudi Universities "* **European Scientific Journal** . Vol.4 . P(227- 240**).**

14) Andrea B. Pama. Lavinia B.Dulla and Richard C. De Leon.(2013)*." Student Evaluation of Teaching Effectiveness: Does Faculty Profile Really Matter?"**Catalyst.***vol.8,N 1 P(94 - 102).

15)Murcia ,J.A.Torregrosa, Y.S .Pedreno,N.B. (2015)." Questionnaire Evaluating Teaching Competencies *in The University Environement .Evaluation of Teaching Competencies in The University*" **New Approches in Educational Research** .Vol.4,No.1,p(54 - 61).

16) Simons,T.L.(1997***).*** *" Student evaluation of teachers: Professional practice or punitive policy?"* . **Shiken: JALT Testing & Evaluation SIG Newsletter.Vol.1,No .1 .P(12 - 19).**

17) Kaushiki .T , Agrawal **.**M *" Competency Based Management In Organizational Context: A Literature Review"* **Global Journal of Finance and Management.**Vol.6. No.4 .P(349 - 356).

18) Murray , G.H.(2005)." *Student Evaluation of Teaching: Has It Made a Difference?"* **Paper presented at the Annual Meeting of the Society for Teaching and Learning in Higher Education**
Charlottetown, Prince Edward Island, June 2005

ملحق:

إخواني الطلبة، أخواتي الطالبات نرجو التكرم بقراءة بنود المقياس المرفق، والإجابة عن كل منها بما يعبر عن رأيكم الحقيقي اتجاه أساتذة الجامعة الذين يدرسونكم .وفي الوقت الذي نشكركم فيه على تعاونكم البناء معنا في هذه الدراسة العلمية، نرجو الإجابة بصدق وموضوعية. يرجى وضع إشارة (√) في المكان الذي تراه مناسبا .

الجنس: ذكر أنثى

التخصص والمستوى الدراسي :

	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
1	يبدو وكأنه جهز للمحاضرة قبل موعدها بوقت كاف.					
2	يحدد الأهداف العامة للمحاضرة.					
3	يبدأ المحاضرة بعبارات مثيرة للانتباه.					
4	يبدأ المحاضرة في موعدها المحدد.					
5	يعرض الموضوع بشكل منطقي.					
6	ملم بأساليب التدريس المناسبة لإيصال محتوى المادة الدراسية لطلابه .					
7	يعالج الموضوع بمستوى من العمق يناسب النمو العقلي للطلاب.					
8	يحافظ على استمرارية انتباه الطلاب أثناء المحاضرة.					
9	ينهي المحاضرة مع انتهاء وقتها الفعلي.					
10	يوظف خبرته ودراساته في زيادة الحصيلة المعرفية لطلابه					
11	متمكن من مادته الدراسية .					
12	يتفاعل مع الطلاب عن طريق تبادل الأسئلة والإجابات.					
13	متابع للمستجدات التي لها علاقة بتخصصه.					
14	يستخدم أساليب متنوعة في النقاش (مناقشة جماعية، مناقشة في مجموعات صغيرة، لعب أدوار، حلقات دراسية ...)					
15	يوجه الطلاب لمهام إضافية مثل قراءة كتب، تلخيص مقالات، عمل أبحاث ...					
16	يعلم الطلاب مهارات التفكير.					
17	يوجه الطلاب لكيفية الحصول على المعلومات.					

18	يحافظ على اتزانه الانفعالي وثباته أثناء المحاضرة .					
19	يحرص على تحقيق العدل والإنصاف أثناء تفاعله مع الطلاب.					
20	يستخدم لغة لطيفة وكلمات مناسبة لتوجيه طلابه.					
21	يشجع طلابه على التعاون والعمل كفريق.					
22	يحرص على معرفة أسماء طلابه ومناداتهم بأسمائهم.					
23	يبدي بشاشة ومرح أثناء المحاضرة.					
24	يحافظ على العلاقات الإيجابية بينه وبين طلابه.					
25	يحرص على تنمية الثقة بالنفس لدى طلابه .					
26	لا يستخدم العبارات المحبطة .					
27	يعاون طلابه في حل مشكلاتهم الدراسية.					
28	يظهر أمام طلابه بالمظهر اللائق من حيث النظافة والهندام.					
29	يمتدح إنجازات طلابه.					
30	ينمي روح الولاء لدى طلابه.					
31	لا يستخدم العبارات الساخرة.					
32	ينمي لدى طلبته الاتجاهات والأخلاقيات اللازمة.					
33	يتقبل ملاحظات طبه بصدر رحب .					
34	لديه درجة عالية من الإحساس بالمسؤولية اتجاه عمله.					
35	يشجع طلابه على استخدام الحاسوب.					
36	يمتلك القدرة على استخدام وسائل التعلم الحديثة					
37	يحرص على التصميم الإلكتروني لمحتوى المادة الدراسية					
38	يوجه دائما الطلبة نحو استخدام المراجع والكتب الإلكترونية في تخصصه .					
39	يستخدم الإنترنيت والبريد الإلكتروني للتواصل مع الطلبة.					
40	يؤكد على الاستفادة من الحاسوب خارج قاعة الدراسة (آداء مهمة البحث، التواصل مع الأساتذة)					
41	يتحرى الدقة والعدل في تقويم طلابه.					
42	يراعي الموضوعية في تصحيح أوراق طلابه الإمتحانية.					
43	يطرح أسئلة ويشجع الطلاب على التفكير والبحث عن إجاباتها.					
44	يتابع الأنشطة والواجبات ويجعل لها وزنا في التقويم .					

45	يقدم الإجابات النموذجية لأسئلة الاختبارات الدورية.					
46	يعتمد المناقشة والمشاركة والحوار الصفي كمحور من محاور التقويم .					
47	يهتم بأسئلة الاختبارات التي ترتقي بتفكير الطلاب.					
48	يناقش مع طلابه نتائج التقويم.					
49	ينوع في أساليب التقويم المستخدمة .					
50	يراعي مناسبة أسئلة الاختبار للوقت المخصص لها.					
51	يشجع طلابه على التقويم الذاتي.					
52	يبحث مع طلابه نتائج تدني مستواهم.					
53	يطرح أسئلة مفتوحة ليتعرف على تفكير الطلاب.					
54	يراعي شمولية التقويم للجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية.					



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 45

AOUT 2016

ISSN 1112-4652